الدكتور

سمير أمين





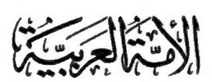



الجزء الأول: القومية والصراع الطبقي

الجزء ... البعد الثقافي



مكتبة مدبولي


الأمة العربية




الدكتور

سعيد أمين

الجزء الأول

مكتبة مدبولي

القاهرة

الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

الناشر
مكتبة مدبولي
ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع
تليفون ٧٥٦٤٢١

# مقدّمة

١ ـ بدأ تفكيري في الأسئلة التي يدور هذا الكتاب حولها منذ زمن بعيد . فقد دار فعلاً محور تفكيري وأبحاثي منذ ثلاثين عاماً حول سؤال وحيد هو الآتي : لماذا لم تظهر الرأسمالية في بلدان الشرق ـ وخاصة في منطقتنا العربية ـ الإسلامية ـ قبل ظهورها في أوروبا ؟ علماً بأن تاريخنا يغطس في ماض طال ألوف السنين بخلاف تاريخ أوروبا القصير وأخذ في الاعتبار درجة نمو قوى الانتاج ومقدار الفائض المستخرج منه وتوافر عناصر أخرى تعتبر شروطاً لازمة لتفريخ العلاقات الرأسمالية ( مثل تتجير الفائض وانتشار التبادل السلعي والعمل الأجير.. الخ ) ، بالإضافة إلى أوجه أخرى لتقدم الحضارة المادية والثقافية ـ فقد سبق عدد من الحضارات الشرقية أوروبا في جميع هذه الميادين .

ينقسم مجهودي لتقديم عناصر إجابة على هذا السؤال بين كتابات ذات مغزى نظري عام وتلك التي تخص أوجه ملموسة لبعض التجارب التاريخية أو أبعاد معينة للاشكالية ( ومنها بالصدارة تجارب وأبعاد تخص الوطن العربي ). وبالطبع حدث نوع من العلاقة المتبادلة بين استنتاجاتي في الميادين الملموسة المدروسة من جهة وبين مساهماتي في طرح نظرية « عامة » ـ بالتحديد « نظرة كونية » تتناسق إجاباتي على الأسئلة المطروحة . هكذا توصلت إلى نظرية عامة « للتطور اللامتكافىء » مفادها أن الاحتمال الأكثر وروداً هو أن يخرج النمط الأعلى من مناطق « هامشية » للنمط الأسفل ( بمعنى مناطق لم يكتمل فيها

عناصر هذا النمط ) ولا من مناطق مركزية له ( بمعنى تلك المناطق الأكثر تقدماً من حيث تبلور عناصر النمط المعتبر ). فتعطي الأطروحة أهمية بالغة لمفهوم « المرونة » في التكوين الاجتماعي . هكذا توصلت الى أن تفوق المجتمع العربي الإسلامي على المجتمع الاوروبي للقرون الوسطى قد أصبح عقبة في سبيل تجاوزه السريع لحدود الحضارة السابقة على الرأسمالية .

إن أية دراسة علمية ـ سواء أكانت ذات مغزى عام أم كانت نظرة محدودة ملموسة ـ تقوم بالضرورة على منهج بمعنى منظومة مفاهيم وفرضيات تخص اقتران بعضها ببعض وأشكال السببية التي تربطها ببعض . ولا اخفي على القارىء أن المنهج الذي أجده أنسب وأكثر فعالية هو منهج المادية التاريخية . على أن أخذي بهذا المنهج لا ينتمي الى النوع المتجمد الذي يبحث عن الاجابات في اكتشافات سابقة مدونّة في الكتب « الكلاسيكية » لهذه المدرسة الفكرية . الأمر الذي أدى بي إلى تطوير هذا المنهج وإدخال مفاهيم جديدة في إطار نسقه ( مثل مفاهيم المركز والاطراف ) وتحديد مغزى بعض النظريات الشائعة . . الخ . وهنا أيضاً حدث تبادل جدلي بين النظرية المقترحة مني وبين إدراكي للمنهج الملائم لطرحها .

بدا لي أثناء هذا التطور أن الفكر الاجتماعي السائد والمهيمن يتسم بسمة « التمركز الأوروبي » . اقصد أن هذا الفكر لا يبدي عن أي شك في إجاباته الصريحة والضمنية على السؤال الذي بدأنا به . فاقام نظرياته على أساس مسلمات ومظنات لم تُناقش ، أهمها أن كون الاقطاعية الأوروبية قد أدت الى التجاوز الرأسمالي إنما هو « أمر بديهي » يكاد يكون فطرياً . الأمر الذي لازمته ملازمة ضمنية مفادها أن الرأسمالية لم يمكنها أن تحدث في غير أوروبا . كما توصلت إلى الرأي إن هذا التمركز الأوروبي قد لوّن جميع مدارس الفكر ، ولو بدرجات متفاوتة ، بما فيها الماركسية الشائعة . على انني لا أرى في ذلك امراً عجيباً يدعو إلى الاستغراب . فالمجتمع الأكثر تقدماً مادّياً ( أي هنا المجتمع الرأسمالي ) هو أيضاً وبالضرورة مهد الأفكار الأكثر تقدماً

والقدرة العلمية المتفوقة . بيد أن تكون هذه السمة تميز فعلاً الفكر « العربي » بالمقارنة مع الأفكار الأخرى لا يعني أن التطور الفكري يقف عند هذا الحد فيصبح « حقيقة مطلقة ونهائية » . فالرأسمالية اصبحت نظاماً عالمياً وبالتالي فرضت ظروفاً موضوعية جديدة تجعلنا في حاجة ماسة إلى نظرة كونية حقيقية وصحيحة تتجاوز حدود أصولها الأوروبية . واعتقد في هذا الصدد أن المادية التاريخية لها القدرة الكامنة على أن تقوم بهذا الدور .

خلاصة قولي اذن هي أن تطور قد طرأ على تفكيري خلال فترة الثلاثين عاماً المعتبرة ـ وذلك في ثلاثة مجالات هي : مجال الطرح العام لنظرية التطور اللامتكافىء ومجال الدراسات الملموسة ( وبالتحديد دراسة تاريخ العالم العربي الاسلامي ) ومجال تطوير منهج وأدوات التحليل المستخدمة .

وليس قصدي هنا تناول تاريخ هذا التطور . فاترك للقارىء التوصل إلى حكمه من قراءاتهلكتاباتي في هذا الموضوع. على أنني قد لمحت الى مغزى هذا التطور في أماكن أخرى وبالتحديد في كتابين صدرا حديثاً هما « أزمة المجتمع العربي » و « ما بعد الرأسمالية ؟».

٢ ـ ارجو أن يوضع هذا الكتاب عن « الأمة العربية » في الاطار المرسوم اعلاه . خاصة وأنه يتكون من جزءين كتبتهما في أوقات تفصلها مدة تقرب من عشر سنوات .

فالجزء الأول وعنوانه« الأمة العربية ، القومية والصراع الطبقي » ، كُتب في اعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ ونُشر عام ١٩٧٤ باللغتين الفرنسية والانجليزية . أي كُتب بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وقبل ثورة إيران الإسلامية وقبل دخول لبنان في الحرب الأهلية . بينما الجزء الثاني ، وعنوانه « الأمة العربية ، البعد الثقافي »، كُتب عام ١٩٨٦ .

فكان لي الخيار بين إعادة كتابة الجزء الأول على ضوء التطورات اللاحقة وادماج الجزء الثاني معه وبين عرض المخطوط كما هو أصلاً . ولم اختر

الأسلوب الثاني بسبب الكسل في إعادة الكتابة ، ولكن لانني أرى هذا الأسلوب أفيد وأقوى فعالية . فهو أسلوب يساعد القارىء على كشف حدود الدراسة الأولى بدلاً من إخفاء نقاط ضعفها . الأمر الذي يوضح جذور الخطأ في التنبؤات التي كنت قد تنبأت بورودها في ختام هذا الكتاب الأول . ومن وراء كشف هذا الخطأ سوف يدرك القارىء طابع الأسباب التي دفعتني إلى تكملة وتصحيح التحليل من خلال تناول موضوع البعد الثقافي والايديولوجي كما يأتي في الجزء الثاني .

أنوي اذن أن اشير بالايجاز إلى هذه التطورات التي طرأت على تحليلي منذ كتابة الجزء الأول من « الأمة العربية » .

كنت في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ أتوقع رد فعل إيجابياً من قبل الشعب العربي . ولم أكن وحيداً في اعتبار هذا الأمل وارد . فكان اليسار العربي ( بمختلف أجنحته ) قد وجد نفسه أمام تحدٍ يتطلب منه نقداً ذاتياً صريحاً يليه تصحيح ممارساته بما يلازم هذا النقد الذاتي . وكنت أنا ـ وكذلك كثيرون ـ متفائلاً في أن الظروف الموضوعية قد تجمعت من أجل فوز وجهات نظر القوى الشعبية وإظهار قدرتها الكامنة .

هذا لم يحدث بل الذي حدث إنما هو أسوأ من أسوأ الفرضيات التي كان يمكن تصورها . فالذي حدث إنما هو في واقع امره تكور خطير وقليل الامثلة في تاريخ الماضي والحاضر . الذي حدث هو بالتحديد سلسلة ردود فعل سلبية تهدد الآن الوطن العربي بنوع من « الانتحار الجماعي » من شأنه ان يقضي علينا كشعب له مكان محترم في العالم المعاصر . ومن يجرؤ على الاكتفاء بتسجيل هذا التكور الرهيب دون التساؤل في آليات المجتمع التي وجهت التطور في هذا الاتجاه وبالتالي التساؤل في أوجه نقص أدواتنا التحليلية التي لم تسمح لنا بالتنبؤ به ؟

من نافل القول تذكير أوجه التكور المذكور . فهو يشمل جميع المجالات

المجتمعية من الاقتصاد الى الفكر الايديولوجي والثقافة مروراً بالممارسات السياسية .

ففي مجال الاقتصاد غزت موجة « البترول » الوطن العربي واثبتت مرة أخرى سلبية التعمق في الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي الذي كان لا بد ان يلازم « الفورة البترولية » هذه فصارت البلدان المنتجة للبترول مجتمعات ريعية عاجزة عن أن تقوم بأقل المجهود المطلوب لتجاوز آفاق الجيل الحالي . بل صارت اقتصاديات الأفكار العربية الأخرى ـ « الفقيرة » كما يقال ـ أذناباً للاقتصاديات الصحراوية «الغنية»! تتسم هي الأخرى بسمات العقلية الريعية . هكذا غزا جو « الانفتاح » الوطن بجمعه . فبدلاً من أن يقوم المجتمع بعلاج عيوب محاولات العهد السابق ـ عهد المد الوطني ـ على أساس إدراك حدوده ، ذهب في اتجاه عكسي وقبل محو كل ما كان قد تراكم من تقدم سابق ، إن لم يكن قد دعا إليه في بعض الاحيان ، ضامناً بذلك العودة الى حظيرة الهيمنة الامبريالية الشاملة ، من خلال رفع شأن فئات وسيطة ذات طابع « كومبرادوري » . كإن الاحباط الشديد الذي كان يكمن في قلوب هذه الفئات قد وجد منفذاً له فانفجر في موجة اكدّت صدارة مبدأ « الاثراء الفردي » فحطمّ كل أمل في البحث عن حلول جماعية .

الصورة مؤلمة بالقطع . خاصة وأن جو الانفتاح هذا لم يبلغ بعد حده الأقصى ، بل يستمر يتغلغل ويأكل من الداخل تلك النظم التي لم تستسلم بعد ، ظاهرياً على الأقل . ومن جانب آخر نشهد تجمد القوى الوطنية على خط دفاعي ، كإنها عاجزة عن تطوير قدرة قادرة على التكيف لمواجهة التحدي الرجعي الجديد .

وفي مجال الممارسات السياسية نشهد نفس التكور مصحوباً بالتجمد . فمن جانب نرى كيف يتعامل معاً عدد من العناصر السلبية هي : خيبة الأمل في الحلول الجماعية وإحلال البحث عن الحل الفردي محلها ، الانطواء على الانتماءات التقليدية الدينية بل والطائفية ( وهو ردة لعب التمويل من قبل

الرجعية الخليجية دوراً أساسياً في تحقيقها ) ، وبالتالي التخلي عن القومية العربية لمصلحة تلك الانتماءات الدينية والطائفية . ومن الجانب الآخر نرى تجمد الفكر الوطني التقدمي الذي وضع نفسه في موقف دفاعي بدلاً من أن يمسك بزمام المبادرة . وينطبق ذلك على التيارات الوطنية ( الناصرية ، نظم الحكم التقدمية مثل نظام اليمن الجنوبي ) كما ينطبق على اليسار الذي يستلهم بالماركسية بشكل عام .

أما النتائج الموضوعية التي كان لا بد ان تترتب على مثل هذا التكور فهي واضحة للاسف . هكذا يعطينا لبنان صورة عن المستقبل المكتوب لنا إذا استمرت التكورات المذكورة في مسيرتها نحو الانهيار الشامل . وفي هذا الصدد أود أن اذكر هنا أن « النظرية » الصهيونية تقوم بالتحديد على هذه الفرضية التي مفادها أن « العرب » عاجزين عن تجاوز عهد « الانتماء الطائفي » وبالتالي أنه من الممكن تفجير المنطقة الى دويلات تضرب بعضها بعضاً دون نهاية . وقد اثبتت التطورات اللاحقة للاسف أن هذه النظرية تعتمد على عناصر لها وجود فعلي في المجتمع . كل املنا هو أنها عناصر تمثل بواقي ماض لم نتخلص منها بعد تخلصاً نهائياً ، وبالتالي أنها عناصر يمكن التغلب عليها .

كان ينبغي اذن أن نطرح السؤال : ما هي تلك العناصر التي لم نعمل لها حساباً كافياً في تحليلات الماضي السابق على حدوث التكور المذكور ؟ وقد ادى بنا هذا التساؤل الى النظر فيما يطلق عليه « مجال البعد الثقافي لاشكالية التحدي المعاصر » . واترك للقارىء الحكم فيما إذا اصبحت الأفكار المقترحة بهذا الصدد في الجزء الثاني للكتاب قد وافرت بعض عناصر تساعد على تحسين فهمنا للوضع وبالتالي تنفع في مواجهة التحدي .

٣ ـ اردنا أم أبينا نعيش جميعاً ( ويشمل الجميع هذا الوطن العربي وشعوبه ) في عالم لا يمكن تجاهل أوضاعه الحقيقية واتجاهات تطوره ومشاكله .

سبق أنني قلت ان انفع المناهج في تناول تحليل هذا العالم هو في رأيي منهج المادية التاريخية . ومفاد جوهر النتائج التي تترتب على الأخذ بهذا المنهج إنما هو أن عصرنا هو عصر نضال الاشتراكية الصاعدة ( المطلوبة موضوعياً ) ضد الرأسمالية التي دخلت مرحلة التراجع ( بمعنى أنها اصبحت عاجزة عن تجاوز أهم التناقضات التي أدت اليها ) .

من نافل القول ذكر فهمنا ـ لي ولغيري ـ لهذه الأطروحة ثلاثين عاماً سابقاً . بالايجاز كان يتلخص مفاد هذا الفهم في مبدأين اثنين . أولهما أن الاتحاد السوفييتي يمثل أول خطوة في التحول الاشتراكي العالمي النطاق ، بمعنى أن مجتمعاً اشتراكياً قد أُقيم في اعقاب ثورة ١٧ ( مهما كانت الشوائب التي لا تزال تشوب هذا المجتمع ) . وثانيهما أن سر هذا الانجاز هو في نجاح طبقة البروليتاريا ـ معتمداً على أيديولوجيا خاصة لها ـ في أن تقود التحول التاريخي .

قطعاً لم تكن هذه الاجابة السريعة على تحديد مغزى تحدي العصر ، على صعيد عالمي إجابة مرضية تماماً . اقصد بالنسبة إلي وإلى هؤلاء الذين ينتمون إلى « العالم الثالث » . ذلك لان التخلف الذي يصحب التوسع غير المتكافىء للرأسمالية العالمية قد وضع أمامنا مهمات التحرر الوطني الذي كنا نعتبرها ـ بحق ـ شرطاً سابقاً ضرورياً لأية خطوة تالية . بالإضافة ـ وهذا يلازم ذلك ـ إلى أن الطبقات الاجتماعية المشتركة في انجاز مهمات خطوة التحرر الوطني لا تقتصر على البروليتاريا .

قطعاً أيضاً لم يكن النظر الى الاتحاد السوفييتي وإلى الصين على أنهما يمثلان « الاشتراكية المحققة » برئياً تماماً عن تساؤلات حول مغزى هذا الانجاز . خاصة بعد أن تبلور « النزاع الكبير » بين الدولتين المذكورتين بدءاً باكراً من أواخر الخمسينات .

من هنا تعددت الآراء في كلا المجالين ، أي فيما يخص طابع الانجاز

الاشتراكي وفيما يخص استراتيجيات التحرر الوطني والانتقال الى الاشتراكية في ظروفنا التاريخية .

ولست هنا بصدد العودة إلى هذه المناقشات المحمومة التي مزقت صفوف اليسار العربي والعالمي . ولا أنوي اطلاق أحكام سريعة على هؤلاء أو أولائك . أود فقط أن اعترف ان تطوراً قد طرأ في تفكيري كما طرأ في تفكير الأغلبية إن لم يكن الجميع ، دون ان يكون ذلك بالضرورة في اتجاه توحيد تدريجي للنظر .

ففي مجال « المشكلة الكبرى » ـ واقصد بناء الاشتراكية ـ توصلت تدريجياً إلى نظرة مفادها ان التطور اللامتكافىء للرأسمالية قد خلق ظروفاً تجعل من العبث النظر الى المجتمعات التي خرجت من إطار الخضوع لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي على أنها « بنت » الاشتراكية . إذ أن الانتقال الى الاشتراكية على صعيد عالمي في هذه الظروف إنما يمر عبر مرحلة تاريخية طويلة اقترح تسميتها « مرحلة الثورة الوطنية الشعبية ». فهي مرحلة تميزها سمة استمرار تفاعل نزعات متناقضة بعضها اشتراكية الطابع وبعضها رأسمالية محلية ( أي دون ربط ضروري بالرأسمالية العالمية وذلك بفضل « فك الارتباط » ). وبعض هذه النزعات لا تتقلص في النزعتين المذكورتين فهي نزعات ـ اسميتها « دولتية » ـ نسبة الى الدولة ـ مفادها تحكم الدولة على المجتمع المدني . وقد اعتبرت أن هذه النزعة الثالثة مستقلة عن النزعتين الاشتراكية والرأسمالية الى حد كبير . فالقارىء الذي سوف يلاحظ في الجزء الأول لهذا الكتاب وصفاً آخر للمجتمع السوفييتي ( مثل « نمط الانتاج السوفييتي » ) لا بد أن يحفظ في ذهنه هذا التطور في تحليلي . هذا علماً بانني تعرضت لهذه المشكلة الاساسية في كتابي المذكور اعلاه والذي عنوانه هو « ما بعد الرأسمالية ؟ » فقد اقترحت في هذا الكتاب اننا ننظر إلى جميع « الثورات الاشتراكية » ـ من الاتحاد السوفييتي الى الصين ـ من هذه الزاوية . كما اقترحت أيضاً اننا ننظر إلى محاولات التحرر الوطني في العالم الثالث على أنها

أشكال جنينية في مواجهة نفس المشاكل ، أي المشاكل المترتبة على الطابع المتخلف لرأسمالية الاطراف .

هذه الملاحظة الأخيرة تؤدي بنا إلى اشكالية صراع الطبقات في عالمنا الثالث . هنا أيضاً لا أنوي العودة إلى النقاشات التي ملأت الستينات والسبعينات حول « الخط اليميني » و « الخط اليساري » في تناول هذه المشكلة . كل ما أود أن أقوله هو أن الاقتراحات التي سوف يجدها القارىء في الجزء الأول للكتاب ـ وهي اقتراحات عبّرت عن النظرة المتفائلة التي ذهبت الى ضرورة تبلور رد فعل شعبي إيجابي على هزيمة عام ١٩٦٧ ـ أن تلك الاقتراحات كانت لا تزال تقوم على فكرة قيادة « ايديولوجيا البروليتاريا » ، تصحب قيادة البروليتاريا نفسها . وهنا أيضاً لا بد من إدخال التعديل الذي يلازم تطوير نظرنا للثورة المطلوبة . ودون الخوض في هذا الموضوع أود أن أقول هنا بإيجاز ان ظروف المرحلة الوطنية الشعبية ـ التي لا يمكن تفاديها وحتى اقتصار مدتها ـ تلقي مسؤولية خاصة وأساسية لفئة اجتماعية اقترحت اننا نسميها « الانتلجنسيا » وتفادياً للتبسيط واللبس أرجو ان يرجع القارىء الذي قد يهتم بهذا الموضوع الى ما كتبته في هذا الشأن في مقالة قصيرة نشرت في قضايا فكرية عام ١٩٨٧ وفي مقالة مطولة بعنوان « تأملات حول دور الانتلجنسيا في الثورة الوطنية الشعبية » سوف تنشر قريباً .

حقيقة تظل لهجة كتاباتي في هذه المجالات شديدة في احكامها القاسية على نظرات وأطروحات وممارسات اليسار العربي وخاصة جناحه الماركسي . أرجو ان القارىء لا يفهم من ذلك انني « اطرح نفسي فوق النقد » واحكم على الآخرين بسهولة . إذ اعتبر نفسي جزءاً من هذا اليسار الذي اجرؤ فقط على أن انتقده . فالنقد الموجه في الكتاب هو أيضاً نقد ذاتي . فقد توصلت ـ ولست أنا وحيداً في ذلك ـ إلى أن تطور الظروف التاريخية قد خلقت ما اسميته « ماركسية دارجة ومبتذلة » هي في واقع الأمر لا تعدو كونها مجموعة من الأحكام والمسلمات المتجمدة بفوات الزمن حتى صارت مفاتيح اصطناعية لفتح جميع

الأبواب فلا تفتح باباً واحداً . وأرى أن هذه الماركسية الشائعة تعاني من عيبين اثنين هما الانحراف الاقتصادي والانحراف الأوروبي المتمركز . اقصد من وراء المصطلح الأول الأخذ بالرأي ان « القوانين الاقتصادية » . تحكم المجتمع حكم قوانين الطبيعة التي لا مفر منها . واقصد من وراء المصطلح الثاني الفكرة ان إنجازات المجتمع المتقدم ( أي الأوروبي ) تضيء لنا السبيل وتفرض علينا الامتثال بها دون الاشتراك في رسم صورة المستقبل . وأرى أن هذين العيبين لا يخصان الماركسية العربية فقط بل هما سمتان منتشرتان ان لم تكونا سائدتين . لعل البعض سوف يجد كلمة « الانحراف » التي استخدمتها هنا من أجل نعت الظاهرة كلمة مفعمة بأحكام ايديولوجية ثقيلة . نعم ، هي فعلاً كلمة صارمة المغزى . أهي لذلك ضالة ؟

هذا وأود ان اقر هنا أن هذه الحدود للجناح الماركسي لحركة التحرر الوطني - ( وما بالك بحدود التيارات الوطنية الأخرى ! ) - لم تمنع من أن اليسار الماركسي العربي هذا قد قدم لامتنا في مختلف المناسبات الحاسمة من تاريخنا المعاصر أشرف المناضلين من أجل التحرر والتقدم .

٤ - كون هذا التطور المذكور اعلاه قد طرأ على تفكيري لا يعني انني تراجعت عن جوهر الاطروحات المقترحة في الجزء الأول لهذا الكتاب . وإلّا لكنت قد امتنعت عن إعادة نشره . على النقيض اعتبر أن التطور المذكور قد ساعد في تطور الأطروحة الأهلية فأكسبها مزيداً من القدرة التفسيرية . وأود إذن ان اقر هنا ما كتبته حديثاً بمناسبة تعليقي على نقد الأخ بوعلي ياسين على هذه الاطروحة ( وعنوان هذه المقالة « تعليق على نقد بوعلي ياسين لرؤيتي لتاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي » ). وذلك في مجالين اساسيين هما التاليين .

أولاً اطروحتي ان نمط الانتاج السائد في المنطقة العربية الاسلامية لم يكن نمطاً « اقطاعياً » على غرار ما كان هذا الأخير عليه في أوروبا ، بل نمط

اطلقت عليه اسم « خراجي ». علماً بأن الفرق بين المفهومين هو أن النمط الاقطاعي ليس إلّا شكلاً « طرفياً » للنمط الخراجي . وقاصداً بهذا التعبير أن الشكل الخراجي هو شكل مكتمل الملامح بينما الشكل الاقطاعي الطرفي هو شكل غير مكتمل الملامح للنمط الخراجي . وإن هذا التمييز المرتبط بنظريتي للتطور اللامتكافىء يبدو لي أقوى فرضية فعالية من أجل الاجابة على التساؤل الجوهري الذي اثرته اعلاه ( أي : لماذا توصلت أوروبا إلى الرأسمالية قبل غيرها من المجتمعات الأكثر تقدماً منها ؟ ) .

ثانياً اطروحتي ان تكملة ملامح نمط الانتاج الخراجي وتمركز سلطة الدولة الذي عبّر عن هذه التكملة وتتجير الفائض على نطاق واسع ، أن كل ذلك قد خلق ظروفاً باكرة لتبلور ظاهرة « الأمة » (أو « القومية » ) العربية التي سبقت عندنا رسملة المجتمع الحديث . وأرى في هذه الظروف جذوراً قوية لاحتمال اعادة إقامة أمة عربية موحدة اعتبرها من احتياجات مواجهة تحديات العصر . اقول « احتمال » لأن الانحطاط الحالي الذي يصيب الأمة العربية والذي لم نخرج منه بعد قد أدى الى تفتت الأمة فدعمت فيها عناصر القطرية والطائفية بمختلف اشكالها .

٥ ـ انشر هنا الجزء الأول للكتاب كما اتى في ترجمة الأصل الفرنسي . وقد قام الأخ برهان غليون بهذه الترجمة الممتازة من حيث الدقة العلمية . وارجو بالمناسبة تقديم خالص شكري للأخ غليون . ومما يستحق التقدير والترحيب والتشجيع هو جرأة المترجم على تحديث اللغة بادخال مصطلحات مركبة أو مشتقة من أصول عربية طبقاً لقواعد اللغة ( على غرار رسملة واقطعة وبلترة وكولكة واسلعة من أجل الإشارة الى ظاهرة التحويل الى الرأسمالية والاقتصادية والوضع البروليتاري ووضع الكولاك ـ اغنياء الفلاحين الرأسماليين ـ والطابع السلعي للمنتج ) . .

فليس من الغريب ان لغتنا العربية في مرحلتها الحالية لتطورها لا يزال ينقصها التعبير العلمي المناسب من أجل نقاش بعض الأطروحات الحديثة

الرفيعة . إن حالة اللغة تعكس مدى تطور الفكر . وبالتالي لا بد من إدخال كلمات جديدة للتعبير عن مفاهيم جديدة .

وفي هذا الصدد رأيت أن الاصطلاح « نمط الانتاج الخراجي » يعبِّر عن جوهر المفهوم المقصود به في شكل بسيط ومفهوم لدى القارىء العربي الذي يعلم ما هو الخراج . وقد اقترح بعض المؤلفين العرب الآخرين اصطلاحاً آخر هو « نمط الانتاج الاتاوي » ـ نسبة الى الاتاوة . وكذلك ادخلت الكلمتين « مركز » و« اطراف » للاشارة الى الشكل المكتمل والشكل غير المكتمل لنمط معين . وقد اقترح غيري اصطلاحاً آخر ليحل محل « الأطراف » مثل « المحيط » أو « التخوم » . وأخيراً ادخلت الكلمة « دولتية » ـ نسبة إلى الدولة ـ للاشارة الى ظاهرة تحكم سلطة الدولة في شؤون المجتمع المدني والتمييز بين هذه الظاهرة وبين كلمة « دولي » التي كسبت معنى آخر في اللغة العربية الحديثة .

اضيف أيضاً أن الجزء الأول للكتاب في صورته الاصلية كان موجهاً للقارىء الاجنبي ، الأمر الذي فرض عليّ استخدام بعض الاساليب للعرض لعلها هي غير لازمة بالنسبة الى القارىء المواطن . ثم اكتفيت بالنسبة الى هذا الجزء الأول بإدخال بعض التصحيح الطفيف حينما كشفت أخطاءً في تواريخ أو أسماء مثلاً .

# المــَراجع


- أزمة المجتمع العربي ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ١٩٨٦ .
- ما بعد الرأسمالية ؟ ـ دار مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٧ .
- تأملات حول دور الانتلجنسيا في الثورة الوطنية الشعبية ـ ورقـة قدمت في مؤتمر علم الاجتماع العربي ـ تونس ١٩٨٧ .
- ملاحظات حول أزمة الرأسمالية في مصر ـ قضايا فكرية ـ القاهرة ١٩٨٧ .
- تعليق على نقـد أبـو علي يـاسين لـرؤيتي لتـاريـخ العـرب الاجتمـاعي والاقتصادي يُنشر في مجلة الوحدة للمركز القومي للثقافة العربية ـ الربـاط عام ١٩٨٨ .

# تنويه

هناك ست أطروحات رئيسية تصطدم بالآراء الشائعة عند الماركسيين العرب .

تفيد الأولى أن العالم العربي الماقبل استعماري لم يكن عالماً إقطاعياً . ولكنه كان مكوناً من كوكبة من التشكيلات الاجتماعية التمفصلة حول نمط انتاج خراجي ، ذي نموذج غني في مصر وفقير نسبياً في المناطق الأخرى ـ ما عدا بعض الاستثناءات في الزمان والمكان كما في عراق القرن 8 حتى القرن 10 ـ وذلك بسبب ضعف تطور القوى المنتجة في الزراعة في هذه المناطق الجافة أو شبه الجافة . وتكمل هذه الأطروحة أطروحة أخرى تؤكد على الدور الغالب للعلاقات التجارية الخارجية (التجارة البعيدة ) والداخلية ( المطعمة على الأولى ) في فترات الازدهار .

أما الأطروحة الثانية فتتعلق بنظرية الأمة . نحن نعتقد أن الأمة العربية لم تكن إلا النتاج التاريخي للإندماج التجاري العربي . وأن الطبقة الاجتماعية التي قامت بالتوحيد هي طبقة التجار ـ المحاربين . وقد عمق الاندماج في النظام الامبريالي انحلالاً قومياً بدأت خطوطه الأولى مع الانحطاط الذي أصاب العلاقات التجارية . لقد نقلت السيطرة الامبريالية عاطفة الوحدة العربية إلى مستوى آخر ، وحولتها إلى عاطفة نضال الشعوب العربية ضد العدو المشترك . نحن نعتقد أن أياً من الطبقات العربية المسيطرة خلال العصر الأمبريالي

( البرجوازية الكمبرادورية والملاكية ، ثم برجوازية الدولة ) لا تقدر على القيام بالوحدة العربية .

والأطروحة الثالثة تمس الامبريالية وتحالفاتها الطبقية في المجال العربي . ونريد أن نبرهن في مرحلة أولى على أن الأمبريالية تتحالف مع طبقات كانت هي نفسها قد خلقتها في تطورها الخاص ، هذه الطبقات التي استفادت من اندماج بلدانها في النظام العالمي وأن هذه الطبقات هي البرجوازية الكمبرادورية والملاك الكبار العقاريين الذين لا نسميهم بإقطاعيين ولكن ببرجوازية زراعية ملاكية من أجل التشديد على طبيعة التحول الذي فرضته عليهم الرأسمالية المسيطرة .

في هذه المرحلة الأولى ، تكون البرجوازية الوطنية كامنة أكثر مما هي واقعية . أما في المرحلة الثانية فإن البرجوازية تفرض على الامبريالية صيغاً جديدة في تقسيم العمل الدولي تعطيها إمكانيات تطور جديدة ، وتجعل منها الحليف الرئيسي للإمبريالية . ويولد الاصلاح الزراعي طبقة جديدة من النمط الكولاكي ، وهي تكوّن الفرع الريفي في هذا التحالف الطبقي الدولي الجديد . والشكل الرئيسي الذي تأخذه البرجوازية في هذه المرحلة الثانية هو الشكل المدوّل ، أي برجوازية الدولة . نحن نرفض إذن أطروحة « الطريق اللارأسمالي » : فالبرجوازية أصبحت الحليف الاستراتيجي للأمبريالية .

وتختص الأطروحة الرابعة بالبرجوازية الصغيرة . إن قصور البروليتاريا والفلاحين الفقراء عن القيام بدورهم ، بتركهم قيادة الحركة المعادية للإمبريالية إلى البرجوازية الصغيرة ـ هذه البرجوازية التي تعارض في هذه الأثناء الجيل الأول من البرجوازية العميلة ـ يفتح الطريق إلى تطور أشكال جديدة ، أشكال رأسمالية الدولة التابعة . وبدل أن تنتحر كطبقة ، تنجب البرجوازية الصغيرة في حضنها برجوازية دولة في كل مرة تتصدى فيها لقادة الحركة المعادية للامبريالية .

وتتعلق الأطروحة الخامسة بدور الاتحاد السوفياتي ، وبالتحالف العربي ـ السوفياتي . ونريد أن ندافع عن فكرة أن قصور التنظيمات الشيوعية التي كان من الممكن أن تؤمن للبروليتاريا ( المتحالفة مع الفلاحين الفقراء ) قيادة الحركة المعادية للإمبريالية ، يعود إلى انتظامهم في خط استراتيجية موسكو القائمة على دعم برجوازيات الدولة . وتعكس هذه الأخطاء الطابع البرجوازي الصغير الغالب على الشيوعية العربية . في الواقع يلتقي هذا الخط الانتهازي مع أهداف الاتحاد السوفياتي ، وهي أهداف مجتمع طبقي جديد ، وقوة عظمى جديدة . وتهدم هذه الماركسية المشوهة التي تفرضها هذه الاستراتيجية كل إمكانية لإقامة استراتيجية ثورية ناجعة . ومهما كانت الدوافع التي تحث على إقامة تحالف سوفياتي للوقوف في وجه العدو الرئيسي ، الذي هو هنا الإمبريالية الغربية ، والأمريكية بالدرجة الأولى ، فإن الطيل الواضح للوضعية الجديدة التي نشأت من خلال التطور الداخلي للاتحاد السوفياتي يبقى الشرط المسبق لكل عمل صحيح .

أما الأطروحة السادسة فهي تهم الوحدة العربية . فهذه الوحدة التي هي أولاً وحدة الشعوب ( بروليتاريا ، فلاحين فقراء ، وشرائح لم يصبها الفساد بعد من البرجوازية الصغيرة ومن المثقفين ) ضد الإمبريالية تقتضي الإعتراف بالتنوع .

ونحن لم نرد أن نضحي من أجل جوانب تكتيكية ( كالتحالفات السياسية الفورية في هذه الوضعية أو تلك ) بالتأكيد الاستراتيجي الذي يبدو لنا ضرورياً . وبالمقابل ندعو القارىء إلى أن لا يضيع من ذهنه موضوع نقدنا أي بعزل هذا التأكيد أو ذاك عن السياق العام وعن الأفق الذي يأخذ فيه معناه .

فالأخطاء الاستراتيجية هي التي تفسر ، حتى اليوم ، إخفاق الثورة في العالم العربي : إخفاق في مصر حيث التأمت جميع الشروط الموضوعية منذ قرن في هذا البلد الذي يقترب من أوجه مختلفة من الصين ومن الفيتنام ،

وإخفاق في فلسطين ، النقطة الأكثر اشتعالاً في النضال ضد الامبريالية منذ ثلاثين عاماً .

ولا شك أن وضع هذا النظام موضع السؤال يقتضي مراجعات نظرية عميقة تمس حتى التصور الخاص بالماركسية .

وبما أن هذا الكتاب يعالج العالم العربي بشكل خاص ، فما على القارىء إلا أن يرجع إلى الأعمال العامة حيث تم تطوير هذه الأسس النظرية .

ضمن هذه الأعمال هناك أولاً التطور اللامتكافيء ، والامبريالية والتطور اللامتكافيء[1] حيث نجد :

1 ـ نظرية نمط الإنتاج الخراجي ونظرية التجارة البعيدة .

2 ـ نظرية الأمة .

3 ـ نظرية الأمبريالية ، مراحلها والتحالفات الطبقية التي تميزها .

4 ـ نظرية تكوين النظام العالمي .

5 ـ نظرية التبادل اللامتكافيء والتراكم المشوه في النظام الامبريالي ، .

6 ـ نظرية إخضاع الزراعة للرأسمالية ، وللتحولات الجارية في طبيعة أنماط الانتاج الفلاحية ، والملكية العقارية المرتبطة بها .

7 ـ نظرية الأزمة الراهنة للأمبريالية .

8 ـ نقد تخفيض الماركسية إلى نظرية اقتصادية وتحليل التشويهات الاقتصادية

---

(1) سمير أمين ، التطور اللامتكافيء ، دار Minuit 1973 ( بالعربية دار الطليعة 1974 ) الامبريالية والتطور اللامتكافيء ، نفس الدار 1976 . التبادل اللامتكافيء وقانون القيمة ، دار Anthropos 1973 ، سمير أمين ، الكسندر فير ، محمود حسين ، غوستاف ماسيه ، أزمة الامبريالية ، Minuit 1975 .

للماركسية السوفياتية : رؤيتها الآلية للعلاقات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، وتخفيضها للإشتراكية إلى رأسمالية بدون رأسماليين ، إستراتيجيتها للانتقال ، رؤيتها لمسألة التكنولوجيا ونماذج الاستهلاك المستعارة من البرجوازية ، إلخ . . .

9 ـ نظرية نمط الإنتاج السوفياتي .

هناك أيضاً مصر الناصرية ، وصراع الطبقات في مصر ، حيث نستعير منهما نقد الحركة القومية المصرية منذ عصر النهضة ومنذ القرن 19 ، نقد الحزب القومي ، حزب الوفد والناصرية . وهناك المغرب الحديث ومنه نأخذ تحليل الحركات التحررية الشمال ـ أفريقية[1] .

ونحن نفترض بالمقابل أن القارىء يعرف الخطوط الكبرى للتاريخ العربي وأنه تابع أحداث الواقع القريب .

---

(1) حسن رياض ، مصر الناصرية ١٩٦٤ ، محمود حسين ، صراع الطبقات في مصر 1970 Maspero 1968-1945 . سمير أمين ، المغرب الحديث 1970 Minuit .

# الفَصْل الأوَّل
# الأسس التاريخيَّة للقوميَّة العربيَّة

1 ـ مقدمة :

إن الرأي العام العربي شديد الحساسية لكل ما يحدث في فلسطين . كيف لا ؟ ومن الضفاف الأطلنطية في المغرب حتى الخليج العربي ، ومن البحر المتوسط إلى قلب الصحراء والنيل الأعلى هناك مئة مليون إنسان يتكلمون لغة واحدة ، ويصغون إلى البرامج الإذاعية نفسها ، ويقرأون الكتب ذاتها ، ويشاهدون الأفلام نفسها . وكلهم تعرضوا لإضطهاد إمبريالية أوروبية واحدة في الفترة المعاصرة هل يشكلون أمة واحدة ، الأمة العربية كما يقترح ذلك عقائديوا القومية العربية المعاصرة ـ ومتى يمكن القول أن هذه الأمة في طريق التكوين فقط ـ أم هناك خمسة عشر أمة مختلفة ، رغم قرابتها كما أكدت ذلك لزمن طويل الشيوعية العربية ؟ هل مسألة التعلق بفلسطين ذات طابع عاطفي فقط أم أنها قائمة على وعي بالتضامن السياسي في وجه الإمبريالية وإسرائيل ؟

إن مسألة الأمة في العالم العربي ليست مسألة مذهبية ـ برجوازية أو ماركسية ـ ولا أيضاً مسألة لا أهمية لها لا تخدم إلا إخفاء المشكلات الأساسية ، مشكلات التحرر من الاستغلال الابريالي . ذلك أن الإطار الذي يدور فيه الصراع الطبقي هو إطار قومي ، والاضطهاد الذي تتعرض له شعوب المنطقة ليس فقط إضطهاداً إقتصادياً ولكنه أيضاً قومي .

لقد تعودنا دائماً أن نخلط الواقع القومي بأحد تعبيراته أي التعبير الناجم عن التاريخ الأوروبي حيث تكونت تدريجياً دول ـ أمم متجانسة نسبياً ، تسودها المركزية الإدارية والسياسية، وحّدتها الرأسمالية إقتصادياً في تطورها . ولعبت البرجوازية دوراً حاسماً توحيدياً في التكوين التاريخي لهذه الأمم. دور الطبقة القائدة والإنتاج العقائدي . ويلخص تعريف ستالين القائم على الشروط الخمسة للأمة هذه التجربة التاريخية .

عندما نخرج من الميدان الأوروبي نلاحظ عدم كفاية المفاهيم التي قامت عليها نظرية ستالين في الأمة . هذه النظرية تفترض في الواقع أن الأمة ظاهرة إجتماعية نجمْت عن الرأسمالية ، وأكثر من ذلك عن الرأسمالية المحلية ، لأن البرجوازية المحلية هي التي تبني الأمة . وهذا يعني أنه لا وجود لأمم إلا في مركز النظام الرأسمالي العالمي ، في المناطق التي أرست فيها الثورة البرجوازية السلطة القومية للبرجوازية المحلية . وبهذا لن يكون هناك في المناطق الأخرى من العالم أمم ، أو على الأقل أمم كاملة التكوين . كيف يمكن إذن إيجاد إسم لهذه الوقائع الإجتماعية للعالم الماقبل رأسمالي ، هذا حيث تختلط التقاليد القديمة لوجود الدولة مع حقيقة ثقافية لغوية ؟ لقد بقيت مصر القديمة موحدة دائماً على صعيد اللغة والثقافة ـ ما عدا فترات قصيرة إنحطاطية ـ والسلطة السياسية . وإذا لم يكن هذا أمة برجوازية فهو لا يمكن أن يكون أيضاً تجمع لا متجانس وغير منظم من الشعوب . أكثر من ذلك ، حتى المناطق التي لم تكن قد شهدت تكون دولة موحدة ومركزية ، ولم تكن قد توحدت ثقافياً ولغوياً أصبحت بعد اندماجها في النظام الرأسمالي الدولي كمستعمرات أو كبلاد خاضعة شبه ـ تابعة موحدة . وإذا لم يكن هذا التوحيد من عمل البرجوازية الوطنية فهذا لا يمنع أنه يكوّن اليوم واقعاً إجتماعياً هاماً .

كيف يمكن من وجهة النظر هذه أن تدرس بنية العالم العربي ويتم تعريفه ؟ إنه يمتد على مساحة آلاف الكيلومترات في الشريط شبه الجاف الذي يحيط كحزام بالعالم القديم ، من الأطلسي إلى آسيا الزراعية . وهو

يحتل منطقة محددة المعالم ، معزولة عن أوروبا بالأبيض المتوسط وعن أفريقيا السوداء بالصحراء وعن العالمين التركي والفارسي بالمرتفعات الجبلية لطوروس وكردستان وإيران الغربية . ولا يغطي كل حدود العالم الإسلامي الـذي يحتل تقريباً كامل الحزام شبه الجـاف الموزع بين أربـع مجموعـات من الشعوب ، العرب، الأتراك، الفرس والأفغان الهنود ـ والذي لم يفض عن هذا الحزام إلا باتجاه آسيا الخصيبة ( البنغال وأندونيسيـا ) وفي فترة قـريبة نحـو بعض مناطق أفريقيا السوداء ( أفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية ) . ولا يمكن أيضاً خلط العالم العربي مع ظاهرة أقوامية ـ عرقية مهما كانت ، ذلك أن التعريب قـد مزج هنـا شعوباً عديدة ، مختلفة من حيث الأصل والتكوينات العـرقية . وهـو لم يكوّن كياناً سياسياً مركزياً نسبياً إلا في حقبة قصيرة من تاريخه : خلال قرنين . وحتى في عصـر الأمويين ثم العبـاسيين الأوائل ، من 750 إلى 950 ، كـان التوحيـد اللغوي أقل تقدماً مما هو عليه اليوم . وقد تمزق العـالم العربي فيمـا بعد في وحدات سياسية اقليمية مستقرة نسبياً لم تتوحد ـ وبشكل سطحي على أية حال ـ إلا تحت النير العثماني .

هل يقتصر العـالم العربي إذن على مجمـوعة من الشعـوب التي تتكلم لغات متقاربة ؟ لو كان الأمر كذلك لكانت اللغات العربية المحكية تطورت في اتجاه الاختلاف المتـزايد ، كمـا تطورت اللغـات الرومـانية إنـطلاقاً من نـواة مشتركة لاتينية لتصبح الفـرنسية ، الايـطالية أو الأسبـانية . لكن حـركة تـطور اللغات العربية تسير في الاتجاه المعاكس بالضبط : فاللغة الفصحى تنحو إلى أن تتحول إلى اللغة المتكلمة في عموم العالم العربي .

في هذا الإطار القومي المعقد والتطوري يدور الصراع الطبقي والصراع التحرري المعادي لـلامبريـالية . في هـذا الإطار يجب إذن أن نفهم القضيـة الفلسطينية .

## 2 ـ العالم العربي الماقبل ـ استعماري ومناطقه المختلفة

إذا أخذنا بعين الاعتبار بنيات تشكيلاتها الاجتماعية الماقبل استعمارية ، لا تكوّن البلاد العربية مجموعاً متجانساً . والصورة الشائعة عن عالم عربي زراعي وإقطاعي ليس فقط لدى الكثير من الأجانب ولكن أيضاً لدى الماركسيين العرب ما هي إلا نقطة مشتركة ليس لها أي أساس علمي . في الحقيقة لا يمكن المطابقة بين العالم العربي وأوروبا القرون الوسطى . وقد كان يميز فيه باستمرار بين ثلاث مناطق شديدة الاختلاف في بناها الاجتماعية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية : هناك أولاً المشرق العربي ، الذي يجمع الجزيرة العربية سوريا أي الدول الراهنة التي كانت تشكل سوريا : لبنان ، الأردن وأسرائيل ثم العراق ومن جهة أخرى بلاد النيل ـ مصر والسودان ـ وأخيراً المغرب العربي الذي يمتد من ليبيا حتى الأطلسي ويضم دول ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا . في هذا المجموع مصر التي تتوسط العالم العربي هي وحدها التي كانت تشكل حضارة زراعية . أما في الأماكن الأخرى فإن الحياة الزراعية بقيت بعيدة عن الاستقرار ، كما بقيت إنتاجية العمل الزراعي ضعيفة ومستوى حياة عالم المزارعين يقرب من الكفاف ، وبالتالي فإن أشكال التنظيم الاجتماعي لهذا العالم تحمل بالضرورة طابع الجماعية البدائية . وتنعدم هنا القاعدة الواسعة بشكل كاف لإقتطاع فائض يسمح بقيام حضارة لامعة . ومع هذا ـ وهذه المفارقة هي سبب الكثير من الخلط المحيط بالعالم العربي ـ فإن المشرق وأيضاً المغرب كانا ميدان حضارات غنية وذات

طابع حضري متميز . والمسألة المركزية هنا في العادة : من أين يأتي الفائض الذي نشأت على أساسه حضارات المنطقة ؟

لفهم العالم العربي يجب أن نعيد وضعه في إطاره الخاص ، باعتباره منطقة عبور وملتقى ومفترق مناطق حضارات العالم القديم العظيمة . فهذه المنطقة العربية شبه الجافة تفصل بين ثلاث أقاليم حضارية قائمة على الزراعة : أوروبا ، أفريقيا السوداء ، وآسيا الخصبة . وقد قامت المنطقة العربية بوظائف تجارية ربطت بين العوالم الزراعية التي كانت تجهل بعضها البعض . والتشكيلات الإجتماعية التي ازدهرت على أساسها هذه الحضارات كانت تشكيلات تجارية . ونحن نقصد من ذلك القول أن الفائض الحاسم الذي كانت تعيش منه مدنها العظيمة في عهد ازدهارها لم يكن يأتي عامة وبشكل رئيسي من استغلال العالم الزراعي ولكن من عوائد التجارة البعيدة الذي كان يضمنها لها احتكارها لوظيفتها كوسيط، أي من المداخيل الناجمة في التحليل الأخير من الفائض الذي كانت تقتطعه الطبقات القائدة للحضارات الأخرى من طبقاتها الفلاحية الخاصة . وبدورها كانت الرفاهية التجارية تنعكس على التطور الزراعي ، الذي شهد بسبب ذلك في مناطق وحقب معينة تقدماً جوهرياً .

وقد ميز هذا النموذج من التشكيلات التجارية المشرق حتى الحرب الأولى 1914-1918 . فيما بعد أحدث اندماج هذه المنطقة من العالم العربي في المجال الامبريالي تعديلات حاسمة في بنية الطبقات في العراق، لكن تعديلات بسيطة في سوريا وفلسطين . ولا بد من تذكر ذلك عندما سنحلل سلوك برجوازية الشرق العربي تجاه الامبرياليات الفرنسية والانكليزية ثم الأمريكية كما تجاه القضية الفلسطينية . وفي الطرف الآخر في المغرب سيطبع نموذج التشكيلات هذا المنطقة حتى الاستعمار الفرنسي . لكن هذا الاستعمار الأكثر تقدماً وشدة مما شهده المشرق سيحمل ألى المغرب تعديلات حاسمة . بين هاتين المنطقتين ستظل مصر محافظة على كيانها كاستثناء لتشكيلة اجتماعية

خراجية فلاحية عميقة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي .

**المشرق :**

ولد الإسلام في الجزيرة العربية ، في عمق الصحراء ، وبين سكان رحّل يقوم تنظيم على أساس تأمين التجارة البعيدة بين امبراطورية روما الشرقية وفارس من جهة وجنوب الجزيرة والحبشة والهند من الجهة الأخرى . وعوائد التجارة هذه هي التي سمحت ببقاء الجمهوريات التجارية الحضرية في الحجاز . ولا تشكل سيطرة المدن على المساحات الزراعية الصغيرة في الواحات الخاضعة لشروط استغلال شبه ـ عبودي أبداً المورد الرئيسي للطبقات التجارية السائدة . أما فيما يتعلق بالاقتصاد الرعوي الكفافي للرحّل فقد بقي دخيلاً على النشاط التجاري الذي كان يتلقى منه الرجال والدواب دون أن يقتطع منه أي فائض . ان حضارة الصحراء تفترض إذن حضارة الشرق الروماني والبلاد الزراعية الخصبة التي تقوم بربطها بعضها بالبعض الآخر . فإذا نقص ، لسبب من الأسباب الفائض الذي يغذي في المنبع التجارة البعيدة أو إذا تحولت طرق التجارة ماتت الصحراء . لقد حصل هذا مراراً خلال التاريخ ، وفي كل مرة كان رجال الصحراء في محاولتهم للحفاظ على البقاء يتحولون إلى فاتحين ، كما أشار لذلك مكسيم رودنسون عندما حلل الظروف التاريخية للقرن السابع[1] وتحتفظ الشرقية الاسلامية من أصولها بهذا الطابع التجاري الواضح .

كان « الهلال الخصيب » المنطقة الأولى التي فتحها العرب ، أي سوريا والعراق المحاذية في الشمال للصحراء العربية . ولم يجد العرب أنفسهم هنا في أرض غريبة ، فمجتمعات الشرق القديم كانت تشبههم في كونها مجتمعات تجارية وسطائية . كان هناك بالتأكيد فلاحون في هذه المنطقة شبه الجافة ـ بالرغم من تسميتها ـ في حين لم يكن قد بقي شيء منهم في الجنوب ، كانوا فلاحين جبليين معلقين على سطوح جبال لبنان ، وجبال العلويين وطوروس وكردستان . ولم يكونوا يحظون إلا بقدر كاف من المطر حتى يحفظون بقاءهم

(1) مكسيم رودنسون ، محمد . 1968 .Seuil .

البائس . إن هذه المناطق الزراعية فقيرة جداً بحيث تعجز عن تقديم الفائض الضروري لتشييد حضارة لامعة . ولهذا استمرت في بدائيتها . منظمة على أساس الجماعية القروية معزولة نسبياً فيما بينها ومدافعة بغيرة عن استقلالها. نشأت الحضارة في المناطق المحاذية ، في منطقتين استثنائيتين : ما بين النهرين وساحل المتوسط . وقد تطورت في بلاد ما بين النهرين الحضارة الزراعية الحقيقية الأولى بفضل الظروف الطبيعية المؤاتية التي قدمها دجلة والفرات . وكما حدث في مصر كانت هذه الحضارة تقوم على الفائض الذي تقتطعه المدن من الفلاحين . وقد عاشت هذه الحضارة . كجميع الحضارات الزراعية المحاذية للصحراء في جو تهديد دائم بالدمار على أيدي البرابرة ، هذا التهديد الذي سيتحقق مع الغزوات التركية المنغولية في القرن العاشر والحادي عشر . ولن تعود الحضارة من جديد في هذه المنطقة إلا بعد 1918 ، في ظل الوصاية البريطانية . أما في المغرب بمحاذاة البحر ، فكانت الدول ـ المدن الفينيقية والسورية تعتمد في مواردها أيضاً على التجارة البعيدة البحرية والقوافلية . وفي انتقال العاصمة الجديدة ، عاصمة الأمويين إلى دمشق قام العرب القادمون من الصحراء بنقل حضارة المدينة التجارية إلى الشمال . وبعد أن سيطروا بذلك على طرق المواصلات سيصبح في مكنتهم من جديد الاستفادة من التجارة الكبرى ومن ثم إحياء الحضارة .

وقد تجاوز الغزو العربي في الشرق الهلال الخصيب السامي والبيزنطي ليدمج في الدولة الإسلامية الجديدة بلاد فارس الساسانية ـ التي كانت قد طبعت العراق بطابعها وكذلك خوارزم ووادي الهندوس . ولم يكن هذا التوسع ضعيف الأثر على العالم العربي الناشيء . وهكذا استعار الخليفة العباسي من الدولة الساسانية التنظيم . وخلال قرون عديدة ـ الأولى والعظيمة ـ بقيت الحدود العربية غير ثابتة ومختلطة بحدود عالم الإسلام : فالتعريب يلحق الأسلمة ، كما تشهد على ذلك اللغة الفارسية . وقد تعرب عالم المدن بعمق في إيران وسوف تستعمل الأجيال الأولى من الفلاسفة والعلماء المنحدرين من

منـاطق ما وراء زاغـروس ، والذين سيلعبـون دوراً حاسمـاً في تشكيل الثقـافة الجديدة اللغة العربية . لكن الفلاحين ظلوا خـارج هذا التيـار . وبعد الغـزو التركي المنغولي وما أدى إليه من انحطاط المدن ـ إذا لم يكن دمارها الكامل ـ سيظهر البعث الإيراني من جديد الطابع اللاعربي للبلاد الواقعة إلى الشرق من زاغروس . وهكذا ستأخذ حدود العالم العـربي صورتهـا النهائيـة في مواجهـة العالم الايراني .

ولن تعدل الغزوات التركية ـ المنغولية هذه الحدود . أولاً ، لأن التغلغل التركي كان بطيئاً ولأن الأتراك كانوا قد تمسلموا قبل أن يصلوا ألى المنـطقة . وسيكتفون في البلاد العربية بالسيطرة على الدولة ولن يستوطنوا إلا الأناضول، أي الأراضي التي فتحوها بأنفسهم للإسـلام . أما الغـزوات المنغوليـة فقد مـرت كزوبعة عاصفة مدمرة ، وستأخذ الدولة العثمانية مكان السلاجقة في الأناضول قبل أن تخضع العالم العربي باستثناء المغرب وجنوب الجزيرة العربية .

ولن تتحطم وحدة الهلال الخصيب إلا بعد الحرب العالمية الأولى . لقد كان هناك وحدة داخل التنوع ، لكن هذا التنوع لم يكن أبداً ثقافياً ، كما أنه لم يكن أجناسياً . والشيء المميـز لمثل هـذه الحضارات ـ حيث تشكـل التجارة جوهرها وحيث تقوم على ربط المناطق المحيطة بها بعضها ببعض ـ هو أنها في الوقت نفسه وبصورة جدلية موحدة ـ مباعدة . فهي موحدة لأنها تدفع الناس إلى التنقل بدون توقف وتدفع العادات والأديان ألى الانتقال كما تدفع إلى نشوء لغة تفاهم مشتركة بين المسـافرين . لكن أيضاً مباعدة لأنها قائمة على تنافس المدن التجارية . ولا أهمية تذكر هنا لوجود أو غياب سلطة سياسية شكلية واحـدة . فإذا كانت هذه السلطة قوية استطاعت أن تضع حداً لتنافس المدن التجارية ، وأن تؤكد غالباً أسبقية العاصمة . كان هذا الطابع المميز الامبراطورية الأموية المتمركزة حول دمشق ، وكذلـك العباسيـة المتمركزة حول بغداد . ومن أجل ضمان قوتها تعتمد الـدولة على جيش من المـرتزقـة المعيَّنين من بين الرحّـل المجاورين . أما الفلاحين ، فإنهم يحاولون أن يبقـوا بعيدين في جبـالهم ولا

يسقطون في التبعية شبه ـ العبودية للملاك الحضريين الغيابيين ( تجار ، رجال بلاط ، الخ . . . . ) إلا في المناطق الشديدة التحضر ، أو استثنائياً في سواد العراق الذي شهد ظهور الزراعات التجارية العبودية من النمط الروماني . وخلال إثني عشر قرناً بقي الهلال الخصيب هكذا موحداً ومقسماً ، وقد عرف على التوالي بين 700 إلى 1900 ، فترات من الازدهار وفترات أخرى من الانحطاط ، حسب مشيئة الشبكات التجارية التي تربط أوروبا البيزنطية والغربية بالشرق الهندي والصيني . والتفصيلات التي يجب إدخالها هنا لا تتعارض مع الأطروحة ولكن تكملها . نحن نعرف أن العراق كان منطقة زراعية غنية جداً خلال عدة قرون ، وعلى نطاق أضيق غرباً سوريا أيضاً . ونحن نعرف أن الريع الذي كانت تأخذه الطبقة القائدة أو الدولة لم يكن ، لهذا السبب ضئيل القيمة . ولكن يبقى أن نهوض الزراعة المروية قد ارتبط بنشوء دولة أسبق ولدت في المدينة ( المنورة ) ثم انتقلت إلى دمشق قبل أن تستقر نهائياً في بغداد . لقد كان نهوض الزراعة هنا نتيجة لاستقرار وازدهار الخلافة بأكثر مما كان علتهما . وتحتفظ الدولة من هذه الأصول التجارية بعلامات كثيرة، خاصة على المستوى العقائدي . وهكذا يظهر الطابع الضعيف للإقطاعية في الزراعة التي تنفتح أكثر على العلاقات التبادلية التجارية، هذه العلاقات التي تشجع نهوضها . فهنا نشاهد مجتمعاً زراعياً غنياً ، لكنه ليس بشكل كبير مجتمعاً فلاحياً ، ويدل على ذلك تمدين الطبقات القائدة المستفيدة منه، إن هذا العالم العربي المتمحور حول بلاطات المحاربين ، حول رجال الدين وتجار بغداد والبصرة أو حلب يكوّن صورة مضادة مع أوروبا القصور الصغيرة المعاصرة .

وقد تعودت المنطقة دائماً على وجود لغة سائدة مشتركة . وعشية الفتح الإسلامي كانت الآرامية قد وحدتها. وكلغة ساميّة تركت اللغة الآرامية مكانها دون صعوبة تذكر للعربية . إن الوحدة اللغوية قد تحققت هنا بشكل كامل في الواقع منذ عدة قرون ، إذا شئنا أن لا نعتبر الاختلاف في لهجات التخاطب التي لا تتميز إلا باللهجة وبعض التعابير الشعبية .

وستبقى الأرياف خلال اثني عشر قرناً معزولة بعضها عن البعض الآخر ، كما أنها لن تلعب دوراً سياسياً مهماً حتى عندما كانت تشهد ، في العراق خاصة ، شيئاً من الازدهار الاقتصادي على مدى عدة قرون . وتجاه السلطة المركزية التي كانت تحاول إخضاعها كانت الأرياف تقاوم بالسلاح والدين . هكذا نلاحظ مثلاً كيف أن المناطق الريفية فعلاً في المشرق هي في الوقت نفسه منشقة دينياً : جبال لبنان المقتسمة بين مسيحيين موارنة وإسلام شيعة ، جبل العلويين وجبل الدروز في سوريا ، وكذلك جنوب العراق حيث تسود الشيعة كلياً . وقد نمت الشيعية في الواقع في وسط هذه الجماعات الجبلية روحاً نقدية ، بل حتى مساواتية لا تشجع عليها السنية . كانت هذه عقيدة الفلاحين ـ العبيد الذين تمردوا في جنوب العراق خلال ثورة القرامطة . لكننا لا نستطيع أن نتكلم هنا عن إقطاعية . فقط يمكن القول أن أشكالاً شبه إقطاعية قد نمت في فترات انحطاط التجارة الكبرى ، وذلك في الأرياف السهلية التي كان بمقدور رجال المدن السيطرة عليها بسهولة ، والتي كانت تساهم عن طريق الفائض المقتطع من الفلاحين في تعويض انكماش المداخيل القادمة من التجارة البعيدة . وهكذا أخضعت إلى ملاك شرهين ، خاصة خلال الحقبة العثمانية ، ابتداء من 1500 التي كانت عهد انحطاط تجاري طويل سهول البقاع وفلسطين وحمص وحماة والعراق الأوسط ، وفي فترة متأخرة أكثر ، أي منذ الثلاثينات من هذا القرن سيوسع التثمير الحديث للمناطق الزراعية ، الذي ازدادت مجالاته مع تطور أعمال الري ، المساحات التي يسود فيها الطابع « اللاتيفندي » أي الملكيات الكبيرة الحديثة .

لكن الأساس هنا هي المدن . المدن الضخمة التي تصبح وحشية عند تدهور التجارة، المدن التي كانت من أكثر مدن العالم القديم سكاناً ، وكذلك مدن العصر الوسيط والعصور الحديثة حتى ظهور الرأسمالية ، وهي أكثر أهمية من مثيلاتها في الغرب : حلب ودمشق وبغداد والبصرة وأنطاكية التي كانت تضم مئات آلاف السكان . وفي الحقب العظيمة المزدهرة كانت تستوعب

أغلبية سكان المنطقة الذين يتجاوزون الخمسة ملايين : أي أكثر مما ستحتوي في مطلع القرن العشرين . هذه المدن ظلت دائماً مراكز تجمع البلاطات وخاصة التجار المحاطين بالحرفيين ورجال الدين ، كما كانت عليه المدن الإيطالية في العصر الوسيط ، أو كمدن الهانس . وتراكم الثروة النقدية يعكس هنا النمو اللامع للحضارة . حضارة مدينية وتجارية لكن غير رأسمالية ، حيث وجدت بعض أصناف اقتصادية معينة كالنقد والتبادل التجاري وحتى الطبقة المأجورة ، كانت مدن المشرق تكوّن عوالم متنافسة نظراً لأن منافذ حرفهم المتقدمة كانت توجد في السوق البعيد حيث يغامر تجارها . وستكون الوحدة الثقافية لهذا العالم المديني السائد شديدة المعالم هنا ستقوم مراكز الثقافة العربية الإسلامية ، قلاع الاستقامة السنية.

المغـــــرب :

في الطرف الأقصى الآخر من العالم العربي ، في المغرب نجد البنى ذاتها. فالبدو والمزارعون يتنازعون منذ أزمان لا تحيطها الذاكرة، الأرض الضيقة المحصورة بين البحر من جهة والجبل والصحراء من الجهة الأخرى . وقد دفعت السيطرة الرومانية ، ببنائها سلسلة من المواقع الحصينة على طول خط المرتفعات إلى الجنوب منطقة المزارعين البربر على حساب أراضي تجوال الرحل وشبه الرحل البربر هم ذاتهم أيضاً . وقبل قدوم العرب عمل انحطاط الامبراطورية على مد نفوذ الرحل في غير صالح المزارعين . أما العرب فسيلتفون حول الكتل الجبلية ملاجىء الفلاحين ويبنون مدناً جديدة . وهذه المدن ، كما في الشرق ، ما كان من الممكن أن تعيش لو لم تجد في التجارة البعيدة الموارد التي كان من الصعب تأمينها من فرض ضرائب على الفلاحين . وهذا البحث دفع العرب إلى التقدم باستمرار إلى ما وراء الأبيض المتوسط والصحراء . وفي الجنوب التقى العرب رحّلاً بربراً كباراً مندفعين على أساس المصالح نفسها ويتمنون أن يتحولوا إلى قوافل تجارة مزدهرة . وسيتعرب الرحل هؤلاء بسرعة أكبر بكثير من الفلاحين . وقد عرف ابن خلدون ، هذا

العقل العلمي المدهش ، والمؤسس للعلوم الاجتماعية بمعنى من المعاني كيف يحلل طبيعة هذه التشكيلات القائمة على عوائد التجارة الكبرى. كل الدول المغربية الكبرى قامت على تجارة الذهب. فخلال عدة قرون وحتى اكتشاف أمريكا بقيت أفريقيا الغربية في الواقع المموّن الرئيسي بالمعدن الأصفر لكل القسم الغربي من العالم القديم : الامبراطورية الرومانية ثم أوروبا العصر الوسيط والشرق القديم ثم الشرق العربي . هكذا غذّت تجارة الذهب ، دولة المرابطين والموحدين في شمال الصحراء ، ودول غانا ومالي وسنغاي في الجنوب . إن بُنى هذه التشكيلات الاجتماعية متطابقة . ولم يخطىء ابن خلدون والرحالة العرب في تلك الحقبة ( ابن بطوطة مثلاً ) في إدراك ذلك ، فهم يرجعونها جميعاً إلى نموذج واحد .

إن التحالف المديني ـ الرحلي ، واستبعاد الفلاحين من الدولة المتحضرة هو العلامة المميزة للحضارة المغربية ، كما هو الحال في الهلال الخصيب . وقد حاول عقائديوا الاستعمار الفرنسي للمغرب أن يحللوا هذه البنى بالرجوع إلى التعارض العرقي ـ البربر ( الفلاحين ) والعرب ( الرحل ) ـ كما حاولوا أن يفسروا انحطاط المغرب باكتساح العرب الرحل له ، مدمري الزراعة وتنظيماتها . وقد قبلت الفروض نفسها فيما يتعلق بالشرق العربي : أي أن انحطاطه هو نتيجة التدمير الذي أحدثه الرحل البدو . في الواقع لم تتميز فترات ازدهار الحضارة العربية في المشرق كما في المغرب بإنجازات عظيمة على صعيد الزراعة ، لكن بازدهار التجارة والمدن ، وأحياناً ، وبالارتباط مع ازدهار التجارة تميزت بسيطرة قبائل الرحل الكبرى على حساب الفلاحين .

ولد الانحطاط مع تحويل طرق التجارة . وعلى قدر تحول هذه الطرق من الغرب إلى الشرق نلحظ انتقالاً موازياً للدول المتحضرة ، في شمال أم في جنوب الصحراء . هكذا تميزت الحقبة الأقدم بظهور دول المغرب في الشمال ودول غانا ومالي في الجنوب . وفي فترة لاحقة ستتحول طرق الذهب نحو

تونس ثم مصر ، وستزدهر في الجنوب دول سونغاي وهاووسا . وإذا كانت المناطق الفلاحية الخاضعة المتضائلة المتعربة لغويا ستحاول في المشرق العربي أن تحفظ استقلاليتها عن طريق الانشقاق الديني ، ففي المغرب ستتظاهر هذه الإرادة الاستقلالية عن طريق صيانة اللغة والثقافة البربريتين .

مصـــر :

تاريخ مصر شيء آخر . لقد رعت هذه الواحة واحداً من أقدم الشعوب الفلاحية في العالم وكان من الممكن إذن أن تقتطع الطبقات القائدة هنا فائضاً عظيماً لتأمين قاعدة تطور الحضارة . إن مركزية الدولة المبكرة والمفرطة فرضت نفسها في هذه المنطقة لأسباب طبيعية ـ حاجات تنظيم أعمال الري الكبرى ـ وعسكرية ـ الدفاع عن الواحة أمام تهديد البدو . وقد انطوت مصر على ذاتها لتضمن بقاءها واعتمدت على العدد لصد محاولات العدو . وعندما ضمت مناطق خارج الوادي لم يكن ذلك إلا بهدف الدفاع عن حضارتها الفلاحية فعملت على إقامة حاميات في قلب بلاد البدو أو شبه البدو ٠ في الشرق في سيناء وسوريا ، وفي الغرب في ليبيا . لكن لم تشهد مصر حتى العصر الهيليني نشوء مدن تجارية كبرى ، والعواصم الفرعونية كانت تقوم في وسط الحقول ، في أرياف كثيفة السكان .

إن طراز التشكيلة الاجتماعية التقليدية المصرية نفسه إذن تكوّن على أسس مختلفة جداً عن الأسس المشرقية والمغربية . فالمجتمعات الفلاحية المتضائلة في المشرق والمغرب كانت مستقلة نسبياً ، قليلة الاندماج في الحضارة ، أما القوى المنتجة فقد حافظت على مستوى نمو ضعيف، بحيث أن هذه المجتمعات ظلت بشكل عام منتظمة في جماعات قروية مترابطة . لقد تخلى المجتمع الفلاحي المصري عن هذا التشكيل منذ أكثر من أربعة آلاف سنة . والتشكيلة المصرية ليست من الطراز التجاري ـ المديني ، ولكن الزراعي ـ الخراجي . واضطهاد الفلاحين لا يتم هنا من خلال اضطهاد مجموعات تحتفظ باستقلاليتها النسبية ضمن جماعات قروية متضامنة لكنه

اضطهاد فردي تخضع له كأسر صغيرة . هذه التشكيلة الخراجية تتطور إذن من تلقاء ذاتها إلى طراز إقطاعي ، شبيه بالطراز الصيني الذي لا يختلف عن الإقطاعية الغربية إلا بالمركزة المفرطة ، حيث أن الطبقة القائدة التي تقتطع الفائض تنتظم بشدة كطبقة دولة .

ومنذ الغزو الذي قام به الإسكندر دخلت مصر في إمبراطوريات مؤسسة على التجارة الكبرى كأحد الأقاليم : هذه كانت مكانتها في العالم الهيليني ، ثم البيزنطي كما في العالم العربي . وفي الفترات الزاهرة لهذه الامبراطوريات حين كانت التجارة مزدهرة عرفت مصر حضارة مدينية تجارية . لكن هذه الحضارة بقيت غريبة مقتصرة على مدن البلاط أو التجار التي لم تكن تتمصَّر إلا عندما يتدهور وضع التجارة البعيدة المدى التي كانت تعيش عليها . هذا ما حدث للإسكندرية في الحقبة اليونانية ، للفسطاط ثم للقاهرة في الحقبة العربية الأولى . أما العالم الريفي المصري فيظل بعيداً عن هذه التقلبات ، ولم يتغير إلا أن الفائض الذي كان يدفعه للطبقة القائدة الفرعونية قد أصبح يذهب إلى بلاطات أجنبية . مصر تعربت مع ذلك على الصعيد اللغوي . لكن فقط عندما بدأت امبراطورية العرب التجارية تفقد أسس وجودها . وكان للبطء في تعريب مصر نتائج مؤلمة : فبينما كانت مركز الحضارة ، لم تساهم إلَّا قليلاً في الازدهار الثقافي والأدبي والفلسفي والعلمي في القرون العربية الأولى . وقد اضطرت البلاد أن تنطوي على ذاتها من جديد فيما بعد وبدأت الطبقات العربية القائدة في التمصر والاهتمام أكثر بالفلاحين . وقد تبنى هؤلاء شيئاً فشيئاً الإسلام واللغة العربية لكن القبطية لن تختفي قبل مرور بضعة قرون . لكن بالرغم من تعربه احتفظ الشعب المصري بشعور قوي بالخصوصية . وليس على الصعيد اللغوي - حيث لا تختلف اللغة المحكية في مصر عنها في المشرق إلا باللهجة - ولكن على صعيد الثقافة والقيم ، التي تظل هنا فلاحية تظهر أصالة مصر.

إن تاريخ مصر خلال الإثني عشر قرناً ، منذ الفتح العربي إلى حملة

بونابرت لا يمكن أن نحيط به كلية إلا إذا فهمنا الجدلية التي تربط بين استمرار طابعه الفلاحي وبين اندماجه العرضي في مجموع اقتصادي أوسع . وخلال القرون الثلاثة من تعربها فقدت مصر التي تحولت إلى مجرد إقليم في امبراطورية تجارية لها مركزها في مكان آخر، شخصيتها القديمة دون أن تحصل على موقع لامع في العالم الجديد التي ما انفكت تنتمي إليه . فالأدب والعلم العربيين سينموان في مكان آخر ، والإنتاج المصري خلال هذه القرون الأولى لا حياة فيه . ثم تأتي بعد ذلك قرون ست أفضل هي التي غطتها دول الطولونيين والفاطميين والأيوبيين ثم المماليك من القرن العاشر حتى القرن السادس عشر . فقد أضعفت الغزوات التركية ـ المنغولية المشرق ولغّمت موقعه التجاري . وقد استفادت مصر من الفرصة بعد أن أصبحت من جديد مستقلة فسيطرت على الطريق الذي يمر من نقطة أبعد في الجنوب أي عبر البحر الأحمر . وهكذا أضيف إلى الثروات الدائمة لأريافها أرباح هذه التجارة . وبدورها ساعدت هذه الثروة على تسريع وتنمية مدنها وتشجيع زراعتها ، وقد كانت هذه القرون ، القرون العظمى للأدب العربي في مصر. ففي المدن الكبرى ، كما كان الوضع في المشرق منذ وقت ، تطورت أصناف التجار والأجراء . ثم جاء الفتح العثماني . وأضاعت مصر سيطرتها على التجارة البعيدة ، وحوطت أوروبا نهائياً العالم العربي وبنت علاقات بحرية مباشرة مع آسيا الجنوبية والشرقية . وقد أثر انحطاط المدن المصرية على الأرياف فنقص الاعتناء بالري مع زيادة فقر الدولة ، بينما حاولت الطبقات القائدة أن تحتفظ بثرواتها عن طريق تشديد استغلال الفلاحين . لكن مهما كان عظيماً الانحطاط الذي ميز القرون الثلاثة العثمانية ، لن تنحدر مصر ، نظراً لدوام الحصيلة الريفية، أبداً إلى مستوى العراق أو سوريا أو المغرب في البؤس.

والحديث عن أصالة كل من هذه البلاد يجب أن لا يفسر كرفض للقومية العربية . إن الأصالات القطرية المثرية بذاتها ، يجب أن تذكرنا بالعكس بأهمية الجذور هذه ، والامبريالية تقوّي أكثر الاتجاهات العميقة نحو الوحدة .

**الأقطـــار المحيطيـــة :**

في الجنوب من مصر ينتسب الودان معاً إلى أفريقيا السوداء وإلى العالم العربي . في قسمه الشمالي شكلت القبائل العربية الرحل القادمة من الشرق ، من ساحل البحر الأحمر ، بالاختلاط مع السكان الأصليين السود حضارة قائمة على الرعي البدوي . وقد قام هؤلاء الرحَّل ، بالإضافة إلى ذلك ، بعد تعريبهم ومسلمتهم بوظائف وساطة تجارية بين مصر وبلدان الجنوب . أما المناطق الوسطى من السودان فقد حافظت على حضارتها الزراعية التقليدية ، المؤسسة على الجماعة القروية العشيرية الشائعة في كل أفريقيا السوداء . وقد تبنى الشعب الأسود بدوره أحياناً اللغة العربية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى طول وعمق السيطرة التي مارسها الرحَّل العرب في الشمال عليهم . وقد جاءت الفتوحات المصرية في القرن التاسع عشر ، مع محمد علي ( 1810 - 1948 ) ومع الخديوات الذين لحقوه حتى الاحتلال الإنكليزي ( 1882 ) وثورة المهدي ( 1882 - 1898 ) لتضيف إلى هذه السيطرة سيطرة البيروقراطية العسكرية المصرية. لكن الفلاحين السود المعربين المغلوبين احتفظوا حتى يومنا هذا بمنظمتهم القروية المستقلة التي نسيت في مصر . وبعد فترة طويلة فقط ، وفي بعض المناطق التي ثمرها الإنكليز ، خاصة في الجزيرة ، تكونت رأسمالية زراعية حقيقية ، لصالح الزعماء الرحل الذين أعطتهم سلطات الاحتلال الأراضي المستصلحة المروية في حين تحول الفلاحون هنا إلى أجراء . باختصار إنها العملية ذاتها التي حدثت في العراق في الحقبة ذاتها في عهد الوصاية الإنكليزية التي أنجبت هنا اقتصاداً رأسمالياً زراعياً ، غريباً على التقاليد الإفريقية والعربية معاً .

ويشكل جنوب الجزيرة العربية مجموعاً من التشكيلات الاجتماعية التي تنتسب إلى التقليد العربي تماماً . فالزراعة لم تلعب هنا أبداً دوراً حاسماً في تطور الحضارة . ما عدا فوق المرتفعات اليمنية حيث ساعدت كمية الأمطار الزراعية الجماعة الفلاحية على أن تحفظ بصعوبة بقائها . فالحضارة هنا إذن

تجارية وحضرية . وامبراطورية مسقط ـ زنجبار البحرية هي المثال على ذلك ، وقد اعتمدت في مواردها على دورها كوسيط بين العالم المتوسطي ، وأفريقيا السوداء الشرقية ، والهند. وحاول الفلاحون اليمنيون ، كزملائهم في الهلال الخصيب ، نظراً لمحاصرتهم من قبل الرحّل المرتبطين بخدمة تجار البحر، أن يصونوا استقلاليتهم النسبية باللجوء إلى المعارضة الدينية . فهم كالعلويين في سوريا من الشيعة .

### 3 ـ الخصائص الكبرى للعالم العربي قبل الاستعمار :

هذا هو وضع العالم العربي الماقبل ـ استعماري : مجموع متميز بطابعه التجاري ، تشكل مصر فيه الاستثناء الفلاحي الوحيد . وفي هذا العالم كانت الطبقة القائدة حضرية مؤلفة من رجال البلاط والتجار ورجال الدين ، وحولهم العالم الصغير للحرفيين والمشايخ الذي يميز المدن الشرقية . وتكوّن الطبقة القائدة لحمة هذا المجموع : لقد تبنت جماعياً اللغة ذاتها ، والثقافة الإسلامية السنية ذاتها . وهي ذات حركية ونشاط كبيرين يجعلانها قادرة على التنقل بين طنجة ودمشق دون أي شعور بالغربة . وهذه الطبقة هي التي أقامت الحضارة العربية . وغناها يرجع إلى غنى التجارة البعيدة أو ازدهارها . وهذه التجارة هي سبب تحالفها مع القبائل الرحّل ، وقوافلها وسبب عزلة المناطق الزراعية التي احتفظت بشخصية متميزة ـ لغوية ( بربر ) أو دينية ( شيعة ) ـ دون أن يكون لها أي دور هام في النظام . وباستثناء مصر ، لم يخضع الفلاحون إلا عرضياً لضريبة خراجية ، التي بقيت ، بالضرورة ، شديدة التواضع . يتميز هذا العالم العربي إذن في الوقت نفسه بالتنوع وبالوحدة العميقة ـ لطبقته القائدة . وليس هناك أية إمكانية لمقارنته بأوروبا القرون الوسطى الإقطاعية ، التي كانت أساساً فلاحية . وهذا هو دون شك ما دفع أوروبا إلى السير في طريق تكوين أمم مختلفة : فالطبقات القائدة التي تعيش من الفائض المقتطع من الفلاحين كان لا بد لها من أن تشدد على الاختلاف بين الشعوب . لكن ما يوحد العالم العربي هو الذي يجعل هذه الوحدة هشة : فيكفي أن تتدهور التجارة حتى

تتلاشى الدول مع المدن التي تأسست عليها ويعطي بؤس عالم الرحَّل والجماعات الفلاحية الصغيرة المعزولة أحسن صورة للانحطاط . هذا ما حصل عندما كفت الطرق القادمة من أوروبا والشرق الأقصى وأفريقيا السوداء من عبور العالم العربي وحين استطاع بحارة الأطلسي الأوروبي الالتفاف من حول العالم العربي .

في هذا الجمع الهش مصر الوحيدة استمرت : فكثافتها السكانية العالية ، وطابعها الفلاحي تعطي الأولوية فيها للوحدة. ويمكن الحديث في كل الأوقات عن أمة مصرية ، بينما يمكن بصعوبة أن تتحدث، بالمعنى ذاته ، عن أمة عربية .

وفي فجر العدوان الأمبريالي ، في القرن التاسع عشر ، أدى انحطاط التجارة بالعالم العربي إلى ضياع وحدته القديمة . ولن يبدو إلا كتجمع متنافر ، أكثر من ذلك، إلى سلطة أجنبية ، السلطة العثمانية . وستأتي الامبريالية لتعمق انقسام هذا العالم ولتبعث أيضاً وحدته .

لقد اختلطت حدود الحضارة العربية مع حدود التشكيلات التجارية المستندة إلى الرحَّل . وعندما دخل العرب إلى البلاد الفلاحية لم يستطيعوا أن يؤثروا باستثناء مصر على الشعوب بقوة . وهكذا يمكن تفسير إخفاقهم في إسبانيا . لقد بقيت الطبقة التجارية العربية حضرية والأرياف مسيحية . وبعد خروجهم من إسبانيا لم يترك العرب شيئاً ، باستثناء الآثار التاريخية . وقد أخفق الأتراك بالمثل في البلقان . إن رد العالم العربي إلى عالم إقطاعي مماثل لعالم أوروبا القرون الوسطى هو مصدر الأخطاء الكبرى على الصعيد السياسي كما على صعيد تحليل الظاهرة القومية في هذا الجزء من العالم .

والأطروحة المصاغة هنا تتعارض مع آراء كثيرة ولا بد من إقامة أسسها بقوة ، يجب أن نعرف مدى صحة : أولاً ، الفكرة القائلة أن إنتاجية الزراعة في المنطقة العربية كانت ضئيلة وبشكل عام راكدة في مجموعها بالمقارنة مع

الإنتاجية في أوروبا القرون الوسطى ، ثانياً ، أنه كان هناك في العالم العربي توافق بين فترات العظمة وفترات ازدهار التجارة ، وثالثاً ، أن ثروة الحضارة في فتراتها اللامعة كانت مستمدة من الفائض المسحوب من التجارة أكثر من الفائض المسحوب من الاستغلال المحلي للسكان الفلاحين ، ورابعاً ، أن تقدم الزراعة المحدد في الزمان والمكان كانت نتيجة النهوض التجاري أكثر مما كان سببه ، أي إذا كان هذا التقدم من نمط توسعي ( توسيع المساحات ، خاصة المروية ، وبموازاة ذلك زيادة السكان ) أو من نمط كثيفي ( زيادة الإنتاجية ) . لكن هذا ليس كل شيء . فالوقائع لا تتكلم بذاتها أبداً، فهي دائماً موضع اختيار ولا ترى بوضوح إلا في ضوء التصورات النظرية ، التصورات التي تشتق هي ذاتها من الملاحظة ، والتي يمكن بدورها أن تساعد على استيعاب الوقائع في مكانها الصحيح وفهم حركتها أو أن تكون عكس ذلك ، بحاجة إلى مراجعة . هناك أربع مجموعات من الأسئلة مطروحة هنا : أولاً معرفة ما إذا كانت العناصر المشتركة والسائدة في هذا التاريخ كافية كي يمكن الحديث عن تاريخ عربي ألفي بشكل عام ، بغض النظر عن الاختلافات في الزمان والمكان ، وبمعنى آخر ، إذا كان للوحدة العربية أسس تاريخية وما هي ، ثانياً ، مسألة أصل وطبيعة الدولة ، وأنمط الإنتاج الزراعية واستغلال الفلاحين ( نمط إنتاج إقطاعي ، خراجي ، أو أنماط أخرى ) وبمعنى آخر مسألة أصل وطبيعة الفائض ، وبنية الاستغلال الطبقي المتعلقة بها في المنطقة ، ثالثاً ، مسألة طبيعة العلاقات التجارية الداخلية والخارجية ، وأهميتها النسبية والمطلقة ، وتمفصلها مع استغلال المنتجين المباشرين من الفلاحين والحرفيين وغيرهم ، وبمعنى آخر ، مسألة طبيعة هذه التشكيلة الاجتماعية ( أو مجموعة التشكيلات هذه ) المسماة تجارية ومسألة تحديد موقع خصوصيتها ( على صعيد الأيديولوجية وملامح الحضارة فقط ، أو على صعيد بنية سلطة الدولة، أو صعيد القاعدة الاقتصادية ـ وهذا ما يطرح مشكلة تداول الفائض داخلياً وخارجياً ) ، ورابعاً ، مسألة قوانين تطور هذه التشكيلة الاجتماعية ، وبمعنى آخر ، مسألة معرفة سبب عدم تفريخها للرأسمالية .

وسنحاول أن نجيب على هذه الأسئلة مستخلصين في الفصل الخامس نتائج تحليلنا وفرضياتنا . لكن هذه اللوحة التي رسمناها للملامح الكبرى للماضي يمكنها أن تنير منذ الآن مجتمعنا المعاصر على الأقل على صعيدين :

أولاً على صعيد طابع الأيديولوجية الموروثة . فالأيديولوجية الإسلامية تترجم ، أولاً الطابع السائد للعلاقات التجارية وذلك بالنسبة لجميع التشكيلات الاجتماعية التي ستكون على علاقة بها في العالم العربي . ليس الشرع الإسلامي حق تجاري فقط وغير فلاحي ، ولكنه سيحتل في المنطقة مكانة هامة . وإذا كان هذا الطابع قد امتد إلى خارج حدود مناطقه الأصلية فلأن الدولة الإسلامية كانت تقدم ظروفاً شديدة الملاءمة لازدهار العلاقات التجارية ، وهذا الطابع أيضاً هو الذي يفسر كيف أن الإسلام قد انتقل دائماً مع التجار في مناطق دخوله الجديدة من أفريقيا السوداء إلى أندونيسيا .

ثم على صعيد المسألة القومية . فدور العلاقات التجارية يتيح فهم الأصول البعيدة للوحدة العربية . والتوسع التجاري يبيح مركزة الفائض المتولد في المنطقة العربية وخارجها ، بعكس ميله إلى التفتت في أوروبا الإقطاعية . فإن تسمح التشكيلة الاجتماعية للطبقة القائدة المتمركزة في بعض المدن الكبرى بمركزة فائض ينجبه عشرة ملايين فلاح لصالحها شيء ، وشيء آخر أن يفتت الفائض ـ حتى لو كان مماثلاً في المعدل والكمية بالنسبة للفلاح المستغل ، ! مع أن الحال ليس كذلك ـ بين أسياد ريفيين يتمتع كل واحد منهم بثمرة استغلال ألف فلاح فقط . وهذا هو كل ما يفرق مشيخة عن امبراطورية . إن مركزة الفائض وتداوله يسمح بتنويع أشكاله ، وبكلمة أخرى يسمح بالشراء والحضارة . وهو يعطي أساساً موضوعياً للوحدة العربية . وقد كانت هذه الوحدة إذن من عمل طبقة تجار ـ محاربين وليس طبقة نبالة من طراز إقطاعي ـ ريفي . وهذا هو أساس استمرار الوحدة اللغوية والثقافية للعصر العربي ، بالمقارنة مع التمايز المتزايد للشعوب الأوروبية وتكونها البطيء والتدريجي كأمم ، لن تؤكد ذاتها فعلياً إلا مع توحيد الأسواق الرأسمالية القومية .

وفي الواقع كان تأخر أوروبا ـ تفتتها الإقطاعي ـ العامل الملائم لسرعة تقدمها اللاحق ، ولنمو علاقات إنتاج أكثر تطوراً ، العلاقات الرأسمالية . وعكس ذلك ، كان المشرق المتقدم معرقلاً بعلائق الإنتاج الأكثر تطوراً ( الخراجية لا الإقطاعية ) وبالمركزة التجارية للفائض . وهذه الأطروحة الأساسية في « التطور اللامتكافىء » تتيح أن نفهم لماذا تطورت أوروبا ، بسبب إقطاعيتها ، نحو تكوين أمم مختلفة وسمحت التفريخ المبكر للرأسمالية ، بينما حافظ العالم العربي ، بسبب طابعه الخراجي والتجاري، على خاصية أكثر توحيداً ، بالرغم من تقلبات التاريخ ، ولم ينفتح أيضاً على الرأسمالية حتى اللحظة التي أجبر فيها بالعدوان الخارجي ، على الاندماج في النظام الامبريالي تحت السيطرة الأوروبية .

# الفصل الثاني
# عصر الإمبريالية (1880 - 1950)

لقد أدرك العالم العربي في وقت مبكر حقيقة الخطر الأوروبي . فمنذ القرن السادس عشر مع المركنتيلية ، حصل التجار الأوروبيون من السلطة العثمانية على الأمتيازات التجارية التي ضمنتها لهم معاهدات التنازل ، وهكذا إنهزمت الطبقة التجارية العربية وربحت أوروبا . والقرون الثلاثة اللاحقة كانت قرون غفلة طويلة فقد فيها المشرق كل وعي بما كان يجري في الغرب . وقد ارتبط التطور التجاري لأوروبا الميركنتيلية بانقطاع أنفاس عالم العرب التجاري . وهكذا أمحلت المدن العربية ، وبرزت الأرياف مع كل ما فيها من تنافر ، وفقدت مراكز التأمل والتفكير في أنحطاط عالم الشرق كل وجود . أما الصحوة فقد جاءت عنيفة في فجر القرن التاسع عشر مع حملة بونابرت على مصر .

وتاريخ العمل الطويل لتكوين مقاومة عربية سينتهي بهزائم : 1840 و 1880 بالنسبة لمصر ، 1830 و 1870 للجزائر ، 1882 بالنسبة لتونس ، 1911 للمغرب ، 1919 للمشرق العربي ، ثم تأتي فترة النهضة ، فترة النضال المعادي للامبريالية والتي لم تنته بعد .

والأندماج التدريجي للعالم العربي في النظام الرأسمالي بدأ إذن بصورة متفاوته ، قبل أن يتحول هذا النظام أيضاً إلى نظام امبريالي . وخلال الثمانين سنة الأولى من القرن التاسع عشر حاولت مصر يائسة أن تبحث عن اندماج في

لعالم الجديد ، كجزء مستقل لا يتجزأ ، أولاً ، مع محمد علي ، وذلك بأخذ لمبادرة في تحديث يشبه كثيراً ما قام به اليابان بعد نصف قرن ، في عهد ميجي ، ثم مع الخديوات المتعاقبين بقبول التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بدأ يرتسم ، لكن مع محاولة صيانة استقلالها السياسي .

والجزائر التي أحتلتها فرنسا مبكراً ، ولم تكن بعد إلا نصف رأسمالية ستخضع لمصير خاص : كمستعمرة استيطانية . وستتذكر طويلاً محاولة التحطيم الجذرية هذه لشخصيتها وتمثلها . ومع تكون الأمبريالية في نهاية القرن ، سيدخل مجموع العالم العربي نهائياً في النظام الرأسمالي كمجال محيطي مغلوب . أما المناطق التي كانت اندمجت فستخضع لتعديلات فرضها الشكل الجديد السائد من السيطرة الأمبريالية .

وقبل أن نفحص مراحل وصيغ هذا الأندماج والتغيرات الاجتماعية التي تضمنها ، وردود الفعل والمقاومات السياسية والثقافية التي أثارها ، لا بد من التذكير بالأطروحات النظرية الأساسية التي نتبناها تجاه مسألة الأمبريالية وتطور الرأسمالية في محيط النظام ، وبشكل خاص انطلاقاً من التحولات في أنماط الاستغلال الزراعي والطبيعة الجديدة للطبقات الاجتماعية في البلاد المسودة وكذلك إنطلاقاً من مراحل التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل ، والمكانة التي تحتلها البرجوازية المحلية في النظام العام .

1 ـ الخصائص الأساسية للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة :

إن البرجوازية والبروليتاريا طبقتين خاصتين بنمط الإنتاج الرأسمالي ، ولا وجود لهما في المجتمعات الماقبل رأسمالية ، كالعالم العربي قبل استعماره ، وهكذا من الضروري أن لا نخلط مثلاً بين التجار في النظام الما قبل رأسمالي وبين الرأسماليين التجار في العالم الرأسمالي .

يعمل تطور النمط الرأسمالي ، في مركز النظام ، على تدمير الطبقات القديمة جذرياً وتعويضها بالطبقتين الجديدتين المتعاديتين ، البرجوازية والبروليتاريا . والأمر ليس كذلك في المحيط المسود . فهنا تحافظ الأنماط

الأنتاجية القديمة ـ إذن الطبقات التي ترافقها ـ على وجودها . لكن هذه الطبقات تتحول تحت تأثير السيطرة الأمبريالية التي تخضع الأنماط القديمة للنمط الرأسمالي وهذا يعني أن القانون العام للتراكم الرأسمالي يتحكم بمجموع النظام ، وأن الفائض المتولد في الأنماط القديمة يذهب ، جزئياً على الأقل في قناة الرأسمالي المسيطر ، وأن تجديد إنتاج الأنماط القديمة خاضع إلى تجديد إنتاج الرأسمالي . ومن جهة أخرى فأن النمط الرأسمالي يدخل إلى التشكيلات الجديدة ، التي دعوناها رأسمالية محيطة ، ويظهر لذلك في المحيط برجوازية وبروليتاريا محلية .

وهذه الأطروحة تعني أن البرجوازية تتطور في المشرق بارتباط وثيق مع عملية اندماجها في النظام الأمبريالي . والسيطرة الأمبريالية هي التي تنجب أساساً هذه الطبقة الجديدة ، في الوقت الذي تعين فيه حدود توسعها ، وتوجيهها إلى الميادين الخاصة التي يخصصها لها التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل . ومن المهم أذن أن لا نخلط هذه الطبقة الجديدة مع الطبقة الوسطى التي وجدت في العالم العربي الميركنتيلي الماقبل أمبريالي ، حتى لو ظهر أن بينهما بعض وشائج القربى . ومن المهم أكثر أن نفهم التناقض الجدلي الذي يحكم هذه الطبقة الجديدة : التي تنجبها الأمبريالية وتعين حدود تطورها . والنظام الأمبريالي ذاته لم يقبع ساكناً ، ويمكن بصورة أجمالية أن نميز مرحلتين في تطوره . في الأولى كان يحرم كل صناعة في البلاد التي يسيطر عليها ، ويجبرها على الاقتصار على الإنتاج الزراعي ، وربما المنجمي . ولا يمكن إذن لبرجوازية البلاد المسودة أن تنمو إلا في الزراعة والقطاعات المرتبطة بالاندماج في النظام العالمي ( تجارة، أنشطة مالية ، نقل ، بناء ) . وفي الزراعة ينجب هذا التطور طبقة جديدة سندعوها « البرجوازية الزراعية » .

وتطور البرجوازية في هذا الطور ، خارج نطاق الزراعة محدد جداً بالتقسيم الدولي للعمل . ولا يمكن أن نتحدث هنا ، خارج إطار البرجوازية الكمبرادورية للوسطاء التجاريين والماليين ، عن برجوازية طالما ليس هناك

صناعة . ولدينا فقط جنين برجوازي مكون من آفاق متنوعة : تجارة ، نقل ، بناء ، مشاريع حرفية نامية . وهذه البرجوازية تصطدم بالأمبريالية التي تحرم عليها الصناعة ، إنها برجوازية إمكانية أكثر مما هي برجوازية قائمة في الواقع . وفي هذا الطور ، ولأنها تصطدم بالإمبريالية تكون وطنية .

وستتوصل البرجوازية على كل حال إلى فرض مراجعة للتقسيم الدولي للعمل على الإمبريالية . وسندخل بذلك مرحلة جديدة من الإمبريالية تتميز بالتصنيع التابع ( على طراز التصنيع من خلال الاحلال بالواردات ) . وبهذا فستنمو البرجوازية لكنها ستفقد في الوقت نفسه طابعها الوطني ، لأنها ستنمو في أعقاب الإمبريالية .

لنذهب أبعد من ذلك . عندما نتحدث هنا عن برجوازية ، وعن أحزاب برجوازية فليس من الضروري فقط أن نعين موقع هذه الطبقات والمنظمات في الزمان ، حسب تطور النظام الإمبريالي ، لكن يجب أن تعرف بوضوح أي قسم من البرجوازية نقصد : القسم الذي يجني ربحه من التقسيم الدولي للعمل في اللحظة ذاتها أم الأقسام التي تناضل في سبيل مراجعة هذا التقسيم ؟ كما أنه لا بد أيضاً من أن نأخذ بالاعتبار أنه ، بسبب الضعف الشديد للأقسام البرجوازية التي تناضل في سبيل مراجعة صورة تقسيم العمل ، تبقى الأحزاب البرجوازية في المشرق الخاضع . غير مستقرة ومتقلبة . وحشدها للعناصر البرجوازية الصغيرة الكثيف ، والإختلاط الأيديولوجي الذي يميزها يشهد على هذا الضعف . وهكذا يمكن في أغلب الأحيان للبرجوازية القانعة بالوضع القائم للحاضر أن تحتوي هذه الأحزاب .

وهناك خاصية أخرى تنجم عن هذا الضعف هي الدور الهام الذي ستلعبه الدولة البرجوازية هنا . وتعوض الدولة عن عجز وعدم كفاءة طبقة بقيت إلى حد كبير امكانية طبقة : وهكذا سنشهد رأسمالية الدولة الناصرية تولد من تيار قومي برجوازي صغير .

لنعد إلى التحولات التي طرأت على العالم الزراعي التي تعتبر أهميته

الاجتماعية والسياسية حاسمة في المشرق . إن أندماج العالم العربي في النظام الرأسمالي سيجر وراءه تحولاً هاماً : تطور البني الزراعية الماقبل رأسمالية إلى الرأسمالية زراعية . وبالطريقة ذاتها ، لن يكون هناك خلط بين الطبقة الجديدة من التجار الرأسماليين الكمبرادوريين ، في طبيعتها ذاتها ، وبين الطبقة القديمة التجارية غير الرأسمالية . ولا بد أن نشرح معنى هذه التحولات .

إن نمط الأنتاج الرأسمالي الصافي لا يتضمن إلا طبقتين ( برجوازية وبروليتاريا ) والمدخولين الذين يرتبطان بهما ( ربح الرأسمال وأجر العمل ) . أما نمط الأنتاج الخراجي ( الأقطاعي مثلاً ) فينطوي على طبقتين مختلفتين لا أسياد الأرض وفلاحين شغالة ) والمدخولين المرتبطين بهما ( الريع والدخل الفلاحي ) . والقوانين التي تحكم في كل من هذين النظامين إنجاب وتوزيع الناتج الاجتماعي ليست متماثلة . إن الربح يفترض الرأسمال ، أي الحيازة الخاصة المحصورة لوسائل الانتاج ، التي هي ذاتها نتاج العمل الاجتماعي ، بينما ينجم الريع عن الحيازة الخاصة للوسائل الطبيعية التي ليست نتاج العمل الاجتماعي . ويفترض الرأسمال العمل المأجور أي الحر ، وسوق عمل وبيع قوة العمل ، أما الريع فيفترض عكس ذلك استرقاق الفلاح العامل ، وأرتباطه بالحقل لا ينجم بالضرورة من تحديدات قانونية مفروضة على حريته ، لكن غالباً من واقع أن النفوذ إلى الشروط الطبيعية للإنتاج محجوز. إن الرأسمال في جوهره متحرك ومنه يستنتج ماركس تحول القيمة إلى سعر إنتاج يضمن جزاءات متساوية للرساميل الفردية ، في حين أن حيازة العوامل الطبيعية هي في جوهرها جامدة والريع يتفاوت من أرض إلى أخرى ، وتحول القيمة إلى سعر إنتاج يقنّع في نمط الإنتاج الرأسمالي الاستغلال ويخفيه ، وينشيء وهم الانتاجية الخاصة والمستقلة للرأسمال ، ويشكل بذلك أساساً لشكل خصوصي من أشكال أيديولوجية واستلاب العامل ( استلاب في السوق ) وهو ينظم بذلك أيضاً العلاقات الخصوصية بين الأيديولوجية ونمط الإنتاج الرأسمالي . وعكس ذلك أن الريع ظاهرة شفّافة ، أنه يفترض إذن أن العامل يقبل الاقتطاع

الخراجي المقدم تحت شكل حوافز أيديولوجية مختلفة عن مثيلاتها في الرأسمالية ، والتي تأخذ عادة شكلاً دينياً . فالأيديولوجية ونمط الأنتاج الخراجي يرتبطان أذن بصورة مختلفة : هنا الأيديولوجية هي الصعيد المسيطر بينما لا يأخذ الصعيد الاقتصادي في الرأسمالية مكانة الصعيد المحدد في التحليل الأخير فقط لكن أيضاً مكانة الصعيد المسيطر أيضاً .

إن نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض إذن النفوذ الحر للرأسماليين إلى الوسائل الطبيعية وقد أكد ماركس على الطابع اللارأسمالي للملكية العقارية . لكن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية لم تتطور من العدم ، وفي الفراغ . لقد تطورت الرأسمالية في حجر التشكيلات السابقة ، في القطاعات الجديدة (الصناعة) التي لم تكن محكومة بالعلاقات الخاصة بأنماط الأنتاج السابقة . وقد امتدت فيما بعد عندما أصبحت مسيطرة على التشكيلة بشكل عام ، إلى الزراعة حيث شكلت الملكية العقارية عقبة أمامها . ومنذ ذلك فقد الملاك ( أو وظيفته ) دوره الحاكم في الزراعة لصالح المزارع الرأسمالي ( أو لصالح وظيفته حين يقوم الملاك نفسه بهذه الوظيفة ) . وفي التشكيلات الرأسمالية المتقدمة زال كل مالك عقاري بالمعنى الاقطاعي الماقبل رأسمالي للكلمة ، ولم يعد هناك إلا رأسماليين زراعيين . والأمر كذلك بالضبط اليوم في العالم العربي .

والتمييز الذي أقامه ماركس بين الملكية العقارية الماقبل رأسمالية ( الاقطاعية أو الفلاحية ) والملكية العقارية الرأسمالية قد أهمل في أغلب الأحيان فيما بعد . لقد كتب مع ذلك منذ 1858 في رسالة وجهها إلى انجلز في 2 أبريل أن « الشكل الحديث للملكية العقارية هو نتاج تأثير الرأسمال في لملكية العقارية الاقطاعية » . وكان ماركس قد حلل التحول الذي جعل من سياد الأرض الانكليز رأسماليين زراعيين حقيقيين . والفيزيوقراطية كانت لاقتصاد السياسي لهذا الأنتقال حيث تتطور الرأسمالية أولاً في الزراعة ، قبل مجيء الثورة الصناعية التي ستتيح لها أن تزدهر في القطاعات الجديدة من لأنشطة الاقتصادية .

هل تتعلق هذه الملاحظة بالزراعة في مركز النظام الرأسمالي فقط ؟ ليس هذا تماماً.. إن السيطرة الأمبريالية تعيق بالتأكيد التحول الرأسمالي حتى في الزراعة ، حيث لا تستوعب إلا المنتجات بتحويلها إلى سلع . لكن هذا الاستيعاب يفجر عملية خضوع زراعة البلدان المحيطة إلى السيطرة الرأسمالية التي تثير بدورها تحولات من الطبيعة ذاتها .

لقد تحولت الطبقة القديمة التي كانت تعيش على ريع الأرض ، حيثما وجدت ( في مصر ) كما تحولت الطبقات الجديدة من الملاك المقاربين من الطراز اللاتيفندي » التي خلقتها الأمبريالية ( كما في العراق ) على أساس استيعاب الانتاج الزراعي في السوق الرأسمالية ، في سبيل التصدير ـ وبشكل عام فيما بعد ـ في سبيل إرضاء الحاجات الداخلية . وليس من المهم أن تكون هذه الطبقات قد احتفظت من الماضي في بعض الأحيان بمظاهر اقطاعية ، فهي خاضعة أكثر فأكثر للقوانين الرأسمالية الزراعية . ذلك أن الذي دعم وقوى هذه الطبقات والذي حولها وأعاد تكوينها . إذا لم يكن قد خلقها ، هو الاستعمار ، وتطور الزراعة التجارية الذي جاء بركابه ( القطن في مصر ، القمح والتمر في العراق ، في سوريا والمغرب . . الخ ).

وبسبب وجود علاقات إنتاج لارأسمالية سابقة في الزراعة تظهر البرجوازية الزراعية ( من طراز اللاتيفندي « الكبيرة » أو الكولاكي المتوسطة») بشكل مركب ، نصف رأسمالية ونصف ما قبل رأسمالية ( ونفضل الاصطلاح الأخير على كلمة نصف اقطاعي ، لأنه ينطوي على تنوع أكبر في العلاقات الماقبل رأسمالية ، كالعلاقات ذات النمط الأبوي مثلاً ) . وهي ليست رأسمالية لأنها تنتج للسوق الرأسمالية ، ولكن لأن ذلك الأنتاج يفرض عليها تبني السلوك الذي تقتضيه المنافسة الرأسمالية : كالاستثمار والافتراض والحساب ، والاعتماد ولو جزئياً على العمل المأجور ، الخ ، وهي تستعمل في الوقت ذاته ، بل تدعم أحياناً ، طرائق استغلال ما قبل رأسمالية تنتمي إلى العلاقات السابقة .

ونحن ننعت هذه الطبقة بـ « البرجوازية الزراعية » كي نشير جيداً إلى أن طابعها الرئيسي ، الذي هو في سبيل النمو ، هو الطابع الرأسمالي . ولهذا نحن نعتقد أن هذه الأطروحة لا تعبر عن مجرد تغيير في المصطلح : أي وضع تعبير برجوازية زراعية مكان تعبير اقطاعيين . ولكنها تنطوي على تعديل في أفق التحليل . فاستعمال عبارات اقطاعيين من جهة وبرجوازية من الجهة الأخرى للتدليل على البرجوازية ذاتها الصناعية ، التجارية ، والمالية ، يفترض أننا نقصد التعارض العميق بين مصالح هؤلاء وأولئك . عكس ذلك ، يريد تحليلنا أن يعيد للذهن أن هناك أقسام من طبقة واحدة أساسية ، وأنه إذا دخلت مصالحها ، في فترة أولى ، في تعارض ، إلا أن هذه المصالح لن تلبث حتى تختلط أثناء سيرورة التطور التابع .

وسيرورة تحول ملكية الأرض القديمة كانت سريعة إلى هذا الحد أو ذاك ، حسب الظروف التاريخية . لقد بقيت بطيئة في مصر ، حيث كانت البنى العقارية قوية وحيث اضطرت السيطرة الأمبريالية أن تمر عبر السلطة السياسية للطبقة المحلية الحليفة كوسيط ( لم تكن مصر مستعمرة رسمياً ، ولم تصبح محمية إلا من 1914إلى 1922فلم يكن للاحتلال الأنكليزي أي لائحة قانونية ) . وقد دعت الأرستقراطية العقارية التي أنشاها الخديوات قبل الأحتلال الأنكليزي ، لهذا الاحتلال في سبيل أحتواء الحركة الوطنية الديمقراطية .وقد ظهرت لذلك لفترة طويلة كطبقة مستقلة حليفة للإمبريالية ومعارضة للبرجوازية الصناعية الوطنية ( الجنينية ) . واستمر الوضع كذلك من عام 1882حتى أعوام 30 و 40من هذا القرن . وقد تغير هذا الوضع عندما اضطر « فريق مصر » من أجل دعم نفوذه في الصناعة إلى استدعاء رساميل هذه الطبقة وكذلك الإمبريالية ، وعندما تحولت الملكيات الزراعية الكبرى من الجهة الثانية تدريجياً إلى استغلالات رأسمالية حقيقية في الزراعة . ومنذ الحرب العالمية الثانية لم يعد من الممكن الحديث في مصر عن برجوازية وطنية ( صناعية ) تتعارض مع الارستقراطية العقارية ( المفترض أنها اقطاعية ) : فليس هناك في

الواقع إلا قسمين مندمجين من طبقة رأسمالية واحدة . وفي حالات أخرى ظهرت هناك ارستقراطيات في منطقة الجزيرة ، وفي المغرب . لقد أخذ الأسياد الأمبرياليين هنا المبادرة وأعطوا ملكية الأرض الرأسمالية إلى أفراد من طبقات قائدة قديمة ذات طراز مختلف ( المشيخات التقليدية ) لم تكن في حوزتهم كما فعل الإنكليز في الهند مع الزمندار .

وهناك حكم مسبق عنيد يعتبر بشكل عام أن الملكية الكبيرة في البلاد المحيطة هي من آثار الاقطاعية ، في الوقت الذي كانت فيه أحياناً من خلق السيطرة الأمبريالية وغالباً من نتائج اندماج زراعة هذه البلاد في النظام الرأسمالي : فالجفالك التركية والبلقانية ، كالملكيات الكبرى المصرية ليست إلا أمثلة على ذلك . وبدون شك أن مصدر هذا الحكم المسبق هو أن الارستقراطية العقارية في الصين كانت ما قبل رأسمالية ، وبقيت كذلك بقدر ما بقي الجزء الأكبر من هذه البلاد العظيمة ضعيف الأندماج في النظام الرأسمالي العالمي . لكن من الخطر أن نستعمل المفردات الصينية ( أقطاعيون ، برجوازية بيرقراطية خارجة ومتحالفة مع الاقطاعية ، برجوازية كمبرادورية صديقة للأمبريالية وبرجوازية وطنية ) في مناطق أخرى من العالم الثالث .

واستنتاجاتنا حول مسألة الأقطاعية في العالم العربي هي الآتية : أولاً ، في الحقبة الما قبل استعمارية لم يكن نمط الأنتاج الخراجي قوي التطور في العالم العربي ( ما عدا في مصر ) أما الفائض فكان يأخذ شكل ريع ضعيف ، بينما كانت التجارة البعيدة المدى هي التي تميز التشكيلة العربية في عصور الازدهار ، وذلك بعملها على تحول فائض من مجتمعات أخرى إلى العالم العربي ، ثانياً ، أن تدهور التجارة البعيدة دفع إلى ظهور نمط أنتاج خراجي أقطاعي فقير كنمط مسيطر في التشكيلات العربية المنحطة ، وثالثاً ، إن التطور الاقتصادي أفاد في الفترة الاستعمارية أساساً الملاك العقاريين ، ورابعاً ، أن هؤلاء الملاك يميلون إلى التحول إلى رأسماليين زراعيين بينما تنحي علاقات السيطرة والاستغلال الرأسمالي إما إلى الخضوع لمتطلبات المزاحمة الرأسمالية

أو أنها تستلم كلية إلى سيطرة قوانين الرأسمالية .

وهكذا تتحالف الأمبريالية أذن مع طبقة قديمة قائلة كي تقيم . لكن هذا التحالف يبدأ فقرة جديدة من التاريخ تتحول خلالها هذه الطبقة القديمة تدريجياً ، وتحت تأثير اندماج البلاد في النظام الرأسمالي ، لتصبح برجوازية تابعة .

2 ـ النهضة ، محاولة أخيرة للمقاومة في القرن التاسع عشر .

لقد كانت مصر وسوريا المراكز الرئيسية للنهضة العربية في القرن 19 .

وكانت مصر ، في القرن الثامن عشر قد حاولت مع علي بيك أن تبدأ عملية تحديث الدولة ، الأمر الذي كان يفترض تحررها من النير العثماني . والظروف التي أثارتها حملة بونابرت ستقود إلى محاولة ثانية ، محاولة الباشا محمد علي . فالطبقة القائلة ـ وهي على كل حال من أصول أجنبية : أتراك ، ألبان وشركس ـ هي بيروقراطية الباشا العسكرية التي تفرض الضريبة على الفلاحين المكونين من أسر المستغلين الصغار . أما الفائض استفادت منه الدولة لتمويل عمليات التحديث • أعمال الري تكوين جيش وطني وصناعة . وسيوجه التحالف الأنكليزي التركي ضربة قاضية عام 1840 إلى محاولة البعث الصناعي هذه .

لا أحد يستطيع أن يخمن ماذا ستكون عليه مصر لو لم يحدث هذا التدخل الأوروبي والتشابه مع اليابان يقفز إلى الذهن بحق . إن التقدم المادي الذي تحقق خلال السنوات الأربعين من هذا القرن كان عظيماً . وكانت مصر قد بدأت عملية تصنيع حديث وتنويع للاقتصاد . وكانت مشاغل وورشات الدولة تستخدم مئات الآلاف من العمال . وتنتج أكثر من أغلب بلدان أوروبا من المصنوعات القطنية ، تعمل الحديد وتصنع الآلات البخارية والمدافع . . الخ . وقد تم ذلك كله بكوادر وطنية صرفة . وفي وحدات أنتاج وطنية أيضاً . بالتأكيد كانت التقنية مستوردة لكن الشبيبة المصرية التي كانت ترسل إلى فرنسا لتتعلم أسرار العلم والتكنيك الأوروبي كانت تتمثلها بسرعة . وقد شدد البعض

فيما بعد على العراقيل التي كان من المتوقع أن تقف في وجه تسارع هذه العملية ، وعلى الطرق الاوتوقراطية التي كان يستند إليها الباشا ليتجاوز المقاومات المختلفة ، وعلى الطابع السطحي لهذا التحديث الذي لم يمس « الروح » إلا قليلاً . ولم يكن الباشا قد وجد صدى إيجابياً عميقاً لمشروعه في صفوف الطبقة القائدة ذاتها ، وكان استدعاؤه لبعض الكفاءات ( منهم بعض تجار المشاغل ) وبعض المغامرين أو الوصوليين لا يحتمل بسهولة .

لكن أعمال بطرس الأكبر في روسيا وأسرة الميجي في اليابان كانت لها الصفات ذاتها واصطدمت بالعقبات نفسها . ولم يكن من المستبعد أن تصبح مصر قوة رأسمالية مستقلة[1] .

وبدون الإشارة إلى هذه المحاولة الأولى العظيمة والمأساوية لا يمكن أن نفهم لاطبيعة الحركة التي قادها عرابي في محاولة يائسة لمقاومة الاحتلال الانكليزي . ذلك أن أحفاد الباشا من 1848 إلى 1882 سيتخلون عن هذا التوجه الاستقلالي، آملين مع الخديوي إسماعيل في الفرنجة والتحديث بمساعدة الرأسمال الأوروبي ، وبالاندماج في السوق العالمية بزراعة القطن وبدعوة البيوت المصرفية الأوروبية إلى تمويل هذا التطور المتخارج . وفي هذا الإطار ستتغير الطبقة القائدة المصرية من بنيتها ، منتزعة بمساعدة الدولة ، ملكية الأرض ومتحولة من بيروقراطية مندرانية إلى طبقة ملاك كبار . لا تيفندية . وعندما تحولت البلاد إلى مزرعة قطن لـ لنكشاير ، قبلت الطبقة القائدة ، حين شعرت بجدية التهديد الأنكليزي ، قبلت بسرعة الخضوع ، بعد أن ضمنت تأمين امتيازاتها . وسيعوض لها الأنكليز عملها بسخاء فيما بعد فتصبح المستفيد الرئيسي من تثمير وادي النيل .

---

(1) انظر مصطفى فهمي: الثورة الصناعية في مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن 19 (1800-1850) ليدن، E.J.BRILL 1954، فقرات مختارة من عدة مؤلفين (منهم الجبرتي) في كتاب: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط 1800-1914 نشر ش. عيساوي، جامعة شيكاغو، 1966.

أما الطبقة الوسطى الحضرية ـ المكونة من علماء الدين والحرفيين ومخلفات العالم التجاري ـ والريفية ـ الأعيان القروية ـ فسيكون لها رد فعل آخر . فبقدر ما كانت وريثة للثقافة التقليدية ، بقدر ما شعرت أن الاستعمار يشكل خطراً يهدد بتدمير قيم حضارتها العربية والمصرية ، كما انها شعرت أيضاً بالآثار السلبية لمزاحمة السلع المستوردة . وبرفضها السيطرة الأوروبية وخيبتها في الخديوي والارستقراطية التركية ـ الشركسية ، انقادت إلى التفكير من جديد بمشكلة البقاء القومي . وهذه الطبقة الوسطى هي التي ستكون قاعدة النهضة منذ 1880 في مصر . لكن محاولتها باءت بالفشل بالرغم من تحقيق بعض النجاحات المثيرة : أحياء اللغة ، وتكييفها الرائع مع متطلبات البعث الثقافي والتقني ، بالإضافة إلى أيقاظ الروح النقدية . لقد رمى الارستقراطيون كلية بالتقاليد ، في مواجهة الخطر الأمبريالي ، وفقاً لمصالحهم الأنانية وكذلك تمسكت يائسة بالتقاليد طمعاً في الحفاظ على شخصيتها . في الوقت الذي كانت فيه القوة الأجنبية المهددة تفتتها وتقودها إلى النظر إلى التقاليد بعين ناقدة . ولم يستطع مفكرو الطبقة الوسطى ، خلال الوقت الضيق الذي أعطاه لهم التاريخ بين الشعور بالخطر الخارجي (1840) ولحظة تجسد هذا الخطر بالاحتلال الأنكليزي لمصر (1882) أن يصلوا إلى تجاوز هذا التناقض بين الرغبة في صيانة شخصيتهم والرغبة في استدراك التأخر . وقد انخرطت في النهاية في طريق لا مخرج لها : التأكيد الفارغ لشخصيتها ، هذا التأكيد الذي سيؤدي بها شيئاً فشيئاً إلى هذا الولاء المرضي للتقاليد الذي سيشل الحركة. وهذا هو البرهان ، على الصعيد الايديولوجي ، على عجز البرجوازية الوليدة أمام التهديد الأمبريالي ، وعدم قدرتها على التطور فعلياً في الطريق الرأسمالية .

وعلى الصعيد السياسي ، حاولت الطبقة الوسطى هذه فعلاً أن تقاوم الاندماج في النظام الأمبريالي الوليد ، وهذا ما قبلت به ـ بل دعت أليه ـ الطبقة القديمة المندرانية القائدة والبيرقراطية التي تحولت إلى ارستقراطية عقارية ،

ثم ، كما سنرى ، إلى طبقة برجوازية زراعية لا تيفندية ، هذا الطريق الذي سيقود بالضرورة إلى الخيانة الوطنية التي تجسدت في 1882 . وبهذا المعنى فأن الحركة الوطنية والقومية التي قادها أحمد عرابي تستحق صفة برجوازية ومعادية للأمبريالية . لقد كانت البرجوازية المصرية حينذاك بالتأكيد جنينية جداً ، وغارقة في الماضي الماقبل - رأسمالي . وكانت تتألف من تجار وحرفين وأصحاب مشاغل واداريين ومثقفين بأكثر مما كانت طبقة صناعيين رأسماليين . ومحاولة محمد علي للتغيير كانت قصيرة جداً ولم تخلف وراءها برجوازية بمعنى الكلمة الكامل ، خاصة وأن الباشا قد لجأ ، بسبب صعوبة تكوين هذه الطبقة بالذات ، إلى نظام اقتصاد الدولة الذي دمره الأنكليز تماماً منذ 1840 باسم حرية المؤسسة الاقتصادية .

ولا بد من أدخال بعض التعديلات على تحليل النهضة في مصر . وهي تعكس الطابع المركب للبرجوازية المصرية في القرن 19 : وهذا ما يجعلنا نفضل عبارة الطبقة الوسطى على عبارة البرجوازية . أن مؤسسي الأهرام في 1876الأخوين سليم وبشارة تقلا ليسا الممثلين الأصيلين للبرجوازية المشرقية الكمبرادورية : ويشهد على ذلك الخط « المصري ، العثماني ، الفرنسي » ( إذا لم نقل المعادي للانكليز ) الذي اتبعته الجريدة من 1881 إلى 1908 . فبين الأرستقراطية العقارية المتعاملة بصراحة مع الأجنبي وبين التيار القومي استمرت عناصر وسيطة خلال تلك الفترة تعبر عن ذاتها . ذلك أن الطبقة المصرية كانت قد حاولت ، قبل أن تقبل النير الأمبريالي ، أن تقاوم ، بفضل التحديث « من فوق » الذي شهدته البلاد ، حتى بعد عام 1840 . وهذا ما يفسر مشاركة شخص مثل الطهطاوي في هذا النشاط . فخلال نصف قرن من 1820إلى 1870 جهد الطهطاوي في أدخال المفهوم القومي المثالي الأوروبي إلى الثقافة العربية المبعوثة ، وقبل لهذا السبب ، تحمل مسؤوليات سياسية في خدمة محمد علي وأحفاده الذين تبعوه في محاولة تحديث مصر . لكن أخفاق هذه الحركة سيثبط همته . لقد أظهر ميزان القوى الذي ساد لغير صالح مصر

التناقضات التي تعيشها حركة تريد أن تصون الاستقلال والشخصية الوطنية مع الأقتناع بفائدة الفرنجة .

وقد كونت سوريا القطب الثاني لنهضة القرن 19 . وانفتاح سوريا على البحر المتوسط يفسر أدراكها المبكر للخط الأمبريالي . لكن بسبب خضوعه للسيطرة العثمانية ، بقي اقتصاد البلاد المشرقية راكداً . فبعد خروجها من دائرة التجارة القديمة ، وبعدها عن الاستعمار الجديد الذي دخلته مصر بتطور زراعة القطن ، فقدت المدن السورية نخبها القديمة اللامعة . وهكذا كانت العناصر شبه الشعبية ، كما كان الحال في مصر ، هي التي غذت النهضة : من حرفيين وعلماء ، ورجال دين . لكن بؤس الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري لتلك الحقبة حد من قوة النهضة[1] . وقد تحقق هنا ما كان ماركس قد وصفه في وقته في المانيا : إن بؤس الحياة الاجتماعية الواقعية ينقل ساحة المعركة في الحقل السياسي إلى حقل الأفكار وحدها . لقد بدأت النهضة الشرقية في المدارس الحديثة في لبنان منذ 1820 - 30 وامتدت إلى سوريا حيث أسس اليازجي وبطرس البستاني الجمعية العلمية السورية عام 1857 . هذه الجمعية التي ستستمر في الجهد التحديثي الفكري الذي بدأ في مصر . لكن النهضة السورية تقف هنا . فقد غرقت الحركة ، مع غياب دعم طبقي كاف في مواقف تعكس الآمال الانتهازية ، خاصة بعد سقوط السلطان المطلق عبد الحميد في 1909 ونجاح تركيا الفتاة ، فحزب اللامركزية العثماني لن يربح شيئاً . والعناصر الأكثر بصيرة مثل عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري اضطرت إلى الذهاب إلى المنفى لتؤسس عام 1904 في باريس الجمعية العربية ، أن ضعف النهضة يفسر كيف أن القوميين العرب لم يرو لحظة إندلاع الحرب في 1914 من مخرج إلا التحالف مع الحلفاء .

وإذا كانت النهضة قد عجزت عن صياغة برنامج سليم وفعال للتحولات الاجتماعية الضرورية لمقاومة العدوان الأمبريالي إلا أنها كانت على الأقل

---

(1) انظر جورج أنطونيوس ، اليقظة العربي . .1946.

لحظة حاسمة في تكوين الشعور العربي الحديث . فقد أعادت جريان الأفكار بين أقطار العالم العربي وصاغت من جديد على صورة واحدة . اللغة التي طوعتها لحاجات التحديث المشتركة . وباختصار لقد أحيت الأدارة الرئيسية للوحدة العربية .

### 3 ـ الانطواء القطري

بعد أخفاق النهضة شهد العالم العربي فترة مظلمة تميزت بالانطواء القطري ، وامتدت حتى الحرب العالمية الثانية . إنها الفترة الذهبية للإمبريالية المنتصرة ، وهي أيضاً فترة إخفاق الحركة الوطنية البرجوازية التي انطوت على أقطارها ، أنها أخيراً فترة الاستبطان الصهيوني في فلسطين .

هناك على امتداد هذا القرن من التاريخ خاصتان ستظهران وتتطوران في كل أنحاء العالم العربي بشكل أكبر أو أقل هنا وهناك . أولهما أن النهضة ستترافق بصعود طبقة جديدة ، البرجوازية الصغيرة الحديثة الحضرية ، التي أنجبها اندماج العالم العربي في الدائرة الإمبريالية . وستأخذ دور الطبقات القديمة القائدة التي ستفلس بسرعة ، أو دور الطبقات الجديدة البرجوازية التي حث على نشوئها النظام العالمي . وثانيهما أن هذه النهضة ستنعكس في ظهور شعور متزايد بالوحدة العربية . ولأن العالم العربي لم يكن باستثناء مصر ، عالماً فلاحياً ولأن النهضة ما كان يمكن أن تقوم بالتالي على أساس ثقافات فلاحية أصيلة وقومية ، ستعمل البرجوازية الحضرية ، حاملة هذه الثقافة على بعث الوحدة العربية القديمة : وحدة اللغة والثقافة ، وحيثما كان بامكان النهضة أن تستند إلى وحدة قومية فلاحية كما هو الحال في مصر ، سيواجه الشعور العربي صعوبة أكبر في التعبير عن نفسه لصالح نهوض الشعور الوطني .

كانت مصر القطر العربي الأول الذي واجه الخطر الخارجي لكن التهديد الإسرائيلي هو الذي سيفهمها فيما بعد بوضوح أن مصيرها مرتبط بمصير العالم العربي كله . وكان على الشرق العربي أن ينتظر حتى تستوطن

الأمبريالية في قلب المنطقة وتضع أسس الدولة الإسرائيلية المقبلة حتى يفيق ، وهكـذا سيمتزج نضـاله المعـادي للإمبـريـاليـة منـذ البـدء مـع النضـال ضـد الصهيونية . أما المغرب البعيد الذي احتل من قبل دولة أخرى ، فرنسا ، فلن يصحـو فعلاً على مشـاكل الـوحدة العربية إلا منذ 1967 . وشيئـاً فشيئـاً إذن ستصبحُ قضية فلسـطين محور المسـألة العـربية ، وامتحـاناً لقـدرة الطبقـات الاجتماعية التي تتصدى لقيادة الحركة الوطنية المعادية للامبريالية . وفي هـذا الامتحان سيحطم الجيل البرجوازي الكمبرادوري واللاتيفندي ، ثم البرجوازية الصغيرة الاشتراكية .

لا بد أن نقبل بواقع أن ولادة الشعور العربي الحـديث جاءت تـدريجيه ومتأخرة . لقد كانت النزعات الإقليمية قوية في العالـم العـربي المتدهـور في القرن 19 بحيث لا تسمح بتطور مختلف . وهذا لا ينفي أن الشعوب العربيـة المختلفة قد شعرت تجاه الأمبريالية الأوروبية ، بالحاجـة إلى الوحـدة وتجاوز النزعات الإقليمية . ومن الضروري أن لا نتجاهل أثر وحدة اللغة ، والثقافة ، إلى حد كبير الدين أيضاً . لقد أدرك محمد علي التهديد الأوروبي قدر ما أدرك ضرورة التحرر من النير العتيق العثماني ، ومن أجل ذلك أدرك ضرورة توحيد مصـر وسوريـا والجزيـرة العربيـة في جبهة واحـدة . لكنه هـزم . وفي مرحلة تاريخية أقرب خلال الحرب العالمية الأولى ، شهدنا من جديد تطور نزعة عربية وحدوية قوية في مصر وفي المشرق . وخلال فترة الاحتلال الفرنسي الـطويلة للمغرب لم تنقطع الصلات أبداً بين الوطنيين المغاربة والشرق العربي . وقبل أن تحتضن القاهرة ، خلال حرب الجزائر ، جبهة التحرير الوطني ، كان الأزهر يستقبـل آلاف المغاربـة الرافضين للفـرنسة . ولكن لا بـد من الاعتـراف بـأن الشعور العربي كان ، في هذا الطور سهل الاحتواء من قبل الأمبريالية والطبقات الاجتماعية التي تقوم بتمثيل السيطرة الإمبريالية في البلدان شبه التابعة في فترة ما بين الحربين . ألم تكن بريطانيا وراء الثورة العربية عام 1916 ، كما ستكون أيضاً فيما بعد في كواليس مؤتمر الإسكندرية الذي سيتمخض عـام 1945 عن

ولادة الجامعة العربية ؟ لقد كانت القوى الرجعية هذه قادرة في الوقت ذاته عند الحاجة إلى التشديد من جديد على الخصائص المحلية لتبرير انطوائها القطري .

## مصر

تشير هزيمة عرابي العسكرية في 1882 إلى نهاية آمال النهضة . فالطبقة الوسطى القديمة صفيت سياسياً واقتصادياً . وقد قبل الجيل الجديد من الموظفين الصغار محدودي الأفق السيطرة الأجنبية ولجأ إلى رفض قيم العالم الحديث ، في معارضة رجعية ليس فيها أية مخاطرة . وهذا لا ينفي وجود أستثناءات هامة ، كمصطفى كامل ، ومحمد فريد أو لطفي السيد . كما أن هذا لا ينفي أن البرجوازية الصغيرة يمكن ، في لحظات النضال الحاد أن تنخرط في مجموعها في هذا النضال وتعطي صورة أفضل عن نفسها .

وقد تكونت في الوقت ذاته ، في إطار التثمير الاستعماري البرجوازية المصرية الحقيقية ، الزراعية في البدء ، ثم الزراعية التجارية فيما بعد ، بل حتى الصناعية . أما الارستقراطية المكونة من كبار الملاك الذين تحولوا تدريجياً إلى رأسماليين فاتجهت منذ 1919 إلى النشاطات التجارية والصناعية وذلك مع تشكيل فريق مصر بالاشتراك مع الرساميل الأجنبية - برجوازية مصر المشرقية ( يونان يهود مفرنجون ، مسيحيو الشرق المتفرنج .. الخ ) . وللرأسمال البريطاني والفرنسي والبلجيكي الكبير . وستصبح هذه الطبقة الطبقة القائدة المصرية، وقناة السيطرة الامبريالية حتى 1952، إن فريق مصر قد تكون مثلاً في البدء كفريق رأسمالي صناعي ومصرفي ، يسعى إلى البقاء مستقلاً عن الارستقراطية العقارية وعن الأمبريالية . لكن هذا ما جعله يهيم خلال عشر سنوات . وشيئاً فشيئاً خضع للواقع القاسي ، فاستدعى الوسائل المالية للكمبرادوريين المشرقيين ، وللإمبرياليين ولكبار الملاك العقاريين ، وتطور على هذا الأساس .

وبعد إجهاض نهضة القرن 19 ، توقف المجتمع المصري عن التفكير .

وقنعت الارستقراطية والبرجوازية التي خرجت منها بصباغ أوروبي، أما البرجوازية الصغيـرة المؤثرة في المقـاهي والبروليتـاريا فلم يكن لهمـا وجـود عمليـاً في حين أن الجماهير الشعبية المسحوقة، المتزايدة العدد، فقدت ما يربطها بالإنسان، وتضاءلت إلى السعي اليومي عن القرش لحفظ البقاء. وهكذا يمكن القول أن جميع الشروط قد توفرت في مصر المستعمرة لنشؤ انتلجنتسيا كرد فعل ، أي فريق من الناس يبحث عن الحقيقة خارج نطاق مجتمع همجي لا يسمح لهم بالاندماج في مستوى تطوره الناقص . وفي هذا الإطار يجب أن ندرس الحزب المصري الوطني الأول ، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الذي يبدأ تاريخه من 1900 وحتى الحرب العالمية الأولى . أن هذا الحزب الوطني الأول ، الـذي أسسه رجال جيل الانتلجنتسيا الأول ، لا يمكن اعتباره حزب البرجوازية المصرية : أن البرجوازية الكبرى المصرية كانت في تلك الحقبة ارستقراطية متبرجزة قانعة بـالنير الأجنبي . أنـه ليس أيضاً حـزب برجـوازيـة الكـولاك الـريفيـة ، فهـذه البرجوازية لديها منظمتهـا الخاصـة ، حزب الأمـة ، الشديـد المحافـظة على الصعيدين الفكري والاجتماعي ، والذي شكـل دعماً مخلصـاً وناجعـاً للادارة الأنكليزية ـ وهذا ما يبرهن على أن الطبقات الوسطى الريفيـة كانت تشعـر في تلك الحقبة ، بالتضامن مع الارستقراطية لمجابهة الخطر الذي تمثله الجماهير الفلاحية المحـرومة من الأرض والمتـزايدة . لكنـه حزب بـرجوازي مـع ذلك بمعنى أن عقيدته الحديثة تستلهم التقليد البرجوازي الأوروبي . لكنه أحـدث صدى الحزب الوطني بالـرغم من بؤس المجتمع المصـري وترنـح الجماهيـر الفقيرة ، وميوعة البرجوازية الصغيـرة ، والموقف الـرجعي للطبقات الـوسطى الـريفية والخيـانة المكشـوفة لـلارستقراطيـة وللبرجـوازية التي نشـأت عنهـا ، ترجيعات كثيرة . وقد تحول الحزب في اللحظات الحاسمة إلى الأمة ذاتهـا ، التي يجسدها في إمكاناتـه . لكن تاريـخ الحزب الـوطني كان قصيـراً . ففي الوقت الذي نهضت فيه الحقبة : الـوفد . وينطلق هذا التحليـل من الطبيعـة المتناقضة لبرجوازية خاضعة للأمبريالية . فالبرجوازية المصرية ليست متجانسة إذ أن الفرع الزراعي يستفيد من السيطرة الأمبريالية ويتبنى لذلك موقفاً مماثـلاً

لموقف الكمبرادوريين التجار ، ومن جهة الثانية ورغم أن الفرع الطامع في الصناعة يظل فرعاً وطنياً إلا أن قاعدته المادية لا وجود لها تقريباً . فالأحزاب البرجوازية تعاني بذلك من غلبة العناصر البرجوازية الصغيرة ، ومن ضعف القيادة البرجوازية وتظهر لذلك أكثر برجوازية في عقيدتها ، وطموحها مما هي عليه في واقعها . كان ذلك حال الحزب الوطني المصري الأول . وهو الذي سيقود المعركة ضد الأمبريالية . بل أنه سيعد لانتصار1919 - 1924 الذي أدى إلى الاستقلال على الصعيد السياسي ، إلى مراجعة حدود تقسيم العمل الدولي على الصعيد الاقتصادي : أي البدء بتصنيع بدائل المستوردات . لكن إذا كان الشعب ، والبرجوازية الصغيرة هما اللذين قاتلا فإن البرجوازية الكبرى ( الملاكية والتجارية الكمبرادورية ) هي التي قطفت الثمار ، فهي وحدها قادرة على دخول الصناعة والاشتراك فيها مع الرساميل الامبريالية . ولنفحص الآن انطلاقاً من هذه الحصيلة الاقتصادية ، اتجاه الحياة السياسية لسنوات 1919 - 1952 حيث سيتجابه الملك والوفد .

ليس الوفد أيضاً ، الذي سيغطي تاريخه مصر من 1919 حتى 1952 حزب البرجوازية المصرية ، فالقسم الأكبر من هذه البرجوازية بقي ملكياً وصديقاً للانكليز بشكل أساسي . وميوعة الوفد هي التعبير عن ميوعة البرجوازية الصغيرة . وهذا ما يفسر لماذا سيأخذ الوفد في نهاية التحليل وفي المسائل الأساسية ، مواقف ليست أقل محافظة من مواقف الأحزاب الملكية ، ولماذا لم يفكر أبداً ، مثلاً ، في الإصلاح الزراعي . وهذا ما يفسر أيضاً كيف أن الأنكليز لم ينخدعوا بديماغوجيته الوطنية . ولم يفكر الوفد ولو للحظة واحدة أن مصر يمكن أن تكف عن أن تكون دولة زبونا لبريطانيا . ومهارة المفاوض البريطاني تمكن في استغلاله لملكية مستعدة للقبول المكشوف بالوجود البريطاني من أجل تقديم أقل التنازلات الممكنة للوفد . وعندما كان يظهر خطر فعلي يهدد فعلاً البناء بأكمله كانت بريطانيا تعرف كيف تصل بسرعة إلى تسوية . هذا ما حدث أمام التهديد الفاشي في 1936ثم 1942 . وقد نظمت معاهدة 1936 المصرية الأنكليزية مصالح بريطانيا في مصر خلال عشرين سنة : لقد أثقلت

المفاوضات ، التي لم تتوقف منذ 1924 ، والتي سارع في انهائها التهديد الايطالي المقيم في أثيوبيا منذ سنة ، على مصر . والتنازلات المتعاقبة التي قامت بها بريطانيا ، بالإضافة إلى التطور السريع للصناعة الخفيفة بين 1920 - 1945 سهلت الوصول إلى تسوية ، وبفضل هذا التنسيق أمكن للنظام أن يعيش رغم الأزمات : فخلال خمس وعشرين سنة ضمن تناوب المجالس النيابية الوفدية والديكتاتوريات الملكية استقرار المصالح الأجنبية ومصالح الارستقراطية .

وسبب الانفجار الذي حدث بعد الحرب هو اختناق التطور الاقتصادي ، والتكاثر المفرط للجماهير المسحوقة التي أصبحت تشكل 50٪ من سكان المدن و 80٪ من سكان الأرياف ، بالإضافة إلى ازدهار الشرائح الوسيطة ، هذا من جهة ، وظهور الشيوعية على المسرح السياسي وأزمة النظام الاستعماري في آسيا من الجهة الأخرى . وهكذا وصلت مرحلة التطور الاقتصادي المتسق في إطار النظام الاستعماري والتسويات المتعاقبة مع بريطانيا إلى نهايتها .

هنا أيضاً عانى الوفد من ضعف البرجوازية المصرية ، خارج القطاع الزراعي ، الذي تحول إلى قطاع زراعي ـ كمبرادوري ـ احتكاري ، والتناقضات الثانوية القائمة داخل الطبقة البرجوازية الزراعية تمنعنا من اعتبارها طبقة متجانسة ، فهي تتألف من ملاك كبار في قطبها الأول ومن كولاك في قطبها الثاني ، وهؤلاء بالرغم من رجعيتهم يعانون من آثار مركزة ملكية الأرض من قبل الملاك الكبار على تطورهم . أما في القطاع الحضري فإن ضعف البرجوازية خارج القطاعات الاحتكارية قد غير من دور استقطاب العناصر البرجوازية الصغير في المنظمة ، وأعطاه آفاقاً لم نرها في أحزاب البرجوازية الأوروبية مثلاً . فهاهنا ستحصل التناقضات الخاصة بالبرجوازية الصغيرة على بعض الاستقلالية في تكوين حياة المنظمة . وهكذا سيضم الوفد باستمرار جناحاً جذرياً ديمقراطياً . لكن ضعفه لا يحتاج إلى تأكيد . وهذا ما يفسر لماذا كان بامكان القسم المسيطر في البرجوازية أن يحتوي الحزب ، كما يفسر أيضاً لماذا

تمكن الامبرياليون من الحد من آفاق المعارضة الوفدية . كان من المحتمل أن يكون تاريخ الحزب بخلاف ذلك وأن ينتصر فيه الجناح الجذري ، عندئذ كان الوفد سيصبح قريباً في تكوينه من الكوميتانغ الأول ، مثلاً ، كومنتانغ صن يات صن ، خالقاً بذلك الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية وللممارسة المستقلة للطبقات الشعبية . ولأنه لم يسر في هذا الطريق أفلس الوفد ، وخلق ظروف المخرج الناصري .

لقد بقي الشعور القومي مصرياً على امتداد هذه الفترة من الانطواء الذاتي لمصر والتي لم يحدث خلالها أي رفض جذري للسيطرة الأمبريالية ، لكن مجرد الأحتجاج على أشكالها ، والبحث عن اصلاحات تجعلها سهلة الاحتمال . لم يحاول أحد أن يربط النضال المعادي للإمبريالية في مصر بالنضال داخل الإطار العربي . لقد كان للثورة الفلسطينية عام 1936 بالتأكيد أصداء في مصر ، خاصة في الأوساط الشعبية . لكن لم يكن للجماهير أحزاب أو منظمات مستقلة حيث كان من الممكن لهذه المشاعر أن تعبر عن نفسها . والحركات التي كانت تتمتع بحق الكلام ، هي حركات البرجوازية الضالعة والبرجوازية الصغيرة الخنوعة والمائعة . وهذه الحركات فقدت في مصر جذورها التاريخية إذ ما هي إلا ثمار الاستعمار . ومثال على ذلك الفكرة المتطرفة ، التي لا تعبر بالضرورة عن الرأي العام لكنها ذات مغزى عميق . فكرة طه حسين الذي ذهب إلى حد التأكيد على أن مصر لا تدين بشيء للشرق ، وأنها ابنة اليونان وأوروبا . أنها غربوية سطحية ليست إلا غطاء للفراغ الثقافي الفعلي . وهو موقف يؤمن رضى رخيصاً عن النفس : فبما أننا لم نكن يوماً شرقيين ، نحن لم نكف عن كوننا مساوين للغربيين ، ولا حاجة لدينا إلى التعلم منهم ، أن هذا الموقف ينسجم تماماً مع سلوك الارستقراطية . واخفاق هذا الموقف سيجسده النقد الذاتي الذي قام به طه حسين ، الذي سيفيض ، بعد عشرين سنة من ذلك ، بمديح التقليدية العروبية للنظام الجديد .

لكن يجب أن لا ندين الفكر المصري البرجوازي لتلك الحقبة دفعة واحدة. فقد تابعت تياراته الأكثر تقدماً عمل النهضة . ويجب عدم التقليل مثلاً من قيمة إعلان الشيخ علي عبد الرزاق [1] عام 1925أن الخلافة مؤسسه زمنية لا علاقة لها بالإسلام كدين . وكان إلغاء الخلافة العثمانية من قبل مصطفى كمال عام 1924 صدمة كبرى : فقد وضعت حداً لأربعة عشر قرناً من ارتباط الدولة والإسلام واختلاطهما . كان معنى ذلك الدخول النهائي في العصر الحديث ، عصر الرأسمالية ، ومن ثم في العصر الاشتراكي . وهكذا تم الفصل بين الدولة والدين . وقبول ذلك لم يكن سهلاً . وإذا كان اشتراك المسيحيين كبيراً في النهضة في مصر وسوريا ، كما في حزب الوفد واليسار العربي فلأن فكرة علمانية الدولة كانت تلقى لديهم قبولاً أكبر مما كان عليه الأمر لدى مواطنيهم المسلمين . أما البرجوازية ككل فقد فقدت الجرأة على قول ذلك ، فهي لم تعد لا ثورية ولا معادية للأمبريالية ، في حين أن البروليتاريا لم تكن تفصح عن ذاتها إلا قليلاً . وكي نقدر الأهمية التقدمية لهذه الدعوة العلمانية يكفي أن نتذكر أن الشرائح البرجوازية الصغيرة العريضة كانت ترفض في غالبيتها القيام بهذه الخطورة كما يجب أن لا نقلل من قيمة العودة إلى الوراء التي ستتمثل في إحياء العقيدة الإسلامية ، بعد عشرين سنة ، على يد الإخوان المسلمين . « فالإسلام والعدالة الاجتماعية »[2] الذي سيلقي صدى عميقاً في الخمسينات يدافع عن وجهة نظر متعارضة كلية مع الأولى ، في محاولة للرد على « التحدي الماركسي » . ومع مرور الزمن سيتلاشى الفكر الليبرالي البرجوازي لينتهي إلى منزالق العدمية القومية . ولن يبقى بعد فترة وجيزة إلا بعض المخضرمين الغريبين عن عصرهم ، كساطع الحصري ، الذي استمر يعمل ، في إطار المنظمة الثقافية للجامعة العربية على أساس القومي المطبوع بعقلانية مثالية أوروبية ، هذا الخطاب الذي فقد علاقته بفكر البرجوازية دون أن يصبح

---

(1) علي عبد الرزاق ، الاسلام ومصادر السلطة ، القاهرة .1925

(2)سيد قطب العدالة الاجتماعية في الإسلام القاهرة ، 1950 .

الخطاب البرجوازية الصغيرة ، وأقل من ذلك الخطاب البروليتاريا .

## المشرق

لقد ميز هذا الطابع الإقليمي ، خلال الفترة نفسها أيضاً الحياة السياسية في المشرق . لكن بما أن الامبرياليين اقتسموا هنا بصورة مصطنعة المنطقة بين وصاية فرنسية وأخرى بريطانية . ولأن التهديد الصهيوني هدد مباشرة بقاء المنطقة سيكون الرد القومي أكثر وحدوية وعروبية .

حفظت السيطرة العثمانية في الهلال الخصيب وحدة المنطقة حتى 1919 . بالتأكيد لم تشكل هذه السيطرة حماية ناجمة ضد التغلغل الأمبريالي . فالامبراطورية العثمانية كانت بأكملها في طريق التخلف والاستعمار اللامباشر منذ معاهدات التنازل التي أعطيت من خلالها الامتيازات الكبرى للسلع والرساميل الأوروبية . وتحطيم الأسطول على التجارة البحرية في المتوسط . كما أن فتح طرق الأطلسي ورأس الرجاء ضيع على الهلال الخصيب دوره التجاري النشيط . ومنذ القرن التاسع عشر سرع تطور الرأسمالية الأوروبية من عملية انحطاط المشرق العربي . وتدمير الحرفة السورية يرجع إلى النصف الأول من القرن 19 ، نتيجة لتدفق القطنيات الأنكليزية . وبعد ذلك عبر تغلغل رأس مال المصرفي الأوروبي من خلال قناة الدين العثماني ، فقد امتص هذا الدين أربعة أخماس ميزانية الباب العالي عام 1874 . ولمواجهة هذا النهب زادت استنبول من اقتطاعاتها الخراجية على المناطق التابعة لها . ففي نهاية القرن التاسع عشر كان أكثر من 80 ٪ من عوائد ميزانية ولايات سوريا والعراق تذهب إلى الباب العالي في شكل خراج ، بينما لم يزد الإنفاق المحلي عن 20٪ وبالإضافة إلى ذلك هناك التغلغل المباشر للرأسمال الأوروبي ، رغم أنه حتى عام 1914لم يكن هذا الرأسمال كبير الأهمية : بعض المشاريع الصناعية القليلة في سوريا ، إدارة السكك الحديدية والمرافىء ، وإقامة بعض الخدمات العمومية ( كهرباء ، مياه الشرب ) ، وكانت الانجازات الكبرى ( خط

برلين ـ بغداد ، استغلال نفط الموصل ) ما زالت في قيد الدراسة عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى .

فاندماج الهلال الخصيب في النظام الرأسمالي العالمي جاء متأخراً جداً إذن بالمقارنة مع اندماج مصر أو المغرب . وفي الحقيقة لن يبدأ جدياً إلا في زمن الوصاية . وسيبقى شديد الضعف في سوريا حتى بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لسبب أساسي هو أن امكانيات تطور الزراعة التصديرية كانت محدودة بضعف الاستعدادات الزراعية الطبيعية في المنطقة . لكن منذ الخمسينات بدأ تثمير الجزيرة ، وهي سهل شبه جاف يقع بين دجلة والفرات والذي بقي حتى ذلك الوقت حكراً على مربي الماشية الرحل . وهذا التثمير الاستعماري ستقوم به البرجوازية السورية المدينية بوسائل رأسمالية حديثة : جرارات ويد عاملة قليلة ، عمال مأجورين ، مساحات واسعة مستأجرة من الدولة أو من زعماء البدو . وسيؤمن ذلك زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية من القطن والقمح والشعير . ومن المميز هنا أن تقدم التثمير الزراعي لسوريا قد حدث في هذه المنطقة الخالية منن الفلاحين . بينما سيصطدم هذا التقدم ، في غرب البلاد الزراعي منذ القديم بالتنظيم الاجتماعي للعالم الفلاحي . فمنذ أن أضاعت سوريا دورها التجاري القديم حصل نوع من التراجع الاجتماعي . لقد هبط عدد السكان من 5 ملايين ونصف في الحقب القديمة العظيمة وعصر الخلافة العباسية إلى أقل من مليون عشية الحرب العالمية الأولى . وبالإضافة إلى ذلك معظم السكان من الحضر : فقد ضمت المدن عام 1913 الثلث ، في حين بلغ عدد السكان الرحل الربع ، وبالكاد كان عدد السكان الريفين يبلغ 40 ٪ . فبعد أن اقتصرت تجارتهم على خدمة أقصى بلاد الرافدين والعرب، أصبحت قليلة الأهمية . أما تدمير الحرفة تحت ضغط مزاحمة الواردات الأوروبية فقد فاقمت من الأزمة . عندئذ تحولت الطبقات القائدة الحضرية السورية ، في صراعها من أجل البقاء إلى طبقات اقطاعية ، أي أنها بدأت تبحث عن اقتطاع الفائض الذي لم يعد من الممكن أن تجلبه التجارة من

فلاحي الغرب السوري . إن تكوين الملكية الكبيرة ( اللاتيفندية ) يرجع إلى القرن التاسع عشر ، الذي كرس انطواء البرجوازية التجارية التي فقدت وظائفها على الريف . وستتطور عملية الأقطعة هذه وتتسارع في فترة ما بين الحربين ، في إطار الوصاية ، بفضل « السلام الفرنسي » الذي أتاح إخضاع الفلاحين الذين ظلوا قادرين حتى ذلك الوقت على مقاومة القهر . وبما أن طريق التصنيع كان مغلقاً عملياً بسبب سيطرة الرأسمال الفرنسي فلم تجد البرجوازية الحضرية مخرجاً آخر . وبعد الاستقلال السوري ستتنفس من جديد مع إنشاء الصناعات الخفيفة ( نسيج ، صناعات غذائية ) ومع الفتح الزراعي للجزيرة : « إن النمو الزراعي كان فتحاً حضرياً » كما يقول رزق الله هيلان [1]. ولن يصل هذا النمو إلى نهايته إلا عام 1955حيث بدأ يختنق مضطرا سوريا إلى الانخراط في طريق جديدة ، طريق رأسمالية الدولة. ومثال سوريا يظهر من 1920 إلى 1955 ، كيف أن الإندماج في النظام الرأسمالي العالمي يقدم للبرجوازية المحلية إمكانية تطور إلى حد معين ، ثم كيف يقولب هذا الإندماج برجوازية وطنية زبوناً وتابعة . وقناعة البرجوازية هذه تسمح لنا أن نفهم بشكل أفضل كيف أمكن لسوريا المركز الحي للعروبة عام 1919 ، أن تنام خمساً وثلاثين سنة في قطريتها .

والأمر كذلك في العراق . أقام الأنكليز هنا منذ1920 في منطقة صحرواية ليس فيها أية مدنية تستحق هذا الاسم فعلاً : ولا شيء يسمح بمقارنتها مع سوريا حتى في حالة انحطاطها . لكن الإمكانات الطبيعية كانت هنا عظيمة . وسيعمد الإنكليز إلى اعادة تكوين العالم الزراعي الذي كان قد اختفى منذ قرون . وستساهم أعمال الري التي تمت في فترة الوصاية بدور كبير في تكوين برجوازية جديدة زراعية لا تيفندية . فسيوزع الأنكليز هنا على ألف شيخ من زعماء القبائل شبه الرحل 90 ٪ من الأراضي ، أما النفط المستغل من قبل شركة نفط العراق فسيقوم بالباقي . إن عملية التثمير التي جرت سمحت بأن يبقى

(1) الثقافة والتطور في سوريا وفي البلدان العربية . نشر دار أنتروبوس 1969 .

العراق ، القومي والوحدي العربي والثائر ، حتى عام 1958 زبوناً مخلصاً لبريطانيا .

لقد استمر العالم الحضري للهلال الخصيب ، رغم بؤسه الشديد في نهاية الحقبة العثمانية قومياً ووحدوياً بدون تردد . وأمام الخطر الأمبريالي ظل لفترة طويلة عثمانوياً ، وبقيت قوميته لذلك مترددة بين قومية « إسلامية » ، « عثمانية » وقومية « عربية » . وبعد أن خيبت نقائص الإصلاحات العثمانية في تنظيمات 1839 ظنه ، وزاد من تلك الخيبة توجه حركة تركيا الفتاة التجديدية منذ 1908نحو قومية تركية ، بل حتى معادية للدين ، التفت العالم الحضري العربي في المنطقة إلى القومية العربية ، وهكذا أسس جميل مردم بيك السوري وحمدي الباشاشي العربية الفتاة عشية 1914 بينما انتظم الضباط العرب في الجيش العثماني في جمعية العهد التي كان نوري السعيد الذي سيصبح رجل الأنكليز خلال أربعين عاماً في العراق أحد أعضائها .

بدأ القوميون العرب يبحثون عن التحالفات الخارجية التي تساعدهم على التحرر من النير العثماني . وستعرف الدبلوماسية الأنكليزية كيف تستعملهم وتخدعهم . عام 1916 أنتفض الشريف حسين شريف مكة ضد الأتراك وأعلن نفسه « ملك العرب » ، أما ابنه فيصل فسيعلن ملكاً دستورياً على سوريا الكبرى المستقلة ( سوريا وفلسطين ) بأصوات المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق بدعوة من رجالات الدعوة العربية الحضرية . لكن دبلوماسية الدول العظمى لم تكن تقبل بذلك : فقد كانت الاتفاقيات السرية الفرنسية ـ البريطانية ، المدعوة اتفاقيات سايكس ـ بيكو قد اقتسمت المنطقة وحولتها إلى مستعمرات انكليزية وفرنسية . لقد كانت خيبة العرب عظيمة ، وكان الشعور بالخضوع إلى متطلبات الأمبريالية المنتصرة قاتلاً . ولن يتم لجيش الأحتلال قبل مرور سنوات طويلة استتباب الأمن . لقد استطاع الأنكليز أن يقسموا هذه الحركة القومية بشراء عنصرها الأضعف ، زعماء الصحراء التي اعتقدت برجوازية المدن أن بإمكانها اختيارهم كملوك لها ، مجددة بذلك

التحالف التقليدي بين المدن التجارية والبدو والرحل . وقد قبل عظام الصحراء ـ العائلة الهاشمية ـ القسمة وقبضوا ثمن ذلك أن أصبحوا ملوكاً صغاراً للوصايات الأنكليزية : وهكذا أصبح فيصل الأول ملك العراق ، وأخذ أخوه عبد الله شرق الأردن .

وستسهل الثروات الدفينة وتثميرها ، بالإضافة إلى ذكاء السياسة البريطانية انزلاق العراق نحو القطرية . وسيشهد حكم فيصل الأول (1921 - 1933 )نهاية القومية العربية التي ارتبطت بالحقبة العثمانية . وليست الأحزاب الثلاثة التي تقاسمت المقاعد النيابية ، الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب التقدم إلا مجالس للوجهاء القانعين الذين استفادوا من توزيع الأراضي المثمرة . وهكذا استطاعت بريطانيا أن توقع منذ 1930 معاهدة غير متكافئة مع العراق ، تعطيه مظهراً استقلالياً منذ 1932لكن تحوله في الواقع إلى زبون . وإذا ظهر أن العراق قد مر بمرحلة من التقلبات على صعيد الائتلافات الحكومية فإن توازن الوضع القائم الإجتماعي ( سيطرة الطبقة الجديدة الملاكية ) والخارجي ( العراق كدولة ـ زبونا ) لن يتهدد فعلاً حتى 1958من قبل أي عهد . لكن سيتكون منذ1930 جيل المعارضة القومية العربية الأولى الجديد. ولا يمثل تجمع مثقفي حلقة الأهالي حزب البرجوازية كما كان الوفد في مصر ليس حزبها ، فهي هنا ضالعة كذلك مع الأجنبي . ويتعلق الأمر بصفوة مثقفة معزولة نسبياً ، لكن من هذه الحلقة ستخرج مع ذلك القوى السياسية الرئيسية للمستقبل . وسينتظم التيار السائد في هذه الأوساط ـ الإشتراكية الشعوبية لكامل الجادرجي ـ في حزب خاص ، الحزب الوطني الديمقراطي ، منذ1943 . وسيقوم بدور حاسم بعد 1958في عهد قاسم . وعلى يساره سيكون عبد الفتاح إبراهيم الحزب الوطني الوحدوي بتطلعات أكثر عروبية . وعلى اليسار أكثر أيضاً ستتشكل العناصر الجذرية في الحلقة الحزب الشيوعي العراقي خلال الحرب العالمية الثانية . وستتحول عناصر أخرى إلى قاعدة لاتجاه « الفتوة » الذي تجمع عام 1939 حول سامي شوكت وصادق شنشل : إنه الجد

البعيد للبعث . لكن قبل الحرب لم تلعب هذه المجموعات أي دور شبيه بما لعبه الوفد في مصر ، وذلك لأن البرجوازية الملاكية كانت في مجموعها راضية في العراق عن الفوائد التي تجنيها من الإستعمار البريطاني .

والإنقلابات المتعددة التي جرت في العراق بين 1936 و1946 يجب أن لا تخدعنا فالإنقلاب الأول الذي أعده العقيد بكر صدقي عام 1936أثناء حكم غازي الأول الشكلي ( 1933 - 1939 )أعطى السلطة إلى الإصلاحي حكمت سليمان ، العضو السابق في الأهالي . لكن حكمت سيتخلى بسرعة تحت ضغط البرجوازية عن أصدقائه في الجناح اليساري للأهالي ، ويمهد بذلك طريق سقوطه واغتيال العقيد صدقي عام 1937 . لقد فكر حكمت سليمان الذي كان معجباً بأتاتورك بإصلاحات فوقية لا تمس بامتيازات البرجوازية الملاكية الجديدة . وهذا ما يفسر ضآلة إصلاحاته التي اقتصرت في الواقع على تحسين الإدارة . وبقدر بعدِهِ عن أن يمثل طبقة إجتماعية متماسكة فكر حكمت سليمان بالإبتعاد بالعراق عن طريق العروبة : وهكذا تم توقيع حلف سعد أباد الموجه في الحقيقة ضد الأكراد ، عام 1937مع تركيا وإيران وأفغانستان في وقت الثورة العربية في فلسطين .

ولم تكن الحكومات التي خرجت من الإنقلابات القريبة من النازية من 1937إلى 1941 ، والتي وصلت إلى قمتها مع انقلاب رشيد عالي الكيلاني في أفريل 1941 ، أقل ضئالة ، ولا يجب أن نرى هنا شيئاً أكثر من النزاع الأناني داخل صفوف الطبقة القائدة إذ أن بعض المجموعات كانت تعتقد أن قوى المحور يمكن أن تقدم لها فتاتاً أفضل مما تفعله بريطانيا . وهكذا استطاع الوصي عبد الإلّه الذي امتدت وصايته من 1939 إلى 1953 ، مع المخلص نوري السعيد ، والجيش الأنكليزي في أفريل 1941 أن يقضوا على هؤلاء المتآمرين الصغار .

سيغطي الانطواء الإقليمي للعراق بضجة لفظية عروبية كبيرة من قبل الملكية الهاشمية . فقد كان يداعب ملوك بغداد الصغار حلم أن يلعبوا لعبة

الخلفاء العباسيين ـ أو لعبة القوة على الأقل ـ وأن يقارنوا بين ما حققه العراق الهاشمي ( استقلاله الشكلي ) وبقاء سوريا وفلسطين تحت الوصاية وكذلك مصر . من هذه « المزحة » العروبية لن يخرج شيء في الواقع . فعندما هب المتطوعون العراقيون عام 1936 لنصرة إخوانهم الفلسطينيين الثائرين بقيادة فوزي القاوقجي اكتفت بغداد باستقبال مفتي القدس المشكوك بأمره الحاج أمين الحسيني وباستدعاء حكومة رشيد عالي الذي لا يشك بأمره أقل من الأول .

واستمرت الأمور كذلك حتى 1958 . لقد بدأ الوصي عبد الاله ثم فيصل الثاني ( 1953 - 1958)ونوري السعيد يصطدمون بعنف متزايد مع الشعب العراقي . المرة الأولى عام 1948عندما حاولوا أن يفرضوا على البلاد تجديد الحماية الأنكليزية ( مشروع معاهدة بور سموث التي أجهضت ) والمرة الثانية عام 1952 حين تم تجديد امتياز شركة نفط العراق ، والمرة الثالثة عام 1955حين فرضوا خضوع العراق لحلف بغداد المعادي للسوفييت . وقد دفعت خيانة البرجوازية في الواقع منذ 1930المثقفين الوطنيين من حلقة الأهالي إلى الإنزلاق إلى اليسار نحو الماركسية أو الشعبوية ، لكن ما هي حالة الشعب الذين حاولوا أن يتوجهوا إليه بالكلام ؟ عمال النفط في الموصل وكركوك ومرفأ البصرة ، وكذلك العالم الحضري للحرفيين والمستخدمين صغار الموظفين وصغار التجار ، ومجتمع البرجوازية الصغيرة ثم الفلاحين والرحل . لقد كان النجاح سريعاً لدى شعب المدن . وقد استمر الحزب الشيوعي العراقي ، الذي ولد من انزلاق حلقة الأهالي ، حتى 1958 بل بعد ذلك يتردد بين خطين سياسيين : خط بروليتاري وخط برجوازي صغير . وتأكيد الخط الأول لا يعني أبداً تجاهل قضية التحرير الوطني ( تحرير العراق ومجموع المشرق العربي ، طالما أن أيا منهما لا يتم بدون الآخر ) لكنه يفترض فقط الإيمان بأن هذه المهمة لا يمكن أن تترك للبرجوازية الملاكية العقارية الكبيرة وأنها يجب أن تتحقق تحت القيادة الفكرية للبروليتاريا وبقوة الجماهير المكدحة أو شبه

المكافحة في المدن والأرياف . وتحت قيادة يوسف سلمان يوسف ( «فهد» الذي اغتيل عام 1949على يد شرطة الملك ) اختار الحزب بشكل مبكر خطاً ثورياً مما سمح له بأن يحقق نجاحات هامة في أوساط جماهير المدن البروليتارية ودفع العناصر اليمينية التي كونت إنشقاق داوود صايغ منذ 1943إلى الخروج من الحزب . وستتعاقب هذه الانشقاقات خلال السنوات القاسية 1949 - 1955 بعد اغتيال القادة الثوريين ، ثم بعد 1958خلال عهد قاسم .

وقد حقق الشعبويون ، أكثر من الشيوعيين اليمينيين، أعظم انتصاراتهم في أوساط البرجوازية الصغيرة . وقد عبر الحزب الوطني الديمقراطي تحت قيادة الجادرجي والتجمعات التي كانت تغازل الشيوعيين اليمينيين مثل الاتحاد الوطني لعبد الفتاح إبراهيم ، و « أنصار السلام » بقيادة عزيز شريف في الخمسينات ، عن الجناح اليساري للنزعة الشعبية . لكن إلى جانب هذا الجناح كان هناك جناح شعبوي يميني يشعر بالخوف من تهديد الحيوية الثورية للشيوعيين غير اليمينيين. وقد خرج هذا الجناح اليميني من حركة الفتوة التي ساندت عهد رشيد عالي القريب من النازية ، وكون منذ 1949حركة الإصلاح التي اندمجت عام 1950 ، مع حزب صالح جابر الاشتراكي الوطني وتقربت من مجموعة الاستقلال العروبية المعادية للهاشميين والتي يسيطر عليها أنصار رشيد عالي . وهذه هي أصول البعث العراقي ، بعث يميني .

بقيت الجماهير الفلاحية حتى 1958 خارج هذه اللعبة السياسية عملياً . وليس ذلك لأن أحزاب اليسار نسيتها . فالشيوعيون طالبوا بضرورة الإصلاح الزراعي وكذلك الشعبيون اليساريون . وحتى حكومة حكمت سليمان نفسها اقترحت ذلك بخجل قبل أن تتراجع وتسقط تحت ضربات البرجوازية الملاكية . لكن الجماهير الريفية ستظل خارج دائرة عمل الشعبيين والشيوعيين . وذلك لأنها ممزقة بشكل عميق بسبب مشاكلها الدينية والقومية ، وخاضعة لهذا لطبقاتها القائدة المحلية . فالشمال الكردي يضم خمس السكان ويقوم على تنظيم عشائري فلاحي . والاضطهار القومي للأكراد دفع هذا

الشعب إلى الاستسلام لزعمائه التقليديين والثورة ، ثلاث مرات على الدولة العراقية : المرة الأولى عام 1927 بقيادة الشيخ أحمد البرزاني وفي 1945 عند إعلان الجمهورية الكردية في إيران والتي لم تستمر طويلاً ، ومنذ 1959تحت قيادة الملا مصطفى البرزاني ، وقد احترم اليسار الشيوعي والشعبي الآمال الشرعية للشعب الكردي لكن اليمين الشعبي لحزب الاستقلال والبعث أكد على عروبيته ومعاداته للحركة القومية الكردية ، لاعباً بذلك لعبة الأمبريالية والبرجوازية الملاكية . أما وسط وجنوب البلاد فيضما ثلاث مجموعات عربية متساوية الأهمية تقريباً : الفلاحون السنة في الوسط ، والفلاحون الشيعة في الجنوب ، وبدو الصحراء ( سنة وشيعة ) ، وقد تمكنت البرجوازية الملاكية التابعة من الزعامات البدوية التقليدية ـ أي الشيوخ المستفيدين ، سنة وشيعة ، من تثمير البلاد ـ أن تلعب بنجاح على هذه الانقسامات في وسط الشعب لتناور وتحفظ سيطرتها .

وهكذا بقيت الجبهة الوطنية التي تكونت في 1956 - 1957وأنجبت انقلاب 1958 جبهة حضرية ، تضم الاستقلال والبعث والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي . كانت الصفوة المثقفة والشعب الحضري المنتظمين في الجبهة معادين بقوة للأمبريالية . وكانوا يدركون أنه لا بد من إخراج العراق من عزلته الإقليمية ذلك أن النضالات الجارية في سوريا ضد الأمبريالية الفرنسية وفي فلسطين ضد الصهيونية وفي مصر ضد الاحتلال البريطاني للقنال ( خاصة في 1951 عند خرق معاهدة 1936 ) تلتقي مع نضالهم ضد بريطانيا وضد المصالح النفطية وزبونها المحلي : الملكية الهاشمية والبرجوازية الملاكية . كانت انتفاضات الشعب الفلسطيني عام 1936والاستيطان الصهيوني وخلق إسرائيل عام 1948والعدوان الصهيوني الأمبريالي ضد مصر في 1956تحث باستمرار على انتفاض الشعب العراقي ، وتساهم كل مرة في تقدم فكرة أن تحرير المشرق تستدعي توحيد نضال شعوبه.

أما نجاح الامبريالية الفرنسية في سوريا فكان أصعب من نجاح الأمبريالية البريطانية في العراق . فلم يكن في سوريا لا نفط ولا أمكانات تثمير زراعي تسمح بكسب البرجوازية إلى صف عهد الوصاية . وهذه البرجوازية كانت بالإضافة إلى ذلك أكثر حيوية في نهاية الحقبة العثمانية مما كانت عليه برجوازية العراق ، لدرجة أنها أعطت لكل المنطقة نبرة « مشرقية » أي منفتحة على المتوسط ومنه على الغرب .

وفي هذه الظروف ما كان بإمكان الأمبريالية الفرنسية أن تقدم للبرجوازية الحضرية السورية إلا المنفذ الضئيل الذي يجسده تشديد استغلال فلاحي الغرب وأن تحاول استخدام ورقة استغلال الانقسامات الدينية . لكن سوريا تعاني معاناة أشد من العراق من الاستيطان الصهيوني في فلسطين . فسوريا وفلسطين كونا دائماً منطقة واحدة في المشرق العربي . والعائلات البرجوازية ذاتها نجدها موزعة بين القدس ودمشق وحيفا وبيروت ، وكان تقسيم البلاد منذ 1919بين الأنكليز والفرنسيين ، واعطاء الجزء الساحلي إلى الصهيونية عام 1917بتصريح بلفور تقسيماً مصطنعاً . وقد شعر الشعب السوري بمرارة هذا الضياع بقدر ما شعر به الشعب الفلسطيني .

كان استقرار السلطة الفرنسية في سوريا ولبنان صعباً : وانتفاضة الدروز جعلت عدم الأمن يستمر حتى 1926 . والحركة القومية العربية التي شكلت منذ 1921في جنيف لجنة سوريا ـ فلسطين تحولت إلى حزب أصبح هو نفسه الكتلة الوطنية التي تجمع الأسر الكبيرة في المدن السورية ، دمشق ، حلب ، حمص ، حماة : شكري القوتلي ، ناظم القدسي ، فارس الخوري ، . . الخ . وقد نجحت في انتخابات 1928 ، ولما كانت استقلالية لم تستطع فرنسا أن تتعامل معها كما تعاملت انكلترا مع برجوازية العراق . وهكذا حلّت الجمعية الوطنية في 1930ولم تستطع الانتخابات في 1932رغم التلاعب بها أن تبرز لفرنسا متعاوناً مقبولاً . ونجاح الجبهة الشعبية في 1936بعث الأمل في إمكانية التفاوض . لكن المعاهدات السورية ـ الفرنسية واللبنانية ـ الفرنسية

التي كانت موضوع المفاوضات قد علقت . فالسوريون ظلوا في الواقع غير مستعدين لمناقشة الوحدة السورية ـ اللبنانية . في حين أن فرنسا كانت تجد في لبنان قوى حليفة أقوى مما هي في سوريا ، ولهذا السبب كانت تتمسك وتصر على التعامل مع دولتين منفصلتين . إن التنوع التاريخي في سوريا يرجع إلى فترة تاريخية قديمة . فالمنطقة مقسمة بين جماعات زراعية معزولة عن بعضها البعض ، ومنشقة دينياً ، رغم كونها جميعاً عربية ثقافة ولغة . وهناك الموارنة المسيحين والشيعة والسنة في لبنان ، والعلويون في سوريا والفلاحون السنة في الغرب السوري ( حمص ـ حماة ) من جهة ، والرحل وشبه الرحل من جهة أخرى .

وحزبا البرجوازية المشرقية في لبنان، الكتلة الوطنية لاميل إده والدستوري لبشارة الخوري يدعمان الأطروحة الفرنسية الخاصة باستقلال لبنان ، كدولة ـ زبونا لفرنسا . والتجمع الوحيد الوحدوي القريب من سوريا هو الحزب القومي السوري لأنطون سعادة ، الذي برفضه الاستقلال عن البرجوازية ظل ضعيفاً وانتهى عشية الحرب إلى موقف فاشي وانتظم في كتائب . وقد رفض الحزب القومي السوري مرسوم العروبة الاوسع النطاق فاكتفى بوحدة سوريا الكبرى .

ورغم فشل السياسة الفرنسية في سوريا سيتم هنا أيضاً ، شيئاً فشيئاً الإنزلاق إلى الإقليمية ، وذلك بفضل الامتيازات الضئيلة التي وفرتها فرنسا للبرجوازية السورية المتحولة إلى برجوازية ملاكية ( لا تيفندية ) لكن يقظة الشعب السوري المدني ، وانفتاحه على الخارج ستسهل تكوين حزب شيوعي مبكر . منذ 1930ما زالت القيادة نفسها تتحكم بمصائر الشيوعية في هذه المنطقة: خالد بكداش في سوريا ، نقولا شاوي ، مصطفى العريس ، فرج الله الحلو ( الذي أغتيل في 1960 ) أنطون ثابت في لبنان . لكن هذه القيادة لن تتجاوز أبداً المواقف اليمينية في دعم برجوازية الكتلة الوطنية كما يشهد على ذلك البرنامج الذي لا يتحدث إلا عن الاستقلال والعدالة الاجتماعية ، دون أن

يجروء على طرح مسألة الاصلاح الزراعي خوفاً من فقدان دعم البرجوازية .

وقد خلق انهيار فرنسا في الحرب عام 1940 ظروف تصفية الأمبريالية الفرنسية من المنطقة ، وكان المحتلون الأنكليز ينظرون بعين الرضى إلى التظاهرات المعادية لفرنسا بين 1943 و 1945، فهذه المظاهرات لم تكن تهدد ، في الظروف تلك الأمبريالية الجديدة . وسيعمل موقف الحكومة الديغولية ، وقصف دمشق والتدخل الروسي الأنكليزي الذي تبعه على دفع سوريا ولبنان إلى الاستقلال عام 1945 . استقلال أهم ، على صعيد الشكل ، مما جرى في العراق أو مصر ذلك أن هاتين الدولتين خرجتا بدون معاهدات غير متكافئة تربطهما بالدول الكبرى . وبأخذها المبادرة أمكن للأمبريالية الأنكليزية أن تستند بصورة أفضل على البرجوازية السورية مما فعلت فرنسا . لكن أمبريالية جديدة ستظهر قريباً في المنطقة مرشحة للسيطرة عليها : الإمبريالية الأميركية. وهذا ما يفسر تعاقب الانقلابات منذ 1949 ، انقلاب حسني الزعيم في مارس ( آذار ) ثم الحناوي في أوت ( آب ) ثم أديب الشيشكلي في ديسمبر الذي سيقوّي حتى 1954القبضة الاميركية وانطواء الديكتاتورية التي تخدمها على الاقليمية السورية .

لم تشجع انتهازية الشيوعية السورية هذا التطور فقط ولكنها تترك أيضاً لغيرها إمكانية إيقافه، ففي حين نظم الشيوعيون العراقيون في 1945 الجماعة اليهودية في بلادهم في خط معاد للصهيونية ، انضم الشيوعيون السوريون كأغلبية الشيوعيين المصريين على الأقل إلى أطروحة الدبلوماسية السوفييتية في 1947وقبلوا خلق دولة إسرائيل . وقد دفعوا ثمن ذلك ست سنوات قاسية من عدم الشرعية ، أما ضياع هيبتهم فقد سهلت قيام البعث . إن أصول هذا الحزب ترجع إلى الخمسينات عندما تكوّن الحزب الاشتراكي الجمهوري لأكرم الحوراني وميشيل عفلق بنشاط البرجوازية الصغيرة في المحافظات ، مثل حماة وحمص واللاذقية . وقد نشط في الدعوة للاصلاح الزراعي حيث جبن الحزب الشيوعي ، وحضر بذلك ظروف سقوط ديكتاتورية الشيشكلي وظروف صعود

سلطة البعث منذ 1955 ، مما يسمح لسوريا أخيراً أن تخرج من عزلتها الاقليمية ، وهكذا كانت الأمبريالية من 1920 إلى 1948سيدة لا تنازع في المنطقة . وفي سوريا ومصر والعراق قبل القسم الزراعي والملاكي من البرجوازية الذي أثرى وقوي في أعقاب الأمبريالية ، الانطواء الإقليمي في خدمة أسياده الأجانب ، وسيطرة الإمبريالية بواسطة هذه الطبقة كانت بعيدة عن التهديد الواضح ، فالمعارضة كانت ضعيفة مفتقدة لدعم طبقي حقيقي ، كانت معارضة مثقفين مشدودين بين عدم رضاهم ـ خاصة على الصعيد القومي ـ والنفوذ الذي تمارسه عليهم البرجوازية الوطنية القريبة من الأمبريالية . ولم يستطع الشيوعيون أن يدركوا أن خيانة البرجوازية الوطنية قد تمت . واكتفوا لهذا بأن يكونوا ، متطوعين لخدمتها تقريباً والجناح اليساري لهذه الصفوة المثقفة ، متخلين بذلك عن العمل الحقيقي في صفوف جماهير المدن والأرياف المكدحة . والأمر سواء بالنسبة للحركات الشيوعية ( باستثناء الحزب العراقي في فترة فهد ) المصرية ( ح . د . ت . و . ثم فجر ، وجديد ، الخ ) وكذلك فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوري اللبناني « القوي » وكان من نتائج خيانة البرجوازية الملاكية العربية التخلي عن الشعب الفلسطيني الذي ذهب ضحية الاستعمار الصهيوني . لكن خلق إسرائيل عام 1948 هو الذي سيفجر أزمة النظام الأمبريالي في كل المنطقة ويجدد النضال الطبقي .

### 4 ـ المسألة الفلسطينية 1920 - 1948

كان لا بد للحركة الوطنية في فلسطين أن تكون معادية للصهيونية منذ الحقبة العثمانية ، هذه الصهيونية التي بدأت مع إقامة الكيبوتزات في فلسطين تشير إلى بوادر الاستعمار الأوروبي . وكانت السلطة العثمانية نصف المستعمرة هي ذاتها عاجزة عن حماية العرب بنجاح . وهكذا التفت هؤلاء خلال الحرب نحو الانكليز بسذاجة . وفي الواقع كان تحالف الصهيونية والأمبريالية البريطانية قد أنجز في الواقع مع وعد بلفور . وقد عنى هذا الوعد أن بريطانيا ستعمل بجد على إقامة دولة « أوروبية » عازلة في فلسطين تسمح لها بأن تضغط على مصر

وتضمن بشكل أوثق سيطرتها على قنال السويس . لقد قبل ملوك الصحراء الصغار العرب هذه الصفقة . وفيصل الذي أصبح ملك العراق كان فاعل أول خيانة مكشوفة ، ثمن شراء عرشه . وعلى هذا الأساس يجب تفسير الاتفاق الذي قام به مع وايزمان منذ 1919 والذي ينص على أنه « ستتخذ لدى وضع الدستور والادارة في فلسطين جميع الاجراءات الكفيلة بضمان تنفيذ وعد بلفور على شرط أن ينال العرب الاستقلال ضمن الشروط التي حددتها اتفاقات فيصل ـ ماكمهون » . ولم يكن الصهيونيون يحلمون بأكثر من ذلك .

وقد شجع الأنكليز ، على امتداد فترة الوصاية على فلسطين الاستيطان الصهيوني . وبدأت احتجاجات الشعب العربي الفلسطيني منذ 1920 على شكل مظاهرات وهجمات وانتفاضات قمعت بالعنف الوحشي من قبل سلطات الاحتلال ، وضحية الرعب بدأت الطبقات القائدة العربية في بيع أراضيها إلى الصهاينة . لكن الفلاحين العرب كانوا يرفضون ذلك ويقاومون كل الضغوط التي مورست عليهم وفي 1947لم يكن الصهاينة يملكون إلا 5,7٪ من مجموع الأراضي . ولا بد لهم من السيطرة على السلطة السياسية كي يتمكنوا من طرد العرب من بلادهم الشرعية . وقد تحولت العلائق بين الصهاينة والعرب في فلسطين شيئاً فشيئاً في هذه الفترة إلى علائق مستعمِر مع مستعمَر . وجاءت انتفاضة الشعب العربي عام 1935 ، وستستمر الانتفاضة ثلاث سنوات ، بادئة باضراب عام دام ستة أشهر، ثم تبعته حركات العصابات وتحرير القسم الأكبر من التراب الوطني . ما كان في إمكان المستعمرين الصهاينة أن يقاوموا منفردين ، لكن الجيش الأنكليزي هو الذي سيحطم هذه الحركة الثورية . ومن الواضح أن الانتصار الإسرائيلي في 1948 كان مستحيلاً لولا هزيمة العرب في 1936 - 1939 . وقد كانت الثورة إلى حد كبير عفوية شعبية ، أما الطبقات المالكة العربية المرعوبة فخلقت على عجل اللجنة العليا لفلسطين ، برئاسة مفتي القدس ـ الحاج أمين الحسيني ، وبضلوع كل من حكومات مصر والعراق الخاضعة للأمبريالية ، وساعدت الامبريالية ، على نزع سلاح الثورة مقْنِعة

أياها بحسن نوايا بريطانيا ، لكن منذ ذلك الوقت أشعلت الانتفاضة الفلسطينية حماس الجماهير في العراق وفي مصر وخاصة في سوريا ، لأنها دلّت على طريق التحرير الوطني : الانتفاضة الشعبية المسلحة . وسيكون موقف الشيوعيين العرب ـ رغم قلة عددهم فعلاً ـ وخيم العواقب لأنهم لم يستطيعوا أن يلتقطوا هذه الفرصة التاريخية ويقفوا على رأس الحركة ويقدموا لها الصلابة الفكرية والتنظيمية التي كانت تنقصها .

وبعد سحق الثورة حاولت الأمبريالية الأنكليزية وهي في موقف الدفاع ، وفي حاجة خلال الحرب إلى حياد العرب أن تناور لكسب الوقت . وفهمت الصهيونية أن عليها أن تبحث عن حام جديد ، وهو الذي ستجده في الولايات المتحدة. وتحت ضغط الأمريكيين المباشر اقترح مجلس الأمن عام 1947تقسيماً جائراً لفلسطين يعطي للصهاينة الذين لم يكن لديهم حتى ذلك الوقت إلا 5,7٪ من الأراضي 57 ٪ من التراب الفلسطيني . لقد أعطت بذلك الأمبريالية الأميركية قاعدة دولة للصهيونية .

لماذا دعم الاتحاد السوفييتي مخطط التقسيم ، الذي سيحطم حظوظ الشيوعية خلال عشرين سنة في منطقة أصبحت فيها كل الظروف الموضوعية ملائمة ؟ ولا يمكن تفسير هذا الاختيار إلا بالرغبة في عدم إزعاج الأمريكيين في مسألة كانت تبدو ثانوية من وجهة نظر المصالح الروسية ، ولخطأ ستالين الأساسي في تقدير امكانات حركة التحرير الوطني العربية .

والدول العربية ذاتها خانت بصراحة القضية الفلسطينية في 1947 - 48 ، فالأمير عبد الله فاوض مع الزعماء الاسرائيليين ضم غرب الأردن إلى مملكته الصحرواية التي تعيش على صدقات انكلترا في حين أن الملك فاروق ما كان يفكر ، بسبب صعوباته مع الحركة القومية في الداخل ، إلا بعملية صرف نظر كلاسيكية نحو مسائل خارجية .

ورغم التخلي عنه وخيانته من قبل الجميع سيستمر الشعب الفلسطيني في المقاومة ، لكن سيهزم بغض النظر عن بسالة مقاومته . والبقية معروفة : تدعيم الدولة الاستعمارية العنصرية الاسرائيلية ، وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم ، وانتزاع أراضيهم الخ . .

# الفصل الثالث
## عصر الناصرية ( 1952 - 1967 )

ثلاثة خصائص تميز العشرين سنة اللاحقة من 1947 إلى 1967 : أولاً إفلاس البرجوازية الوطنية العربية ، وصعود البرجوازية الصغيرة القومية على أثر انتهازية الشيوعيين . وثانياً ، تصفية الوجود البريطاني في المنطقة لصالح الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وصياغة تعايش على أساس اقتسام المنطقة بينهما . ثالثاً ، تأكيد الطابع التوسعي للاستعمار الصهيوني ، وتفاعلهما سيحدد تاريخ هذه الفترة .

والتوازن الاجتماعي الذي استند أليه الانطواء الاقليمي بين 1920 - 1947 كان يقوم على التحالف الطبقي بين الأمبريالية المسيطرة على المنطقة ـ بريطانيا وبشكل أقل فرنسا ـ والبرجوازية الملاكية للدول العربية المختلفة .

وهذا النظام كان يسير طالما ضمن التثمير الاستعماري توزيع الفتات على البرجوازية الصغيرة ، لكن تناقضاته الداخلية كانت تعين حدوده . وترجمتها التزايد السريع للجماهير المكدحة وشبه المكدحة منذ الحرب العالمية الأولى ، وتعاظم بؤسها ، ثم البطالة المتزايدة ، وتقدم البرجوازية الصغيرة الناقمة ، وعلى الصعيد السياسي ظهور قوى جديدة ، وبشكل أساسي الحركة الشيوعية والأخوان المسلمين . في سوريا والعراق أعطت التناقضات ذاتها الظواهر ذاتها بالرغم من أن حداثة التثمير قد أخرت هنا ، بالمقارنة مع مصر ، لحظة الانهيار ،

**1 ـ مصر :**

مصر هي التي افتتحت الفترة الجديدة بانقلاب 1952العسكري ، وانزلاق العلائق الاجتماعية القديمة القائمة على حلف الأمبريالية الأنكليزية مع البرجوازية الملاكية والكمبرادورية إلى الحلف الجديد بين الدولة السوفياتية ورأسمالية الدولة المصرية بدأ مع الاصلاح الزراعي عام 1952الذي أعطى ، بتصفيته لسلطة الملاك ، الدور القيادي للفلاحين الكولاك في الأرياف ،ثم استمر مع التأمينات في 1961و 1957 التي نقلت إلى الدولة في الملاحلة الأولى ملكية مشاريع الرأسمال الغربي وفيما بعد ملكية شريكتها ، البرجوازية المصرية . وارتبط بذلك التأكيد التدريجي لايديولوجية جديدة ، الناصرية ، بعد التقدم الخجل لم تلبث الطبقة القائدة المصرية الجديدة السائرة في طريق التكوين حتى وضعت بالتدريج حداً لسياسة الانطواء الاقليمي التي ميزت البرجوازية القديمة . وسيجبرها العدوان الأمبريالي الصهيوني في 1956 على أن تندفع بقوة نحو تأكيد عروبتها . وقد سعى العهد الجديد في الوقت ذاته ولفترة طويلة إلى إيجاد تسوية مع البرجوازية الوطنية كما حاول أن يحفظ التحالف الأمبريالي الخارجي ، وقد تمكن ، باستغلال ضعف الأمبريالية الأنكليزية ، وبمساعدة الأمريكيين من الحصول في 1954 على ما كان الوفد قد طلبه بدون نتيجة في 1950 - 51 : أي جلاء القوات البريطانية . لكن الأمبريالية الأمريكية المسيطرة ما لبثت ، بعد قليل حتى طلبت منه أن يدخل في 1955 في التآلف المعادي للسوفييت ، في حلف بغداد . وقد عرفت الدبلوماسية السوفياتية بمهارة أن تستغل تصريحات العهد العلنية حول هذه النطقة ، وجاء اعلان باندونغ ثم شحنة الأسلحة التشيكية عام 1955 لتحدث أول تصدع في النظام الأمريكي . وقد رفض المصرف الدولي للانشاء والتعمير على أثر ذلك تمويل سد أسوان العالي ورد عبد الناصر على ذلك بتأميم قناة السويس في يوليو (تموز) 1956، الذي أعقبه العدوان الثلاثي الانكليزي ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي في أكتوبر، وتدخل الأمريكيين والروس لوقف العدوان، ثم انزلاق العهد نحو رأسمالية الدولة في 1956 .

ماذا كان موقف الشيوعيين المصريين من هذا التطور ؟ في 1952 ، وقفت الأغلبية بين المنظمات الشيوعية ضد الانقلاب . ألم يكن العمل الأول للعهد هو شنق قادة العمال المصريين في كفر الدوار ، مصطفى خميس ورفاقه ؟ والأسلوب البعيد عن الديمقراطية للناصرية الوليدة ، والذي برز بشكل خاص في 1954 عند ابعاد اللواء محمد نجيب دفع أغلب الشيوعيين المصريين إلى وصم العهد بالفاشية وبالديماغوجية واتهامه بالخيانة في مسألة السودان كما في مسألة المعاهدة المتعلقة بقنال السويس . ثم جاءت فترة قصيرة من التقارب على أثر تأميم قنال السويس والتأمينات الأولى الأخرى .

سيدفع الشيوعيون غالباً ، من 1959 - 1964في شكل اعتقالات جماعية ثمن معارضتهم لسياسة العهد في سوريا ومصر : قهر بيرقراطي ، خنق كل تعبير شعبي مستقل ، الخ . . . لكن منذ 1964 ستوقف الشيوعية المصرية نقدها لتنتقل في النهاية إلى موقف التعاون .

وبهذا لا يمكن أن نصم الشيوعية المصرية ، جملة ، بالانتهازية ، وبعض التحليلات الأولى لهذه الظاهرة التي ستصبح على درجة كبيرة من الأهمية فيما بعد في العالم الثالث أي تكوين برجوازية الدولة التابعة صيغت في مصر في نهاية الخمسينات ، رغم أن ذلك لم يتم إلا من قبل عناصر أقلية . لكن الشيوعية المصرية كانت مستسلمة للأطروحات التحريفية التي لم تكن تدرك طبيعتها الحقيقية . وكانت هذه الأطروحات تدعم التيار الانتهازي في الحركة الشيوعية ، وبمساعدة الطابع البرجوازي الصغير المسيطر عليها ، وهي التي تفسر انحلالها منذ 1965 .

وتعكس تطورات الأيديولوجية الناصرية ، بتناقضاتها وفقرها ، الأخفاق المزدوج للبرجوازية الليبرالية التي خانت وللجماهير المكدحة التي لم تكن قد كسبت بعد هيمنة فكرية . فبدل أن تحمل إلى الأمام الاتجاهات الجذرية للوطنية البرجوازية التي ظهرت مع الجناح اليساري للوفد مثلاً تقربت الناصرية ، على الصعيد الايديولوجي ، أكثر من التيارات الرجعية للبرجوازية

الصغيرة ، وايديولوجية الإخوان المسلمين من بينها ، حيث شاركتها في الأسلوب اللاديمقراطي . وستناقض الاجراءات التي ستضطر الناصرية إلى اتخاذها على صعيد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ـ التأميمات والاصلاح الزراعي ـ مع التأكيدات الايديولوجية .

إن الشيوعية المصرية هي التي تتحمل في النهاية المسؤولية التاريخية لهذا الخلط . فالشروط الموضوعية لم تكن تسمح فقط للبروليتاريا والفلاحين الفقراء بأخذ قيادة الحركة السياسية ، لكن كانت تمكنها أيضاً من أن تؤكد هيمنتها الفكرية .

ولم يكن من المحتوم أن يسيطر طابعها البرجوازي الصغير ، الغالب ، حتى النهاية ولو أنها تحولت فعلاً إلى حزب البروليتاريا لكانت توصلت إلى ممارسة هذه الهيمنة وتحررت من الخلط التحريفي ، كما يبرهن على ذلك مثال الفيتنام . وبعكس ذلك ، فإن بقاءها برجوازية صغيرة قد دعم الحركة الشيوعية التحريفية ، ودفعها بهذا إلى أن تبقى على أرضية الناصرية ذاتها . فلا هذه الحركة ولا تلك كانت قادرة في هذه الظروف على فهم طبيعة سياستها الخاصة ، آفاقها وسبب الاخفاق التي تقود إليه بالضرورة . وبقدر ما كانتا تقتربان من بعضهما البعض منذ 1964 كانتا تفرقان في النظرة القومية البرجوازية الصغيرة ذاتها التي تعطيهما الاعتقاد بأنهما تسيران ، إلى الانتقال إلى الاشتراكية . والعناصر النادرة التي كانت تتمتع ببصيرة حادة وتناضل ضد هذا الخلط ظلت معزولة جداً .

والخصائص ذاتها تنطبق ، للأسباب الرئيسية المشتركة على البلاد الأخرى العربية ، خاصة في سوريا والعراق .

2 ـ سوريا

كان للمثال المصري قوة جذب عظيمة في المشرق العربي . وفي سوريا أدى سقوط ديكتاتورية الشيشكلي عام 1954إلى صعود تآلف متنافر مكوّن

من القوى الاجتماعية الجديدة البرجوازية الصغيرة للبعث مدعومة بالحزب الشيوعي وبقوى البرجوازية التقليدية المجتمعة في الكتلة الوطنية ، إلى السلطة . ولأول مرة يجلس نائب شيوعي في مجلس نيابي عربي في سبتمبر 1954 هو خالد بكداش ، وآخرون دعم الشيوعيون انتخابهم مثل معروف الدواليبي وخالد العظم ، وبسبب عجزه عن ضبط صعود القوى الشعبية ، الشديدة الحساسية في سوريا للقضية الفلسطينية قدم النظام السوري البلاد لعبد الناصر بعد حرب 1956 . ففي شباط 1958بعثت الوحدة السورية المصرية الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت النتيجة الأولى لذلك تصفية الشيوعيين السوريين من جديد . لن تدوم الجمهورية العربية المتحدة إلا ثلاث سنوات . ومنذ 1961 استطاعت البرجوازية السورية أن تستغل الأخطاء ولاشعبية البيرقراطية الناصرية لتستعيد بلدها . وسيعني ذلك إيقاف الإصلاح الزراعي الذي صيغ في 1958حسب المثال المصري ، وكذلك التأميمات . لكن انتصار البرجوازية التقليدية السورية سيكون قصير العمر ، فالقوى البرجوازية الصغيرة الصاعدة خلقت وضعاً لا رجعة فيه . وقد أعاد انقلاب 1963 البعث السوري إلى السلطة ، وحيداً هذه المرة ، وأخذت حركة تطور رأسمالية الدولة مجراها الجديد . ويظهر تطور خطة 1960 - 1965القائمة على أوهام الاسهام النشيط للرأسمال السوري الخاص والغربي ، إلى خطة 1965 - 1970 الذي يعطي الأولوية للتأميمات والمساعدة الروسية مشابها للتطور في مصر قبل 1957 إلى خطة 1960 - 1965 . وفي 1966 كرس الانقلاب الجديد هذا التوجه بدفعه إلى السلطة الجناح اليساري من البعث الذي يجسده صلاح جديد . بالنسبة للغرب كان ذلك يعني تبعية سوريا للاتحاد السوفييتي التي بدأت بضغط الحكومة السورية على خط أنابيب شركة نفط العراق .

إن نجاح البعث يرجع إلى نقائص الشيوعية السورية . ومن الجدير بالذكر أن ميشيل عفلق مؤسس الحزب الذي كان نصيراً شيوعياً في الثلاثينيات كان قد قطع علاقته بالحزب الشيوعي السوري بعدما خيبت الجبهة الشعبية

الفرنسية والانتهازية التي برهنت عليها قيادة الحزب في ذلك الوقت ، آماله .

وبعد أن رفض الماركسية وأعطى الأولوية المطلقة للوحدة العربية سيظل البعث الذي أسسه عام 1943 ميشيل عفلق وصلاح البيطار بدون خط اجتماعي واضح حتى اندماجه عام 1953 مع الحزب الاشتراكي لأكرم الحوراني ، الذي كانت ميوله القومية أكثر مما هي اشتراكية في الواقع . وهكذا كانت الأرضية قد مهدت للتفاهم مع الناصرية . وقد انفجر البعث ، بعد إخفاق الوحدة السورية المصرية بين عناصر معادية للناصرية ، وأخرى قريبة منها ، هما توأم متخاصم في الحقيقة له الايديولوجية الأساسية ذاتها والنظرة ذاتها . وكان لا بد من أن تقربهم هذه النظرة من الشيوعيين التحريفيين ، إذ لم يكن هناك ما يفرقهم فعلياً ، ما عدا نزاعات صغيرة سببها تقاسم السلطة .

وإذا كتب للبعث أن ينتشر خارج سوريا ، خاصة في العراق فذلك راجع للسبب الأساسي ذاته . بالتأكيد وجد البعث هنا تربة خصبة ، كانت القومية الشعبوية قد أعدتها خلال الثلاثين سنة التي سبقت انقلاب 1958، ثم أنه لم يكن هناك تقاليد برجوازية ليبرالية أو مماثلة للأجنحة اليسارية للوفد وللأحزاب الوطنية السورية تسمح له بأن يوكد ذاته ازاءها ، وهكذا امتد الخيط بصورة عفوية من الشعبوية البرجوازية الصغيرة إلى البعث العراقي . لكن تراجع الحزب الشيوعي العراقي بعد اغتيال فهد هو الذي سيحدث في النهاية الأثر المشابه لما حدث في مصر وسوريا ، فالشيوعيين بفرقهم في التحريفية أعطوا للبعث فرصة انتزاع قيادة الحركة .

وليس هناك من مكان ، حتى المغرب الأقصى لم تقد فيه انتهازية الشيوعيين إلى النتائج ذاتها . ونجاح الجناح اليساري من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقابل جبن الحزب الشيوعي . وهكذا يمكن فهم انتشار البعث في هذه البلاد ، كما في تونس أيضاً وللسبب ذاته . والخيار « الارهابي » الذي تبناه محمد البصري منذ 1965بدعم من القذافي فيما بعد ، ثم محاولات اغتيال الملك المتكررة ، والتي حلت محل العمل الجماهيري ، هل هي غير التعبير

الصادق من افلاس القومية البرجوازية الصغيرة من الطراز الناصري ؟ .

3 ـ العراق

الأمـر نفسـه سيحـدث في العـراق ، ستحـطم الجبهـة المكـونـة عـام 1957السلطة الهاشمية ـ البـرجوازيـة للملاك بـانقلاب تمـوز ( يوليـو ) 1958 . وسيتذبذب العهد الجديـد من 1958إلى 1963بين خط يمني من نمط ناصـري وخط يساري . ذلك أن الأمور لم تجر في العـراق كما جـرت في مصر أو في سوريا . فمن جهة أولى كانت السيـطرة الهاشميـة الأنكليزيـة مطلقـة وامتدت طـويلاً ، ومن جهـة أخـرى كـان الحزب الشيـوعي أقل انتهـازية ممـا سمـح للجماهير أن تتدخل بشكل أسرع . وقد عملت « قوى المقاومة الشعبيـة » في تصفية الحسابات ، وصفت البرجوازية الملاكية ، عندئذ وضـع قاسم ، زعيم الدولة الجديدة ، حداً لهذه الأعمال ، لكنه كاد أن يستسلم بسبب ذلك للعناصر اليمينية: عبد السلام عارف الذي نحي في سبتمبر 1958والشواف الذي حاول أن يقوم بانقلاب في الموصل في مارس 1959 ، وسمح اخفاق الإنقلاب للعهد أن يطهر صفوفه من العناصر اليمنية من حزب الاستقـلال والبعث : العناصـر المتجمعـة حـول رشيـد عـالي الكيلاني وفؤاد ركـابي وعبـد السـلام عــارف والشواف ، وبقي أنصار عبد الكريم قاسم ، العضو السابق في الحزب الوطني الديمقراطي وحيدين أمام الحزب الشيوعي ، بينما صفى الإصلاح الزراعي هنا أيضاً طبقة البرجوازية الملاكية القديمة ، أو جزئياً على الأقل . لكن هل ستفتح محاولة التقارب مع الأكراد والعفو العام وعودة مصـطفى البرزاني من الاتحـاد السوفييتي ، وتكوين الحزب الديمقراطي الكردي عهداً جديداً ، وتكرس الحل الديمقراطي النهائي للمشكلة القومية الكردية ؟.

لكن قاسم لم يكف عن التسويف محاولاً عدم التصدي للقوى اليمينية، وقد رفض باستمرار دخول وزراء شيوعيين إلى الحكومـة وسعى إلى أن يلعب ورقة الشق الانتهازي لداوود صايغ ضد الحزب ، الذي انشق من جديد وأعطى حزباً شيوعياً ثانياً . لم تلق بعض أضواء كافية على أحداث كـركوك في يـوليو

1959 : هل كانت مذابح للتركمان الأبرياء أم لأنصار اليمين؟ أم كانت استفزازاً مقصوداً استخدمه اليمين البعثي ؟ أم هي أخطاء عناصر شعبية لا مسؤولة ( وهذا هو التفسير المتأخر للحزب الشيوعي ) ؟ لكن عبد الكريم قاسم أخذ ذلك كحجة لينحي من السلطة الحزب الشيوعي ، وليكسر محاولات الاضراب في 1961 وينعزل بذلك عن الجماهير العمالية . ومن جهة أخرى سيندلع في صيف 1961 التمرد الكردي من جديد بعد أن تأخر حكم بغداد في تحقيق الاستقلال الذاتي المطلوب . وقد حاول قاسم أن يخلق لنفسه شعبية جديدة باثارته مشكلة الكويت في 1961، وقد كان الكويت جزءاً من ولاية البصرة العراقية في الحقبة العثمانية ، وتم التنازل عنه في 1913 إلى بريطانيا كمحمية ، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية أحد أغنى البلدان النفطية في العالم . لكن عبثا : ففي 1963 ، وبعد ازدياد عزلته سيموت قاسم اغتيالاً على يد شريكه في 1958 ، عبد السلام عارف الذي قاد الإنقلاب الجديد في فبراير (شباط) . أما العهد الذي أعقبه فهو برجوازي صغير يميني واستمرار لنموذج رشيد عالي الكيلاني البائس . وبعد أن افتتح حياته الجديدة بحمام من الدم ـ مذابح آلاف المناضلين الشيوعيين والعمال والفلاحين والمثقفين اليساريين ـ سيبدأ منذ نوفمبر 1963 بالتخلص من العناصر البعثية التي اعتبرت متطرفة في يساريتها ، وبوضع حد للإصلاح الزراعي ولسياسة تطور رأسمالية الدولة ، معوضاً استسلامه أمام الإمبريالية وحلفائها الداخليين بديماغوجيته العروبية : مثل النزاع حول شط العرب بين العراق وإيران ، وشنق « عملاء الصهيونية » الخ . . وفي الوقت نفسه الغرق في قمع كردستان . وقد وجد دائماً لدى عبد الناصر دعماً أكيداً : فخلال انقلاب الشواف في الموصل 1959كان من المفروض أن تتدخل القوات المصرية المتمركزة في سوريا ، حال نجاح الإنقلاب لتحقق اندماج العراق بالجمهورية العربية المتحدة .

**4 ـ فلسطين وإسرائيل .**

إن التوسعية الإسرائيلية هي التي كشفت إذن في 1948كما في 1956

طبيعة الدول العربية البرجوازية الملاكية والكمبرادورية ، وفضحت تعاملها مع الأمبريالية والطابع الديماغوجي لعروبيتها اللفظية والمترددة ـ كما أنها هي التي أجبرت أيضاً كل دولة على الخروج من عزلتها ، بالتهديد الذي كانت تمارسه على حدودها . وقد أثار العدوان الإسرائيلي في 1948كما في 1956 ثورة الجماهير العربية ضد حكوماتها . لكن عندما لم يدرك الشيوعيون الطبيعة الأمبريالية العميقة لبرجوازيات بلدانهم الوطنية ، وعندما اختاروا خطاً انتهازياً وتخلوا عن طرح مشروع نضال شعبي مسلح تحت القيادة الايديولوجية للبروليتاريا كوسيلة وحيدة للتحرر من القهر الأمبريالي ، فقد سهلوا انتقال السلطة المحلية من البرجوازية الملاكية الكمبرادورية إلى البرجوازية الصغيرة . وساعدهم في ذلك سياسة الدولة السوفييتية . فبعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي دولة عظمى عالمية لم يعد يرى في المشرق العربي إلا منطقة واقعة على جناحه الجنوبي يسيطر عليها خصمه الأمريكي ، ولهذا اختار أن يكسر هذه القلعة ومن أجل ذلك بنى نشاطه على دعم المجموعات السياسية والشرائح الاجتماعية التي بدت له أكثر فائدة على المدى القصير . والتنظير الذي ارتبط بهذه السياسة ـ حول « الديمقراطية الثورية » و « الطريق اللارأسمالي » ـ كانت وظيفته هنا كما في كل مكان أن يساعد في إخراج بعض بلدان العالم الثالث من الفلك الأمريكي دون أن يؤدي ذلك إلى تعريض سياسة التعايش السلمي إلى الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء امتداد الثورة الاشتراكية . لقد خدعت الاحزاب الشيوعية في المنطقة ، بوعي أو بعدم وعي ، حين تبنت خط موسكو ، جماهيرها ونزعت أسلحتها وقدمت لها رأسمالية الدولة .

إن نجاحات الدبلوماسية الروسية لا يمكن تجاهلها في هذه الفترة ، فقد توصلت إلى إبعاد مصر وسوريا وإلى حد ما العراق عن النظام الغربي . ونشأ شيئاً فشيئاً وضع جديد في المشرق . فللروس هذه الدول ، وللأمريكان البلدان النفطية في الجزيرة العربية . وقد صان التعايش العربي ـ الإسرائيلي هذا التوازن : فاسرائيل المدعمة من الامبريالية يجب أن تكف عن العدوان ،

ومقـابل ذلـك على الدول العـربية أن تمنـع الشعب الفلسـطيني من أن يهـدد الاستعمار الصهيوني .

أمـا الدول العـربية فستعمـل بنشاط منـذ 1947وحتى 1967 على احترام التزاماتها : منع الشعب الفلسطيني من القيام بحربه التحريرية التي لا يمكن إلا أن تكون حرباً ثوريـة . وستلعب الادارة الأردنية والمصـرية في بـاقي فلسطين العربية هذا الدور .

وهكذا فرضت الصمت منذ 1948 حتى 1955 على الفلسطينيين ضحـايا الهزيمة لكن حـالما عـاد بن غوريـون إلى السلطة في 1955 أعلن أنه لا يقبـل تشكيل الوزارة ألا بشرط أن تعد العدة من أجل التوسع نحو الجنوب . وبهـذا التهديد المباشر إضطرت مصر إلى الرد . وقد حاولت أن تقوم بذلك بـالشكل الذي لا يسمح بتهديد التعايش : فنظمت مجموعات الفـدائيين تحت قيادتهـا بهدف الضغط على إسرائيـل ودفعها ألى التخلي عن نـزعتها التـوسعية . لكن مصـر كانت لا تـريد أن يخـرج هـذا الضغط من يـدهـا ، لـذلـك لم تسمـح للفلسطينيين أن ينظموا أنفسهم من أجل التحرير : عليهم أن يبقـوا قطيعـاً من اللاجئين . أما اسرائيل ، فقد حاولت أن تستغل ظروف 1956 لتسعى إلى ضم سيناء بدعم بـريطاني فـرنسي ، ففرنسـا كانت مـدفوعـة لذلـك بسبب الحرب الجزائرية ، أما بريطانيـا فكان يـراودها حلم العـودة ألى الشرق الأوسط حيث طردها الأمريكيون . وقد فرض الاتفاق الروسي ـ الأمريكي انسحاب الجيوش الإنكليزية الفرنسية الإسـرائيلية . وعـادت الدول العـربية إلى سيـاسة احتـرام التـزامـاتهـا وإلى قهـر الشعب الفلسـطيني . ولكن الآليـة ذاتهـا التي تـدفـع الاستعمارالصهيوني إلى التوسع تنجب الآثـار ذاتها . فـأزمة الهجـرة اليهوديـة المتفاقمة دفعت إسرائيل ، منذ 1963 إلى عدوان جديد على جيرانها العرب : إن تحويل مياه نهر الأردن والتهديد بالحرب الوقـائيـة أعلنا حرب 1967 . على ذلك ردت الدول العربية بخلق منظمة التحـرير الفلسـطينية عـام 1964 . وكي

نقتنع بأن هـذه المنظمـة كانت كسيحـة وعاجـزة عن تعبئة الشعب الفلسـطيني لمساعدته على الاشتراك في حربه التحريرية ، وأن وظيفتها نفسها كانت عكس ذلك ، منعه من القيام بذلك ، يكفي أن نتذكـر أن قيادتهـا قد نيـطت من قبل الدولة العربية المجتمعة في قمة الإسكنـدرية بـديماغـوجي ثرثـار مثل أحمـد الشقيـري . وجيش التحريـر الفلسطيني المـزعوم ، ظـل جـزءاً لا يتجـزأ من الجيوش العربية . لقد جمعت منظمة التحرير في شكلها البيروقراطي العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي تجاوزتها الأحداث منذ فترة طويلة ، والتي كانت قد خانت نضال تحرير شعبها في ثورة 1936 - 1939 .

لقد دفعت في الوقت ذاته ، التناقضات الداخلية لتطور رأسمالية الـدولة في مصـر وسـوريـا والعـراق ، منـذ 1964 إلى تجـذيـر الأنـظمـة تحت ضغط الجماهير . والتدخل الاسرائيلي الذي كان يهدف إلى إيقاف هذا الانزلاق إلى اليسار يذكرنا بدور الدركي الذي رسمته الامبريالية للصهيونية في المنطقة .

ولا بـد من إيضاح الأسبـاب العميقة لإخفـاق هذه البـرجوازيـة الصغيرة المزدوج، أما إسرائيل وفي مجال الوحدة العربية . في تحليله لمراحـل تكوين « الطبقة الجديدة » في مصـر ، أشكال حكمهـا وأيديـولوجيتهـا ، قام محمـود حسين بهذه العملية : إن رأسمالية الدولة ، لأنهـا رأسماليـة ، لا بد وأن تبقى حبيسة النظام الرأسمالي العالمي . انها لا تستطيع إذن أن تقوم بقطيعة فعلية مع الامبريالية . والانتماء إلى النظام الدولي يخلد إذن التخلف ، ويدمر كـل أمل في الاستقلال وفي التطور الفعلي ، ولا يغير دخول الإتحاد السوفييتي كشريك تجاري ومزّود بالرساميل المسماة « مساعدات » شيئاً من علاقة التبعية الأساسية هذه . فالبرجوازية الصغيرة ، حاملة رأسمالية الدولة المحلية التابعة تصبح قناة أساسية للسيطرة الامبريالية ، حالة بذلك محـل البرجـوازية القـديمة المـلاكية الكمبرادورية التي كانت حاملة الرأسمالية الخاصة التابعة في الفترة الماضية . إن الفراغ الفكري للبرجوازية الصغيرة ، واختلاطها الثقـافي العميق يترجمـان جيداً وظيفتها : وظيفة نقل الإيديولوجية البرجوازية على الصعيد العالمي .

وليست اشتراكية هذه الطبقة الجديدة إلا قناعاً لا يمكن أن يعبيء الجماهير ، وضعف الجيوش العربية يأتي من هنا . وكذلك فإن شعر الوحدة العربية التي رفعته هذه الطبقة ليس صادقاً . ذلك أن الوحدة لا يمكن أن تكون إلا وحدة المعركة ضد الامبريالية . ولا تستطيع الجماهير أن تتحرر من الأمبريالية إذا لم تحطم الإطار الضيق للدول التي هي ثمرتها . ولهذا فإن البرجوازية الصغيرة بعد أن تحولت إلى برجوازية دولة لم تبحث أبداً عن تحريك الوحدة العربية جدياً . والبرجوازية الأكثر تقدماً أرادت فقط أن تغزو الأخريات : وهكذا يمكن أن نفسر مبالغات البيروقراطية المصرية السيئة في سوريا ، مزاعمها تجاه العراق ، وردود فعل شعوب وبرجوازيات هذه البلدان ، هذه المبالغات والمزاعم السيئة التي لعبت لعبة الامبريالية .

5 ـ حرب الـ 1967 ونهاية الناصرية :

قاد نضوج تناقضات المجتمع الاسرائيلي الداخلية بين 1956 و 1967 ، وتناقص الهجرة اليهودية، والنزاعات الاجتماعية والعرقية بين اليهود الشرقيين والغربيين ، وخطر تجذير النظام الناصري إلى العدوان الاسرائيلي عام 1967 . وقد وضع الانتصار العسكري الاسرائيلي ، بضم الأراضي الأردنية والسورية والمصرية الذي رفع عدد الخاضعين للاستعمار الصهيوني من 000 300 في جوان (حزيران) 1967 إلى 000 1300، حداً للتوازن القائم الذي استند إليه التقاسم الأمريكي السوفييتي للمنطقة ، وقد اشترك البلدان في التصويت السريع في مجلس الأمن على قرار 22 نوفمبر 1967 القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل العدوان . لكن هذا القرار الذي قبلته الدول العربية الرئيسية خاصة مصر والأردن لم يحل شيئاً ، فهو لم يمس الإمكانات العدوانية للتوسعية الصهيونية . وهو لا يهدف إلا إلى تكرار عملية 1956 في العودة إلى التوازن القائم . لكن اسرائيل لم تعد في 1967ما كانت عليه في 1956 . لقد قويت الامبريالية الاسرائيلية الصغيرة . خلال تلك الفترة ، ولم تعد تشعر أنها مضطرة إلى التخلي عن انتصارها . وعندئذ وجب على الدول العربية أن تواجه شعوبها

بينما ضاق هامش مناورتها كثيراً ، ويمكن دائماً أن تقام الوعود بتحرير سيناء بالجيوش النظامية ، لكن كل يوم كان يبرهن أن ذلك من المستحيل . وكل يوم يمر كان يبرهن أن الجيش الإسرائيلي ، الذي كان طيرانه يخرق بدون عقاب أجواء مصر العليا ، ويقصف القاهرة ، ويخرق المجال الجوي السوري ويدمر مطار بيروت ، ما زال هو الأقوى .

حركة التحرير في فلسطين :

أكثر من ذلك ، لقد حرر النصر الإسرائيلي الشعب الفلسطيني من نير البيروقراطيات العربية وأعطاه أخيراً إمكانية بدء نضاله الثوري التحرري ، ولم يكن أمام الشعب الفلسطيني ضحية القهر الاستعماري الصهيوني الأولى ، أي مخرج آخر . وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كان الشعب الفلسطيني قد أصبح أكثر جذرية من الشعوب العربية الأخرى . وقد تعرب الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أسسه بعض المثقفين اليهود في العشرينات ، خلال الثلاثينات . وفي تلك الحقبة كانت الأممية الشيوعية تلعب دوراً ثورياً ، يشهد على ذلك شعار تعريب الحزب الذي رفع منذ 1924 . وفي وجه خيانة الطبقات القائدة العربية أصبح الحزب الشيوعي الحزب العربي الوحيد للتحرير الوطني، لكنه كان ضعيف الجذور بشكل لم يسمح له أن يحول ثورة 1936-1939 إلى ثورة لا تقهر تحت قيادته ـ وكانت الحرب العالمية وسياسة روسيا القائمة على تجنب الصدام مع الإمبريالية ، ثم بعد الحرب سياستها كدولة ، هي أسباب انحطاط الشيوعية الفلسطينية . لقد تحول الحزب خلال الحرب إلى « جبهة وطنية » غامضة ومع الاعتراف بتقسيم فلسطين في 1947 نشأ حزب اسرائيلي كان مداناً ـ على الأقل شقه اليهودي ـ للسقوط في الصهيونية . وقد دفع هذا الوضع الجماهير العربية إلى الحيرة ، مهجّرين ، ومعدمين حاول الفلسطينيون في البداية المساهمة في الحياة السياسية للبلدان المجاورة حيث التجأوا، وبشكل خاص إلى الأردن وسوريا ولبنان . وهم هنا أحد أسباب انزلاق البعث إلى مواقع يسارية . ثم فيما بعد سعوا إلى تنظيم أنفسهم ـ

كفلسطينيين ، وخبرة 1956 القصيرة ، حيث اضطروا إلى الوقوف وحيدين أمام إسرائيل ، بدون حماية عربية ستعلمهم الكثير ، إذ سيتدربون على القتال . ومن هذه الخبرة ولدت فتح في 1 جنفييه 1959 ، المنظمة الكبرى لنضال الشعب الفلسطيني . بدأت فتح وفرعها العسكري العاصفة في 1965 الكفاح المسلح . أما حرب حزيران ( يوليو ) فقد عملت على اختفاء صنائع منظمة التحرير لتفرض فتح كقيادة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني . وجعلت معركة الكرامة في مارس ( آذار ) 1968 من الشعب الفلسطيني العقبة الرئيسية أمام الاستعمار الاسرائيلي . وهدف فتح في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية حيث يتساوى كل المواطنين من يهود وعرب ـ ليس فقط في الحقوق لكن أيضاً في الواقع ، الأمر الذي يقتضي تصفية الامتياز الاستعماري والعرقي ، وإذن تصفية النظام الرأسمالي الذي يقوم عليه هذا الامتياز ـ يحدد الآفاق الثورية الوحيدة الممكنة .

إن النضال ، والنضال وحده سيقرر الأشكال النهائية لحل مشاكل المشرق : دولة موحدة أو ثنائية القومية ، إتحاد شرق أوسطي أو شيء آخر . والتنازع حول هذه المشاكل اليوم لا يخدم موضوعاً إلا الذين يريدون تأخير المعركة المعادية للامبريالية .

ليست فتح المنظمة الكفاحية الفلسطينية الوحيدة . فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ولدت عام 1960 ، من حركة القوميين العرب ، أكدت هي الأخرى أن الشعب الفلسطيني هو المسؤول الأول عن قضيته . وأحدأجنحتها الذي يُسمى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين يؤكد طابعه الماركسي اللينيني ، لكنه لا يتميز عن فتح في الممارسة ، وعلى كل حال كونت مختلف منظمات الكفاح مجلساً وطنياً فلسطينياً واحداً .

إن ظهور الشعب الفلسطيني على مسرح النضال قد غير من معطيات المشكلة ، ليس فقط في فلسطين لكن أيضاً في الأراضي العربية التي يتمركز

فيها اللاجئون العرب ـ الأردن ولبنان بشكل رئيسي ـ وفيما وراء ذلك في العالم العربي برمته .

لم يكن للدولة المصطنعة في شرق الأردن ، المعطاة للأمير عبد الله الذي صار ملكاً عام 1946 أية حياة سياسية حتى تم ضم الضفة الغربية الفلسطينية إليها عام 1948 ، ولقد أضاع عبد الله الخائن الذي سقط قتيلاً في 1951 بسبب تآمره مع اسرائيل ، ثم ابنه طلال ، وابن ابنه حسين تدريجياً سيطرتهم على البلاد .

وكانت عصبة التحرر الوطني ، التي خرجت من الشيوعية الفلسطينية من 1949 إلى 1955 الحركة السياسية الوحيدة المنظمة فعلاً في البلاد . لكن خطها الانتهازي ـ « تغيير السلطة في عمان قبل مهاجمة الاستعمار الاسرائيلي » ـ حرمها من كسب الجماهير إلى صفها وربطها بالأوساط المثقفة ، ومنذ أزمة 1956 أصبح الطريق مفتوحاً أمام « الناصرية » الأردنية التي تجسدها حكومة سليمان النابلسي القصيرة الأجل ، والتي حازت على دعم شيوعي العصبة ، وتصفية الملك حسين لهذه الحكومة فيما بعد يشير إلى خطل الآمال التي علقت على سياسة من هذا النوع . وستستفيد فتح من دروسها وتعمل على تنظيم سلطتها الثورية الخاصة في المخيمات وخارج المخيمات في الأردن حسب حاجات الكفاح المسلح في فلسطين المحتلة .

**انبعاث القومية العربية :**

حتى لبنان الصغير الوديع وجد حياته السياسية تنقلب مع دخول الشعب الفلسطيني إلى المسرح . لقد تمكن لبنان الرسمي من الهرب حتى يومنا هذا من التحولات التي قادت البرجوازية الصغيرة إلى رأسمالية الدولة التابعة في سوريا وفي العراق وفي مصر . وقد دفعت الوظائف الخاصة التي شغرها في النظام الامبريالي في المنطقة ـ ملجأ للرساميل وجنة سياحية ـ إلى الاعتقاد أن « سويسرا الشرق الأوسط » ستبقى باستمرار خارج دائرة تأثير حركة تحرر

الشعوب . وسقوط بشارة الخوري عام 1952 الذي يجسد حكم الأثرياء الفاسد والذي كان يؤمن سير النظام ، لم يغير في الواقع شيئاً ، كذلك كان إسقاط شمعون في 1958 وإنزال ثم رحيل البحارة الأمريكيين في صيف السنة ذاتها ، لكن كل شيء تغير منذ 1967 في اللحظة التي تبنى فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان موقفاً كفاحياً ، فالدولة اللبنانية لم تعد منذ ذلك الحين ملجأ مضموناً لرساميل أمراء العرب والبيروقراطيين « الاشتراكيين » .

والجزيرة العربية ، والسودان وليبيا والمغرب الأقصى تأثروا بدخول الشعب الفلسطيني الساحة .

فالوقت قد تغير منذئذ بشكل لم يعد يسمح لشركات النفط ولشيوخ البدو بالسيادة التي لم ينازع عليها في الجزيرة العربية . لقد ظلت العربية السعودية التي نشأت عشية طرد الشريف حسين من مكة ، بعد الحرب العالمية الأولى بالتأكيد مملكة الأرامكو. لكن ظهرت نوبات حضرية عمال وبرجوازية صغيرة أجبرت العائلة المالكة على القيام ببعض التنازلات . أما سقوط إمام اليمن البدر في سبتمبر 1962 ، والانتفاضات الشعبية في جنوب اليمن ، وتصلب حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة فقد أدخلت مملكة سبأ العتيقة إلى العالم المعاصر وتدخّل السعوديين الدائم لصالح القبائل التي ظلت مخلصة للبدر في اليمن ، وتدخل المصريين من 1962 إلى 1967 الذي استند إلى العناصر المعتدلة في النظام الجمهوري ( السلال ، ثم فيما بعد القاضي عبد الرحمن الايرياني ) فلم ينجحا في تصفية الجمهورية الجديدة . بل بالعكس ، استطاع اليمنيون الجنوبيون أن يستفيدوا من دروس الفشل النسبي للقوى الثورية في اليمن . وقد اضطروا لإفشال المخطط البريطاني في إدامة تقسيم البلاد إلى سلطنات صغيرة ، إلى السير للأمام .

رغم وجوده شيئاً ما على هامش العالم العربي لم يكن السودان أيضاً بعيداً عن حركة التحرير ، وإعطاء السلطة المحلية للطبقات التقليدية ـ أشباه

الاقطاعيين في الأخويات الدينية ، الأنصار والأشقة ـ طبقاً للاتفاقات الإنكليزية المصرية لعام 1953 ـ لم يضمن للامبريالية سيطرة مستقرة ، ليس فقط الشيوعيون الذين بدأوا تنظيمهم منذ 1944، والطبقة العاملة ـ خاصة نقابتها القوية للسكك الحديدية ـ والبرجوازية الصغيرة حاملة الشهادات لم تتأخر في إظهار نقمتها من فترة لأخرى ، لكن أيضاً مع سقوط النيابية الشكلية ، ثم سقوط ديكتاتورية عبود التي حاولت أن تقيم سلطتها على قاعدة البرجوازية الصغيرة الحضرية ، اندفعت الجماهير الحضرية والريفية بدورها في الحركة . والتمرد المستوطن في الجنوب ، غير العربي ، هو رد نصف عفوي ونصف مدفوع للفلاحين على القهر الأمبريالي الذي يستخدم بيروقراطية الشمال ـ ويخدم في الوقت ذاته كوسيلة ضغط أمبريالية ضد هذه البيروقراطية . لقد تبنى الشيوعيون والديمقراطيون السودانيون في الشمال والجنوب دائماً من هذه المسألة الموقف الصحيح الواجب : فضح قهر الشعوب الجنوبية دون الوقوع في فخ الأمبريالية وعملائها الجنوبيين ، وضد الطريق المسدودة للتمثل بالقوة ، اقترحوا دائماً الوحدة الشعبية في إطار احترام الخصوصيات المتبادل .

وحتى ليبيا الصحراوية، مملكة النفطيين قد تلقت فعل دخول الشعب الفلسطيني الساحة ، والانقلاب الذي استبدل الملكية العتيقة بفريق من العسكريين ذوي الأصول البرجوازية الصغيرة ، هو ، إلى حد كبير ثمرة العدوان الاسرائيلي في 1967 .

أما المغرب فقد ظل طويلاً بعيداً عن التيارات التي تحرك العالم العربي الشرقي بسبب الاستعمار الفرنسي وأشكال قمعه الخاصة والمشكلات المحلية التي ولدها ، وكذلك بسبب بعده الجغرافي وملامحه الخاصة ـ أساساً « بربريته » . لقد قادت السيطرة الفرنسية في الجزائر ، ربما لأنها بدأت مبكرة جداً قبل نشوء الامبريالية ، وبسبب تأخر نمو الرأسمالية الفرنسية ، إلى استعمار استيطاني جزئي « لصغار البيض » . وسيطبق النظام نفسه على تونس والمغرب . ولن تتطور أشكال أكثر تقدماً من الاستعمار إلا فيما بعد في

المغرب ، وخاصة في المغرب الأقصى تميزها الاستثمارات المنجمية بل حتى الصناعية للرأسمال المصرفي الفرنسي . لقد اختفت الارستقراطية العقارية الجزائرية من زمن طويل ـ تحت ضربات عبد القادر ( 1830-1848 ) في الواقع أكثر من ضربات الاستعمار ـ بينما قويت ارستقراطية المغرب الأقصى مع الاستعمار ، أما حالة تونس فهي بين بين . حتى لو أن هذه البنى تفقد اليوم شيئاً فشيئاً من قيمتها أمام صعود البرجوازية الصغيرة المشترك في البلدان الثلاثة فقد طبعت إلى وقت كبير الحركة الوطنية بطابعها . وهكذا أعطت حرب الإبادة التي رافقت فتح الجزائر، حتى 1948 ، طابعاً فلاحياً شعبياً للمقاومة الجزائرية في الوقت الذي عملت فيه على تحطيم الصفوات الحضرية وعلى هجرتها الجماعية . والشرائح الجديدة التي خلقها الاستعمار من جديد في المدن ليس لها علاقة لا بالريف ولا بالطبقات القديمة الحضرية القائدة . وهذا ما جعل وطنيتها سطحية لوقت طويل وأدى إلى أن تكون مطالبها تمثلية ، كما حددها عباس فرحات بعد الحرب العالمية الثانية . لكن معارضة « الأقدام السوداء » أغلقت هذه الآفاق . وشئاً فشيئاً ستنتقل حركة المقاومة ألى الأوساط الحضرية الشعبية وإلى العمال المهاجرين في فرنسا . من هذه الحركة ستولد إنتفاضة 1954المسلحة . وفي الواقع خلال حرب الجزائر (1954-1962) ستولد فعلياً الوطنية الجزائرية . هذه القطيعة الطويلة من 1850 إلى 1945 بين الفترة القديمة للوطنية الجزائرية ، وانبعاثها المعاصر غائبة في تونس والمغرب اللذين استعمرا في وقت متأخر . وهذا يفسر فقدان الحركة الوطنية الحديثة هنا لسوابق شعبية كما في الجزائر . فالحركة الوطنية التونسية التي تكونت في الثلاثينات في الأوساط البرجوازية الصغيرة ، ستبقى بعيدة عن الوهم التمثلي . لكنها ستظل دائماً برجوازية معتدلة ، كما يجسد ذلك الشخص التي ارتبطت باسمه منذ نشوئها ، بورقيبة . وعندما هددت ثورة جماهير الفلاحين عام 1954 هذه الحركة بالتجاوز أمكن بفضل سياسة التنازلات الفرنسية التي قادت إلى الاستقلال في 1956 إعادة السيطرة على الموقف . أما في المغرب الأقصى حيث كان

الاستعمار حديثاً أكثر ، فالاستمرارية أكثر بروزاً. وهذا ما يفسر كيف سارت الحركة الوطنية الحديثة الحضرية خلف الصفوات التقليدية التي أمنت قيادتها حتى الاستقلال.

ولدى خروجه من ليل الاستعمار الفرنسي الطويل لم يكتشف المغرب شخصيته ، في عزلته عن العالم العربي الشرقي إلا بصعوبة . وهكذا كانت وطنيته محلية صرفة ، رغم أن شعور الانتماء ألى العالم العربي لم يكن غائباً ، والتطور السياسي لدول المغرب خلال العقد 1960-1970 تعبر عن انتقام الوقائع الاجتماعية العميقة من الواقع السياسي الظاهري ، الذي صاغته ملابسات الاستعمار . والحركة الوطنية الجزائرية وجدت نفسها ، بعد أن وصلت إلى قمة جذريتها خلال سنوات الحرب الأولى في قبضة الشرائح الاجتماعية البرجوازية الصغيرة ، التي أصبحت فيما بعد المستفيدة الرئيسية من الاستقلال . وفي تونس انزلق الدستور شيئاً فشيئاً بتأثير الصعود المتزايد للبرجوازية الصغيرة ، من ليبرالية رأسمالية إلى « إشتراكية وطنية » ، أما في المغرب الأقصى فلم يصل النظام بعد إلى استقراره : لقد كاد الضغط البرجوازي الصغير أن ينتصر في 1960 وفشله يفسر عودة القوى التقليدية المحافظة . لقد أنهت تونس والجزائر عملياً خط تطورها، من وطنية معتدلة في تونس ومن جذرية ثورية فلاحية في الجزائر إلى اشتراكية وطنية . أما المغرب فلم ينجز بعد هذه الفقرة من تاريخه ، لكن القوى الاجتماعية والسياسية للاشتراكية البرجوازية الصغيرة موجودة منذ الآن هناك .

إن عام ١٩٦٧ يحدد إفلاس السلطة القومية البرجوازية الصغيرة التي استند إليها استمرار النفوذ الامبريالي ، ومعه التخلف ، بغض النظر عن تقلبات السياسة الخارجية . ويبدا أن الحلف السوفييتي كان حلفاً ظرفياً . وبدون التقليل من قيمة التناقضات الذاتية للمجتمع العربي التي دفع أليها عرضياً هذا الحلف ، لا بد من القول أن الاستراتيجية العامة التي شكل هذا الحلف أحد عناصرها ( ما يسمى بالتطور اللارأسمالي ) كانت مفلسة لا محالة .

لقد وضع العدوان الاسرائيلي عام 1967 حداً لتوازن الوضع القائم خلال عشرين سنة سابقة ، وسخرية التاريخ أرادت أن تكون نتائج هذا العدوان ، الذي كانت اسرائيل ترمي من ورائه ألى تدعيم الوضع القائم بفرضها على الدول العربية قبوله نهائياً ، معاكسة . ولم يقم العدوان الاسرائيلي إلا بفضح عجز القومية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، أكان دعمها غربياً أم سوفياتياً ، أكانت قائمة على قاعدة رأسمالية محلية ليبرالية أم حكومية . ولم يقم إلا بتحرير قوة واحدة قوة الشعب الفلسطيني . وبعمله هذا فتح عصراً جديداً في العالم العربي : عصر الكفاح المشترك لشعوب المنطقة ضد الامبريالية والصهيونية ، هذا الكفاح الذي لا يمكن إلا أن يمتزج في حينه مع معركة الثورة الاشتراكية .

وعلينا ، بالمناسبة ، أن نعيد النظر ببصيرة في طبيعة الرد الأيديولوجي للقومية العربية على الهزائم المتعاقبة من 1948 حتى 1967 ، لأن ذلك يكشف مأزق القيادة البرجوازية الصغيرة . لقد استدعى الرد العنيف على هزيمة 1948 نشوء حركة القومية العربية ( حركة القوميين بين المثقفين المجمعين في بيروت من فلسطينيين ولبنانيين وسوريين وآخرين . وشعار «الوحدة العربية أولاً» كان رداً طبيعياً . وتقارب الحركة مع الناصريين والبعثيين في سنوات 1958-1961 لم يكن فيه ما يدهش . وفشل عبد الناصر في سوريا في 1961 قاد إلى تكوين جناح يساري مستقل في 1964 بينما عملت هزيمة 1967على تصليبه . وكل محاولات تجاوز الناصرية خرجت من هذه الحركة . لكن ما كان مصير هذه المحاولات بالفعل ؟ المنظمة الأولى التي تكونت عشية 1967 . الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بالرغم من معاداتها للناصرية وللبعثية وحتى لفتح بقيت بدون آفاق إجتماعية  إنها تدين الخيانة لكنها لا تفهم طبيعة الخيانة الطبقية ، وتحميل جورج حبش ، الذي خرج من الجامعة الأمريكية في بيروت ولماضيه القومي المعادي للشيوعية مسؤولية هذا الموقف لا يكفي . لكن هل ستقوم الجبهة الشعبية الديمقراطية التي أنشأها نايف حواتمة بعد سنتين فعلياً

بنقد القومية من مواقع طبقية جديدة ، نظرياً وعملياً ؟ لا شيء يدل على ذلك بعد . في اليمن الجنوبي ذهبت الحركة بالتأكيد أبعد مما سارت إليه في أي مكان ، وهذه الحركة قد خرجت من اليسار الأقصى للقوميين . لكن في الوسط الفلسطيني ستتجمد الجبهة الديمقراطية ولن تخرق عملياً حدود الحركة القومية ، أما في لبنان فأن منظمة العمل الشيوعي ، بالرغم من إعلاناتها الماركسية اللينينية والأهمية التي توليها للثورة الثقافية الصينية تبقى فريق مثقفين صغير . ومهما بدت جبهة الرفض بعد 1973 محببة للقلب فهي لا يمكن أن تحل محل استراتيجية جماهيرية صحيحة وفعلية . إن عيب هذا العمل ، الذي ليس بعد فعلياً عملاً ثورياً ، لكنه على الأقل نواة جنينية هو الذي يفسر انبعاث الأرهابية اليائسة لأيلول الأسود .

# الفصل الرابع
# المستقبل العربي: قومية برجوازية أم ثورة ؟

## 1 ـ من هزيمة 1967 إلى انتصار 1973 : مهلة جديدة للبرجوازيات العربية :

حتى هزيمة حزيران يونيو 1967 كانت صورة العالم العربي بسيطة التركيب مطبوعة بالصعود الذي لا يقاوم لحركة التحرر الوطني. وكانت هذه الحركة قد جرفت على التوالي مصر والمشرق ثم المغرب في سلسلة من النضالات المتوجة بالانتصارات التي جسدها استرجاع الاستقلال وتصفية الأنظمة القديمة الإقطاعية الكمبرادورية. وكان لهذا العالم أيديولوجيته ونموذجه مصر الناصرية ، وزعيمه الكَرِزمي عبد الناصر . والنقائص الذاتية لهذه الحركة الوطنية البرجوازية الصغيرة لم تكن تظهر للوعي الشعبي . وكان من السهل تحميل مسؤولية هزيمة 1948 في فلسطين إلى الأنظمة الاستعمارية الجديدة الزائلة . وتكوين رأسمالية الدولة التابعة تدريجياً اختلط بالانتقال إلى الاشتراكية إلى حد كبير، ومعظم الشيوعيين أخطأوا فهم هذا الموضوع فالتحقوا شيئاً فشيئاً بالأنظمة الجديدة « التقدمية » متكفين بإدانة «جوانبها السلبية» من حين لآخر ، دون أن يكون في مقدورهم فهم محركها الأساسي وطبيعة المستقبل التي تعد له.

أما هزيمة 1967 فقد نزلت كالصاعقة لتكشف عن ضعفها الجوهري الذي لا ينفصل عنها . هل كان النظام الناصري أفضل من نظام فاروق ؟ لقد حررت الهزيمة النقد . وفي الدرجة الأولى نقد الفلسطينيين . لكن أيضاً نقد كل القوى الدفينة التي أخضعها حتى ذلك الحين طوفان الفكر الناصري . وقد ذكرت

الهزيمة في ذات الحين الشعوب بالأهمية الخاصة للمسألة الفلسطينية وللوحدة العربية معاً . والمناطق التي دخلت لتوها في عصر الاستقلال ـ المغرب ، السودان والخليج العربي ـ وجدت نفسها مضطرة أن تأخذ موقفاً فورياً في الصراعات الكبرى التي تجيش في العالم العربي . وكانت حركة التحرر الوطني قد حلّت في مصر والمشرق ؛ بسبب تقدمها بعض المشكلات مثل مشكلة الاستقلال قبل أن تبرز المسائل الحيوية المتعلقة بالمستقبل بوقت طويل : مسألة الوحدة العربية ، ومسألة قدراتها على فرض نفسها على الساحة الدولية (وبالتالي وضع حد للتحدي الصهيوني ) ومسألة الطبيعة الطبقية للسلطة ولاستراتيجية التنمية التي تتماشى معها . أما في المناطق الأخرى فقد تم المرور فوراً من المشكلات القديمة إلى المشكلات الجديدة .

كان من الممكن أن تدشن هزيمة 1967 فترة جديدة : فترة الثورة الاشتراكية . لكن لم يكن هناك أية قوة ثورية متسقة بما فيه الكفاية لتشرع في تحقيق المهمة ، لا في مصر أو المشرق ، ولا حتى في فلسطين . وسندفع غالياً ثمن الزحف الناصري . وبسبب عدم وجود قوة بديلة استطاعت البرجوازيات العربية أن تأخذ مهلة، وإذا أرادت أن تصحح الوضع كما يناسبها ، فعليها أن تصفي أولاً أجنة التطور الثوري ، وبالدرجة الأولى في فلسطين . وبعد أن تم ذلك انفتح الطريق للعودة إلى الديبلوماسية ، ثم إلى الثأر العسكري ، وتكونت بذلك ظروف تجديد التحالف مع الامبريالية . وبعد أن أمكن لنصر 1973 العسكري ولاستعمال سلاح النفط بفعالية أن يظهر استعادة البرجوازية العربية سمعتها ، ودخل العالم العربي بهذا في مرحلة جديدة ، مطبوعة بغروب الناصرية .

### تصفية الخطر الثوري الفلسطيني:

الخطر المباشر ، بالنسبة للبرجوازيات العربية يأتي من الوضعية الثورية التي نشأت في فلسطين على أثر حرب حزيران ( يونيو ) . ومع ذلك فقد استطاع النظام الأردني خلال سنتين من تصفية الخطر الذي كانت تمثله الحركة

الفلسطينية على المدى القصير . أما في لبنان فقد توقفت المعارك بين اللاجئين الفلسطينيين والقوات الحكومية في أكتوبر ( تشرين الأول ) 1969 بعد توقيع اتفاقية القاهرة من قبل زعيم فتح ، ياسر عرفات والقيادة اللبنانية. وقد بدأ الامتحان الكبير في الأردن في جنفييه 1970 . وكان وفد الوساطة (مصر ، الجزائر ، ليبيا ، السودان ) قد فصل في حزيران ( يونيو ) بين المتحاربين . لكن القتال اندلع من جديد في سبتمبر ( كانون الأول ) ، ووصل إلى قمته مع معركة عمّان التي أضاعها الفلسطينيون . واتفاقية حسين ـ عرفات الموقعة في القاهرة في 27 سبتمبر ، عشية موت ناصر تعبر عن هذا الفشل . وفي جنفييي كانت القواعد الفلسطينية قد صفيت نهائياً في الأردن .

لم ينته اليسار الثوري العربي من الخصام على مسؤولية هذه الهزيمة . فالحركات الأقلية ( الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية ) تتهم عرفات وفتح بأنها كانت ضحية أوهام برجوازية صغيرة أقامت على أساسها استراتيجية وحدة الجبهة العربية التي هي سبب هذا الفشل : وكان من المفروض توقع خيانة الحلفاء من عبد الناصر وحسين وعدم الاعتماد على أوهام الوطنية العربية . لكن إذا نظرنا إلى ما كانت تقترحه الحركات الأقلية وإلى ما كانت تعمله فلن نستطيع إلا أن نشعر بضعف تحليلاتها التي تستند إلى بعد واحد للكفاح المسلح الثوري الاشتراكي . ونظرية البؤرة التي صاغها غيفارا تربط أفق الكفاح المسلح الثوري بشعار الانتفاضة الفورية ، أي بدون عمل تحضير سياسي للجماهير ، فالانتفاضة وحرب الغوار ستوقظ بالمثال الصالح فقط ، فوراً الإمكانات الثورية للجماهير . وتنظير وتعميم الاستثناء الكوبي هو أصل هذا التصور . وهكذا تركت المقارنة مع الفيتنام . فالظروف الموضوعية في فلسطين ليس فيها ما يقربها من الفيتنام . ليس فقط بسبب الطبيعة الجغرافية للأرض ، لكن أيضاً بسبب الظروف السياسية : فهناك مليونا إسرائيلي مسلحين حتى أسنانهم في خط المجابهة ، وبالكاد العدد ذاته من الفلسطينيين نصفهم منزوع السلاح ، بالإضافة إلى أن نضجهم السياسي لم يكتمل بعد . كان من

الضروري امتلاك الشجاعة للتفكير بشن نضال طويل ومتعدد الأشكال . وبدل ذلك فضلت الحركات الأقلية الأعمال الاستعراضية ، خاصة الهجمات الفردية وتحويل الطائرات التي وصلت إلى قمتها في 1969 - 1970 . ولم يستخلص بعد الدرس من فشل هذه الأعمال فنياً وسياسياً . بل بالعكس دفع هذا الفشل الفرق الأقلية إلى الانتقال إلى الهجوم في 1970 في الأردن ، متحملين بذلك مسؤولية ما حدث . واغتيال وصفي التل في القاهرة في نوفمبر 1971 رغم أنه لا يزعج أدبياً أي عربي ، إلا أنه كان يعبر عن اليأس الذي يكشف بدوره عن المأزق السياسي . هذه الانتقادات لا تعني أنه كان من الضروري اتباع استراتيجية جبهة موحدة عربية . إنها تعني فقط أن فراغ الصبر الطفولي لدى الجماعات الأقلية قد أخّر موضوعياً نضوج الجماهير وأضعف تنظيمهم ، الذي هو فتح ، أردنا أم لا . ونقائص وأخطاء فتح تتحمل دون شك قسطها من المسؤولية ، وليكن فقط في خلقها الظروف التي ساعدت على ظهور الحركات الأقلية ، ثم التي سمحت لهذه الحركات بأخذ المبادرة التعيسة في الهجوم . والنقد الذاتي لفتح يتركز أساساً على هذه النقطة . وهذا يشهد بأن فيها مكان للثوريين .

والتحليل النقدي لأيديولوجية الحركة الفلسطينية ، الذي يمكن أن نشير في مجاله إلى العرض الذي قام به فؤاد رؤوف[1] ، يسمح لنا بأن نفهم بشكل أفضل الأسباب العميقة لهذا الفشل . لقد حرم الاستيطان الصهيوني في فلسطين الشعب الفلسطيني من وطنه ، ولم تبق في الأراضي المحتلة إلا فئة قليلة بينما يتجمع حوالي المليونين من اللاجئين في مخيمات الأردن ولبنان وسوريا . وهؤلاء الذين لا يعملون إلا المحظوظين منهم كعمال مؤقتين ليسوا مندمجين في أية سيرورة إنتاجية مستمرة . وأيديولوجية العودة التي تسيطر

---

(1) فؤاد رؤوف ، « مقدمة لدراسة الثورة الفلسطينية » أعمال حول الرأسمالية والاقتصاد السياسي ، عدد رقم 9 ، جامعة فانسين باريس 1973 .

عليهم لهذا السبب ، والمتجاورة مع بقاء العلاقات الأبوية السابقة وعقلية الانتماء إلى الزعماء كانت تمنعهم من شن حرب ثورية حقيقية . وفتح التي تمثل بعمق الفئة الاجتماعية للاجئين ، بدل أن تدرك أن الحرب التحريرية هي أيضاً اجتماعية في الوقت ذاته ، ردَّت هذه الحرب إلى سلسلة من وصفات الكفاح المسلح . بالتأكيد أن الظروف الملموسة للنضال التحرري في فلسطين ، كما هي دائماً خاصة . لكن مهما كانت هذه الظروف، لا يمكن للنضال التحريري أن ينجح إلا إذا كان في الوقت ذاته ثورة اجتماعية : هذا هو الشرط الذي لا يستغنى عنه ، الذي يسمح للجماهير الشعبية ، بقيادة البروليتاريا أن تأخذ القيادة الفعلية ، وتعطيها قوة لا تقهر، مهما كانت قوة العدو . وبهذا المعنى تكتسب دروس الصين والفيتنام وكمبوديا ولاووس بعداً كونياً . وعدم إدراك ذلك سمح للبرجوازية الصغيرة أن تحتوي عملياً قيادات الحركات الفلسطينية ، هذه البرجوازية التي فرضت تصورها للجبهة ، ليس كتحالف طبقات تحتفظ كل منها باستقلاليتها ، لكن كخليط عجيب . وهكذا قصر النضال على بعده العسكري الوحيد ، الذي لم يخضع لمتطلبات التطور السياسي للقوى الاجتماعية الشعبية . أما المنظمات الأقلية وبالدرجة الأولى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد وجدت دعمها لدى البرجوازية الصغيرة المثقفة والمتجذرة في المخيمات وخارجها . والواقع أن هذه الفئة ،! لا تستطيع بذاتها ، وبالانفصال عن الجماهير الفقيرة أن تطور إلا أيديولوجية يسروية «لطليعة تحمل المعرفة الماركسية ـ اللينينية». أما في الأراضي المحتلة فلا تشكل الجماهير الفلاحية بعد إلا احتياطي .

فإذا كانت تلك الجماهير قد استدرجت كبروليتاريا في الاقتصاد الإسرائيلي لكانت الأمور ساعدت على تكوين وعي طبقي ثوري . إلاّ أن الطابع الاستيطاني للمشروع الصهيوني يستبعد هذا المآل .

أما برجوازيتها فقد اختفت واندمجت بالطبقات القائدة الأردنية ، أو أثرت كبرجوازية كمبرادورية مهاجرة في دول الخليج .

وعلى كل حال أعطت مأساة الفلسطينيين الأولوية من جديد للساحة الدبلوماسية . ومهمة يارينغ التي بدأت في يناير 1969 تحت إشراف الأمم المتحدة ، استمرت حتى 1970 و 1971 ، وتم دعمها في نوفمبر 1971 ببعثة منظمة الوحدة الأفريقية (بعثة سينغور ـ غوون ـ أهيجو ـ وموبوتو ) . لم تهم المفاوضات الفلسطينيين لكنها كانت تهم الدول : إسرائيل من جهة ومصر وسوريا والأردن من الجهة الثانية . كانت الدولتان الكبيرتان متفقتين ليس على المضمون ولكن على الشكل أيضاً وعلى مراحل العودة التدريجية إلى الوضع السابق ، على أساس قرار 22 نوفمبر . ولم يكن الفلسطينيون المنظمون يشكلون في تلك المرحلة عقبة كبيرة ، ومع ذلك لم يرتسم في الأفق أي حل . لقد كانت معارضة الشعوب العربية للاستسلام ـ في مصر وفي سوريا أساساً ـ حقيقة واقعة ، لكنها كانت معارضة صماء وغير قادرة على قلب التوازن في ميزان القوى على المدى القصير . والديماغوجية الإقليمية التي لم تبخل الرجعية في استغلالها («لنترك هؤلاء العرب الذين لم يسببوا لنا إلا الخيبات ولنحل مشاكلنا المصرية» ، إلخ . . . . ) لم تجد أي صدى لدى الجماهير المصرية لكن النظام ـ مع العياء العام ـ لم يشعر بالتهديد الفوري .

والعقبة الوحيدة كانت إسرائيل . فلم تكن ترغب في القيام بالمبادرة المنتظرة منها والتخلي عن الأراضي المصرية . فإسرائيل بالضرورة توسعية . وفكرة تجميع يهود الشتات يفترض التوسع الإقليمي . إن هجر «قانون العودة »، الذي هو الشرط البدائي لحل واقعي للمشكلة لأنه وحده يمكن أن يعطي الحدود (الإنسانية والجغرافية) لفلسطين مزدوجة الأقوام ( أو إذا شئنا ثنائية القومية ) ، سوائية وعلمانية ديمقراطية كما تقترح فتح ، إن هجر هذا القانون يعني التخلي عن الدعوة الصهيونية . لم يكن هناك إذن حل ديبلوماسي ممكن غير الاستسلام : معاهدة سلام تتخلى من خلالها مصر وسوريا والأردن عن الأراضي المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية .

وبالعكس من ذلك ، أدى الانتصار الإسرائيلي إلى تقوية الجناح التوسعي الأكثر تشدداً . وقد أمكن لإسرائيل أن تأمل بالتحول إلى « دولة عظمى » صغيرة في المنطقة ، حالة محل الدول القديمة الاستعمارية ، ودافعة الدول العربية إلى حالة عجز دائم ، أي أن تصبح باختصار الوكيل الامبريالي الرئيسي في المنطقة . « الامبريالية ـ الفرعية» المسيطرة .

وهذا الاختبار الإسرائيلي لم يفقد البرجوازيات العربية كل دور فقط في المنطقة لكنه يهدم محاولات السادات أيضاً في الوصول إلى حل للمشاكل المأساوية والعاجلة الاقتصادية لمصر على طريقته . كان على دعوة الرساميل العربية والغربية ، في مشروع الانفتاح الساداتي ، أن تخلق الازدهار الاقتصادي وترضي الجماهير المستنفذة من قبل رأسمالية الدولة الناصرية والحرب والمنتظرة بفارغ الصبر . والواقع أنه طالما ظلت البرجوازية المصرية عاجزة عن تأكيد نفسها في الداخل والخارج ، لن تستطيع إقناع الرساميل الأجنبية بالمجيء.

هكذا كانت الحرب المطلوبة لتصحيح الوضع ذات هدف دقيق ومحدد[1]. وكان على السادات أن يفكر في إعدادها ، وفي دورانها وعواقبها بالاتفاق الوثيق مع الملك فيصل . والنظام السعودي الحليف الطبقي الأكثر إخلاصاً للامبريالية الأمريكية ، لم يكن أقل حاجة إلى تصحيح الوضع . إذ بالإضافة إلى صعود الامبريالية الفرعية الإسرائيلية وبموازاته ، بدأت مطامع إيران أيضاً ترتسم في الأفق كمنافسة على هذا المنصب . فقد أخذ الشاه المبادرة ، بعد سقوط مصدق وتدمير الحركة الشعبية وطليعتها ـ حزب تودة الأمين لموسكو ـ في تحديث فوقي : إصلاح زراعي برجوازي ، تصنيع قائم على العوائد النفطية ، وتكوين قوى مسلحة كبرى [*] ، وفي وجه إيران القوية

(1) انظر محمود حسين ، مصر ، ماسبيرو 1975 .

(*) طبعاً تكونت قوى ثورية أخرى تجمعت تحت راية الإسلام ومنهم فدائيو الشعب ومجاهدو الشعب، الأمر الذي أدى إلى الثورة الخمينية فيما بعد. ولكن هذه هي قصة أخرى.

بسكانها البالغين 35 مليوناً عدداً ، شعرت السعودية وإمارات الخليج بتضاؤل إمكاناتها . وفي نهاية 1972 احتل الشاه بقواته المسلحة جزر طومب وأبو موسى العربية دون أن يشعر بالحاجة إلى احترام الشكليات وتجنب إثارة حساسية العرب .

لم يكن من الصعب إقناع الروس للحصول على أسلحتهم . وليس لدى هؤلاء في الواقع الخيار . والأمر كذلك فيما يتعلق بمنظمة التحرير التي لم تعد تكوّن ، بعد ضربها قوة مستقلة . وقد تم أيضاً كسب دعم الدبلوماسية النشيطة للجزائر ، كدولة تقف في طليعة البلدان غير المنحازة ، وتتمتع بعلاقات طيبة مع موسكو والصين وهي مقبولة في الوقت ذاته في الغرب . أما موافقة القذافي فلم تكن حتى ضرورية .

كانت أهداف الحرب إذن محددة : استعادة الكرامة العربية ، استرداد سيناء والجولان عن طريق المفاوضات ، إقامة فلسطين صغيرة عربية مستقلة عن الملك حسين ، ثم الاعتراف النهائي في المقابل بدولة إسرائيلية بعد إعادتها إلى حجمها الحقيقي ، وهذا يعني فرض البرجوازية العربية نفسها على الولايات المتحدة كمفاوض رئيسي ، ووضع حد لمطامح إسرائيل وإيران في لعب دور امبرياليات فرعية قوية . وقد أخضعت الاستراتيجية العسكرية إلى هذه الأهداف . وإذا لم تفلح محاولة ضرب هذا المخطط من قبل إسرائيل عندما طورت هجومها في الجولان في 11 اكتوبر ( بدأت الحرب في 6 اكتوبر 1973 ) ثم محاولتها محاوطة الجيش الثالث المصري في السويس عشية وقف إطلاق النار 25 من الشهر ذاته ، فذلك يرجع إلى أن كيسنجر وبريجنيف كانا قد توصلا إلى اتفاق في 22 اكتوبر في موسكو لمساعدة إسرائيل على أن تتمسك بأفكار أكثر واقعية . ولن تظهر الخلافات السوفييتية الأمريكية من جديد إلا في وقت متأخر ، عندما أسرعت البرجوازية العربية ، مأخوذة بالنتائج الفورية للحرب إلى « شكر » الاتحاد السوفياتي على جهوده ـ ربما أسرع مما يجب ـ وحين عادت إسرائيل من جهتها إلى موقفها السابق . ومؤتمر جنيف

الـذي افتتح في 20 ديسمبـر ـ كتنازل الـذي تخلت عنهم اتفاقيـة الفصـل بين القوات المصرية والإسرائيلية، والتي وقعت أخيراً في 18 يناير 1974 رغم غضب الجـزائر والعـراق وليبيا ـ لم ينعقـد بعدهـا ، أو على الأقل فـوراً . وقد جهـد السادات إلى تقوية حلف واشنطن ـ القاهرة ـ رياض ، فاستقبل نيكسون ـ عشية استقالته بسبب فضيحة ووترغيت ـ وقام بالخـطوات الأولى في اتجاه مصـالحة إسرائيل . واثقاً في المستقبل . كان السادات يتوقع في حينه فتح قنال السويس وإحياء البلاد بتدفق الرساميل العربية والأجنبية .

لقد كسرت حرب 1973 بالتأكيد أسطورة إسرائيل التي لا تقهر في عيون الجمـاهير العـربيـة وافتتحت في إسـرائيـل فتـرة جـديـدة ، يمكن أن تسمـح للسكان ، الذين مست معنوياتهم بالبدء أخيراً في مواجهة الحقيقة . فبعد ربع قرن من النشوة دخلت الصهيونية حالياً في طريق التدهور . أما النصر فقد أعاد بناء سمعة البـرجوازيـة العربيـة في الداخـل بينما أقنـع الربط بين هـذا النصر واستخدام سلاح النفط الـولايات المتحـدة بأهميـة لعب الورقـة العربيـة على الصعيد العالمي .

ومـع ذلك فقـد نفّست الفقاعـات بسرعـة . أولاً لأن إسرائيـل لم تتخل بعد . وقد مرت سنتان على حرب أكتوبر دون أن تطرح مسألة الانسحـاب من كامل سيناء ، وأقل من ذلك من الجولان أو أن تقبل مسألة المفاوضة وقيام دولة فلسطينية تديرها منظمة التحرير . والتهديد بعقد مؤتمر جنيف من جديد لم يعد له أي وزن . لقد ذهب السـادات بعيداً في التنـازلات ، وسريعـاً جداً . ففي 1975 قبل بإعادة فتح القنـال دون أن يستعيد بـالمقابـل حتى مضائق سينـاء . واتفاقية سبتمبر 1975 الإسرائيلية المصرية لا تشير إلى أي تقدم ملموس . بل بالعكس ، أن إقامـة فنيين أمريكيين في سينـاء يفقد مصـر كل هـامش مناورة ممكنة : فهذه الإقامة بما هي حرمـان لمصر من اللجـوء المحتمل عمليـاً إلى الحرب ، تضع القاهرة تحت رحمة واشنطن فيما يتعلق بانسحاب لاحق ممكن للإسرائيليين .

وإذا كان السادات قد قبل شروطاً بهذه القسوة فلأنه كان يعتقد بـالهبوط العاجل لمطر الدولارات . لكن الانفتاح على الخارج لم يكن له في الواقع إلا نتيجة واحدة : الثراء السريع لبعض السماسرة المنحدرين من «الطبقة الجديدة» والتدهور العميق لظروف الجماهير .

**2 ـ عصر التصحيح والعودة إلى الأمور السابقة: نهاية الناصرية، نحو حركة جذرية.**

هل أعلنت هزيمة حزيران ( يونيو ) 1967 ، وما تبعها من تصحيح الوضع في 1973 نهاية الناصرية؟ الأكيد هو أن 1967 ثم 1973 قد سهلت ، في الوقت الراهن ، الانزلاق نحو اليمين : تدعيم الأنظمة الكلاسيكية اليمينية ، مما جعل من فيصل بطل الساعة ، ومن إمارات الخليج أمثلة نجاح ، وأعطى لملك المغرب ثقة جديدة بالنفس . إنه التصحيح في مصر وسوريا واليمن والسودان وتونس . وفي مواجهة هذا الانزلاق هل ستستطيع نـواة المقاومـة ( الجزائر ، العراق، ليبيا ) أن تقاوم أم أن تطور الحركة التجذيرية التي تعطي اليمن الجنوبي وظفار مثالاً عنها سيوسع من حقل فعاليته بقدر ما ستسير التصحيحات العربية إلى المأزق ؟

**اليمين العربي التقليدي : نفس جديد أو نشيد البجعة ؟**

فيصل بطل اليوم . من كان يعتقد ذلك ؟ عندما حاولت السعودية في 1958 ، بمساعدة أوناسيس أن يقني بعض ناقلات النفط اكتفت الأرامكو بتقطيب جبينها لتمشيط همتها . ثم حاول النظام السعودي بعجل أن يستعيد شرعيته مستعيناً بالناصرية الصاعدة : وفي 1960 سعى أول وزير نفط عربي إلى الحصول على شيء قليل من الثروة الخيالية . لكنه فشل . كان حلفاؤه بالتأكيد ضعافاً جداً : فالأمير طلال والبرجوازية المستنيرة في الحجاز ، التي تقف موقف المعارضة الدائمة من أمراء نجد الوهابيين ، كانا بلا وزن يذكر . لكن اتحاد الجزيرة العربية الشعبي ، الذي أنشأه الناصريون لم يكن يتمتع بوزن أكبر : فالمساعدات الصغيرة التي قدمها عبد الناصر في الستينات ، وبعض

الاتفاقات التي عقدها مع قبائل شعر لم تستطع أن تصفي الحسابات مع الشخص الذي كن له عبد الناصر أعظم الحقد : ففي 1964 انتصر فيصل نهائياً ومعه كما يبدو أرامكو أيضاً [1].

وحتى الخمسينات لم تكن شركات التجمع النفطي الشهير تشغل بالها بالطبقات القائدة المحلية ، لا في فنزويلا ولا في إيران ولا في العراق ولا في العربية السعودية . كانت الفترة فترة استعمال القوة ، وفترة الاتفاقات السرية بين الامبرياليين ، والامتيازات المأخوذة مجاناً والعوائد المحلية الرمزية . والشعب الإيراني هو الذي وضع دون شك حداً لهذه الفترة الذهبية من النهب اللا محدود . وهزيمته لم تمكن من تجنب إيجاد تسوية حول اقتسام العوائد 50 ٪ ـ 50 ٪ التي بدأ تعميمها منذ الخمسينات . وكان هذا الاقتسام شديد التفاوت مع ذلك إذ أن حساب الأرباح كان يتم في هذه الفترة على أساس أسعار مصطنعة ، الأسعار المعلنة التي دفع تدهورها التدريجي بالدول المنتجة إلى تكوين الأوبيك عام 1960 . وخلال عشر سنوات لم تسفر جهود هذه المنظمة عن نتائج كبيرة حتى جاء اليوم الذي سمحت فيه الظروف لليبيا عام 1970 بالحصول على شروط أفضل . وهكذا لم تعد الجزائر، طليعة الستينات ، وحيدة . وفي 1972 بدأ الهجوم الكبير على صعيد الأسعار واقتسام الأرباح من جهة وصعيد الأشراف ـ خاصة فيما يتعلق بوتيرة الاستغلال ـ من جهة ثانية . وشكل جميع المنتجين كتلة متراصة : إيران التي اشتدت مطامع شاهها الامبريالية الصغيرة ، وفنزويلا اليانكية ، ونيجيريا والغابون الخاضعة للاستعمار الجديد ، والجزائر والعراق وليبيا وحتى فيصل ملك العربية السعودية وأمراء الخليج . وقد أمكن تجاوز تناقضات المصالح ـ حسبما إذا كان المنتجون يتمتعون باحتياطات محدودة ويفضلون تقليل الإنتاج ، أو إذا كانوا يملكون مصادر لا محدودة ـ . أما الإشراف فقد أصبح بيد الدول المنتجة ، التي عندما

---

(1) انظر فرد هاليدي ، الجزيرة العربية بدون سلاطين، بيليكان ، 1974.

لم تؤمم كل الشركات في هذا الميدان كما فعلت الجزائر والعراق وليبيا ، فرضت أن يكون لها حصة أغلبية تبلغ 60 ٪ بشكل عام ، لقد انتهى الأمر بالغرب إلى قبول هذه الشروط، وعندئذٍ لم يعد الانشغال السائد هو جني الربح الأقصى من الذهب الأسود ، لكن ضمان تأمين الإمدادات . وهذا الضمان مؤكد تقريباً ، ولو لم نأخذ بالاعتبار إلا مسألة أن الأرباح التي أصبحت تحجزها في قسمها الأكبر البرجوازيات المحلية ، تتيح اندماجاً أعمق في النظام الرأسمالي العالمي، كما أظهرت ذلك المناقشة حول إعادة تشغيل المداخيل النفطية .

لكن في الواقع عرفت البرجوازية العربية أن تستخدم بمهارة كاملة سلاح النفط ، ليس فقط في النطاق العام للأوبيك في سبيل تقوية مواقعها الاقتصادية ، لكن أيضاً كوسيلة سياسية . ومهما كان الحقيقي والهزلي في « معركة النفط » ـ قطع النفط وتنقيص الإنتاج ـ فإن البرجوازية العربية قد وصلت إلى أهدافها : لقد اضطرت واشنطن أن تنظر إليها بجد . ولقد دفع فيصل حياته ثمن ذلك دون شك فاغتيل في 1975 في ظروف لم تلق عليها بعد جميع الأضواء ، لكن حيث ليس من المستبعد أن يكون للمخابرات المركزية ضلع بذلك .

وأبهة النفط ، التي تدعمت أيضاً بفيصل عمت دول الخليج العربية الصغيرة . فلم يكن أحد ينتبه إلى هذه الدول المصطنعة حتى 1973 . وكان يمكن للكويت المستقلة شكلياً منذ 1961 أن تختفي وتذوب في عراق قاسم ، لولا حماية رجال المظلات الإنكليز ومعارضة عبد الناصر لخصمه في بغداد . وديمقراطية الكويت لا تخدع أحداً ، هناك حيث الأغلبية من غير السكان الأصليين ليس لهم أي حق . أما بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة ، فلم يجعلها أسيادها البريطانيون مستقلة إلا عشية الأزمة النفطية في 1971 . أما في قطر حيث عائلة الأمير الوهابي آل ثاني تسيطر بدون خوف من أحد فلم يكن هناك أية مشكلة . وكذلك الأمر في أبو ظبي وفي ساحل عمان : فقد استبدلت

المخابرات المركزية على عجلة في 1966 الشيخ الهرم شخبوط ، الشديد التخلف بابنه زيد لتسمح بتحديث البلاد ، أي لتجعل من الممكن استغلال النفط . وقد تكررت العملية ذاتها بنجاح مماثل في مسقط في 1970 : فترك السلطان الهرم سعيد بن تيمور مكانه لقابوس . وعمان التي ذهب عن البال أنها مستعمرة إنكليزية أصبحت دولة مستقلة . وتحب الصحافة الغربية أن تبرز الفرق بين خمود الإمارات العربية المتحدة أو قطر وحيوية البحرين . إن مجتمع الجزيرة أكثر تعقيداً ربما من مجتمع الساحل وثروة البلاد النفطية أقل . لكن ليس هناك ما يبعث على الإعجاب عندما يدعو الأمير آل خليفة الرساميل الأجنبية إلى استغلال طاقة البلاد بسعر بخس في سبيل إنتاج الألمنيوم المكرس للتصدير لديه . لا على هذا الصعيد ولا على صعيد الديمقراطية لا تقدم البحرين مثالاً يحتذى.

لقد كان لصعود الثروة الجديدة للعربية السعودية وللخليج أصداء بعيدة . ليس فقط في القاهرة حيث أصبح الأمراء يستقبلون بما يليق بإمارتهم كما في لندن ونيس ولاس فيجاس ، لكن أيضاً في المغرب الأقصى كما في لبنان الأدنى ، لقد شعر اليمين التقليدي بدمه يتجدد . وبعد أن كان الملك الحسن الثاني تحت تهديد الناصرية المحلية في 1970 ، استطاع أن يؤخر أجله . وقد أضعفت المحاولة المخفقة في يوليو 1971 ، التي أعقبت محاكمات مراكش ، أوهام التيار الوطني البرجوازي الصغير . وهكذا سمح الملك لنفسه ، بعد أن استعاد ثقته ، بتصفية خصمه الممكن أوفقير ، ثم قام لتتويج ذلك كله ، بتوحيد الأمة حول شخصه منذ 1974 مستغلاً مسألة الصحراء الإسبانية . أما موريتانيا ، التي ولدت كمستعمرة جديدة ، فقد توجهت منذ 1972 تدريجياً أمام خطر التوسعية المغربية نحو الجزائر . لكن ألم تخيب الجزائر ظن نواقشط عندما ساندت أطروحة استقلال الصحراء الإسبانية ؟ هكذا تم الوصول إلى اتفاقية مدريد في نوفمبر 1975 التي أعطت ثلثي البلاد إلى المغرب وثلثها الآخر إلى موريتانيا ، مدعمة بذلك العلاقات بين الرباط ونواقشط .

وفي لبنان ، انتقل الكتائبيون الفاشيون بزعامة بشير جميل ، بعد أن شجعتهم هزائم المقاومة الفلسطينية ، إلى الهجوم في 1974 و 1975 ، وبدأوا اصطياد الفلسطينيين في شوارع بيروت ، وتدهور الوضع تدريجياً ليقود إلى الحرب الأهلية . حرب طبقية بالتأكيد لكنها مقنعة إلى حد كبير بالنزاعات الدينية . لقد انتهت اليوم الدولة الطائفية اللبنانية ، والتقسيم العملي سلّم لبنان الصغير الماروني للقوى الأكثر رجعية ، بينما نشأ في الجنوب ، بمساعدة الفلسطينيين ، وفي الشمال حلف شعبي غير طائفي . لكن هل سيتوصل إلى إعادة بناء لبنان على أسس جديدة ؟ إن العقبات الداخلية عظيمة ، ويزيد في خطورتها دعم الامبرياليين وحلفائهم من العرب وكذلك التهديدات الإسرائيلية . ولا يمكن للدور الذي لعبته سوريا التي كان همها الأساسي منع انتصار اليسار اللبناني ، أن يمر بصمت . فليس المقصود أقل من التصفية النهائية للحركة الفلسطينية ، وتحطيم منظمتها ، م . ت . ف . ، وتشتيت سكان المخيمات إذا لزم الأمر ، أي أن تتكرر في لبنان العملية التي حصلت في الأردن عام 1970 . وهذا الشرط الأول لتوقيع سلام نهائي مع إسرائيل .

**مصر ، سوريا ، السودان ، تونس : عصر التصحيح والعودة إلى الأمور السابقة :**

لقد عجل موت جمال عبد الناصر في سبتمبر 1970 من الانعطاف الذي بدأ في 1967 في مصر . والانزلاق نحو اليمين تحول فيما بعد إلى قلب عنيف إن كان ذلك على صعيد التحالفات الخارجية ، أم على صعيد التوجهات الداخلية . ففي 1971 تمت تصفية النواة الرئيسية للتجمع الناصري القائد ، بعد اتهامها بالتآمر ، وتم توقيف نائب رئيس الجمهورية علي صبري ، والفريق محمود فوزي ، ووزراء سابقين ورؤساء شرطة ، وبالتحديد شعراوي جمعة وسامي شرف . وأعاد السادات في الوقت ذاته الاعتبار لعملاء وسياسيين من العهد القديم عرفوا بتعاطفهم مع الأمريكيين ، كالأخوين أمين ، وكبار الملاك العقاريين الذين حاولوا مجابهة الإصلاح الزراعي وسماسرة فاسدين ، ووضعهم في مواقع قيادية حساسة .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، صفى السادات التحالف مع الاتحاد السوفييتي وأعلن عن إيمانه بكسنجر وزار الولايات المتحدة كما استقبل في حفاوة عظيمة نيكسون وتخلى بصراحة عن التضامن العربي ليفاوض مباشرة مع إسرائيل تحت رعاية الأمريكيين ، إلخ . وعلى الصعيد الداخلي ، أعلن عن قدوم عصر جديد ، سماه الانفتاح ، أي ليبرالية اقتصادية . وبدأ القطاع الخاص ، مع التشجيع يحتل مواقع جديدة في كل القطاعات التي تسمح له بتحقيق أرباح إضافية سريعة من المضاربة وبمساعدة التضخم المبطن ثم المكشوف، وبشكل أساسي في قطاع التجارة والبناء والعقارات . ووضع القطاع العام تحت الوصاية أصبح أحد عروض النظام الرسمية .

منذ 1973 أخذت حكومة حجازي الجديدة ، كما فعلت منذ 1974 حكومة ممدوح سالم الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك . وظهرت في 1974 و 1975 مجموعة القوانين والمراسيم التي تعفي الاستثمارات الأجنبية من الضرائب خلال خمس سنوات ، وتفتح لها منطقة القنال كمنطقة حرة نهائياً من كل ضريبة أو رسم ، وتسمح لمصارف الأعمال الأجنبية أن تتجاوز قواعد الصرف ، وتطلق حرية الاستيراد الخاص ، وتحلُّ المؤسسات القطاعية الحكومية ، ومؤسسات الإشراف التابعة للشركات العامة ، وتطلق هذه الشركات لقانون المزاحمة ، وتدعو رجال الأعمال إلى المساهمة في إدارتها ، وتضيق من سلطة ممثلي العمال ، وتطرح أخيراً للبيع في السوق جزءاً من أسهمها . وفيما يتعلق بالإصلاح الزراعي رفع التعديل القانوني في حزيران يونيو 1975 الآجار بنسبة 25 ٪، كمما سمح للملاك بطرد المستأجرين غير المجزيين ، وأعطى للمحاكم العامة مسؤولية حل النزاعات التي ظلت حتى تلك اللحظة من اختصاصات اللجان الريفية ، القريبة أكثر من الفلاحين.

كانت السلطة الجديدة تعلق آمالها كلها على معونة خارجية أمريكية مكثفة وعلى تدفق رساميل النفط العربية في سبيل التغلب على المشكلات القصيرة الأجل على الأقل . وفكرت إذن بإعطاء الرأسمال الأجنبي والمحلي

الضمانات القصوى السياسية والاقتصادية . لكن هذه التنازلات لم ترجع الثقة إلى الرساميل العربية ، كما أنها لم تقنع الولايات المتحدة بالقيام بجهد استثنائي . ذلك أن معارضة الطبقة العاملة ، والشعب بأكمله ، وإلى حد ما معارضة الطبقة التي استفادت من النظام الناصري لضرب القطاع العام ، بالإضافة إلى معارضة الفلاحين المتوسطين الذين انتفعوا بالإصلاح الزراعي ، تجعل من الصعب العودة إلى الوضعية القديمة . وهكذا قمعت سلسلة من الإضرابات في حلوان والمحلة الكبرى في سبتمبر 1974 ، ويناير ومارس 1975 بعنف. إن مهزلة « المنابر » التي أرادت أن توهم بوجود حرية التعبير للتيارات السياسية المختلفة ، باستثناء أقصى اليسار انكشفت بسرعة ، فهذه العملية لم تستطع أن تخفي عودة اليمين القريب من الامبريالية بقوته . وجاءت استقالة محمد حسنين هيكل رجل ثقة الرئيس الراحل عبد الناصر ـ قبل أن يكون رجل ثقة السادات ـ من الأهرام لتعبر عن القطيعة النهائية مع التيار الناصري .

ثم جاءت الخطة المؤقتة 1974 - 1975 لتمهد ظروف الازدهار . لكنها انتهت بالإخفاق : فلم تأت المساعدة الخارجية المنتظرة ، 1100 مليون جنيه ، أبداً ( لم يتم جمع أكثر من 450 مليون منها ) ، واشتد التضخم وزاد العجز في الميزان التجاري من 200 مليون جنيه في 1972 إلى أكثر من 1300 مليون عام 1975 . ويشتد التضاد بين بؤس الشعب وإثراء مجموعة السماسرة الصغيرة .

إن الاختيارات المختلطة والمتناقضة للناصرية هي التي خلقت ظروف التضخم وعدم التوازن . وأسلوبها البيرقراطي دعَّم الطبقة التي ظهر قسم منها اليوم شديد الرجعية . وأدت تصفية المنظمات الشعبية إلى انتقال السلطة . ومنذ منتصف الستينات كان يبدو بوضوح لليسار المصري أن استراتيجية التحديث والتصنيع لا يمكن إلا أن تقود إلى الإفلاس ، وأن فشل الخطة الخمسية ، وظهور التضخم ، وهشاشة التبعية للخارج ، لا تمثل أخطاء عرضية لكنها تعبر عن الحدود الموضوعية للطبيعة الطبقية للنظام .

أما في سوريا فليست المكتسبات الرئيسية لرأسمالية الدولة تحت التهديد الجدي بعد . ولكننا نستطيع الكلام عن انزلاق إلى اليمين ، ذلك أن عهد الأتاسي كان يسمح بالضغط اليساري الذي كان يدفع بالبلاد إلى تجاوز رأسمالية الدولة . وقد زال بانقلاب اكتوبر 1970 الذي قام به الجناح اليميني للبعث . وقد أوقف الفريق حافظ الأسد ، الذي تسلم مقاليد البلاد منذ ذلك الحين كل اليسار البعثي القديم ، نور الدين الأتاسي وصلاح جديد وإبراهيم ماخوس كما وضع حداً لنشاطات الفلسطينيين . وهمه الأساسي منذ الآن ليس إلغاء هذا الاتجاه في التطور ولكن إيقافه أولاً . وعلى هذا الصعيد كان مضطراً أكثر من السادات إلى التردد : فإسرائيل تهدد بلاده أكثر بكثير مما تهدد مصر .

أما في السودان فإن المعركة بين الأشكال القديمة للسيطرة الامبريالية وسيطرة رأسمالية الدولة الوليدة لم تنته بعد . وعند انقلاب 1969 الذي سلم السلطة للفريق جعفر النميري اضطر النظام إلى تجنب الصدام مع الشيوعيين . ففي 1970 لم تتمكن الحكومة من البقاء ، على أثر محاولة الانقلاب اليميني لإقطاعيي النظام القديم ، خاصة زعماء أخويات الأنصار الأقوياء إلا بفضل دعم الشيوعيين . لكن بعد أن شعر بقوته بعد هذا الانتصار قرر النظام الهجوم على اليسار : ففي فبراير ( شباط ) 1971 منع الحزب الشيوعي ، وفي مايو ( أيار ) أعلن نظام الحزب الواحد . أمام هذه الهجمة المفاجئة حاولت بعض عناصر الحركة الشعبية ( من شيوعيين ونقابين ومثقفين وطلاب ) القيام بانقلاب عسكري في تموز ( يوليو ) 1971 . وأعقب فشله توقيف الآلاف وشنق القيادات ( وخصوصاً عبد الخالق محجوب القائد الشيوعي ) في هذه الأحداث المؤسية ، كان دور القذافي ـ الذي سلم ركاب الطائرة التي كانت تقل زعماء اليسار السوداني إلى الخرطوم ـ والسادات دوراً حاسماً . وهكذا أصبح النظام حبيس اليمين القديم ولن يبحث بعدها عن فرض أهداف تطور رأسمالية دولة فعلية .

في اليمن الشمالي نجح الناصريون في إعادة البلاد إلى نقطة البدء .

حتى موت الإمام أحمد في 1962 كانت السياسة تتلخص في اليمن في عداء البرجوازية التجارية السنية ( الشافعية ) الساحلية لسيطرة الإمام الزيدي وشيوخ الداخل الذي يتحكمون بفلاحين معزولين كلياً عن العالم. والانقلاب الذي قام به المشير الجمهوري والناصري عبد الله السلال لدى وفاة أحمد ، والذي كان يعني تنحية ابنه البدر منذ البداية ، كان من الممكن أن يفتح عصراً جديداً . لكن برفضهما التحالف مع الفلاحين المستغلين ، وباختيارهما التحالف مع برجوازية الساحل خدم السلال وعبد الناصر القوى الرجعية . فقد اضطرت مصر ، على أثر إخفاق التدخل العسكري الطويل ( 1962 - 1967 ) وبالتالي تمهيد الهجوم المعاكس للبدر ومن ورائه فيصل ، إلى الخروج من الساحة بعد هزيمة 1967 . واليسار المحلي الذي ضربه الناصريون لم يستطع أن يتحول إلى بديل : وظهوره في 1968 عندما حاصر البدر صنعاء كان ضئيلاً . وما أعقب ذلك هو التصحيح البسيط : فخلف الواجهة الجمهورية عمل فيصل من اليمن تابعاً ، نظرت إليه البرجوازية اليمنية بدورها نظرة حسنة لشعورها بخطر تزايد التجذير السياسي في اليمن الجنوبي .

لبنان المغرب أي تونس ، قدمت أيضاً صورة لتصحيحها تليق باشتراكيتها . فالناصرية المحلية كانت هنا نتاجاً فجاً يجمع بين خطابات المجاهد الأكبر وبين « اشتراكية» أحمد بن صالح الأمريكانية . وقد أبعد بن صالح في سبتمبر 1969 . وتسيِّر اليوم حكومة الهادي نويرة الشؤون الجارية . وكل يوم يمر يتيح أكثر الآن للبرجوازية الكمبرادورية أن تحتل جزءاً من الأرض التي كانت البيرقراطية قد أخذتها منها .

**الجزائر ، العراق، ليبيا، اليمن الجنوبي: ناصرية متأخرة أم آفاق جديدة؟**

يمكن أن نقول ببساطة أن جميع الظروف الموضوعية كانت قد اجتمعت كيما تتوجه الجزائر الجديدة نحو اليسار : الجذور الشعبية لجبهة التحرير ، وكذلك التركيبة التي ميزت الوضع لدى دخول الاستقلال . وهجر الاقتصاد الزراعي التصديري من قبل « الأقدام السوداء » أتاح لمطالب الفلاحين أن

تفصح عن نفسها ، مثلها مثل المشاريع الصغيرة الحضرية التي فتحت للإدارة الذاتية العمالية إمكانات لم تكن موجودة في مكان آخر من العالم العربي . وورثت الدولة الجزائرية في ذات الوقت مواقع استراتيجية كانت فرنسا قد سيطرت عليها خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الاستقلال . فالدولة الفرنسية كانت تسيطر في الحقيقة على القطاع النفطي الذي كانت قد طورته بأمل تدعيم استقلالها النفطي في مواجهة الشركات الأمريكية المهيمنة على الكارتل النفطي . وكانت قد أخذت المبادرة ، في إطار مخطط قسنطينة ، وأمام ضعف الرأسمال الخاص ، للبدء بتصنيع سريع لكن تبعي في الجزائر . وخلال الستينات قامت الدولة الجزائرية بتقوية هذه المواقع عن طريق التأميمات المنتظمة التي اكتملت بين عام 1966 و 1971 وعن طريق تدعيم الإشراف الدقيق على القطاع الخاص ( الإشراف على الصرف ، على الأسعار ، على التموين ، إلخ ) . ووسعت الدولة ، في الوقت ذاته ، من سلطانها على حساب التسيير الذاتي في الزراعة والمشاريع الصغيرة .

وكانت استراتيجية التنمية تأمل ، على هذه القاعدة ، بتصنيع سريع للبلاد مستند على إقامة وحدات حديثة قوية إن كان ذلك في القطاعات القاعدية ( «الصناعات المصنعة » حسب التعبير الرسمي ) أم في القطاعات الاستهلاكية . وبقدر تقدم هذه الإنشاءات ، الممولة بالمداخيل النفطية ، ظهرت أشكال جديدة للتبعية حلت محل الأشكال القديمة الاستعمارية . والتشوهات الموروثة من الماضي ـ التأخر الزراعي بالدرجة الأولى ـ عملت على تضييق السوق الداخلية وفرضت بسرعة مواجهة مسألة تصدير المواد الصناعية . إن التقنية المستوردة تكلف غالياً جداً ، وهي تتجدد بسرعة بالغة لا تسمح للجزائر بأن تواجه إمكانية السيطرة عليها وحيازتها . في حين أن التبعية تجاه المنافذ والأسواق الخارجية تفرض وجود هذه التقنية[1].

(1) انظر أنقا براندل I . BRANDELL ، الجزائر والشركات المتعددة الجنسيات ، وثيقة مسحوبة على الرونيو ، جامعة Uppsala 1974 ، وجان أنرستد Jan. Annerstedt

والتناقضات التي كان النظام الناصري قد اصطدم بها تنمو أيضاً هنا : البقرطة وسلبية الجماهير ( فشل تكوين حزب شعبي ) والترابط الوثيق بين الطبقة الجديدة والرأسمال الأجنبي ، إلخ . ووفرة الموارد المالية ، نسبياً ، بقدر ما تسهل عملية التطور في إطار تقسيم دولي جديد غير متكافىء للعمل يحل محل التقسيم القديم ، تسرّع في الوقت من نمو هذه الخصائص[1] .

ويبقى أن الوضعية الدولية التي يرتسم من خلالها التطور الجزائري مخالفة للوضعية التي واجهتها مصر الناصرية . فهذه الأخيرة كانت في صدام مباشر مع الصهيونية، وغارقة في النزاع الشرقي وفي المعركة التي رمت فيها الدول العظمى بقوتها في المنطقة . أما الظاهرة الجزائرية فتظهر في فترة دخل فيها النظام الامبريالي في أزمة وزادت فيها التناقضات بين العالم الثالث والمراكز الامبريالية واشتدت ، في حين حسمت فيها تلك التناقضات التي كانت تدفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى المجابهة . لقد كان عدم الانحياز القديم ـ لناصر وتيتو ـ كما يشير إلى ذلك اسمه ، رفضاً للاندماج في هذا المعسكر السياسي العسكري أو ذاك . أما اليوم فإن عدم الانحياز الذي تتزعمه الجزائر أصبح مرادفاً للنضال في سبيل استقلال العالم الثالث الاقتصادي .

وعلى كل حال لم تستنفذ الجذور الشعبية لجبهة التحرير كل آثارها بعد على الصعيد الداخلي . وإذا تفاقمت التناقضات في استراتيجية الاندماج في تقسيم العمل الدولي الجديد بسبب الأزمة يمكن لهذه النزعة الشعبية أن تبعث من جديد . والشروع في « الثورة الزراعية » التي دشنها بومدين تشهد على

---

= وورلف غوستافسن R. Gustavsson : نحو تقسيم اقتصادي دولي جديد للعمل، ستوكهلم ، 1975 .

(1) انظر محمد حربي ، في منبت جبهة التحرير الوطني ـ الشعبية الثورية في الجزائر ، باريس 1975، ثم كادر أمون K.AMMOUN وكريستيان لوكات Ch.LEUCATE و جان جاك مولان J.J.MOULIN، الطريق الجزائرية، ماسبيرو 1974.

الطابع الحيّ لهذه الشعبوية التي يعمقها التناقض الثقافي الخاص في الجزائر . فقد اختارت الجزائر بعد أن حاول الفرنسيون تغيير طبيعتها استعادة عربيتها . لكن هذا الاختيار يتعارض مع شكل تطورها . فالتنسيب المدرسي بالعربية يقتضي تطوراً بطيئاً من القاعدة ، بدءاً بالريف ، في حين أن الطريق الأقصر لتكوين يد عاملة حضرية مكدحة هو التنسيب بالفرنسية ـ هذا التنسيب الذي أدى منذ البدء ، إلى نتائج مدهشة ، أعظم بكثير مما حصل عليه الاستعمار الفرنسي ذاته إذ أن تناقضاً من هذا النوع ، وبومدين شديد الإدراك له ، يمكن أن يهدد أسلوب التطور المتبع حتى الآن .

تقدم الناصرية العراقية ، من بين كل الناصريات المحلية ، ملامح شديدة التنوع . دون شك لم يعن استبدال عبد السلام عارف بالمهيب أحمد حسن البكر في تموز ( يوليو ) 1968 أي تغير في النظام . والدعم الذي قدمته بغداد لانقلابيي اليسار السوداني يرجع دون شك إلى العداء الذي كانت تكنه بغداد تجاه القاهرة . وقد اضطرت الديماغوجية أن تترك مكانها لكلام أكثر انسجاماً بقدر ما كانت تقوى مواقع صدام حسين وجبهة اليسار الذي تدعمه وتضم اليوم الجناح اليساري للبعث ، والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردي . وإذا كان الحزب الشيوعي العراقي قد تبنى الكثير من الأطروحات التحريفية ، فإنه لم يفقد ـ حتى هذا التاريخ ـ، وهو الوحيد الذي بقي سليماً من الشيوعية العربية القديمة ، كل جذور بروليتارية .

لكن المقصود هنا الحديث السياسي فقط . أما استراتيجية التنمية فتبقى استراتيجية رأسمالية الدولة ، وليس هناك ما يميزها في هذا الإطار عن الاستراتيجية التي أفلست في مصر الناصرية . ولم يتم الوصول بعد إلى حل المشكلة الكردية ، ولن يتم إلا مع تطور سلطة شعبية في عموم مناطق البلاد.

في ليبيا ظل نظام القذافي ، منذ سبتمبر 1969 كما هو ، رغم خفوت معلمه الفكري . لقد لعب القذافي ، رغم تصريحاته العنيفة المعادية

للامبريالية ، في حين ظل دائماً مسلماً سلفياً ومعادياً للشيوعية ، دوراً كبيراً في الانقلاب الرجعي في السودان ، وكان من الممكن لنزعته القومية أن تفتن الجماهير الشعبية المصرية ، لكن تقليديته قد بعثت فيهم السخرية .

أمام هذه اللوحة الخاسرة للناصرية يجب أن نشدد على بريق الأمل الذي جاء من جنوب الجزيرة العربية ، ومرة ثانية يفتح الطريق بلد شديد الفقر والتخلف . وبعد أن كان في الماضي البعيد مزدهراً أصبح جنوب الجزيرة بائساً منذ عدة قرون : فعدن التي كان يقطنها 100,000 نسمة في القرن الثالث عشر ، لم تعد تضم ، بعد أن أضاعت وظائفها منذ اكتشاف البرتغاليين للطريق المباشر بين أوروبا وأفريقيا الشرقية وآسيا ، إلا 500 ساكن عندما انتزعها الإنكليز في 1939، ومسقط التي كانت تسيطر على امبراطورية عظيمة بحرية ، وتعد 55000 نسمة حتى 1850 ، بدأت تفقد سكانها بسرعة بالغة بعد سقوط الامبراطورية حتى لم يبق فيها إلا 8000 في 1870 . والبرجوازية التجارية السنية في الساحل لم تستطع حتى أن تولد من جديد مع النهوض الاستعماري لعدن . والشق الرئيسي من البرجوازية الكمبرادورية الجديدة استورده الإنكليز من الهند ، مخفضين بذلك الشافعيين المحليين إلى مواقع ثانوية . أما في الداخل فكانت تعيش جماعات فلاحية أقلية كما في كثير من مناطق العالم العربي : بقايا المجتمعات القرمطية ، الجماعات الحميرية في ظفار ، وسكان جبل عمان الأباضيون . والديوان الاستعماري البريطاني كان قد فرض عليهم سلاطين من بضاعة رخيصة ، قساة عتاة . وعندما قررت إنكلترا بعد 1956 أن تتراجع إلى الشرق من السويس ، وتجعل من عدن قاعدة كبرى كان من السهل عليها أن تنشىء اتحاداً يسيطر عليه السلاطين ويخضع لها . ولم يكن هناك ما يدعوها لتوقع خطر جدي : ففي عمان ظلت ثورة الإمام غالب ضد سلطان مسقط في 1957 - 1959 داخل إطار السياسة التقليدية ، وعندما تم احتواؤها ، أصبحت تعبر في استمرارها عن مجابهة المصالح النفطية الإنكليزية والأمريكية التي كانت تتنازع من خلال الشيوخ على واحة البريمي . ولم تفصح الحركة

البرجوازية للنهضة في عدن عن أي تهديد خطير ، رغم دعواتها إلى الوحدة اليمنية وعدائها للسلطان .

لا إدارة المخابرات الإنكليزية ولا المخابرات المصرية ، ولا مركز المعلومات الأمريكي C.I.A لم تشك لحظة بأن بإمكان فلاحي الداخل أن يقدموا جواباً على مشاكل العالم العربي المعاصر . وقد اتفق تكوين الاتحاد في 1962 مع ثورة هؤلاء الفلاحين العامة المتخلفين زعماً . لكن جبهة التحرير القومية لجنوب اليمن قد أعلنت منذ البداية أهدافها . وقد فتحت منذ 1964 النار لتعلم هؤلاء الفلاحين أن ساعة الثأر المنتظرة منذ عشرات السنين قد حانت . وستنفصل العناصر المترددة ، المتأثرة في ذلك الوقت بالمجد الناصري ، منذ 1965 عن الحركة لتكوّن بقيادة عبد الله الأصبح والمكاوي جبهة تحرير اليمن المحتل ، التي سمحت ، في عدائها للحرب الفدائية ، للجبهة القومية أن تتجذر أكثر ، رغم معارضة زعيمها ـ قحطان الشعبي ـ وتنفصل عن الناصريين. لقد كانت الأغلبية مستعدة للاستمرار، وحيدة في الساحة ، وللقضاء على السلاطين ووضع الإنكليز أمام الأمر الواقع ساعة الاستقلال 30 نوفمبر 1967 .

لم تنته جمهورية جنوب اليمن الشعبية من حل مشاكلها بعد، بل بالعكس لم تبدأ إلا بإدراك طبيعة هذه المشاكل الحقيقية . وانهيار اقتصاد عدن الطفيلي ، على أثر إغلاق قناة السويس، ساعد دون شك في نهاية المطاف، اليمن الجنوبي على اكتشاف الصيغة الماوية التي تذكر دائماً أنه يجب الاعتماد على القوى الذاتية. وفي مارس (آذار) 1968 أمكن للفريق اليساري، عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي وعلي ناصر ، بعد إبعاد قحطان الشعبي أن يبدأ فصلاً جديداً في تاريخ العرب : هو فصل بناء حزب فلاحين وعمال يضع لنفسه هدف الانتقال الطويل النفس والانطواء الذاتي، الشرط الفعلي لقيام اشتراكية مقبلة .

ولم تسر الأمور بصورة أفضل مع الإنكليز في سلطنة عمان . ورغم نزعته التحديثية ، لم يتمكن السلطان قابوس ، الذي لا يقل رجعية عن سابقه المتخلف من القضاء على ثورة ظفار . وكان من الممكن أن تظل هذه الثورة التي بدأت في 1963 مجرد تمرد صغير يمثل معارضة إقليمية . لكنه انتقل تدريجياً من هذه الوضعية إلى وضعية تهديد جذري للاستغلال الإقطاعي والرأسمالي الذي يتعرض له فلاحوا ظفار . ولم تخطىء الامبريالية حساباتها عندما نظمت تدخلاً عسكرياً إنكليزياً ـ إيرانياً مشتركاً ، في حين جهد فيصل والسادات على الصعيد السياسي والدبلوماسي لعزل الثوار .

ويخوض ثوار ظفار اليوم ، رغم قطيعتهم مع العالم، وتخلي الناصريين عنهم ، وخيانة التحريفيين معركة مثالية ، حتى لو بدت ربما معركة يائسة .

# الفصل الخامس
# بعض النتائج والمشكلات

**1 ـ التاريخ العربي والمسألة القومية :**

ونحن مدعوون الآن ، إلى طرح مسألة الأمة العربية بصورة جديدة . إن الأساس الصوفي السرابي للأمة في العلم البرجوازي لا يساعدنا أبداً على التقدم ، كما أن رد هذه الواقعة الاجتماعية إلى العالم الرأسمالي الحديث الذي قام به ستالين ليست أكثر فائدة . لكن يقدم تاريخ العالم العربي بالمقال ملامح علمية دقيقة لمفهوم الأمة تلتقي مع الفرضيات العامة « للتطور اللاامتكافيء» .

والافتراضات المتعلقة بتعريف هذا الواقع الاجتماعي الذي نتفق على تسميته الواقع القومي ، تقودنا إلى الصيغ التالية . أولاً إن الأمة ظاهرة اجتماعية يمكن أن تظهر في كل المراحل التاريخية : إنها ليست بالضرورة ، وبالحصر مرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي . وثانياً ، تظهر الأمة إذا وجدت ، بالإضافة إلى اجتماع الشروط الأولية للمحايثة الجغرافية المدعّمة باستعمال لغة مشتركة ( التي لا تستبعد اللهجات المتنوعة ) والتي يبرزها التعبير الثقافي ، إذا وجدت في حضن التشكيلة الاجتماعية طبقة اجتماعية تهيمن على الجهاز المركزي للدولة وتؤمن الوحدة الاقتصادية لحياة هذه الجماعة ، وليس من الضروري أن تكون هذه الطبقة هي البرجوازية الرأسمالية القومية . وثالثاً ، إن الظاهرة القومية هي عملية قلوبة : فيمكن أن تقوى أو بالعكس أن تضعف وتتلاشى حسبما إذا

دعمت الطبقة الاجتماعية المذكورة سلطتها التوحيدية أو أضاعتها . وفي هـذه الحالة يتراجع المجتمع إلى حالة تجمع عشوائي للأقوام ذات القرابة البعيدة أو القريبة . ويمكن لهذه الأقوام أن تتحول إلى أمة واحدة من جديد أو إلى عدة أمم إذا ما أتاح التاريخ لطبقة اجتماعية أن تقوم بوظائف التوحيد التي تميز الأمة عن القوم .

وتطبيق هذه الصياغات النظرية المقترحة على التاريخ العربي يضيء بشكل تام أوجه التناقض في المسألة القومية في هذه المنطقة من العالم . وبهذا المعنى لم يكوّن العالم العربي أمة إلا خلال فترة قصيرة من تاريخه ، بينما كانت بعض المناطق التي يتألف منها تشكل أمماً مكتملة لحظة تعرّبها ( مصر مثلاً ) ، والبعض الآخر يشكل أمماً . ومع تدهور الأمة العربية ، تحولت بعض المناطق من جديد إلى أمم مستقلة ، في حين لم تصل مناطق أخرى إلى هذا التطور وظلت فسيفساء أقواميا . والطبقة الاجتماعية التي أنجزت التوحيد القومي العربي ، كانت طبقة التجار ـ المحاربين . وفي الواقع لم تكن التشكيلات الاجتماعية العربية قبل الفترة الاستعمارية إقطاعية لكنها كانت تجارية ، بمعنى أن الفائض المحرك الذي كانت تقوم عليه الدولة الامبراطورية ، والحضارة والحياة المادية للطبقات القائدة ، لم يكن ينجم بشكل رئيسي عن ناتج الفلاحين الزراعي للمنطقة ، لكنه كان يأتي من التجارة البعيدة المدى . ولا يتعلق الأمر هنا ، وعلينا أن نكرر ذلك ، بمناقشة أصل الدولة ، لكن بطبيعة هذه الدولة في الأطوار الامبراطورية لقرون الازدهار العظيم .

وهنالك سلسلة من الحوادث التاريخية الكبرى التي تعلم طريق التراجع القومي هذا : الحروب الصليبية ، وتحول مركز ثقل التجارة في المدن العربية إلى المدن الإيطالية ، وسقوط بغداد تحت ضربات المغول في القرن الثالث عشر ، ثم الفتح العثماني في القرن السادس عشر ، وتحول التجارة من البحر المتوسط إلى الأطلسي في نفس الحقبة ، وأخيراً وكنتيجة لذلك العلاقة

المباشرة التي نشأت بين اوروبا وآسيا الشرقية وأفريقيا السوداء ، والتي حرمت العرب من دورهم كوسطاء .

واختفاء الأمة العربية أحيا من جديد أمماً قديمة . وبما أن الواحة المصرية تشكل تشكيلة فلاحية ، احتفظت مصر دائماً ببعض الاستقلالية ، حتى في أعظم حقبة من وجود الأمة العربية .

وإذا كان مجموع هذا العالم قد فقد طابعه كأمة ليتحول إلى فسيفساء من الشعوب منذ القرن الثالث عشر ، وخاصة منذ القرن السادس عشر ، فإن مصر أكدت وجودها منذ ذلك التاريخ من جديد كأمة مستقلة .

والطبقة الاجتماعية التي قامت بهذا البعث ليست طبقة التجار المحاربين ، لكنها الارستقراطية العقارية البيروقراطية التي عبرت عن وجودها مع علي بك منذ القرن الثامن عشر ، وبشكل خاص مع محمد علي في القرن التاسع عشر . فقد أعطت لمصر من جديد طابعاً قومياً ، وليس فقط طابعاً معبراً عن واقعة جغرافية . أما محاولات تكوين الأمم الأخرى - خاصة في المغرب الأقصى وفي تونس والجزائر مع عبد القادر ، وفي السودان مع المهدية ، وفي اليمن وفي لبنان - فلم تستطع أن تتقدم ، ليس فقط لأنها سقطت ، في بعض الحالات تحت ضربات الأجنبي ( مثلاً في الجزائر وفي السودان ) لكن أيضاً وبشكل أساسي لأن تطور القوى المنتجة المحلية ( الزراعة ) لم يسمح أبداً باقتطاع فائض كاف لقيام طبقة تشرع بتكوين الأمة . وهكذا فإن مصير الطبقة المسيطرة يتوقف هنا أساساً على قدرتها في الاستيلاء على فائض ذي أصل خارجي عن طريق التجارة الكبرى ، وبالتالي على ظروف خارجية بالنسبة للمجتمع . وهذا ما يدفع إلى أن تظل هذه المحاولات جنينية ، غير مكتملة ، في حين أننا نشهد في حالة مصر بعثاً لأمة ألفية لا يتوقف مصيرها على علاقاتها الخارجية . في سوريا وفي العراق حيث ظل الشعور العربي شديد الحيوية ، بقيت محاولات التحرر من النير العثماني في القرن التاسع عشر ، أضعف بكثير بالمقارنة مع مصر ، فالطبقة التجارية السورية التي كانت تنعم بالازدهار

أصبحت بائسة ، كما افتقرت الارستقراطية العقارية البيروقراطية بسبب جفاف بلاد الرافدين أما الفلاحون فقد انغلقوا على أنفسهم في الحدود الضيقة لقلاعهم الجبلية المعزولة .

لقد حاولت مصر أن تعيد تكوين الأمة العربية حولها ، وهذا هو معنى الفتح العسكري الذي قام به محمد علي وابراهيم باشا . وضربة 1840 ، ثم هزيمة 1882 أمام الإنكليز أوقفنا هذه المحاولة نهائياً. لقد حافظت مصر على وجودها كأمة ، لكن كأمة مضطهدة .

هل سيسمح اندماج العالم العربي في النظام الرأسمالي كمنطقة خاضعة ومضطهدة ، بإنجاب طبقة إجتماعية جديدة قادرة على ادعاء الهيمنة القومية ، أي القادرة على توحيد الاقتصاد ومركزة السلطة ؟ وفي أي إطار : إطار كل دولة عربية على حدة ، أو إطار المجموع العربي ؟ إن تقلبات السياسة الداخلية للدول المختلفة ، خاصة لمصر والعراق وسوريا منذ 1920 تبرهن أن البرجوازية الجديدة ( الملاكية ، والتجارية ) التي أنجبها الاندماج في العالم الرأسمالي لا يمكن أن تدعي وتطمح إلى هذه الهيمنة ، لا على صعيد كل دولة عربية على حدة ، ولا ، بالأحرى ، على صعيد مجموع العالم العربي .

وليست هي التي تقوم في الواقع بالتوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد . إن دورها تشغله الإمبريالية المسيطرة التي لا تشكل البرجوازية إلا ملحقاً لها . وضعف هذه الطبقة سينعكس ويفسر إذن ضعف الأمم العربية ( المصرية ، السورية ، العراقية ) كما يفسر ضعف « الأمة العربية » . وحرب فلسطين الأولى (1948) يبرهن على ذلك . ليست الصهيونية التي فرضت ذاتها بقوتها كقوة خارجية لا تخطىء ولكن ضعف الأمم أو الأمة العربية هو الذي فتح الطريق إلى هذا الاستيطان .

إن الطبقات الاجتماعية الجديدة التي حلت محل البرجوازية الملاكية والتجارية ، عقب هزيمة 1948 لم تكتسب بأفضل من الأولى القدرة على

الطموح إلى الهيمنة القومية في أطار الدول كما في أطار المنطقة العربية ككل .
في الواقع حلت رأسمالية الدولة محل الرأسمالية الملاكية التجارية، عندما تم إتخاذ ثلاث مجموعات من الإجراءات : أولاً تحقيق إصلاح زراعي استبدل الطبقة الارستقراطية القديمة بطبقة الكولاك وبذلك وسعت من السوق الداخلية ، ثانياً ، القيام بتأميمات للرأسمال الأجنبي المسيطر ، وللبرجوازية الكبرى المحلية التي كانت تشترك معه ، وثالثاً ، تصنيع حكومي سمح به توسع السوق المحلية نتيجة الاجراءات الأولى المذكورة . ومجموع من الاجراءات من هذا النوع لا يكون تلقائياً مرحلة انتقال إلى الاشتراكية . ولكي يتم ذلك ، لا بد أن ترتبط هذه الإجراءات بسلطة شعبية حقيقية وبعقيدة بروليتارية . إذ في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، يمكن للإصلاح الزراعي أن يعتبر مرحلة من التعبئة الفعلية لكل الفلاحين ، خاصة الفئات الأكثر فقراً ( والأكثر عدداً ) وليس غاية بذاتها تتحقق عندما تنجز الكولكة . وفي هذه الحالة أيضاً ، لا يكون التصنيع والتنمية الزراعية المقصودة ، قائماً على التوسيع الجزئي للسوق ، هذا التوسيع الناجم عن الكولكة وتحويل الأرباح التي كان يحصلها الرأسمال الأجنبي والمحلي الخاص المشترك معه ( هذا التحويل الذي يقيم قاعدة إقتصادية للبيرقراطية الجديدة ) إلى الدولة . ذلك أن نموذج التراكم هذا الذي يماثل في كل النقاط التراكم الرأسمالي، ولا علاقة له بالاشتراكية : إنه يترك الجماهير خارج النظام . إنه تطور لصالح مجموعة قليلة ، حتى لو تم توسيعها، أقلية مكونة من طبقة الكولاك والبيروقراطية التي تحولت إلى برجوازية دولة . لكنه لا يشكل تطوراً لصالح أوسع الجماهير ، ومن هذه الوجهة فهو عاجز عن أن يعبئها فعلاً ، وأن يسير بإرادتها اليومية المنظمة ديمقراطياً . هل من الضروري هنا التذكير بالثورة البرجوازية في الغرب كي نستنتج إمكانية وجود طريق رأسمالية للتطور قائمة على استبعاد الجماهير ؟ إن الاعتقاد بهذا يعني التفكير بأن التاريخ يمكن أن يكرر نفسه ، ويعني تجاهل التغيرات التي حصلت بسبب ظهور الواقع الامبريالي . والحقيقة أن الاندماج في النظام الامبريالي قد

خلق وضعاً خاصاً مختلفاً عما كان عليه الحال في البلاد الرأسمالية المتقدمة اليوم لحظة الثورة الصناعية . لقد كدّح هذا الاندماج وأفقر الجماهير الواسعة دون أن يتمكن ـ بسبب السيطرة ذاتها ـ من دمجها في نظام التراكم الرأسمالي ، عن طريق توسيع الاستخدام ( العمالة ) المأجور بنفس درجة إنحلال المجتمع الماقبل رأسمالي وعن طريق التحسين المستمر لمستوى الأجر . وبهذا المعنى نقول أن الطريق الرأسمالية مغلقة ، وأن الاشتراكية ضرورة موضوعية في البلاد المتخلفة .

وواقع أن البروليتاريا لم تمارس الهيمنة في عملية التغير هذه يلغي طابع هذا التغير الانتقالي الممكن . وهكذا فإن رأسمالية الدولة الجديدة ، لا بد أن تقبل ، طالما تعبر عن المصالح الصرفة لأقلية من الطبقات الجديدة ، بالبقاء في أعقاب النظام المسيطر عالمياً : النظام الرأسمالي المتقدم . وتظهر التبعية ، المتجددة والمعمقة بالمقارنة مع تبعية الرأسمالية الملاكية والتجارية للمرحلة السابقة ، على جميع الأصعدة : صعيد التبعية التقنية ، صعيد نماذج الاستهلاكية للطبقات المحظوظة ، صعيد الإيديولوجية .

هل كتب على القومية العربية أن تخفق ، وأن تظل الأمة العربية مجرد شبح ؟ في الواقع يكشف السلبي عن الإيجابي : إن عجز الدولة التابعة يكشف عن ضرورية المخرج البروليتاري . لكن هل يحتاج هذا الأمر إلى فكرة قومية ؟

لا تنطوي جميع التشكيلات الاجتماعية التي عرفها التاريخ بالضرورة على الأمة ، لكن فقط التشكيلات التي تقوم على نمط إنتاج يفترض مركزة السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي . والتشكيلات التي عرفتها أوروبا الإقطاعية هي أمثلة نموذجية على الأقوام ( الجرمانية والإيطالية والفرنسية ) التي تنخفض إلى مستوى تجمع فسيفسائي لا قومي للمناطق ، بسبب غياب المركزة الاقتصادية والسياسية . بالمقابل خلقت التشكيلات المصرية والصينية القديمة ، التي كانت تتطلب المركزة الضرورية للأعمال الكبرى ، الأمة . والتشكيلات المتمحورة على التجارة الكبرى أنجبت غالباً أيضاً أمماً ، كما

يشهد على ذلك اليونان القديم ( رغم غياب سلطة سياسية مركزية ) والعالم العربي . وعلى نفس الأساس ، استندت الملكية المطلقة في أوروبا التي جمعت الأراضي في أمة واحدة ، وبسبب ذلك ، على تجار الحقبة الميركنتيلية ، وحالة انكلترا وفرنسا نموذجية في هذا الخصوص .

ويرفع نمط الانتاج الرأسمالي المستوى القومي إلى صعيد أعظم مما تقوم به التشكيلات القومية الماقبل رأسمالية ، ذلك أن مركزة السلطة الاقتصادية ترتفع هي ذاتها إلى مستوى أعظم ، بخلق سوق العمل الداخلية والرأسمال والسلع . وهذا هو السبب الرئيسي دون شك الذي دفع الماركسيين إلى الاعتقاد بأن الظاهرة القومية لصيقة بالرأسمالية ـ بقدر ما كان المجتمع الما قبل رأسمالي السابق في أوروبا ، المجتمع الاقطاعي غير القومي .

إن الانتقال ، الضروري في العالم الثالث ، إلى الاشتراكية يجب أن يخلق أيضاً هذه السوق الداخلية. وبالتأكيد ليس بالشكل والمحتوي اللذين تمتاز بهما السوق الرأسمالية ، والفرق قائم بالضبط على أساس هذا التحليل بين جماعية الدولة والاشتراكية . ولكن عليها أن تدمج ، وأن تدمج أفضل بكثير مما تعمله الرأسمالية ، التي لا يمكن أن تكون هنا إلا رأسمالية دولة ، تابعة وبالتالي محدودة . وقناة هذا الاندماج ، البروليتاري في محتواه ، هي الأمة : أمة من البروليتاريين (وليس أمة بروليتارية). بالنسبة للتروتسكيين الاشتراكية صرفة ، والقومية ما هي ألا انحراف . في الحقيقة يشهد الواقع الاجتماعي ، في الفيتنام كما في الصين عن وجود قومية بروليتارية . وأكثر من ذلك أن القومية البروليتارية هي الوحيدة التي لديها القوة التي كانت تعطيها القومية البرجوازية في زمنها ، وأن الثورات الاشتراكية الوحيدة التي قامت في أيامنا قامت حيث لم تظهر القومية كتيار مجاور للتيار الاشتراكي ، ومستقل عنه ، حتى ولو كان حليفاً له ، ولكن أكثر من ذلك حيث كانت الاشتراكية أيضاً قومية . ذلك أن اضطهاد البروليتاريا والجماهير المكدحة في بلدان المحيط الخاضعة ، في عالم وحدته الامبريالية وأقامت مراتبه، ليس فقط اضطهاداً اجتماعياً ولكنه أيضاً اضطهاد

قومي . إن الامتزاج الكامل للاشتراكية والقومية هو إذن شرط تحرر الشعوب المضطهدة . وهذا التحرر ، إذا تم له أن يصبح عاماً ، سيختم فصلاً من التاريخ ليبدأ فصلاً جديداً : هو تجاوز الأمم الاشتراكية إلى دنيا اشتراكية .

إن الهيمنة القومية الضرورية والممكنة للبروليتاريا في نطاق ثورة هي معاً قومية واجتماعية ، شيء ، والقومية كأيديولوجية شيء آخر . إن القومية كأيديولوجية تعبر عن هيمنة البرجوازية الصغيرة ، وعن قيادتها الفعلية للحركة . ولم يكن ذلك حتمية تاريخية ، إن قوة البرجوازية الصغيرة مرتبطة بضعف البروليتاريا .

إن الشيوعية العربية إذن هي في النهاية المسؤولة بسبب ضعفها عن هيمنة البرجوازية الصغيرة. وكون الشيوعية قد نشأت في العالم العربي في الأوساط البرجوازية الصغيرة لا يشكل لا أمراً شاذاً ـ هذه هي القاعدة في العالم الثالث ـ ولا إثماً لا يغتفر . لكنها لا تستطيع أن تخرج عن طورها هذا بدون نظرية صحيحة . والحال أن النظرية الصحيحة هي النظرية التي تدرك أن البروليتاريا هي الوحيدة القادرة على تحرير الأمة المضطهدة من قبل الامبريالية ، وأن الثورة يجب أن تخضع لقيادتها بالضرورة ، وأنه إذا كان على هذه الثورة أن تحقق ، في مرحلة أولى مهاماً ديمقراطية ، فلا يعني ذلك وجود مرحلة منفصلة عن المرحلة اللاحقة أي الثورة الاشتراكية ، من حيث الطبيعة الطبقية للسلطة التي تنجزها . هذا درس الصين والهند الصينية . وبدل ذلك قبلت الشيوعية العربية في الواقع ، ليس بدون تردد ، نظرية وممارسة كانتا في النهاية نظرية المراحل ، التي كانت مجبرة إما أن تعطي القيادة الفعلية للمرحلة القومية إلى البرجوازية الصغيرة ، وإما ، وهذا لا يضيف شيئاً جديداً ، أن تقبل أن تحشد الحزب البروليتاري تحت العلم ذاته . وهكذا كان الشيوعيون والقوميون البرجوازيون الصغار مدفوعين إلى إضاعة رؤاهم المتميزة للمستقبل ، وأن يلتقي هؤلاء واولئك على قاسم مشترك واحد هو اشتراكية الدولة . وكان التصور التحريفي للماركسية من الضروري أن يقود إلى هذه النتيجة . وقد بدأ

الشيوعيون العرب لتوهم في استخلاص العناصر الأولى لتحليل الوضع تحليلاً نقدياً . لكن التحليل حتى لو كان صحيحاً لا يكفي بذاته . فبدون ممارسة ثورية تظل النظرية مدانة بالانحطاط . والمطلوب اليوم هو إجراء قطيعة في الممارسة مع الوسط البرجوازي الصغير ، نمط حياته وأشكال عمله السياسي المحدودة ، للشروع في نموذج جديد من العمل في صفوف الجماهير المكدحة والشعبية . والممارسة أهم هنا من النظرية ، لأن ممارسة صحيحة بالأساس ( العمل في قلب صراع الطبقات الثورية ، محركة التاريخ ) يساعد في تصحيح النظريات الخاطئة جزئياً ، لكن العكس ليس صحيحاً .

وحينما ستقاطع التحريفية ، تستطيع الشيوعية أن تستوطن في الجماهير المكدحة والفلاحية الفقيرة العربية . وستغير بالضرورة من طبيعتها ، لأنها ستضطر ، كما كان الحال في آسيا الشرقية ، لتمثل تاريخ شعبها ، ثقافته ، وتقاليده ، حتى تكتشف ، إنطلاقاً من ذلك ، طريق الثورة الاشتراكية . وستكف عن أن تكون إيديولوجية أجنبية ، ملصوقة على الواقع اليومي، تجسيداً للتاريخ الأوروبي والسيطرة الأوروبية على العالم العربي . وستصبح ، مرة واحدة ، قادرة على حل المشاكل القومية ـ لا السياسية فقط ولكن الثقافية أيضاً ـ ومشاكل التحول الاشتراكي للمجتمع .

**2 ـ مسألة الاقطاع في العالم العربي وفشل الميركنتيلية العربية :**
**أطروحة التطور اللامتكافىء :**

بمقتضى أطروحتنا عن التطور اللامتكافيء لا يتم تجاوز نمط إنتاج إلا بنمط إنتاج أكثر تطوراً يسمح بتنمية أعلى للقوى المنتجة ، ولا يحدث ذلك في مركزه ، أي في المنتجات التي يتجلى منها هذا النمط بشكل أفضل وأكمل ، لكن في محيطه ، أي في المجتمعات التي تشكل الحلقات الأضعف في النظام ، أي الأقل تقدماً ، حيث يظهر هذا النمط أقل ثباتاً .

وتقف هذه الأطروحة ضد الرؤية التي ندعوها آلية وتعاقبية ، التي تعطي

طابعاً كونياً لما يسمى بتعاقب أنماط الانتاج الخمسة ( الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية والاشتراكية ) والأطروحة الأخيرة تقبل إمكانية تسارع العملية في المجتمعات المتأخرة ، بل حتى إمكانية تجاوز طور كامل من التطور العام ، لكنها لا تقبل أن طوراً أعلى يمكن أن يبدأ في مجتمع أكثر تأخراً . وقد استخدمنا هذه المفاهيم لشرح عبور اوروبا من البربرية إلى الإقطاعية دون المرور بالطور العبودي . أما فيما يتعلق بالثورة الروسية التي قامت في بلد متأخر نسبياً ، نحن نعرف أن ستالين قد دافع عن أطروحة « الاشتراكية في بلد واحد » ، دون أن يدرك الابعاد النظرية لهذه النتيجة في المادية التاريخية ، بينما ربط تروتسكي مصير الاشتراكية بثورة في البلدان المتقدمة .

إن أطروحة التطور اللامتكافىء تعترف بوجود معنى للتاريخ وتربط الإتجاه العام لحركته في نهاية المطاف بتطور القوى المنتجة . لا الرأسمالية ولا الاشتراكية تأتي بالصدفة ، فيجب قلب علائق الانتاج الماقبل رأسمالية وإقامة العلائق الرأسمالية ، مما يسمح بقفزة في القوى المنتجة وهذا ما يجعل من نشوء العلاقات الإنتاجية الاشتراكية فيما بعد ضرورة . ولكن الأطروحة لا تقبل القول بأنه من هذه الضرورة يمكن أن نستخلص أطروحة خاصة بنموذج كوني للتطور ، يفرض نفسه في كل مكان بنوع من الحتمية المطلقة .

إن الفكر الاجتماعي الماقبل برجوازي المسيطر لا يبحث عن تفسير تاريخ الإنسانية ، وفكرة التطور ذاتها غريبة عنه ، إنه يجتهد لتبرير النظام القائم المعتبر أبدياً ، وذلك بعبارات دينية خاصة بكل مجتمع على حدة . لقد وجدت بالتأكيد لحظات تعبر عن بصيرة عميقة ونفاذ رائع في التاريخ الطويل للفكر الإنساني ، لكنها ليست الطابع المميز لجوهر الإيديولوجية الماقبل برجوازية .

وقد تطور الفكر الاجتماعي البرجوازي في معارضة هذه الايديولوجية الثبوتية : لقد كان عليه أن يأخذ بالاعتبار حركة التحولات المستمرة التي أدخلتها الثورة الدائمة للقوى المنتجة في الرأسمالية ، لكنه قام بذلك بطريقة

مطلقة ، أي بطريقة تبدو فيها الرأسمالية كما لو كانت تحقيقاً ذاتياً للعقل . ومن أجل ذلك تخلط فلسفة الأنوار بين قوانين التطور الاجتماعي وقوانين تطور الطبيعة . وستقيم فيما بعد مماثلة بين القوانين الداروينية لتطور الأنواع وقانون المزاحمة . وستدعي أن القوانين الاجتماعية تفرض ذاتها على المجتمع كما تفرض قوانين الفيزياء نفسها على الطبيعة . ثم أكثر من ذلك ستحاول أن تجعل من تاريخ اوروبا ، بسبب انطباعها بالنزعة الأوروبية المتمحورة حول الذات ، نموذجاً ممتازاً للتاريخ الكوني . إن التفكير الاجتماعي البرجوازي هو في أحسن الأحوال تفكير متركز على اوروبا مادي ، آلي وتعاقبي ، في أحسن أحواله لأن النظام الرأسمالي لم يكد يستقر حتى بدأ هذا التفكير من جديد في تعبئة الحجج اللاهوتية والثبوتية الماقبل - برجوازية في سبيل رفض النقد البروليتاري والاشتراكي الوليد لنظامه . وتطور التفكير الاقتصادي، من الكلاسيكية إلى الإقتصاد المبسط يجسد ذلك . في المقابل كان لا بد للسيطرة المباشرة للعلائق الأقتصادية الخاصة بنمط الإنتاج الرأسمالي من أن تعطي للإيديولوجية البرجوازية محتواها الجوهري : الاقتصادوية . وفي هذا الإطار الفلسفي العام تشكل التقنية مبدأ أولاً مستقلاً يولد في « تقدم الفكر الإنساني » ، وهي صياغة علمانية للإله في فلسفة الأنوار .

وقد تكونت الماركسية ، ليس فقط كاستمرار لفلسفة الأنوار لكن أيضاً كنقيض لها . والتحليل الذي أنتجته عن الاستلاب يسمح لها أن تفهم خصوصية القوانين الإجتماعية بالمقارنة مع قوانين الطبيعة ، وهي أنتجت في سبيل ذلك مجموعة كبيرة من المفاهيم العلمية - مفاهيم القوى المنتجة ، علائق الإنتاج ، القاعدة الإقتصادية ، النية العليا الإيديولوجية ، نمط الإنتاج ، إلخ . وبالرغم من أن هذه المفاهيم قد صيغت خلال نضال البروليتاريا الأوروبية ضد الاستغلال الرأسمالي وعلى قاعدة التاريخ الأوروبي الذي تتيح تفسيره بشكل صحيح . إلا أن لها قيمة كونية تسمح للماركسية أن تتجاوز التمركزية الأوروبية .

لكن الأمور يجب أن لا تقف هنا . ليس فقط ضغط الإيديولوجية البرجوازية - إيديولوجية الطبقة السائدة هي الايديولوجية السائدة في المجتمع - استمر على الحركة العمالية ، لكن منذ نهاية القرن استطاعت الامبريالية أن تخلق الشروط الملائمة لاحتواء الطبقة العاملة في المركز واندماج الماركسية في الفكر البرجوازي .

وهكذا نمت في هذه الظروف ماركسية سوقية ، أخذت من الايديولوجية البرجوازية نزعتها التمركزية الأوروبية ، واقتصادويتها ، ورؤيتها الآلية التعاقبية . وقد وجدت هذه الماركسية السوقية دون شك ، حتى لدى ماركس وأنجلز ، تعابير ظرفية يمكن أن تثير الالتباس . ذلك أن الماركسية كانت مضطرة أيضاً أن تؤكد ذاتها ضد المخلفات المبعوثة من جديد للإيديولوجيات الماقبل برجوازية ، وما كان في مقدورها أن تتكون إلا على أساس التاريخ المعروف في زمنها ، تاريخ اوروبا : مثلاً المحاولة البائسة لأنجلز في « جدل الطبيعة » تشير إلى التأثير الباقي للنزعة العلمية الوضعية . والبلشفية ذاتها ، رغم أنها تكونت في معارضة الخيانة المكشوفة لتحريفية الأممية الثانية تنتسب أيضاً إلى هذه الشريحة من تاريخ الحركة العمالية . لقد استطاعت أن تقطع نهائياً مع الاستراتيجية السياسية للتحريفية ، لكن ألم تستمر في الوقت ذاته في نقل بعض نظراتها - التي عبر مثلاً كاوتسكي - التي هي في أساس الانحرافات الاقتصادوية ؟ يجب القطع نهائياً مع كل أشكال التقدير الديني للماركسية ، والقبول بفكرة أن هذه المجموعة من المفاهيم الحيّة التي أنجبها صراع الطبقة العمالية ليست محصنة ضد الأخطاء بنصوص - مهما كانت مهمة - معتبرة كحصيلة نهائية تجعل من مكاسب النضالات المقبلة النظرية أمراً لا جدوى منه . يجب ضرب هذه العودة إلى الوراء وهذا الاحتواء باستمرار، ذلك أن الاتجاه إلى تفسير المادية التاريخية باعتبارها تحديداً أحادي الجانب للتطور إنطلاقاً من حركة القوى المنتجة المستقلة هو اتجاه مسيطر . والاستخدام المكرر لصفة « جدل » لا يكفي لتغيير طبيعة التحليل .

إن جوهر أطروحتنا يعتمد على أن نمط الإنتاج الخراجي هو الشكل الغالب على المجتمعات الطبقية الماقبل رأسمالية ، وأن العبودية نمط استثنائي وهو كنمط الانتاج التجاري البسيط ، هامشي ، وأن الاقطاعية هي الشكل المحيطي من النمط الخراجي ، وأن كونها شكلاً أبكر ، ومطبوعة لذلك بخصائص المجتمع الأصلي الجماعي ، كانت معدّة لأن تتجاوز نفسها بنفسها بسهولة أكثر ، مؤمنة لأوروبا مصيرها الخاص . ولنعد باختصار إلى كل من هذه العناصر .

إن النمط الخراجي يحدد معاً علائق سيطرة ( طبقة دولة حاكمة وفلاحين محكومين ) وعلائق اسغلال ( استخلاص فائض في شكل خراج ) . إن شفافية علائق الاستغلال يدفع إلى هيمنة علائق السيطرة ، أي هيمنة الصعيد السياسي الأيديولوجي . ونمط كهذا يتميز في شكله الناجز المكتمل باستقرار عظيم . فهو يستطيع إذن أن يمتص تقدم القوى المنتجة دون أن يتطلب تدمير علائقْ الانتاج ( مجموع علائق السيطرة والاستغلال ) ، وهذا ما يذكرنا بأن أطروحة تحديد علائق الانتاج آلياً بمستوى تطور القوى المنتجة ليس أطروحة ماركسية لكن اقتصادية وضيعة ، حتى لو كانت مقنعة بمقتضيات أسلوبية تدور حول الطابع الجدلي للعلائق بين هذين الصعيدين . إن طراز تقدم القوى المنتجة ليس في الواقع حيادياً ، عشوائياً ولكنه مشروط بعلائق الإنتاج. مثلاً بإمكان النمط الخراجي الناجز في مصر وفي الصين أن يوجه تقدم القوى المنتجة نحو التحسن الرائع لتقنيات الري والبناء ( الممولة بالتقدم الزراعي ) والمواصلات ( طرق ، بريد ، إلخ ) التي تدعم بذلك النمط الخراجي ذاته .

إن علائق الانتاج الخراجية تضع بالتأكيد حداً لتطور القوى المنتجة . وقد رأيناه في الصين كما في العالم العربي ، من خلال الحدود التي تفرضها السلطة على التعاونيات المهنية ( الطوائف في الشرق ( المترجم ) ) . في اوروبا الاقطاعية ـ الحلقية الضعيفة في المجتمعات الخراجية ـ حظيت السلطة المركزية بمقدرة أقل : وهكذا أمكن نشوء علاقات الانتاج الجديدة الرأسمالية

الجنينيـة في المدن البعيـدة عن هيمنة النيـر الاقطاعي ، هـذه العلاقـات التي ستتيـح تراكم قـوى الثورة البـرجوازيـة ، وتقلب مجموع عـلائق الانتاج وتقيم علائق جديدة قادرة على حمل تطور القوى المنتجة إلى مستـوى أعلى . وفي الحلقات القوية في المجتمعات الخارجية الأخرى لن يكون ذلك ممكناً، ولن يستطيع تطور القوى المنتجة أن يتجاوز مستوى معيناً . والصورة ذاتها بالضبط نراها اليوم مع ولادة علائق الانتاج الاشتراكية .

إن الأطروحة الشائعة تقضي بأن تطور القـوى المنتجة يعمـل في جميع الأنحاء كقوة عمياء تقلب بالطريقة ذاتها علائق الانتاج . ونمط الانتاج الآسيوي يخلق لهذه الأطروحة صعوبات مستحيلة الحل . فإذا كان تطور القوى المنتجة يعمل بالضرورة على التغيير شبه الفوري لعلائق الانتاج أين يمكن أن نحـدد موقع النمط الآسيوي : قبل العبودية ؟ قبل الإقطاعية ؟ ألم نصف هذا النمط ، على أسـاس هذه النـظرة ، بأنـه طور أدنى ، وذلـك رغم كل البـديهيات التي تبرزها المقارنة بين الصين واوروبا مثلاً ؟ وعلى أساس هذه النظرة ، لا بد أن المجتمعات الشرقية المسدودة قد وقفت عن النمو في مستوى شديـد الضعف من تطور القوى المنتجة . وأخطاء الأحكام المرتكبة بحق نمط الانتاج الآسيوي تجـد هنا مصـدرها . على أسـوأ الأحوال يلقي كـارل ويتفوغـل مسؤولية هـذا التوقف المطلق على حتمية جغرافية[1] . لكن الحقيقة مختلفة جداً عن ذلك . فلما كان نمط الانتاج الخراجي قد نشأ مبكراً في شكله الناجز ، فقد أتاح تطوراً سريعاً وواسعاً للقوى المنتجة ( هكذا الزراعة في مصر والصين ) . وركودها لا يظهر إلا حينما يصبح المستوى المحقق من النمو شديد الارتفاع، وبدون شك أكثر ارتفاعـاً من أي مجتمع آخـر ما قبـل رأسمالي . والأطـروحة التي نعتقـد بحقيقة ماركسيتها ، مع رفضنا لكل نموذج وحيد كوني مسبقاً ، هي بدون حدود أكثر إقناعاً . لكنها تضع عندئذٍ القوانين الاجتماعية في صعيد أكثر تجـريداً ، صعيد أنماط الإنتاج ، التشكيلات الاجتماعية ، العلاقات بين القاعدة والبنيـة

(1) انظر كارل ويتفوغل ، الاستبداد الشرقي ، دار مينوى 1964 .

العليا الخاصة بكل نمط ، إلخ . ويمكننا إنطلاقاً من هـذه المفاهيم أن نفسـر التـطورات المختلفة للمجتمعـات ، أي أن نشـرح التـاريـخ الحقيقي ، لا أن نستبدله بتصور يدّعي الكونية لكن لا قيمة علمية له .

إن القوانين الاجتماعية المكتشفة في المادية التاريخية كونية بالتأكيـد : مفـاهيم نمط الإنتاج والأيـديولـوجية ليست خـاصة بهـذا المجتمـع أو ذاك ، والعلاقات التي تربط العناصر الاجتماعية التي تعكسها هذه المفاهيم ذات قيمة كونية أيضاً . لكن هذه القوانين تعمل في سياقات مختلفة . والنتائج التي تقود إليها هي أيضاً في كل مرة خاصة : إن للتناقضات دائماً عدة حلول ممكنة على أساس القوانين ذاتها . هناك إذن طرق متعددة للتطور وليس درباً واحـداً رسم مسبقاً للتاريخ الإنساني بأكمله .

إن أطـروحة التـطور اللامتكـافيء فرضت نفسهـا علينـا أولاً من خـلال ملاحظة الطرق التي تشق من خلالها الاشتراكية دربها في العـالم المعاصـر . ففي النظام الرأسمالي الذي وصل إلى طور الامبريالية ، والمتميز بانقسام العالم بين مراكز مسيطرة ومحيط خاضـع ، يبدأ التحـول الاشتراكي للعـالم بثورات المحيط . فها هنا حيث تكون العلائق الرأسمالية أقل نمواً يتطلب نمـو القوى المنتجة أكثر من المركز تجاوز هذه العـلائق ، وفي الوقت ذاتـه يصطدم هـذا التجاوز بعقبات أقل صعوبة .

وانطلاقاً من هذه الحالة الأولى للتطور اللامتكافيء ، وهي الحـالة التي نعيشها ، اندفعنا فيما بعد إلى طرح مسألة مـا إذا كان الأمـر كذلـك في لحظة تجاوز العلائق الماقبل رأسمالية ، عند ميلاد الرأسمالية . وبالتأكيد لا يمكن أن ننقل إلى المـاضي دروس العالم المعاصر . فالرأسمالية هي أول نظام عالمي ، ولا يمكننا أن نتحدث عن مـركز ومحيط بـالطريقـة ذاتها فيمـا يتعلق بالأنـظمة الماقبل رأسمالية . لقد اضطررنا إذن إلى القبول بأنه لا بد من تحديـد جديـد للنظام المركزي والنظام المحيطي الماقبل رأسمالي اللذين كانا مستقلين نسبياً وأحدهما تجاه الآخر . وقد احتفظنا بتعبير مركزي للأنظمة التي كانت تقوم على

نمط إنتاج طبقي ما قبل رأسمالي بامتياز في شكله الأكثر تطوراً والأكثر اكتمالاً ، أي النمط الخراجي ، في حين أننا قبلنا أن نرى في نمط الإنتاج الإقطاعي شكلاً فقيراً غير مكتمل ـ نقول محيطياً ـ للنمط الخراجي .

لدى خروجها من الغزوات البربرية كانت أوروبا أقل تطوراً من المشرق ومنطقة المتوسط ، لهذا هي إقطاعية ، كما أن اليابان إقطاعية بالنسبة للصين الخراجية . لكن هذا التأخر سيتيح لها أن تتقدم بسرعة وحرية أكبر . بينما سيسير العالم العربي ، الأكثر تطوراً نحو الركود . هل نستطيع أن نفسر بهذه الأداة المفهومية الوقائع ، أي ظهور الرأسمالية في أوروبا من جهة وإجهاض الميركنتيلية العربية من جهة أخرى ؟ جوابنا أن نعم . بالتأكيد لو لم تظهر الرأسمالية في أوروبا لوصلت إليها الإنسانية بطريقة أخرى . لكن المسألة لا تكمن هنا . تفسر المادية التاريخية التاريخ ، وتشرح التحولات التي حدثت فعلاً ، كما تشرح النجاحات والإخفاقات ، أي الطريقة التي تمكنت بها المجتمعات أو لم تتمكن من تجاوز التناقضات . وهي تشرح الوقائع ، ولا تستبدلها بفلسفة التاريخ ، ولا تفكر بماذا كان سيكون عليه الحال لو . . .

وقبل أن نطرح مسألة إجهاض الميركنتيلية العربية ، هناك مسألة ما إذا كان من الممكن أن نتحدث عن عالم عربي بشكل عام ، وأن نصفه في مجمله . فهو يكون في الحقيقة منطقة تغطي مساحة عظيمة ، متنافرة على صعيد الشروط الطبيعية والإسكانية ، فهي مكونة هنا من مناطق صحراوية فقيرة ، وهناك من واحات شديدة الخصوبة وكثيفة السكان حتى الحدود القصوى ، إلخ . . . والتاريخ الألفي الذي يبدأ من الفتح الإسلامي إلى اندماج هذا العالم في النظام الرأسمالي التي تسيطر عليه أوروبا ليس أكثر تجانساً ، خاصة وأن هذا التاريخ الألفي يمد أحياناً جذوره في تاريخ أطول آلافي . لماذا يمكن لهذه الشريحة من التاريخ الإنساني أن تجمل مثلاً في البحث عن نمط إنتاج يميز كل هذه المناطق التي تكونه وكل فتراته التاريخية ، أليس هذا مجرد

جهد ضائع ؟ أليس من الأفضل وصف كل منطقة في كل فترة ، دون التصدي لاستخلاص قواسم ثابتة يحذر أن تكون مجرد أحكام مسبقة ؟ .

رغم خطر هذه التعميمات قررنا قبول المخاطرة . ولنلاحظ أن حججاً كهذه صالحة لكل مناطق العالم : فأوروبا من غزوات البرابرة حتى القرن التاسع عشر ليست أبداً متجانسة، وليس العالم الرأسمالي المعاصر كذلك أيضاً . ومع ذلك فنحن نتكلم بطريقة معقولة عن الإقطاعية الأوروبية ، كما نتكلم عن نمط الإنتاج المسيطر ، كي نصف عشرة قرون من التاريخ شمال البحر المتوسط . وليس للمادية التاريخية من معنى إلا إذا ذهبت إلى ما وراء المونغرفيات الخصوصية في المكان والزمان ، وإلا إذا أعطت انطلاقاً من التاريخ مفاهيم فعالة لفهم حركة أو حركات تحول المجتمعات ـ كل المجتمعات وأي مجتمع ـ في اتجاهاتها الرئيسية .

إن وحدة منطقة أو حقبة لا تظهر دائماً بالتأكيد للمعاصرين : ولا تظهر إلا بعد فترة من حركة اتجاهاتها السائدة . إن لأوروبا القرون الوسطى معنى اليوم لم يكن لها في ذهن فارس في القرن الحادي عشر . ولنأخذ المشكلة بالاتجاه المعاكس : إن مسألة الوحدة العربية المطروحة اليوم تقتضي أن نستفهم التاريخ كي نعرف إذا كان لها جذور ، وما هي . هل الوحدة العربية ثمرة السيطرة الامبريالية الحديثة فقط ؟ هل هي مجرد طموح ثقافي غامض ؟ ورأينا أن لهذه الوحدة وضعياً جذور تاريخية . يجب إذن اكتشافها ، أي كشف الخصائص السائدة والخاصة بألف سنة من تاريخ العرب الماقبل استعماري . ولن نكون ماركسيين إذا حصرنا هذه الخصائص في الصعيد الأيديولوجي والثقافي فقط (الإسلام ، واللغة العربية ) دون أن نفهم أنه لكي يكون الأمر كذلك ، لا بد وأن يعبر هذا العالم ، على صعيد التشكيلات الاجتماعية عن خصوصيات معينة . وليس المقصود أن نبسِّط الأمور عندما نتجاهل الاختلافات في الزمن والمكان . لكن هذه الاختلافات والفروق المعترف بها تتمفصل على الاتجاهات الرئيسية ، الخصوصية والسائدة ، تعدلها وتتعدل بها . وعملية

التجريد هذه تكون بالضبط المكسب العلمي للمادية التاريخية . لكن عملية وصف العالم العربي الماقبل استعماري بشكل عام بأنه إقطاعي بتشبيهه البسيط مع أوروبا هي بالضبط عملية تجريد مغلوطة . إنها تقوم على رد التاريخ الكوني إلى نموذج آلي على مراحل ، لم يكف ماركس عن الاحتجاج ضده . وهي لا يمكن أن تسمح لا بفهم أسباب ظهور الرأسمالية في أوروبا ولا الاتجاه نحو الوحدة العربية بخلاف الاتجاه المعاكس في أوروبا نحو التفريق القومي .

**تمفصل نمط الإنتاج الخراجي مع العلائق التجارية في العالم العربي الماقبل استعماري .**

لقد اخترنا طوعاً بوصفنا التشكيلات العربية الماقبل استعمارية بأنها تجارية استعمال لغة استفزازية . فمن الواضح أن هذه المنطقة من العالم كغيرها من المناطق قبل الرأسمالية مكونة بشكل رئيسي من مزارعين ومزارعين مستغلين . وأطروحتنا هي : أولاً أن أنماط الإنتاج الزراعية تكون أحياناً هنا خراجية ( في المناطق الغنية ) وأحياناً جماعية ( في المناطق الفقيرة والمعزولة ) لكن بدرجة نادرة جداً من نمط إقطاعي ، الذي لا يظهر إلا مع انحطاط العالم العربي ، وثانياً ، أن العلائق التجارية تركب على الأنماط الزراعية وتتمفصل معها بطريقة خاصة حيث تسيطر أحياناً على العلائق الزراعية وأحياناً تخضع للنمط الخراجي . والجانب الثاني لمسألة التاريخ العربي هو الذي يعطيه خصوصيته .

**والوقائع ذات المغزى التي تستند إليها أطروحتنا هي التالية :**

أول مجموعة من الوقائع : إن إنتاجية الزراعة في جنوب المتوسط كانت بشكل عام أضعف بكثير مما كانت عليه في الشمال ، والبرهان على ذلك الاستعمال الصرف للمحراث العتيق في العالم العربي في حين أن تقدماً نوعياً ملموساً وحاسماً قد حدث في أوروبا مع ظهور المحراث الحديدي الذي يدخل في الأرض بعمق ويقلبها . وقد عوض عن التأخر العربي هذا خصوبة الأرض الطبيعية في المناطق المروية . هذه هي حالة مصر ، وكذلك حالة العراق في

بعض الفترات ، وفي هذه المنطقة المحظوظة أو تلك أيضاً في فترة تاريخية ما ( الأندلس والمناطق السهلية السورية الصغيرة ) . ولكن يبقى أن إنتاجية العمل الزراعي بالنسبة للفلاحين العرب ( ما عدا مصر ) أو أغلبيتهم ظلت ضئيلة وراكدة ، بينما ازدهر تقدم مبكر في أوروبا منذ القرن الحادي عشر فيما دعي بالثورة الزراعية للقرن الخامس عشر حتى الثامن عشر التي سبقت ـ ومكنت من ـ قيام الثورة الصناعية .

ثاني مجموعة من الوقائع : بقيت الإنتاجية الزراعية في العالم العربي دون تغيير واضح إن كان ذلك في أوقات العظمة أو الانحطاط . وما نلاحظه هنا يختلف كثيراً عما حدث في أوروبا . ففي العالم العربي تتميز فترات الازدهار بالتوسع في المناطق المروية ، حيث ترتفع من واحد إلى اثنين في مصر وبنسبة 1 إلى عشرة على الأقل في العراق . وبشكل عام يتذبذب عدد السكان بموازاة ذلك في هذه المناطق المروية . في حين أن التقنيات لا تختلف كثيراً : هكذا مثلاً بقيت التقنيات الزراعية في مصر منذ أقدم العصور حتى القرن التاسع عشر قائمة على الري بواسطة الأحواض والمحراث . أما في أوروبا فإن تزايد السكان منتظم ، بطيء أحياناً ، أسرع في أحيان أخرى ومرتبط بتقدم الإنتاجية الزراعية ، أما في العالم العربي فتقلبات السكان عنيفة .

ثالث مجموعة من الوقائع : هناك توافق في العالم العربي بين فترات العظمة وفترات النهوض التجاري . بالتأكيد لا يفيد النهوض التجاري كل العالم العربي في مجموعه بالضرورة .

وفيما يتعلق بالمشرق ظلت طرق المواصلات التجارية لفترة طويلة تمر بسوريا التي كانت ، مع العراق ، المستفيدين الرئيسيين ( إنها على كل حال الفترة التي كانت الخلافة فيها هناك ، في دمشق ثم في بغداد ) . وعندما اجتاحت الغزوات التركية المنغولية هذه المنطقة انتقلت الطرق نحو الجنوب والبحر الأحمر لصالح مصر في عصر الأيوبيين والمماليك من القرن الثاني عشر

حتى القرن السادس عشر . أما فيما يخص المغرب فقد لاحظنا تحولاً من الغرب إلى الشرق من تأقيلات في المغرب الأقصى إلى تونس وطرابلس في ليبيا وذلك بموازاة تحول المراكز الرئيسية للازدهار إن كان في المغرب أم في جنوب الصحراء . ومع ذلك فإن هذا التوافق لا يحسم مسألة السبب والنتيجة : هل التقدم المستقل للزراعة هو الذي يقدم قاعدة لنمو التجارة ، أم هل نهوض المبادلات هو الذي يدخل التقدم في الزراعة ؟ وتفسيرنا للواقع يميل لصالح الفرضية الثانية ، بالضبط لأن التقدم الزراعي ذو طابع توسعي ( توسع المناطق المروية والسكان ) أكثر مما هو تكثيفي ( زيادة الإنتاجية ) .

رابع مجموعة من الوقائع : ما هي الأهمية النسبية لما كانت الطبقات القائدة تجمعه من استغلال الفلاحين وما كانت تحصل عليه من فوائد التجارة ( وكذلك من الصنائع والحرف ) ؟ وهنا أيضاً يجب التفاهم حول طبيعة ومعنى الوقائع المدروسة . فلم ينته الخبراء من حساب المالية العربية في الفترات المختلفة لهذا التاريخ الطويل بعد ولكل منطقة على حدة . وأن يكون العائد الناجم من الريع العقاري ، في المجموع العام ، ( بما فيه الريع في شكل ضريبة ) سائداً من ناحية كمية لا يدل على شيء : فحتى الرأسمالية بقيت كل المجتمعات الإنسانية زراعية بالدرجة الأولى ، وكان المصدر الرئيسي للطبقات القائدة يأتي ، منذ المشيخات القروية الأولى وحتى أعظم الامبراطوريات من استغلال الفلاحين . لكن يجب الذهاب إلى أبعد من هذه البديهيات ، يجب أن نعرف إذا ما كان الريع المأخوذ من الفلاحين يستطيع أن يعيل الطبقة القائدة وخدمها المباشرين ، أو إذا كان هذا الريع كافٍ كي تستطيع أن تنشأ عليه الدارة الثانية للإنتاج ( حرفة وصناعة ) ، ولا يكفي أن نجهد لنعرف الأهمية النسبية لهذه الدارات الثانوية ( التي يمكن قياسها مثلاً حسب نسبة السكان الحضريين ) لكن يجب أن نعرف أيضاً إذا ما كانت هذه الدارات تسمح ـ عن طريق المبادلات التجارية ـ بامتصاص فائض ذي أصول زراعية ينشأ خارج المجتمع ، ويجب أن نعرف أيضاً كيف تتمفصل العلائق التجارية والعلائق

الزراعية إذا كان ازدهار الأولى مجرد نتيجة للتقدم الزراعي ، أو إذا كان هذا التقدم ، بالعكس ، قائم على أساس الازدهار التجاري ، وفي هذه الحالة تمارس العلائق التجارية فعل سيطرة على مجموع النظام . ولا يعطينا الإحصاء المباشر معلومات مجدية على هذا الصعيد ، إذ لا بد من تحليل الأسعار بعمق ، وتكوين المداخيل ، وآليات العلية التي تحدد الحركة في مجملها ، إلخ . . . وهذه مشكلة مشابهة لتلك التي تطرحها نظرية التبادل اللامتكافىء في النظام الامبريالي المعاصر . وأطروحتنا أن الأمر كذلك فيما يتعلق بالتاريخ العربي : لا يمكن أن نفهم وجود المدن في عصور عظمتها دون أن ندمج العالم العربي في مجموع أعظم يتداول في داخله الفائض ويتركز بطريقة ما .

ولا تعني أطروحتنا مع ذلك أن ظهور الدولة في هذه المنطقة من العالم نابع من التجارة ، هنا كما في كل مكان ، يتعلق ظهور الدولة بالتكوين الداخلي للطبقات والاستغلال الذي ينجم عنه . وهنا كما في كل مكان ، معظم الإنتاج المادي إنتاج زراعي ، في هذا الطور من نمو القوى المنتجة . والاستغلال الذي هو أساس ظهور الدولة لا يمكن إذاً إلا أن يكون هنا استغلال المنتجين الفلاحين ، بطريقة أو أخرى . لكن هناك دولة ودولة ، هناك شيء هو مشيخة محلية وشيء آخر يسمى امبراطورية تعطي آلاف الكيلوميترات وتضم ملايين السكان ، وتحيي مدناً مزدهرة حيث يحتشد عدد ضخم من السكان بالمعنى النسبي والمطلق .

وعندما نعترف بأصل الدولة في المنطقة ، وبصيغ الاستغلال الداخلي للفلاحين الذي تقوم عليه ، تبقى المشكلة بكاملها دون حل ، طالما أن إنتاج غالبية الفلاحين في المنطقة ( ما عدا في مصر ، وفي بعض اللحظات في العراق ) يظل ضئيلاً . فنحن نلاحظ نمو مدن عظيمة في بعض الحقب ، تلك المدن التي تعد من المدن الأكثر ازدهاراً في التاريخ ، ونرى المنطقة ذاتها وقد أصابها الانحطاط في فترات أخرى دون أن تكون إنتاجية الإنتاج الزراعي المحلي قد تغيرت . وبصورة عامة نلاحظ أن لحظات الحضارة العظيمة في

المشرق كما في المغرب تتسم بعمران قوي حضري ، الذي يمتص أحياناً ثلث أو نصف سكان المنطقة ، وهذا أمر استثنائي في التاريخ . ونلاحظ بالعكس أن مصر احتفظت بطابع ريفي غالب وأكثر استقراراً ، ولا يعني هذا أن مصر لم تشهد ظهور المدن ، إنها تملك بالعكس عدداً كبيراً من المدن الصغيرة ، والمتوسطة الراسية بعمق في المناطق الزراعية ، ولها مع الأرياف مبادلات هامة ومستقرة ، كما شهدت أحياناً مدناً كبرى ـ الاسكندرية والقاهرة ـ ، لكنها كانت عندئذٍ عواصم مرتبطة بالامبراطوريات التي تتجاوز مصر . وقد أخذنا بالحساب كل هذه التنوعات.

وما نطرحه في أطروحتنا هو أنه من غير الممكن تقدير طبيعة النظام الاجتماعي في كليته وبشكل صحيح إذا عزلناه عن المجموع الأوسع الذي يندرج فيه ، وفيما يتعلق بالعالم العربي لا يمكننا أن نتجاهل مكانة المناطق المختلفة التي تكونه في مناطق نظام مجموع أوروبا ـ المتوسط ـ آسيا الغربية والوسطى والسودان . يجب بالتأكيد طرح مسألة إنجاب الفائض في كل جزء من المجموع . لكن يجب أيضاً طرح مسألة جريان وتمركز هذا الفائض المحتملين هنا وهناك في هذه اللحظة أو تلك على مستوى المجموع . وتنحية هذه المسألة يعني نسيان جزء أساسي من الواقع ، فهنا تفرض إشكالية التجارة البعيدة نفسها .

من يجرؤ أن يشرح اليوم ثروة أمراء الخليج عن طريق استغلال الرحل وعمال النفط بتجاهل النظام الرأسمالي العالمي الذي تندرج فيه هذه الإمارات ؟ من يستطيع أن ينكر أن رفاهية بريطانيا ارتبطت باستغلال امبراطوريتها وأن سقوط هذه الامبراطورية ليس له أثر في الركود الراهن للميتروبول القديم ؟ من يجرؤ أن يفسر ثروة البلاط الواطئة في القرن السابع عشر مع تجاهل دور التجارة الميركنتيلية التي كانت تسيطر عليها ، والأخذ بالحسبان فقط أشكال استغلال الفلاحين النيرلنديين ؟

إن محاولة إنكار إشكالية تداول الفائض تعني في الواقع رد المادية التاريخية إلى مجرد مذهب مغلق يقضي بأن كل الحقيقة موجودة في كل جزء صغير من الكلية ، مذهب يمكن بفضله أن ندرس كل مجتمع في عزلته عن الآخرين ، وجاذبية هذه المذهبية الضيقة كانت دائماً قوية ، وهي تلتقي مع رغبة هواة التنميط ( الكشف عن أنماط ) في التصنيف ، ومع الرغبة المثالية في إدخال الواقع كله في تصورات بسيطة محددة مسبقاً . وإذا أردنا أن نبرهن بالاستشهادات أن الطريقة الماركسية غريبة عن هذه الرغبة ، لن نتعب من الرجوع إلى مئات الصفحات التي يتحدث فيها ماركس عن التجارة من خلف آليات الاستغلال الأولية .

ولن نفهم شيئاً من العالم العربي إذا لم ندرك مجموع هذه المشكلات ، خاصة في مستوى الأيديولوجية ، إذ إنه ليس سواء أن يأتي الفائض هنا من الاستغلال المحلي للفلاحين ، وهناك من التجارة التي تحول فائضاً منجباً في منطقة أخرى ، من يجرؤ على رد جميع المجتمعات الماقبل رأسمالية إلى نموذج واحد، المدعو إقطاعي، وعلى تجاهل خصوصية عقائديتهم ، وعلى عدم طرح مسألة طبيعة وأصل وعواقب هذه الخصوصيات ؟ عندما نتحدث إذن عن تشكيلات تجارية مقابل تشكيلات فلاحية نريد أن نشدد على هذه الخصائص في مستوى قاعدتها الاقتصادية ( تداول وتمركز الفائض في نظام مأخوذ بمجمله ) ، أكثر منه في مستوى عقائديتها .

لكن لماذا لا نقبل أن نعين الأصالة التجارية للعالم العربي في صعيد حضارته ، وذلك بأن نميز هذه الأصالة عن مسألة طبيعة التشكيلات الاجتماعية ؟ لأن هذا التمييز يبدو لنا عقيماً . إنه يقوم على رد مفهوم التشكيلة الاجتماعية إلى مستوى اقتصادي نركب عليه بناء نصفه بالحضارة يمكن أن يتحول إلى حشو تندرج فيه العقائد والسياسات والأديان والثقافات والصفات الأصيلة ، إلخ . بالنسبة لنا لا بد للمادية التاريخية من أن تأخذ بالحساب في الوقت ذاته مجموع صفات المجتمع المدروس ، بما في ذلك الصفات التي

أصبحت تدخل تقليدياً في مبتسر دراسة الحضارات . وهكذا إذا كان الطابع التجاري للعالم العربي واقعاً ، فإن هذا الواقع يمد جذوره في التشكيلة الاجتماعية . وبإدراج العلاقات التجارية في التشكيلة نحن لا نفهم فقط ، ودفعة واحدة ، نمط تداول الفائض ، لكن أيضاً خصوصيات البنية العليا : الأيديولوجية التجارية . إن طريقتنا تسمح معاً بالأخذ بالحساب مسألة الوحدة العربية ، والطرق المفترقة لتطور التاريخ الأوروبي والعربي .

ما هي إذن الطبيعة الرئيسية للتشكيلات العربية ، إقطاعية أم غيرها ؟ وكيف يتمفصل الطابع التجاري لهذه التشكيلة مع قاعدتها الزراعية ؟ أين تكمن الخصوصية ، أين يكمن العامل المسيطر ، وعلى أي صعيد يقوم : صعيد القاعدة أم صعيد البنية العليا فقط ، أم الصعيدين معاً ؟

ومصدر الصعوبة يأتي من عادة الخلط السيئة شبه ـ الماركسية بين ملاك الأرض ( الماقبل رأسماليين ) والإقطاعيين وذلك بالتبسيط الذي لا علاقة له بماركس .

إن نمط الإنتاج الإقطاعي ينتسب إلى عائلة كبيرة من أنماط الإنتاج الخراجية ، المتصفة جميعاً بانقسام السكان إلى فلاحين شغيلة ( منظمين في جماعات قروية أم لا حسب الحالة ) وإلى أسياد ملاك الأرض ، وبالارتباط بذلك تتصف أيضاً بتوزيع الناتج الاجتماعي بين وسائل معيشة للفلاحين وخراج مقتطع لصالح الطبقة المسيطرة ( عادة خراجاً عينياً ) .

هذا هو التقرب الأول ، الشديد التجريد الذي يمكن الانطلاق منه إلى المشخص كما فعل ماركس بالنسبة لتحليل النمط الرأسمالي .

وتتمفصل أنماط الإنتاج الخراجية هذه أحياناً مع تجارة بعيدة المدى ، خاصة حين يكون الخراج كافياً لتغذية منتجين آخرين ( حرفيين ) حيث يتحول جزء من نتاجهم إلى موضوع تصدير يسمح بالقيام بواردات أخرى للمنتجات

الكمالية للطبقات المسيطرة ، ويختص التجار ( لا التجار الرأسماليين ) بهذه التجارة .

لكن التجارة البعيدة لا تستدعي بالضرورة مثل هذا الخراج . إذ يمكن للتجار أن يكونوا وسطاء بين مجتمعات خراجية لا تعرف بعضها البعض ، ويعيشوا من عوائد احتكارهم لدور الوسيط ، هذه كانت إلى حد كبير حالة التجار العرب . في تكوين الطراز الأول يكون نمط الإنتاج الخراجي ( الإقطاعي ) مسيطراً ، ونمط الإنتاج التجاري الصغير البسيط ( الحرفة ) والتجارة البعيدة تتمفصل على الأول . أما في تكوين الطراز الثاني فإن نمط الإنتاج الخراجي لا يسيطر عامة ، هو كذلك فقط في لحظات قصيرة حين يجر الازدهار العام إلى تثمير واسع للأراضي المروية ، كما كان الأمر على هذا الحال خلال القرون الثلاثة من الصعود الكبير العباسي في العراق وسوريا . ويكف عن ذلك عندما تنطوي الزراعة إلى المناطق الفلاحية المعزولة ، في قرون الانحطاط الطويلة .

في مراحل العظمة فقط إذن ـ التي هي أيضاً فترات الوحدة العربية ـ يصبح نمط الإنتاج الخراجي ( وليس الإقطاعي ) مسيطراً ، وحتى في هذه الأثناء ، وبالضبط لأن الخراج المفروض هنا على الفلاحين ضعيف ، يظل نمط الإنتاج الخراجي محدوداً في توسعه الجغرافي ، كما في امتداده في العمق ، على مصر والعراق . وهناك مناطق كاملة من العالم العربي مكونة من فلاحين أحرار منظمين في جماعات . في مناطق أخرى يبقى الخراج خفيفاً على الأقل بالقياس المطلق . ولهذا السبب بقيت الإقطاعية العربية غير مستقرة وتابعة للسلطة المركزية ( ومنه العلاقة الدائمة بين الإقطاعية ، وخدمة الدولة ، وقاعدة عدم وراثة الإقطاعة عامة ) . إن السلطة المركزية تدين بثروتها وقوتها إذن إلى عوائد التجارة البعيدة أكثر مما تدين بها إلى الخراج المفروض على الفلاحين . وعندما تختفي هذه التجارة يتراجع المجتمع العربي ، ويتراءى للنظر سير الأقطعة للأرض . مترجماً الانطواء على الأرياف الفقيرة ( ما عدا في

مصر ) ، وتظهر الوراثة في الإقطاعات بموازاة تدهور السلطة المركزية ، في لحظة الغزو الاستعماري كانت هذه هي صورة العالم العربي، لوحة إقطاعية فقيرة.

لنلخص : إن نمط الإنتاج الغالب في الزراعة العربية هو النمط الخراجي وليس شكله الإقطاعي الذي لا يظهر إلا مع الانحطاط . والعلاقات التجارية تقوم في هذه التشكيلة كعلاقات مسيطرة ، وتتجلى خاصة إما في تحولها إلى مصدر ومحرك الازدهار ، مؤدية إلى نمو زراعة خراجية أيضاً ، أو تبدو في فترات الانحطاط مركبة على إقطاعية فقيرة . وخصوصيات مصر ، الأكثر استقراراً من بقية العالم العربي لم تستطع أن تتغلب على الخصوصيات التي ميزت وحددت عامة التاريخ العربي . ولدينا ها هنا أول تفسير لإجهاض تطور التشكيلات العربية نحو الرأسمالية .

**مسألة إخفاق الميركنتيلية العربيــة :**

إن مسألة إخفاق تطور التجارة العربية نحو الرأسمالية لا تنطوي على أي سر ، إلا أن التاريخ البرجوازي قد خلق منها مشكلة مصطنعة . وهي تبدأ بالخلط بين النقد والرأسمال ، التجارة والرأسمالية ، وتكتشف رأسمالية في كل مكان ، في الصين القديمة ، لدى اليونان والرومان وعند العرب ، إلخ . ثم تسأل لماذا لم تنجح إلا الرأسمالية الأوروبية . ويشكل الدين ( البروتستنتية عند ماكس فيبر ) أو العرق ( تفوق الجرمان أو بحنكة أكبر ، تفوق التراث اليوناني ) الوسائل الوحيدة للخروج من المأزق الذي تم الوقوع فيه .

إن العملة والتجارة موجودة قبل الرأسمالية ، وهي تظهر منذ اللحظة التي يظهر فيها لدى المنتجين فائض ، ويسمح تقسيم العمل بالتبادل بين منتجات يتجسد فيها هذا الفائض الجاهز . والقسم الرئيسي من المبادلات وخاصة المبادلات الجارية بين المنتجين الصغار داخل المجتمع ذاته ( فلاحين وحرفيين في القرية ذاتها ) تحدث في الحقب الماقبل رأسمالية بدون وسطاء تجار وغالباً أيضاً بدون نقد . لكن منذ اللحظة التي يتجمع فيها قسم كبير من الفائض في

أيدي الطبقات المحظوظة القوية ( إقطاعيين ؛ بلاطات ملكية ، إلخ ) يمكن لهذا الفائض أن يتحول إلى موضوع تجارة بعيدة ، أي تبادل منتجات ـ عادة منتجات كمالية ـ آتية من مجتمع آخر . ويستفيد أحد التجار الوسطاء من موقعه الاحتكاري كي يثمر هذا الربط بين المجتمعين ويستخلص منه فائدة خاصة . وهذه الفائدة المستندة إلى الفرق في القيم الذاتية ( المنافع الاجتماعية ) المقدرة بشكل لا متكافىء في المجتمعين اللذين لا يعرفان بعضهما البعض ، لا علاقة لها إذن بقوانين ربح الرأسمال التجاري . إذ هنا أيضاً يؤكد ماركس على اشتراك الرأسمال التجاري في مساواة معدل الربح في نمط الإنتاج الرأسمالي . إن ربح الرأسمال التجاري الرأسمالي ينجم عن إعادة توزيع فائض القيمة ( الشكل الخصوصي للفائض الرأسمالي ) المولد في داخل المجتمع وعن تحويله إلى ربح . أما فوائد التجارة السوقية الماقبل رأسمالية فتنجم عن انتقال فائض من مجتمع إلى آخر . وتقوم بهذه التجارة البعيدة عادة فئات متخصصة ، غالباً ما تكون طوائف أو أقوام (« شعوب ـ طبقات » كاليهود في أوروبا القرون الوسطى ) وأحياناً مجتمعات تنمو على هذا الأساس : مثل فينيقيا ، اليونان الهانس ، المدن الإيطالية والعالم العربي في فترات الازدهار.

إن تركز الثروة النقدية في أيدي هذه الجماعات من المتسوقين ( التجار ) ليس من الرأسمالية ولا يمكن أن يقود طبعاً إلى الرأسمالية . كي يحدث ذلك يجب أولاً أن يولِّد انحلال نمط الإنتاج الماقبل رأسمالي تكديح للجماهير ، أي فصل المنتجين عن وسائل إنتاجهم ، وأن يفتح بذلك الطريق إلى تكوين سوق عمل حر.

لماذا لم تؤد مركزة الثروة النقدية في العالم العربي إلى انحلال نمط الإنتاج الماقبل رأسمالي في الريف ، لتقود بذلك إلى الرأسمالية ، هناك في الظاهر أيضاً شروط أخرى ملائمة في هذا النمط : فالأصناف التجارية كانت كثيرة الانتشار ، ولها انعكاسها في الشريعة الإسلامية . وقد تحول الشكل النقدي للريع العقاري إلى شكل عادي دائم منذ عدة قرون . ولم يجهل العرب

لماذا لم تؤدِ مركزة الثروة النقدية في العالم العربي إلى انحلال نمط الإنتاج الماقبل رأسمالي في الريف ، لتقود بذلك إلى الرأسمالية ، هناك في الظاهر أيضاً شروط أخرى ملائمة في هذا النمط : فالأصناف التجارية كانت كثيرة الانتشار ، ولها انعكاسها في الشريعة الإسلامية . وقد تحول الشكل النقدي للريع العقاري إلى شكل عادي دائم منذ عدة قرون . ولم يجهل العرب أيضاً العمل الحر ، وكان العمل المأجور كثير الانتشار في المدن وحتى في بعض الأرياف ، وكانت المشاغل موجودة أيضاً ، ويمكن أن نتكلم هنا عن بروليتاريا وشبه بروليتاريا دون الإساءة للتاريخ ، وكل ذلك لم يفرض ظهور الرأسمالية ؟

لشرح مأزق التطور هذا قدِّمت أطروحتان تتضمنان كل منهما جزءاً من الحقيقة . أولهما أنه في اللحظة التي بدأت فيها الشروط الملائمة لإعداد تغير نوعي تتراكم ـ ثورة صناعية ـ أصابت الدارات التجارية ضربات تحول عنيف لتضع حداً بذلك إلى السيرورة هذه . وهذا التحول يعود إلى الغزوات التركية المنغولية ، لكن هذه الأطروحة ـ الشائعة جداً في العالم العربي ـ تحتاج إلى نقاش . فمهما كان حجم التدمير خاصة في العراق وسوريا ، كان من الممكن ، بعد عودة السلام أن تعود الدارات التجارية إلى ما كانت عليه ، خاضعة لسلطة العثمانيين . لكن خلال تلك الفترة الانتقالية تحولت الطرق نحو الجنوب لصالح مصر في القرن الثالث عشر والسادس عشر . ومن الصحيح أن التهديد الخارجي الدائم قد ساهم في عسكرة العالم العربي . لكن هل كانت هذه العسكرة عقبة أمام ازدهار التجارة ؟ لقد شهدنا في مكان آخر من البحث الحلف الذي نشأ بين المحاربين والتجار فلماذا لم ينشأ هنا ؟ مهما يكن أدى هذا التحول إلى نضوب التراكم المالي بعنف وانهيار العالم التجاري مفتتحاً بذلك فترة طويلة من التقهقر . ألم تتعرض المدن الإيطالية للمصير المظلم ذاته ؟ وفي نهاية المطاف سترث أوروبا الأطلسية الشمالية الغربية ، انكلترا وفرنسا هذا النضج الطويل ، محطمة آمال متقدميهم الأوائل من العرب

والإيطاليين وحتى سابقيهم المباشرين الأسبان والبرتغاليين .

الأطروحة الثانية تشدد أكثر على الصفات الاستثنائية الملائمة للعلاقات الداخلية للعالم الأوروبي ، التي تتعارض في نظرها مع العلاقات الداخلية السائدة في المناطق الأخرى من العالم ، حتى حين كانت هذه العلاقات متسمة بالميركنتيلية القوية ، مثل العالم العربي والصين . أوروبا هي الوحيدة ( مع اليابان ) التي عرفت نمطاً إقطاعياً حقيقياً . والواقع أن هذا النمط الإنتاجي شديد التعرض للانحلال تحت تأثير نمو العلاقات السوقية ، ذلك أنه يتجلى في إطار سلطة غير مركزية مفتتة بين مختلف أسياد الأرض الإقطاعيين . في هذه الشروط يؤدي تتجير المنتجات والريع إلى استبعاد الفائض الخاص بالسكان الريفيين ، أي إلى تكديح جماعي وسريع ، كما تعطي إنكلترا المثال الأفضل على ذلك : فالقسم الأعظم من سكانها الريفيين قد تكدَّح وتمدين بين 1750 و 1815 . في العالم العربي بقيت أغلبية الفلاحين بالعكس خارج النظام أو على الهامش ، في مناطق يعمق من عزلتها فقرها ، باستثناء مصر . لكن في مصر بقيت السلطة المركزية ، كما في الصين ، بما لا يقارن أعظم قوة مما كانت عليه في أوروبا الإقطاعية وهذه السلطة التي تميز النمط الخراجي المكتمل تحفظ بقاء الفلاحين على الأرض ، عن طريق سياسة زراعية مكرسة خصيصاً لهذا الغرض . ولقد أقمنا ، على كل حال ، التعارض بين النمط الإقطاعي ـ الموصوف بالمحيطي ـ والنمط الخراجي المكتمل على أساس الأصل البربري للنمط الإقطاعي الذي يمد جذوره بعيداً في الأنماط الجماعية الجرمانية ، كتظاهرة أولى من تظاهرات قانون التطور اللامتكافىء .

وبالارتباط بهذا الطابع الخاص لنمط الإنتاج الإقطاعي استفادت أوروبا و (اليابان ) من ظروف استثنائية على صعيد تنظيم السلطة السياسية . ففي أوروبا اضطرت السلطة الملكية ، لتعدل كفة سلطة الإقطاعيين إلى دعم العالم السوقي بعد أن استوطن هذا الأخير بقوة في مدن حرة بعيدة عن تسلط الإقطاع ، الذي بقي تقريباً ريفياً صرفاً . وليس هناك ما يماثل ذلك في المناطق

الأخرى . إن القوة العظمى للسلطة المركزية ( إن لم يكن على مستوى كل الامبراطورية العربية ، فعلى الأقل على مستوى كل من البلدان التي تكونها ) منعت هذا التطور الحر للمدن . لقد عرف العالم العربي بالتأكيد الطوائف المهنية وطوائف التجار والحرفيين . لقد عرف حتى أكثر من ذلك ، اشتراك هذه الطوائف في إدارة المدن ، لكنه لم يعرف أبداً مدناً حرة كما في أوروبا الإقطاعية ، خارجة كلية عن سلطة وشريعة الإقطاع ، ولم تسيِّر الطوائف العربية في أي وقت المدن تسييراً كاملاً .

ويؤكد جميع المؤرخين على المراقبة الدائمة التي كانت تمارس ضد هذه الطوائف هنا كما في الصين . ذلك أن القوة الاجتماعية التي تهدد السلطة المركزية ليست قوة الإقطاعيين ـ الذين ليس لهم وجود طالما أن الأرستقراطية العقارية هي أرستقراطية خدمة حكومية مدنية ـ لكنها قوة التجار ، وحين تضعف السلطة المركزية في العالم العربي ، حتى التبخر في بعض المناطق ، يظهر الانحطاط : تتدمر التجارة وتغتنم الجماعات الفلاحية الفرصة لتؤكد استقلاليتها .

والذي يجب تفسيره إذن ليس الفشل العربي ( أو الصيني ) لكن نجاح أوروبا واليابان ، هذا النجاح الذي يرجع إلى الطابع المحيطي للنمط الإقطاعي . وفشل الميركنتيلية العربية ليس أبداً قضية سرِّيَّة لا تفهم . ولا شك أنه لو لم تصبح أوروبا رأسمالية بالسرعة هذه ، لكانت التناقضات التي تعمل في المجتمعات الأخرى ( عربية ، صينية ، هندية ، إلخ ) . وجدت حلولها في ظهور العلائق الرأسمالية داخل هذه المجتمعات وانطلاقاً منها . لكن هذه مشكلة مصطنعة .

والأطروحة التي نقبلها ، بتوضيح طبيعة القوانين الاجتماعية ومستوى عملها كما فعلنا ، تتيح فهم الظهور المبكر للرأسمالية في أوروبا نظراً لفرادة الإقطاعية ، ذلك أن التعارض الذي يبدو بين الاقتصاد العالمي الأوروبي

الذي تكون منذ القرن السادس عشر وبين توسع الامبراطوريات الخراجية الأسبق يكشف عن فرادة الانتقال إلى الرأسمالية ، ويجبرنا لذلك على التأمل في المسائل الأساسية للمادية التاريخية . والتوسع الجغرافي للمجتمعات الأخرى المتقدمة لم يأخذ يوماً هذا الشكل . فالدولة الصينية المركزية الخراجية دمجت المناطق الجنوبية المحتلة حديثاً كمقاطعات عادية ، تخضع لنظام اقتطاع خراجي مركزي واحد مفروض من قبل بيروقراطية وبالعكس من ذلك خلق التوسع الأوروبي لأول مرة محيطاً حقيقياً على أساس التخصص اللامتكافىء في الإنتاج . إن الامبراطورية وحدة سياسية بينما النظام الأوروبي العالمي اقتصادي ، أي أن الروابط التي تجمع مختلف الأجزاء اقتصادية وليست بالضرورة أو بشكل رئيسي سياسية . وهذا ليس اتفاقاً عشوائياً ، لكنه يكشف بالعكس عن ملامح أساسية لعمل العلاقات بين القاعدة والبنية العليا في الأنماط الإنتاجية المختلفة .

وقد أتاحت لنا هذه الدقة في المفاهيم أن نفهم بشكل أفضل طبيعة المجتمع الأوروبي الإقطاعي ، وأسباب الأشكال الخاصة لتوسعه بالإضافة إلى تولد الرأسمالية . إذا لم تكن أوروبا الإقطاعية امبراطورية فلأن النمط الإقطاعي شكل محيطي غير مكتمل للنمط الخراجي . وتفتيت قوة الدولة ، وعدم مركزة الفائض تجد تفسيرها في طبيعة العملية التي تم بها تجاوز الامبراطورية الرومانية عن طريق برابرة خرجوا لتوهم من الأنماط الجماعية ، والأشكال البدائية للنمط الخراجي أكثر مرونة إذن من الأشكال المكتملة : فمن أوروبا المتأخرة سيظهر تجاوز الرأسمالية للنمط الخراجي وليس من الشرق المتقدم . وهذا التعبير للتطور اللامتكافىء يكذّب أطروحة التطور التعاقبي المستمر للقوى المنتجة وتحديدها للأنماط الإنتاجية المتوالية .

هكذا لا يمكن للتجارة الماقبل رأسمالية أن تؤدي إذن إلى التكوين السريع لعالم رأسمالي ما لم تلقح على نمط محيطي ، النمط الإقطاعي . وتلقيحها على النمط الخراجي يجعل من الممكن إجهاض العملية هذه

كمخرج كان من المحتمل أن يفرض ، مع غياب الظهور السريع للرأسمالية الأوروبية وتوسعها اللاحق في العالم العربي الخاضع ، مجرى للتاريخ أطول دون شك وشديد الاختلاف.

### 3 ـ الصهيونية وإسرائيل ومستقبل فلسطين :

لو كانت إسرائيل دولة كالدول الأخرى ، لكانت التسوية ممكنة دائماً في هذه المنطقة كترجمة لعلاقات القوى في لحظة ما . لكن إسرائيل تقوم بالضبط على أيديولوجية شديدة الخصوصية . وبسبب هذه الأيديولوجية ظهر تباطؤ الهجرة اليهودية في بدايات الستينات كأزمة ، ذلك أنه بدون هذه الهجرة تنحل الصهيونية وتصبح إسرائيل دولة عادية ، دولة لسكانها الذين يمكن أن يتعايشوا مع شعوب أخرى ودول أخرى. إن الصهيونية تحتاج إلى الحروب والتوسع كي تصون علاقاتها مع يهود الشتات . وهذا الأساس الصهيوني الأيديولوجي يفقد المفاوضات كل موضوع .

وإذا كان مصير القومية العربية والأمة العربية يبدو اليوم تابعاً للصهيونية فهذا لا يعني إلا أن هذه القومية ما زالت عاجزة . وهو لا يعني أنها ستظل كذلك إذ أن ثورة اشتراكية قادرة أن تعطي لهذه القومية في العالم العربي القوة التي سترد إسرائيل إلى أبعادها الحقيقية ، فهذه القوة ستجبر إسرائيل على التخلي عن صهيونيتها لتصبح دولة عادية ، عندئذٍ سيكون للمفاوضات معنى لأنها ستقوم عندئذٍ على أرضية سياسية لا أرضية عقائدية . وبرنامج فتح للدولة الفلسطينية ، الذي هو برنامج سياسي يرسم حلاً ممكناً . ولا بد من اجتماع كل النية السيئة للغرب حتى لا يرى الهوة التي تفصل بين الطريقة السياسية لدى فتح في تصور حل للمسألة وبين الطريقة الأيديولوجية والسرية الغامضة لدى الصهيونية في رفض كل حل لا ينطوي على ذبح العرب جماعياً أو خضوعهم كأقلية ( أو أغلبية ) لا حقوق لها . أفريقيا الجنوبية وحدها ، وهي عائشة على أيديولوجية عنصرية أيضاً ، الأبرتايد، تقود إلى مأزق كهذه .

لا يمكن للصهيونية أن تبقى إلا إذا استطاعت أن تفرض نفسها كامبريالية فرعية مسيطرة في هذه المنطقة . لكن إذا لم يتم لها ذلك هل من الضروري لإسرائيل أن تتلاشى وأن يرجع سكانها إلى طريق الشتات ؟ هناك حل آخر يمكن التفكير فيه : هو « مشرقه » دولة يهودية شرقية مندمجة في المنطقة . في الوقت الراهن يخشى الصهاينة هذه العملية أكثر من كل شيء . إذ أن أغلبية سكان فلسطين الآن هم من أصل شرقي : أكثر من النصف هم من العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة . وأكثر من نصف اليهود هم أيضاً من أصل شرقي . ولم تستطع الصهيونية أبداً أن تجذب إلى فلسطين نسبة مهمة من اليهود الأوروبيين ثقافة ـ الإشكناز في كليتهم تقريباً . بينما ترك اليهود السفارديم في غالبيتهم وأكثرهم من اليهود العرب ، المغرب أو الشرق الأوسط ليهاجروا إلى إسرائيل . وكانت السياسة التعصبية للرجعية العربية هنا أكبر دعم للصهيونية . وهؤلاء اليهود الشرقيون هم في القدس بين أهليهم كما كانوا في فاس أو بغداد وكما هم العرب غير اليهود في انتشارهم من الأطلسي إلى الخليج . ويمكنهم إذن أن يكونوا جماعة خاصة على جزء من فلسطين .

لا بد للصهيونية من أن تديم السيطرة العرقية للأقلية الأوروبية على اليهود الشرقيين كما على العرب من غير اليهود . ونجاح هذه السياسة يرجع إلى حد كبير إلى واقع أن العرب لم يقدموا مخرجاً آخر لليهود الشرقيين . وإذا أمكن قريباً قيام دولة عربية فلسطينية متعايشة مع الدولة اليهودية ، وبقدر ما يستبعد ذلك آفاق التوسعية الصهيونية ، ستخلق قوى كبيرة تعمل في اتجاه مشرقة الدولة اليهودية ، فأما أن يترك اليهود الغربيون كما فعل « الأقدام السوداء » ذلك في الجزائر لأنهم لا يستطيعون التفكير في وضعية مساواة مع من اعتبروهم أدنى منهم ، أو أنهم يقبلون المشرقة .

لا يجب أن نستبعد هذا الاحتمال . وعلى كل حال يجب النظر إلى هذا الجزء من الشرق الأوسط كما كان دائماً : اتحاداً من الأقاليم . لبنان المسيحي

والدرزي والشيعي والسني سورية علوية وداخلية ، فلسطين يهودية وإسلامية ، كلها لم تندمج يوماً كمصر مثلاً ، في أمة واحدة متجانسة . لكن التنوع إذا كان يفترض في حقبتنا هذا الاحترام المتبادل والاستقلالية الواسعة إلا أنه لا يستبعد أيضاً الوحدة الاقتصادية والسياسية بل الثقافية . هل من الممكن ـ في الأجل الطويل ـ أن تذوب هذه الطوائف في أمة واحدة ؟ قطعاً هذا الاحتمال وارد . على سبيل المثال كانت الجبهة الوطنية اللبنانية تؤمن بذلك وتعمل من أجل إنهاء « لبنان الطوائف » وخلق وطن يتجاوز فيه المواطن الانتماء الطائفي . إلاّ أن الرجعية العربية أفشلت المشروع .

# الفصل السادس
# آفاق العالم العربي
# بعض التطورات الممكنة

هل يخرج العالم العربي من الامتحان الذي فرضه عليه التاريخ منذ عدة قرون ، خاصة منذ نصف قرن ، موحداً ، محدثاً ، غنياً وقوياً ؟ أم سيغرق في تقليدية مفقرة تعمق انقسامه وعجزه ؟

نحن لا نبحث لا عن الرد بشكل عنيف على هذا السؤال ولا حتى عن رفع الالتباسات عن عبارات الطريق البديل بخطاب نظري مجرد حول المعنى المحتمل لكلمات مثل الحداثة والتقليد ، الرأسمالية والاشتراكية ، والغنى والفقر . سنحاول فقط أن نخط معالم جواب بصياغة عدة تصورات محتملة للتطور ، هذه التصورات التي بجمعها بين هذه العناصر يمكن أن تعطيها مضامين خاصة .

**1 ـ تصور أول : النظام الاستعماري الجديد والانقسام العربي :**

التصور الأول الذي يجب أخذه بالاعتبار يترجم استمرار الاتجاهات التي سادت المنطقة خلال العشرين سنة الأخيرة . يبقى العالم العربي مقسماً إلى دول مستقلة الواحدة عن الأخرى . وفي البلدان النفطية يتسارع النمو المتخارج والتابع . والبعض : الجزائر والعراق يحاول أن يتابع طريقه في التصنيع المتكامل القائم على إنشاء صناعة قاعدية وصناعة استهلاكية في الوقت ذاته . ويتبنى هذا التصنيع التقنيات الرأسمالية المتقدمة ، ويصطدم لذلك بسرعة بمشكلة المنافذ الخارجية الضرورية لاستمرار توسعه الاقتصادي . أما

البلدان الأخرى ، بلدان الصحراء التي لا تستطيع أن تمتص المداخيل النفطية فتحاول أن تستثمر في الخارج لتستفيد من ريع الرساميل الموضوعة في الاستثمار . وستصطدم هذه البلدان أكثر فأكثر بقومية البلدان المتقدمة التي لن تسمح بازدياد المشاركة العربية في مؤسساتها . وبسبب الانقسام العربي لن تجد المشكلة الفلسطينية حلها ، ويعيش الأردن إلى ما لا نهاية على الدعم الخارجي ، بينما تبقى رفاهية لبنان قائمة على مركزة الخدمات في عاصمته بشرط أن يصبح من الممكن إقرار الوضع القديم من جديد ، الأمر الذي يبدو غير أكيد . وجنوب الجزيرة العربية والسودان والمغرب وتونس وسوريا ومصر تبقى في هذا التصور على الهامش .

والحال أن هذا الوضع لا يمكن احتماله وهو يدفع إلى الشك في إمكانية استمرار التزايد الاقتصادي العربي على أساس النموذج القديم . إذ أن مصر تظل مفتاح الوضع : وهشاشتها تسبب هشاشة المنطقة بمجموعها . بالإضافة إلى ذلك يفترض هذا التصور للنمو الذي يلتئم مع توسع المراكز المتطورة حسب نموذج السنوات العشرين الماضية ، متابعة هذا التوسع . والحقيقة أن هذا التوسع قد دخل في أزمة نعتبرها بنيوية عميقة ومعمرة[1].

**2 ـ عائلة من التصورات الجديدة : العالم العربي كامتداد في نظام امبريالي مجدَّد .**

يجب هنا إذن إدراج التصورات المحتملة للنمو في إطار الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي ، ومراجعة حدود التقسيم الدولي للعمل ، وقيام نظام اقتصادي دولي جديد لا بد أن يترافق بتغييرات في توازن القوى على الصعيد الدولي ( توازن الدول الكبرى ، تحالفات دولية ) ، وعلى الصعيد المحلي ( تحالفات الطبقات ) . في هذا الإطار نحن نشهد ارتسام الخطوط العريضة لهذا التصور الذي يكتسب شكل بعث عربي ، وتأكيد للقوة العربية .

---

(1) انظر أزمة الامبريالية ، مرجع مذكور.

يمكن تحديد هذا التصور كالتالي :

التثمير المشترك لمصادر التقنية الغربية وللوسائل المالية للنفط العربي ولليد العاملة الوفيرة ، المؤهلة والمكدحة والرخيصة في بلدان عديدة ، بالدرجة الأولى مصر ، وذلك في سبيل دمج عالم عربي في طريقه للتوحيد التدريجي في إطار تقسيم دولي جديد للعمل ، يجعل من العالم العربي شريكاً للامبريالية . وسيعطي هذا التطور الإقليمي حسب المنطق الاقتصادي للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي[1] نفساً جديداً للبرجوازية العربية . ويمكن في هذه الحالة للتصنيع أن يتجاوز طور تصنيع الواردات ، وبذلك يمكن تجاوز المخانق الأولى التي يصطدم بها عادة تصنيع متكامل في إطار بلدان صغيرة .

هل يعني ذلك الوصول إلى مرحلة تضع العالم العربي على الطريق الذي سيحوله إلى يابان جديدة ، أي إلى مجال رأسمالي متطور ، مستقل وقوي ؟ هل يمكن أن نتكلم هنا عن تحديث جذري بالطريق الرأسمالية الجارية ؟ نحن نعتقد بالعكس أن اليابان كانت البلد الأخيرة التي توصلت إلى التطور الكامل على الطريق الرأسمالية ، ذلك لأنها كانت الأخيرة التي تقدمت في نموها قبل تكوين الامبريالية . فقد جعلت هذه الأخيرة ، بعد توسيع وسائل سيطرتها الكاملة على مجموع المعمورة ، وسيطرتها واستغلالها لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لصالح احتكارات المركز ، جعلت كل محاولة للتطور الرأسمالي المستقل في المحيط لا أساس لها . ونحن لا نعرف تجربة تاريخية لتكوين اقتصاد منتج انطلاقاً من الدفقات الخارجية المستوعبة تدريجياً مع الاحتفاظ بانفتاح واسع على الخارج[2]. ولهذا فإن التطور اللامتكافىء في المحيط لا يعني أبداً أن بعض البلدان المتخلفة تقترب تدريجياً من عتبة

---

(1) حسب تعبير ميشيل شاتيلو Chatelus ، استراتيجية للشرق الأوسط ، دار كلمان ليفي ، 1974 .

(2) شاتيلو ، ذات المرجع .

الانطلاق بالطريقة التي فكر بها روستو ، ولكن سيحصل تكيف للقيام بأدوار أكثر تنوعاً في نطاق نظام امبريالي عالمي متدرج ، وفي إطار توزيع لا متكافىء للعمل يحتفظ للبعض بوظائف امتداد للامبريالية وللآخرين أدوار احتياطيات ذات طابع استعماري جديد[1] . إن هذا الطراز من النمو التابع لا يفتح إلا آفاقاً محدودة ، ذلك لأن سيطرة المركز ، المتجددة الصيغ ، تستمر من خلال احتكار التقنية وتغلغل نماذج الاستهلاك الغربية التدريجي . ثم ، بالرغم من أن البرجوازية المحلية تربح من هذا النموذج للنمو ، الذي يمكن أن يسمح لها في بعض الحالات بتوسيع قاعدة دعمها بزيادة حجم الشرائح البرجوازية الصغيرة ، فإن الجماهير الشعبية ، المستبعدة بالضرورة من فوائد هذا الطراز من الازدهار ستظل مدانة بالفقر والبطالة الدائمة . إنه كأداة تحطيم للمجتمعات القومية ، وتدمير للثقافة ، لا يمكن أن يكون إلا « نمواً رثاً » ولا يمكن أن يكون التحديث إلا « تحديثاً رثاً » من إيران إلى الجزائر ، مروراً بمصر وليس النموذج البرازيلي بشيء آخر مخالف . وبهذا المعنى فإن التحديث لا يمكن أن يكون بأي وسيلة مرادفاً للتقدم ، للتحرر والاستقلال ـ هذا إذا لم نرد التحدث عن الاشتراكية . لكن مع ذلك هذا هو خيار البرجوازيات العربية . آفاق تصنيع قائم على معالجة أولية للمواد المنتجة . وعلى التصدير إلى المراكز المتقدمة وإلى المناطق المستعمرات ـ الجديدة الاحتياطية . هذا التصنيع الذي تم اللجوء إليه لتجاوز الصعاب الراهنة ، يعني في النهاية بيع قوة العمل القومية بأسعار دنيا إلى الاحتكارات الأجنبية . والأرباح الإضافية المسحوبة من هذا الاستغلال الزائد تصدر في غالبيتها ، أما عن طريق آليات منظورة ( أرباح منقولة ، ديون خارجية ، كلفة التقنية المستوردة ، إلخ ) أو بآليات غير منظورة لأنها قائمة في صلب بنية الأسعار ، والبرجوازية المحلية تجني أيضاً من هذه الأرباح الإضافية هامش عائدها . وفي هذا الأفق تستعد البرجوازية العربية للاشتراك مع إسرائيل

---

(1) حول نقد أطروحة روستو انظر : التطور اللامتكافىء . وحول تعريف جديد للتقسيم الدولي للعمل انظر : أزمة الامبريالية .

التي يمكن أن تصدر التقنية ، ثم إن الامبريالية الأمريكية مستعدة اليوم أن تلعب هذه اللعبة وأن تعدل بالتالي تحالفاتها .

هذا التصور يتضمن عدة تنويعات ، حسب سير التحالفات الخارجية ، وحسب التسويات المتعلقة بالقيادة المحلية ، والأحلاف الطبقية داخل العالم العربي .

إن الصيغة الأكثر حظاً يمكن أن تكون بالتأكيد التالية : قيادة سعودية ، تنفيذ تقوم به مصر وبلدان أخرى في حلف واسع لبرجوازيات الدولة والبرجوازيات الكولاكية والكمبرادورية المتفاهمة من جديد ، دعم أمريكي .

صيغة أخرى ممكنة ـ بعكس التيار بالتأكيد ـ يمكن أن تتصف بغلبة أسلوب رأسمالية الدولة في الداخل ، والتحالف السوفياتي في الخارج .

هل من الممكن بصورة عامة أن نطالب بحرية الصفات الثلاث : وحدة أم تفتت عربي ، غلبة داخلية لرأسمالية الدولة أو للرأسمال الخاص ، تحالف خارجي أمريكي أو سوفييتي ؟ وكي يمكن أن نبصر بوضوح في مجموع هذه العقدة من المشاكل المترابطة لا بد من العودة إلى المسائل الأساسية الأولى : الطبيعة الطبقية لرأسمالية الدولة وآفاقها ( مصالحة أم لا مع الرأسمالية الخاصة الداخلية ) ، طبيعة المجتمع السوفييتي وأهداف استراتيجية الدولة السوفييتية وآفاق الامبريالية الأمريكية ( والأوروبية ).

مسائل أولى :

إن التطور اللامتكافىء للعالم العربي يستدعي أن لا نخلط بين نوعين من النضالات ، رغم أنهما يسمحان بذلك : فأولاً في البلاد التي تحتفظ فيها الأشكال القديمة للسيطرة الامبريالية القائمة على التحالف مع البرجوازية الملاكية ـ الكمبرادورية بقواعد مهمة هناك نضال ممكن بين هذه القوى المحافظة وقوى رأسمالية الدولة ( مختلطة أحياناً حتى مع قوى الاشتراكية ) ، وثانياً ، هناك ، في البلاد الأخرى حيث تسود رأسمالية الدولة ، وتبدو العودة

الجذرية إلى الماضي صعبة ، نضال بين القوى ـ المحافظة هنـا ـ التي ترغب في إيقاف التطور والقوى التي تدفع إلى الأمام .

فيجب أن لا نفسر إذن الانزلاق اليميني كهزيمة نهائية للقومية البرجوازية الصغيرة ( وللنفوذ السوفييتي المرتبط بها ) لصالح تشكيلات عجوزة امبريالية . إذ ليس هناك مكان للوهم . إن رأسمالية الـدولة تعبـر عن اتجاهـات عميقة : وهي ذات جـذور عميقـة في داخـل العـالم العـربي في تـطوره الاجتمـاعي الـداخلي ، وفي الخارج أي في نـظام التوازن الـدولي والسيطرة على العـالم الثالث . وإذا كنا قد أعطينا خلال سنوات مكانة كبيرة للتنـاقض بين رأسماليـة دولة ورأسمالية حرة لا يستحقها ، وذلك بالخلط الطوعي أحياناً بين رأسمالية الـدولة ( التـابعة هنـا ) والاشتـراكيـة أو على الأقـل مـع مرحلة الانتقـال إلى الاشتراكية ، فإن التطور خلال السنوات القليلة الماضية يؤكد الطابـع الثانـوي لهذا التناقض . إن الإصـلاحات الـزراعية من جهـة ، والتأميمـات من الجهة الأخرى أصبحت وقائع من الصعب الرجوع عنها ، لقد خلقت بنيات اجتماعية قوية ، إن إعادة جديدة للوضع الاجتماعي القديم تبدو إذن صعبة جداً إن لم تكن مستحيلة . والأكثر احتمالاً هو مزيج بين الأشكال الجديدة لـرأسماليـة الدولـة والأشكال القديمة للرأسمالية الخاصة . وقد تمت محاولة تحقيق ذلك في بلدان رأسمالية الدولة عن طريق امتصاص البرجوازية القديمة الملاكية والكمبرادورية في نظام رأسمالية الدولة ، أي امتزاج البـرجوازيـات القديمـة مع البـرجوازيـة الجديدة الريفية الكولاكية وبرجوازية الدولة . وقد حاولت التجربة الناصرية أن تقوم بذلك على الأقل حتى 1963 . وللبرهنة على أن ذلك يستجيب لاتجاهات موضوعية يكفي أن ننظر إلى تقدم رأسمالية الدولة في البلدان « الليبرالية » من المغرب الأقصى حتى دول الخليج النفطية .

وإذا كـانت هذه الاتجـاهات قـوية إلى هـذه الدرجـة فذلـك لأن نـظرة برجوازيات الدولة لتحديث بلادها ودمجها في النظام العالمي لا تتناقض ، من حيث الجوهر ، مع نظرة البرجوازيات الكولاكية ، وحتى الكمبرادورية .

والـذي يجعـل هـذا الامتـزاج صعبـاً هـو أولاً التنـاقضـات بين قسمي البرجوازية ، برجوازية الدولة والبرجوازية الخاصة ، وثانياً ، التناقضات التي تقوم ، رغم الاختلاط ، بين الجماهير والبرجوازية في مجموعها .

وهذه التناقضات الأولى تتفاقم من جهة أولى بسبب التناقض الرئيسي بين الشعب والبرجوازية، التي تحاول أن تزرع البلبلة عن طريق رأسمالية الدولة، بقدر ما تظهر هذه الرأسمالية كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية ، ومن جهة ثانية ، بسبب تضافر التحالفات الخـارجية ، حيث يشجـع الاتحاد السـوفييتي البعض والـولايات المتحـدة البعض الآخر ، ومن جهـة أخرى بسبب التمـزق العربي والتنافس الذي ينشأ على قيادة مجموع هذا العالم .

ليست رأسمالية الدولة مرحلة انتقال إلى الاشتراكية . وهذا سبب تشددنا مع التجربـة الناصـرية ـ لا رغبتنـا في تبريـر الانعطاف الـذي حدث فيمـا بعد. بالتأكيد . حتى 1963 على الأقل كـان هدف عبـد الناصـر ( مهما كـان الوعي الايديولوجي الذي غطى على هذه الحقيقة غير مدرك لذاته ) هو أن يضع ، عن طريق الوحدة العربية ، الموارد المالية للنفط في مصلحة تكامل صناعي أكثـر تقدماً ، لا ينفصل في صورته عن إطار النظام العالمي . وقـد فرض التحـالف السوفييتي نفسه ، في وضعية دولية مختلفة عما هي عليه اليوم ، على برجوازية الدولة المصرية التي سبقت في الظهور غيرها في البلاد العربية ، وبدون شك دفع التناقض الرئيسي في مصر بين الجماهير الشعبية والسلطة ، منذ 1963 هذه الأخيرة إلى الانزلاق نحـو « اليسار » : هـرب ديماغـوجي إلى الأمام ، تـطور علاقات القوة ، بل تطور لشخص عبد الناصر ذاته الأمر الـذي منع النـظام من الوصول إلى توازن مستقر .

كيف التأم إذن التدخل السوفييتي مع النضالات الطبقية الداخلية ؟

لا الـولايات المتحـدة ولا الاتحاد السـوفييتي بقادرين على التخلي عن السيـطرة على المنطقـة . فبعد أن أبعـدوا من آسيا الشـرقية على أثـر انتصـار

الشعوب في فيتنام وكمبوديا ولاووس ارتد الامبرياليون إلى المحيط الهندي . وقد أقاموا هناك على عجل سلسلة من القواعد الهامة : إيرانية ( أبو موسى وساحل الخليج ) وبريطانية ( عمان ) وأمريكية ( البحرين وخاصة دييقوغارسيا ) . وحاوطت هذه القواعد بالاشتراك مع مكملاتها في شرق المتوسط ( في قبرص وتركيا واليونان ) الشرق الأوسط . ويخوض اليوم الأمريكيون والروس المعركة للسيطرة السياسية على الساحل الغربي للمحيط الهندي ، في اليمن وفي الصومال ، وفي تنزانيا والموزامبيق ومدغشقر .

يجب أولاً فحص طبيعة السلطة السوفييتية خاصة ، لأن السياسة الخارجية تعكس دائماً طبيعة السلطة ، من جهة ومن جهة ثانية لأن الشيوعية العربية ما زالت موجودة ، وما زالت تنتمي إلى التيار « الموسكوي » وقد كوّنت طريقة في النظر والتحليل تجاه هذه المشكلات التي لا يمكن أن ندعي عدم وجودها. وأخيراً لأن الشعوب العربية، أمام عدوها التاريخي : الامبريالية الغربية ، عرفت تجربة تحالف سوفييتية كانت موجهة دائماً ضد هذا العدو الغربي .

وأطروحتنا تقول أن المجتمع السوفييتي أصبح تدريجياً مجتمعاً طبقياً جديداً . والسياسة الخارجية للدولة السوفييتية أصبحت ظاهرة عادية يجب أخذها بالاعتبار . وهذا المجتمع الطبقي الجديد يمر بالمقارنة مع المجتمع الرأسمالي ـ الذي يتدهور ـ برحلة صعود ، لأنه يعكس بشكل أفضل مستلزمات تطور القوى المنتجة هذا التطور الذي يستدعي المركزة المتزايدة للرأسمال ، ومن هذه الواقعة يمكن الاستنتاج بوجود احتمال لنمو طراز جديد من الامبريالية في المستقبل ، الامبريالية الاشتراكية ، وهي تكتسب مواقع جديدة بقدر ما ترغم الامبرياليات التقليدية على ترك مواقعها . لكن الأهم من ذلك أن النموذج السوفييتي ، لاستجابته للحركة العفوية العميقة لنمو القوى المنتجة ، يمكن أن يستمر في التمتع بالتأييد الشعبي ، ويجر بسبب ذلك الاختلاط الايديولوجي للشيوعية التحريفية . وهذا ما يجعل هذه الشيوعية ترى في رأسمالية الدولة

انتقالا للاشتراكية ـ إذا لم نقل الاشتراكية ذاتها . لكن ذلك يفرض على الاتحاد السوفييتي أيضاً أن يستند بالدرجة الأولى على برجوازية الدولة . وبهذا تلتقي الاستراتيجية السوفييتية مع الاتجاهات الداخلية لنمو رأسمالية الدولة في العالم العربي .

وكل هذا يستدعي التحالف الطبيعي بين الاتحاد السوفييتي ورأسماليات الدولة العربية ، مقابل التحالف الطبيعي بين الولايات المتحدة والرأسماليات العربية الخاصة . ليس التعاطف الايديولوجي هو المقصود هنا ، وإنما الضغط الشعبي المضلل بالتحليل الريفي . وهو أيضاً كون الاتحاد السوفييتي قد قدم للبرجوازيات العربية ، تحت غطاء دولها إمكانيات نمو صناعي أسرع بما لا يقاس . فقد رفضت الامبريالية ما اقترحه عليها الاتحاد السوفييتي بكرم ، وحتى اليوم ، ورغم ظهور بوادر تغير ممكن في الاستراتيجية الغربية ، ليس هناك ما يثبت أن الغرب سيقبل مد يد المساعدة ، قدر السوفييت ، لتصنيع العالم العربي . ويمكن أن نقول أكثر من ذلك : إذا كان الغرب قد بادر إلى هذا التغيير في الاستراتيجية فذلك في سبيل إفشال الاتحاد السوفييتي ، وإذا كانت البرجوازيات العربية قادرة اليوم على انتزاع بعض التنازلات من الامبريالية فلأن التحالف السوفييتي قد قوّى مركزها .

ويبقى أنه إذا لعبت هذه التحالفات بقوة فإن الانعطافات التكتيكية ما زالت ممكنة دائماً . من الجهة العربية ، لم تتوقف برجوازية الدولة ، لأنها برجوازية بلاد تابعة كوّنها النظام الامبريالي ، عن التطلع إلى الغرب . إن هذه البرجوازية ، بكل أقسامها تفضل في أعماقها الغرب بقدر ما تفتن بنماذج الاستهلاك الأمريكي ، وبقدر ما أدت مئة سنة من الخضوع للغرب إلى استلابها . فالاتحاد السوفييتي ليس لديه ما يقدمه إلا نموذج أفقر لهذا الغرب نفسه . ومن الجهة السوفييتية ، يمكن لروسيا السوفييتية وهي تتبع أهدافها على الصعيد العالمي ، ولهذا السبب بالذات المرتبط بالمفاوضة ـ المواجهة مع الولايات المتحدة أو لسبب آخر أن تقوم في الشرق الأوسط بانعطافات مفاجئة .

ألم نر دبلوماسيتها تضغط على سوريا « اليسارية » عندما حاولت أن تدخل لدعم الفلسطينيين في الأردن ، محضرة بذلك ظروف انعطاف دمشق إلى اليمين ؟

**حظوظ واحتمالات تحقيق الصيغ المختلفة لخط التبعية الجديد :**

إن الصيغة الأولى ـ القيادة الثلاثية الأمريكية السعودية الساداتية ـ ، رغم نجاحاتها الظاهرية تظل صعبة التحقيق على المدى الطويل . فالعقبة الفلسطينية ، والتوجه الراهن للجزائر والعراق يضعف حظوظها . لكن العقبة الرئيسية تأتي من مصر ذاتها : إن صراع الطبقات المفتوح ، المتزايد باستمرار في حديته ، والذي يسود الحياة المصرية يدمر مشاريع الاستقرار . والرساميل العربية والغربية لا تجرؤ بسبب قلقها على المغامرة في الدخول في هذه الجاموقة .

ثم ، يجب أن لا ننسى أن الامبريالية الغربية ما زالت حذرة جداً تجاه مصر ، وهذا تقليد قديم ، فعند محمد علي جهدت اوروبا لاجهاض تحديث كان يمكن أن يجعل من مصر يابان حقيقية . وما زالت الامبريالية الامريكية اليوم خائفة من أن تشرع مصر إذا أصبحت مصنعة وقوية ـ حتى لو كانت رجعية ـ في جمع العرب وتهديد مصالحها في منطقة الخليج .

لنضف فقط أن قوة هذه الصيغة الأولى تقوم على المصالحة القائمة بين برجوازية الدولة والبرجوازيات الخاصة ، وأن الولايات المتحدة بعيدة عن أن تقبل بمثل هذا الأفق على المستوى الداخلي أو الدولي .

وينجم المأزق في مشكلة عدم وجود قوى ثورية أصيلة قادرة على أن تقدم للجماهير أفقاً آخر . فأمام تصحيح السادات تطرح المعارضة العودة للناصرية ، والشيوعيون أنفسهم بفرقهم العميق في الأطروحات الجوهرية للتحريفية التي تخلط الاشتراكية ورأسمالية الدولة لا يجرؤون على أن يميزوا أنفسهم بحسم عن التيار الناصري . حتى لدى الفلسطينيين ما زلنا بعيدين عن قطيعة مع هذه الأطروحات ، وحركة القوميين العرب التي خرج منها الجناح

الأكثر جذرية من الشيوعية العربية ، وتكاثرت في كل المنطقة الشرقية منذ السبعينات ، وألهمت ثورة جنوب اليمن وظفار ، هي الجنين الوحيد الذي يمثل نقداً ماوياً للتحريفية. لكنه لا يسود بعد الساحة المصرية، التي تبقى مفتاح المشاكل العربية ، وهذا ما يفرض القيام بنقد جذري للناصرية يمشي موازيا مع نقد مشابه للتحريفية ، الذي يجب أن يفهم فقط كنقد لسياسة الدولة السوفييتية ، لكن أيضاً كنقد للماركسية المصطنعة ، لأسسها النظرية ، لتحليلاتها الطبقية ، ولاستراتيجيتها .

وفي هذه الظروف ، تظل حظوظ الصيغ الخاصة بتصور أفق تطور باتجاه عالم عربي « امتداد للامبريالية » معتمدة أساساً على عوامل خارجية وعوامل داخلية سياسية فرعية وثانوية : إن الانقلابات اليسارية واليمينية ممكنة .

ولهذا نحن لا نريد أن نستبعد الصيغة الثانية للتصور ، هذه الصيغة المتميزة بغلبة رأسمالية الدولة في الداخل ، وبالحلف السوفييتي في الخارج . وتبقى لهذه الصيغة حظوظ جديدة إذا أمكن لأزمة النظام الرأسمالي أن تتفاقم وتقود إلى انهيارات في اوروبا أو في العالم الثالث . وهكذا يمكن للقوة العظمى السوفييتية ، بعد أن تكون قد قويت بذلك أن تحلم بالسيطرة على العالم العربي . وهذه الامكانية التي تبدو اليوم غير منتظرة ، تعكس مع ذلك الاتجاهات العميقة للنظام الدولي ، هبوط الامبريالية الامريكية والصعود السوفييتي الممكن ، وكذلك تعكس اتجاهات الأنظمة الداخلية ، أي الاتجاه إلى المركزة لرأسمال في المراكز وإلى سيادة الشكل الحكومي في المحيط .

إن التناقضات بين الامبرياليين ، بين أوروبا ( أو المجموعات الاوروبية ) واليابان والولايات المتحدة ، تنزلق في هوة النضال الضخم بين الدولتين العظميين. ويمكن لأوروبا أن تلعب لعبتها الخاصة هنا. أو تظهر فقط عكس ذلك كشريك للولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة. على أي شيء يقوم هذا الاختيار ؟ لقد اختارت اوروبا الرأسمالية اليوم الطريق الثانية ، لكن إذا

أمكن ، بمساعدة الأزمة ، « للتسوية التاريخية » أن تضع في السلطة في اوروبا تحالفاً تحريفياً ، فإن هذه الأخيرة ستدخل في العالم العربي إما في أعقاب السوفييت أو تعمل لحساب امبرياليتها الخاصة الجديدة .

وفي الحالتين لن يبقى للوحدة العربية حظ كبير . إذ من المستبعد أن تتجاوز البرجوازية العربية تناقضاتها الداخلية ، أو أن يتمكن أحد أقسامها من فرض نفسه على صعيد مجموع العالم العربي : إنها شديدة التبعية للتحالفات الخارجية بشكل لا يسمح لها بذلك. وليس للدولتين العظميين أي مصلحة في الوحدة العربية . بل بالعكس إن سيطرتهم تتم بصورة أسهل في عالم عربي ممزق .

3 ـ شروط الثورة الاشتراكية في العالم العربي :

التصور الثالث يرتبط بالأفق الاشتراكي للتطور . ويمكن تحديده بالخاصتين الأساسيتين : القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي والسلطة الشعبية .

ليس هناك انتقال للاشتراكية بدون الانفصال عن النظام الرأسمالي العالمي . وكل الذين ما زالت لديهم النظرة التعاقبية للتقدم ، ويعتقدون أن تطور القوى المنتجة يجب أن يسبق بالضرورة تحويل علاقات الانتاج لا بد وأن يلتقوا مع الأطروحات التروتسكية القائلة بأن الاشتراكية لا يمكن أن تصدر إلا من العالم الرأسمالي المتطور . وتقف أطروحة التطور اللامتكافىء في الطرف المناقض لهذه الرؤية التعاقبية، الآلية والاقتصادية وتأخذ الواقع الامبريالي بالحساب : إن االاشتراكية تبدأ في محيط النظام ولا تتدرج ثورات المحيط في الحلقة المتصاعدة لتقدم الرأسمالية، وهي ليست ثورات برجوازية معيبة، لكنها مراحل في التحول الاشتراكي للعالم . وهذا الانفصال ليس مسألة لحظة ملائمة ، ولا ضرورة تعسة فرضها تأخر الثورة في الغرب . إنه يشكل بالعكس شرط القطيعة الثورية ، فإرغامه على التخلي عن نماذج الاستهلاك الغربية ، و ـ على الأقل جزئياً ـ عن التقنيات الغربية ، يضطرنا إلى تجاوزها ، ويعمل

هذا الانفكاك كقوة تحررية عظيمة تسمح للشعوب أن تعي عملياً أن لا هذه النماذج الاستهلاكية ولا التقنيات حيادية . وتسمح بقيام علاقات انتاج تشجيع بتخليها عن هذه النماذج ، نمو القوى المنتجة بشكل يجعلها تتجاوز النمو الذي سمحت الرأسمالية بإنجازه .

وعلاقات الانتاج الاشتراكية هذه تكون محتوى السلطة الشعبية . وهكذا ندرك كيف أن الأطروحة الحريفية ، يقصرها مسألة الاشراف الاجتماعي على الانتاج على مسألة الملكية العامة لوسائل الانتاج تستجيب هي أيضاً إلى الرؤية التعاقبية التطورية لدولة طبقية جديدة .

بالتأكيد كان الشيوعيون العرب يزعمون دائماً أن الاشتراكية تتطلب أكثر من الملكية العامة: الاشراف العمالي . لكنهم لم يدركوا أن ذلك مستحيل بدون إزالة كاملة لأنماط تنظيم العمل، لتقسيم المهام، والانفصال بين وظائف التصميم والقيادة ومهام التنفيذ . باختصار بدون إزالة مذهب حيادية التقنيات المعتبرة انعكاساً لمقتضيات القوى المنتجة ، في حين أنها تترجم هذه المقتضيات على قاعدة من علاقات انتاج معينة . وهذه الرؤية الخاطئة هي سبب إخفاق التسيير الذاتي في البلدان التي قامت فيها ثورة اشتراكية حتى ، كيوغوسلافيا ، إذ طالما كان الوضع كذلك لن يهتم العمال بالتسيير . والواقع أن كل هذه المسائل الأساسية في الاشتراكية مجهولة لدى الشيوعية التحريفية ، بما فيها الشيوعية العربية .

هل سينخرط العالم العربي في هذا الطريق ؟ هناك عقبات كبرى تعترضه . أولها إندماجه في النظام الرأسمالي المتقدم كثيراً على ما كانت عليه الصين مثلاً . والعالم العربي أصبح اليوم شديد التمدين وبرجوازيته الصغيرة ، وهي طبقة رجعية مندمجة في النظام الرأسمالي نامية جداً، أما أريافه فيسيطر عليها الكولاك المستفيدين من الاصلاحات الزراعية البرجوازية ؟ وكل ذلك يعبر عن نفسه بفقدان عميق للثقافة ، وبحيرة كبرى معنوية وذهنية ، باختصار فيه كل علائم الأوربة الرثة . بهذا المعنى كان النفط ـ بقدر ما يشكل العامل الأقوى في

اندماج العالم العربي في النظام العالمي - مصدر تعاسة وبؤس وعجز للشعوب العربية .

لا شك أن العالم العربي عندما سيسير في هذه الطريق ستكون مراحل تحوله الثوري وصيغه ذات خصوصية . إن درس الصين كوني بالتأكيد على مستوى المبادىء التي أوضحناها ، لكن ليس هناك نموذج صيني يمكن تطبيقه هنا . ولا بد من البحث عن حلول خصوصية .

لنأخذ مثلاً حالة وآفاق الزراعة ، إنه من غير الممكن تخيل تقدم مهم لانتاجية الزراعة بدون القيام باستثمارات ثقيلة في الري والمكننة . ثم من الجهة الأخرى لا بد للعالم العربي بسبب تمدينه الشديد من مواجهة جديدة للعلاقات بين الزراعة والصناعة مختلفة عن العلاقات التي سادت الاستراتيجية الصينية للانتقال . وفي حال تطور رأسمالي ، هناك حلين لهذه المشكلة . الأول يقوم على تجاهل الزراعة وتغطية الحاجات الغذائية بالصادرات، صادرات النفط اليوم ، والمنتوجات الصناعية غداً . والثاني يقوم على تمويل تحديث جيوب زراعية بالوسائل ذاتها . والاستراتيجية الأولى والثانية تربط العالم العربي كلياً بالنظام العالمي . أما في حال تطور اشتراكي فنحن نرى كيف تجد هذه المشكلة حلها في إطار تطور قومي عربي قائم بذاته، حيث يمكن إقامة الصناعة في المناطق التي لا تتمتع بإمكانات زراعية ، هذه الصناعة التي ستساهم بدورها في تنمية الزراعة في المناطق التي تكشف عن إمكانات زراعية كبرى كالسودان مثلاً .

إن استراتيجية كهذه تقود إلى الوحدة العربية . ليس بمعنى أن هذه الوحدة يمكن أن تتحقق فوراً . فهذا ليس لا ضرورياً ولا مفيداً ، لكنه بالعكس خطر . إن انتقالاً طولاً يحترم الفرادة القطرية هو الاستراتيجية الأفضل . إن التعاون المتبادل المكرس لتقوية المجموع والارتباط المتبادل للدول التي تكون هذا المجموع هو الطريق الوحيد لوحدة عربية شعبية واشتراكية .

إن استراتيجيات القطيعة مع النظام العالمي ممكنة بشكل ملموس في النطاق العربي . ويساعد عليها أكثر ارتباطاً تحرر العالم العربي بتحرر المناطق

الأخـرى من العالم الثـالث ، خاصـة شبه القـارة الهندية وأفريقيـا السـوداء . وستساعد مشاريع أصيلة كهذه للبناء الاشتراكي ، خارج النظام العالمي ، في انطلاق الشعوب وتجاوز الرأسمالية .

تحتل مصر ، في كل هذه التوجهات موقعاً حاسماً . فمنذ مطلع القـرن التاسع عشر أصبحت النهضة من جديد مركز العـالم العربي ، والمكـان الذي يتقرر فيه مصير المنطقة كلها . وقد ولدت النهضة العربية في مصر . ومحاولات التحديث الرأسمالي الكبرى للعالم العربي جاءت أيضاً من هذه البلاد . وترجع المحاولة الأولى إلى النصف الأول من القرن الماضي ، مع محمد علي . وقد حطمها التدخل الأوروبي . وترجع الثـانية إلى الخـديوات وإلى الملكيـة التي قبلت السيطرة الامبريـالية وحـاولت في هذا الإطـار أن تطور البلاد. وهي قد خلقت التناقضات التي قادت إلى المحاولة الثالثة، المحاولة الناصرية. غارقة في تناقضاتها المستعصية على الحل ، تقف مصر اليوم عقبة أمـام نجاح الحـل الاستعماري الجديد وتدمر إمكانية تحقق مشروع عـالم عربي متـطور في إطار التقسيم العـالمي الـرأسمـالي الـراهن الجـديـد للعمـل . إن مليـارات النفط والاختلاطات الناصرية الجديدة هنا أو هنـاك تصطدم بعـائق الرفض الأصم ، لكن العنيد لشعب مصر .

هل يبدو التفكير بهذا التصور الثالث ، حسب هذا التحليل الذي اقترحناه لفهم طبيعـة الأسباب التي أدت إلى مـا نسميه دون خشيـة ، الهزيمـة المثلثة لحركة تحرر العالم العربي لتحوله الاشتراكي ووحدته ، هل يبدو غير واقعي ؟

إنه ليس كذلك . كل الظروف الموضوعية مجتمعة في العالم العربي كي تخرج منه قوة ثورية لا تقهر : فهناك بروليتاريا كبيرة العدد متمركزة ومتصلبة في النضال ، وهناك جماهير واسعة فلاحية فقيرة مستغلة وقريبة من البـروليتاريـا . لقد أفلست البرجوازية بينما أظهرت البرجوازية الصغيرة التي تركت لها القيادة فيما بعد تقلبها وحدودها . لكن من هذه البرجوازية الصغيرة ، الشديدة الخجل

في قيادتها للحركة كطبقة ، خرج مئات بل آلاف الثوريين الحقيقيين .

والشرطان الضروريان لتحول هذه الإمكانية ألى حقيقة هما من جهة أولى ، تشكيل جبهة عريضة معادية للامبريالية ومن الجهة الثانية ، قيادة هذه الجبهة من قبل الطبقة العاملة ، مع الاستقلالية في تنظيمها وإيديولوجيتها ، وفي تحالف وثيق مع الفلاحين الفقراء . عندئذ ستمد الطبقة العاملة العربية ، حاملة المستقبل العربي ، يد المساعدة ألى كل القوى الداخلية والخارجية التي تتصادم ، لهذه الدرجة أو تلك مع العدو الرئيسي ، الامبريالية ، دون أن تفقد قيادة الحركة . عندئذ ، وبهذا فقط ، يمكن أن تترافق الصلابة الاستراتيجية بمرونة تكتيكية ، كما عرف الفيتناميون أن يعطونا درساً بهذا الخصوص .

# الجزء الثاني

## الأمة العربية ـ البعد الثقافي

## 1 ـ المراحل الثلاث للفكر الإيديولوجي :

أود أن أتنــاول في هــذه الــدراســة بعض أوجــه تــاريــخ مــا يمكن تسميته بالفكر الإيديولوجي العـام، ويشمل هـذا التعبير كـل من مناهـج الفكر العلمي وهياكل الفكر الفلسفي والديني وعلاقاتها المتبادلة . وقد مر هذا الفكر الإنساني العام بثلاث مراحل سوف أبين فيما يلي ، يبدو لي من أهم مضمونها وخصـوصياتهـا . هذه المـراحل الثـلاث هي الآتـيـة : المرحلة القـديمـة ثم المرحلة الوسيطة ثم المرحلة الحديثة .

وبادىء ذي بدء أود أن أوضح أن التحليل المعتبر هنا والخصوصيات التي سوف أجتهد للتوصل إليها تخصّ فقط منطقة معينة من العالم ، وهي المنطقة التي تشمل أوروبا وشمـال أفريقيـا والشرق الأوسط . فهي تلك المنطقة التي ازدهر فيها بالتتبع حضـارات العصر القـديم ( مصر والهـلال الخصيب وفارس واليونان وروما ) ثم العصور الوسيطة المسيحية والإسلامية ثم عصر الرأسمالية الأوروبية الحديثة .

إن التعقيب المذكور ، وكذلك تشخيص المراحل الذي سـوف نتوصل أليه ، لا يخصان المناطق الأخرى للعالم ، من الهند والصين وأفريقيا السوداء وأمريكا الهنـدية ، فـلا يصح إذن تَعْميم هـذه النتائـج وإعطاؤهـا قيمة عـالمية شاملة .

ولنلخص سمات الأرضية التي ننطلق منها في هـذا التحليل في النقـاط الأربع الآتية :

أولاً : لا أضع القطيعـة التي تفصل العصـر القديم عن العصـر الوسيط حيث تضعها عادة كتب التاريخ الأكثر رواجاً ، أي في عصر تدهور الامبراطورية الرومانية الغربية في القرون الميـلادية الأولى . فـأرى أن هذه القـطيعة تـرجع حقيقـة إلى عصر الاسكنـدر الكبير عنـدما تم تـوحيد الشـرق القديم في ظـل الحضـارة الهيلينية ( أي ثـلاثة قـرون قبل الميـلاد ). وبالتـالي يشمل العصـر الوسيط الحضارات المتتالية الآتية : الهيلينية ( وهي تشمل بدورهـا روما ) ثم البيزنطية ( أي المسيحية الشرقية ) ثم الإسلامية ( وتشمل العصر العثماني ) ثم المسيحية الغربية الإقطاعية .

فأرى أن وضع القطيعة في أواخر تاريخ الأمبراطورية الرومانيـة ينبع عن حكم مسبق يعطي قيمة تحول كيفي له طابع عام لظهور المسيحية : وهذا غير صحيـح بالنسبة إلى المنطقـة بأجملهـا وإن كان ذلـك صحيحاً بـالنسبـة إلى أوروبا . إذا تناسبت هذه القطيعة هنا مـع الانتقال من الهمجيـة ـ بالنسبـة إلى الشعوب الأوروبية من الغـاليـين والرومـان والصقالبـة ـ إلى المجتمع الـطبقي المنظم الذي اتخذ في ظروف هذه المنطقـة شكلاً اقـطاعياً . هـذا بينما هـذه القطيعة لم تزامن تغيراً أساسياً في الشرق ( الذي أصبح بيزنطياً وإسلامياً ) فإن إعطاء لهذه القطيعة طابع عام ينبع إذن عن نظرة تعسفية أوروبية التمركز .

هكذا أيضاً بالنسبة إلى القطيعة التي يمثلها ظهور الإسلام . فهنا أيضاً لم تـلازم هذه القـطيعة تغيـرات حضاريـة ذات أبعاد متمـاثلة بالنسبـة إلى الشرق المتحضر الذي أسلم من جهة ، وبالنسبة إلى الجزيرة العربية نفسها حيث نشأ الإسلام من الجهة الأخرى .

ثـانياً : لا تنـاسب القطيعـة التي وضعناهـا للفصل بين العصـر القـديم والعصر الوسيط تحوّلاً جذرياً في طابع نمط الإنتاج . فإن نظرية أنماط الانتاج

التي اقترحتها في هذا المجال لا تعلق أهمية جوهرية على تتابع نمطي الانتاج العبودي ثم الاقطاعي وهو تتابع رائج في كثير من كتب التاريخ . وقد سبق رفضي اعتبار هذا التتابع على أنه ضرورة تنطبق على جميع الحضارات ، كما رفضت أطروحة تجاور « الطريقين » الغربي والأسيوي ، وهي ـ كما هو معروف ـ أطروحة تذهب ألى أن هناك تعارضاً جوهرياً بين التتابع عبودية / أقطاعية الخاص « بالغرب » والمنفتح على التقدم اللاحق من جهة، وبين دوران نمط الانتاج « الآسيوي » الذي سدّ باب التقدم من الجهة الأخرى . فقد اقترحت بديلاً لهاتين الأطروحتين مفاده أن جميع أشكال المجتمعات الطبقية السابقة على الرأسمالية لا تعدو كونها أشكال خاصة لنمط إنتاج وحيد أسميته نمط إنتاج خراجي . وكنت أرمي من ذلك إلى التركيز على السمات المشتركة لجميع هذه الأشكال ، وهي سمات معكوسة لسمات نمط الرأسمالية الحق . فقد رأيت أن الفرق الجوهري هنا هو بين شفافية ظاهرة الاستغلال الاقتصادي التي نجدها في جميع المجتمعات الطبقية السابقة على الرأسمالية من جهة ، وبين غياب تلك الشفافية في المجتمع الرأسمالي من الجهة الأخرى . ثم استدرجت من هذه الملاحظة تابعة مفادها أن المستوى الإيديولوجي هو المستوى المهيمن مباشرة في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بينما المستوى الفعال مباشرة في الرأسمالية هو المستوى الاقتصادي . ومن هنا أيضاً رفضي اعتبار العبودية على أنها تمثل « مرحلة ضرورية سابقة » تليها مرحلة الإقطاعية ، وتناسب هذا التتابع المزعوم مع مراحل متتالية لنمو قوى الانتاج . أما نمط الانتاج الخراجي فهو نمط ارتدى أشكالاً مختلفة عديدة ومنها بالطبع الإقطاعية الأوروبية[1] .

(1) ليس هنا المكان للتعرض إلى مختلف أوجه أطروحتي الرئيسية في التتابع التاريخي لأنماط الإنتاج والمفاهيم التي قدمتها في هذا المجال ، خاصة مفهومَي نمط الإنتاج الجماعي ونمط الإنتاج الخراجي . وكذلك نقاش لطابع الإقطاعية وللمكان الذي يحتله نظام العبودية في هذا الإطار. أضيف أن تناول هذه المواضيع يتطلب أيضاً نقاش مفاهيم تخص مختلف «المستويات» التي يتكون منها المجتمع ( مستوى البناء التحتي =

ثالثاً : إن القطيعة بين العصر القديم والعصر الوسيط المقترح الأخذ بها ، تخصّ إذن مجال تاريخ الفكر والتكوين الأيديولوجي ، وتحدد مراحل التطور في هذا المجال . ليست هذه الأطروحة إلّا ناتجاً منطقياً لما سبق طرحه . وبالتالي وجب اعتبار هذه القطيعة على أنها نسبية فقط وليست مطلقة . والمقصود بهذا النعت هو أن التكوين الإيديولوجي للمجتمع الخراجي لم يتبلور مرة واحدة في فترة وجيزة ، بل تشكل بالتدريج وبطء . فبدأ هذا التكوين في الظهور في حضارات الشرق القديم ليبلغ نضوجه في العصر الهيليني . ومنذ ذلك العصر اتخذ هذا التكوين المكتملة بنيته أشكالاً متتالية تقاسمت المنطقة بينها وهي الشكل الهيليني والمسيحي الشرقي ( البيزنطي ) والإسلامي والمسيحي الغربي .

رابعاً : أما القطيعة التي تفصل العصر الوسيط عن العصر الحديث فهي لازمت فعلاً الانتقال من نمط الانتاج الخراجي في شكله الاقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد أدّى هذا التغير الجوهري بدوره إلى مراجعات حاسمة في وضع كل من الدين والعلم والفلسفة والأخلاق الاجتماعي من حيث مضمونها ومن حيث علاقاتها المتبادلة . وذلك بشكل أساسي حدد سمات الفكر الحديث .

وأود فيما يلي أبراز هياكل نظم الفكر التي تخصّ كل مرحلة من المراحل المعتبرة . وسوف أركز في ذلك على نظم الفكر العربي الإسلامي ، بعد

---

= الاقتصادي والبناء الفوقي السياسي والأيديولوجي ) وآليات تحركها وعلاقاتها المتبادلة . وتعلق أطروحتي في هذا المضمار أهمية حاسمة لمفهوم «الشفافية» ( شفافية آليات الاقتصاد في النظم السابقة على الرأسمالية وانعدامها في الرأسمالية ) وبالتالي تطرح هذه النظرية مفهوم «المستوى المهيمن» والخاص للأنماط السابقة على الرأسمالية وللنمط الرأسمالي .

راجع في هذا المجال: الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الأمبريالية بيروت ١٩٨٠ ـ الفصول ١ ـ ٢ و ٣ .

وضعها في الإطار التفسيري العام المطروح . فأرى أن هذا المنهج من شأنه أن يساعد على إدراك مغزى التحدي الذي يواجه عالمنا العربي الإسلامي المعاصر ، كما أعتقد أن المنهج هذا يلقي بعض الضوء على أشكالية التناقض بين « التراث » و« المعاصرة » وهي موضوع يكثر الكلام فيه .

2 ـ العصر القديم :

لعل الحديث عن العصر القديم بصيغة المفرد أمراً مستحيلاً . ولعله من الأفيد تناول الصور القديمة بصيغة الجمع . ذلك لأن الأماكن التي نشأ فيها نمو ملحوظ لقوى الانتاج وحيث تبلورت فيها نظم طبقات ودولة صريحة ظلت معزولة بعضها عن بعض على خريطة المنطقة ، فمصر القديمة ، ثم بلاد النهرين والشام وفارس ، ثم اليونان ، قد تكونت على مدّ ألوف السنين معزولة بعضها عن بعض . على أن هذا الانعزال كان نسبياً وغير مطلق بالطبع ، وكذلك على أن هذا الانعزال كان أكثر وضوحاً في أقدم تلك الحضارات ( مصر وبلاد النهرين ) بالمقارنة مع ما كان الأمر عليه في اليونان الذي ظهر خلال آخر الألفية قبل الميلاد .

ولفترة طويلة ظلت هذه الحضارات جزراً في بحر من الهمجية المحيطة بها . ونقصد أن الشعوب الأخرى لم تخرج بعد عن مرحلة سيادة أنماط إنتاج جماعية ، التي ذهبنا إلى أنها سبقت النظم الخراجية ، بخلاف سيادة أشكال النمط الخراجي في جميع حضارات المنطقة موضع الدراسة . ومن الطبيعي إذن أن نستنتج من هذه الملاحظة عن الانعزال أن كل واحدة من هذه الحضارات الشرقية القديمة لها سماتها الخاصة ، فتتسم بهيكل معين مختلف عما هو عليه في الحضارات الأخرى . وفي هذه الظروف لعل البحث عن قاسم مشترك بينها في نظم الفكر أصبح أمراً غير مجدٍ . بيد أن تشخيص سمات النظم التي تلت وإبراز ما ظهر من جديد في مجال نظمها للفكر منذ العصر الهيليني هي عملية من شأنها أن تساعد على إبراز ـ عن طريق التعارض ـ

السمات المشتركة للعصر القديم السابق ، وهي بالذات ، وإلى حد كبير ، سمات معكوسة لسمات العصر الوسيط اللاحق .

وأرى أن هذه السمات المشتركة للعصر القديم هي الآتية :

**أولاً** : إنها سمات يشترك فيها جميع الشعوب في المنطقة وخارجها ، سواء أكانت هذه الشعوب لم تخرج بعد من مرحلة الهمجية ( الغاليون والجرمان والصقالبة والبربر والعرب ) أم كانت متحضرة ( المصريون ، الأشوريون ، والبابليون ، الفينيقيون ، الفرس ، اليونانيون ) ـ أي بعبارة أخرى ليس هناك فرق جوهري بين نظم الفكر في المجتمعات البدائية ـ القائمة على نمط إنتاج جماعي ـ وبين نظم فكر المجتمعات الخراجية في مرحلتها الأولى ، أي السابقة على الهيلينية . هناك طبعاً فروق كمية في مستوى النمو المادي المحقق، بعضها له أهمية تذكر، وكذلك حدث أحياناً فتح ثغرات ترتب عليه تقدم كيفي . إلاّ أن هذا التقدم قد انحصر على مجالات فرعية ولم يكسب بعد طابع الشمولة ، كما سنرى فيما يلي :

**ثانياً** : كانت هناك بالطبع ممارسات علمية تجريبية ، ولو أن الفكر العلمي لم يخرج بعد عن مرحلة طفولته ، إذ أن الممارسات التجريبية ـ خاصة في مجال الزراعة والرعي ، والملاحة ، والبناء ، والانتاج الحرفي للنسيج والفخار والمعادن ، إنما هي ـ في واقع الأمر ـ قديمة قدم الإنسانية . كما أن درجة فعالية هذه الممارسات تتوقف على مستوى نمو قوى الانتاج ، فهي ـ أي تلك الممارسات ـ سبب وناتج التقدم في آن واحد . إلاّ أن هذه الممارسات لم تؤد ـ لفترة طويلة ـ إلى التعميم والتجريد العلمي . يضاف أن المجتمعات المختلفة المذكورة لجأت في كثير من الأحيان إلى الاستعارة الناجحة من غيرها. وعلى سبيل المثال نعلم أن كثيراً من المبتكرات المصرية الأصل قد وجدت سبيلها في المنطقة بجمعها . وقد كان قدماء الاغريق مدركين تماماً أهمية هذه الاستعارات .

ثالثاً : لم تـزل البنيات الميثـولوجيـة الخرافيـة تخص كل حضـارة على مفردها . والمقصود بالميثولوجيات هو تلك الهياكل العامة التي تطرح إجابات كاملة عن الأسئلة المتعلقة بتكوين الكون ونشـأة الإنسان وبـالأخص تلك التي تخص تكوين الشعب صاحب الميثولوجيـة المذكـورة . كما أن هـذه الهياكـل تضم أيضاً تأملات حول المبادىء التي يقوم عليها النظام الاجتاماعي ، فتعطي له شرعية ، بالأخص في مجال تقسيم العمل وتنظيم شؤون العائلة والسلطة . إلخ . إن تلك النظم العامة ـ التي نراها نحن المعاصرون عل أنها « خرافات » ـ لم تكسب بعد بعداً إنسانياً بـل ظلت محلية الـطابع والمغـزى ، فلم تخاطب البشر بأجملهم بل اكتفت بتخاطب شعب معين على مفرده .

وكذلك لم توجد بالضرورة علاقة نـظامية متمـاسكة بين الميثـولوجيـات المذكورة من جانب وبين الممارسات التجريبية للتعامل مع الطبيعة والتأثير الفعال فيها من الجانب الآخر . فالسمة الغالبة هنا هي التجاور بين معلومات جزئية ـ التي نعترف نحن بطابعها العلمي لكونها مستدرجة من ممارسـة تجريبيـة ـ من جهة ، وبين « معلومات » لا نعترف نحن بأنها علمية الطابع بسبب انعدام ربطها بأية عملية تجريبية تحققت صحتها من خلالها من الجهة الأخرى .

إن مختلف الميثـولوجيـات تتعادل من حيث الكيف في هـذا المجال ، وذلك مهما كانت درجة نمو الحضارة (المقاس بمستوى نمـو قوى الإنتـاج وتبلور نظم الدولة واستخدام الكتابة . . إلـخ) فلا فـرق من هذه الـزاوية بين ميثـولوجيـة أوزيـريس وإيزيس لمصـر القديمـة وميثولـوجية الاغـريق أو ميثولـوجية القبائل البـربـريـة ، أو ميثـولـوجيـة اليهـود ( اسـطورات التـوراة ) وكـون بعض تلك الميثولوجيات قد عايشت العصر القديم ( وهو شأن اسطورات التوراة مثلاً ) ، فأدرجت في الفكر الوسيط اللاحق ، إنما لا يعطي لها طابعاً مختلفاً متفوقاً على غيرها .

رابعاً : تواجد هناك بالطبع أيضاً فكر اجتماعي . إلّا أن هذا الفكر لم يكسب بعد طابعاً علمياً ، بل أكثر من ذلك ، لم تكن المجتمعات واعية بأن مجال العلاقات الاجتماعية يمكن أن يكون موضوع دراسة علمية في ذاتها . فكان الفكر الاجتماعي يكتفي بمنح شرعية للوضع القائم الذي نظر الناس إليه على أنه أبدي . وبالتالي لم يُنضج بعد مفهوم التقدم نضوجاً صحيحاً .

ورغم اشتراك جميع الحضارات المذكورة في هذه السمات ينبغي ذكر الخطوات التي تحققت هنا وهناك والتي بشرت بالبنيات الإيديولوجية وهياكل الفكر اللاحقة . وسوف أذكر في هذا الشأن خطوات التقدم الآتية .

أنتجت الحضارة المصرية القديمة ، قبل غيرها ، مفهومي الحياة الأزلية والعدالة الإلّهية المؤسسين بدورهما على مفهومي الخير والشر وأرى أن هذا الإبداع قد مثّل خطوة عظيمة إذ فتح باباً لظهور البعد الإنساني العمومي في الفكر . فالخطاب عن أزلية النفس البشرية موجه للإنسانية دون استثناء . أما الشعوب الأخرى ، بما فيها الاغريق في المرحلة السابقة على الهيلينية ، فلم تصل بعد إلى حكم سافر في موضوع ما أطلق عليه فيما بعد اسم « النفس البشرية » . فظلت تصوراتهم عما يحدث بعد الوفاة ملتبسة وغير حاسمة ، فكان الرأي السائد يخشى «أرواح الأموات» التي رأى الناس انها قادرة على التدخل في شؤون الأحياء وإلحاق الضرر بهم ونرى هنا مدى التقدم الذي مثله إبداع مفهوم « النفس السرمدية للبشر » والذي يلازمه مفهوم الحكم المشخص الأبدي بالجزاء والعقاب بعد الوفاة وإقامة هذا الحكم على مباديء أخلاقية ذات بعد إنساني عمومي تنطبق على جميع الناس ، وعلى فحص الدوافع الداخلية لأعمال الأفراد خلال حياتهم . فليس من المهم هنا اننا ـ في عصرنا المعاصر ـ لا نرى في مذهب أزلية النفس ولا في الحكم الإلّهي العادل أكثر من عناصر إيمان ديني وأننا لا نقبل أنها « واقع أثبته العلم » . فيظل الإبداع الأخلاقي المصري مفتاح فكر الإنسانية اللاحقة . غير أن هذا الإبداع لم يصبح فكرة مقبولة إلّا بعد مرور قرون عديدة . وسوف نجد

فيما بعد نموذجاً عن العقبات التي وقفت في سبيل الإقناع بهذه الفكرة حينما نهجت نقاشات المسلمين حول « جهنم والجنة ومسؤولية الفرد والجبرية . . إلخ ، وهي من أهم أركان الإيمان الرفيع .

أقول إن البعد الحقيقي لما أتت مصر به يتواجد بالتحديد في هذا الإبداع الأخلاقي ذو المغزى الإنساني العمومي ، لا في أبداع « التوحيد » الإلهي الذي حققه الفرعون المعروف أخناتون . على خلاف الرأي السائد القائل إن أهم إنجاز الحضارة المصرية في المجال الذهني هو توصلها إلى مفهوم التوحيد . فأرى بكل بساطة أن مفهوم البعد الإنساني للعدالة الإلهية يتماشى مع أشكال مختلفة للإيمان الديني ، بما فيها مذهب وحدة الوجود الهندي وهو مذهب يرى أن العالم الظاهر يعلن عن ذات الله ، فيرفض بالتالي التمييز بين الله وظواهر العالم . أما مفهوم التوحيد كما جاء في صيغة إبداع أخناتون ، والذي فرض نفسه فيما بعد في منطقتنا ـ ولا في غيرها ـ فلعلّه ناتج بسيط شبه منطقي للسلطوية المطلقة التي اتسمت بها مصر القديمة ، قبل غيرها بسبب تقدمها الباكر في إقامة البنية الخراجية . فلا استغراب إذن أن مبدأ التوحيد أصبح ـ فيما بعد ـ أحد المفاتيح للبنية الإيديولوجية الخراجية في العصر الوسيط في المنطقة بأكملها .

أما تصدير مبدأ التوحيد إلى الشعوب الأقل تقدماً في سبيل إتمام البناء الخراجي ، فقد صار عقماً ، وتمثّل اليهودية نموذجاً بارزاً لهذا الحكم . فمن المعروف أن اليهودية أقيمت على استعارة هذا المبدأ من مصر القديمة . ولم يمنع ذلك بقاء اليهودية قائمة على مبادىء أساسية بدائية. فلم تتطور هذه الديانة إلى عقيدة تميل إلى العمومية ، إذ اكتفت بأنها دين الشعب « المختار » فقط ، أي دين يخاطب هذا الشعب بمفرده دون غيره . كما أنها تمسكت بميثولوجيتها القديمة ( التوراة ) . وأكثر من ذلك فإنها لم تفصل بشكل واضح في مبدأ العدالة الإلهية ، كما توصل المصريون إلى فهمه . هذا مع أن اليهود

(وبالتالي اليهودية) قد استفادوا فيما بعد أولاً من تقدم الفكر الإسلامي في هذا المجال ( خاصة في عصر ازدهار الأندلس ) ثم من تقدم الفكر المسيحي فالرأسمالي الغربي ، لدرجة أنهم قاموا بمراجعة إيمانهم الأصيل وأولوه تأويلاً متخلفاً كما سبق أن كتبته[1] .

أما اليونان فقد سار بعدد من الخطوات الواسعة في مجالات مختلفة . مع أن هذه الإنجازات لم تتلاق في بناء موحد إلاّ فيما بعد فقط ، أي في المرحلة الهيلينية التي تفتح العصر الوسيط . وتخص هذه الإنجازات كل من مجال التجرد العلمي وفلسفة الطبيعة والفكر الاجتماعي .

كان لا بد من الممارسة التجريبية ـ وهي قديمة قدم الإنسانية ـ لطرح التساؤل والتوصل إلى التجريد على ذهن البشر . وقد تم أول تقدم في سبيل التجريد العلمي بمناسبة نشأة علم الفلك والحساب الرياضي ، تلتها فروع علم الكيمياء والفيزياء . ومن المعروف أن معلومات حضارات النهرين في الفلك ، والممارسات الحسابية لقدماء المصريين والرياضة الاغريقية ، قد مثلت أهم الإنجازات في المعرفة العلمية لغاية ازدهارعلوم العهد العربي الإسلامي ثم العصر الحديث . وفي هذا المجال سبق الإغريق احتياجات الممارسة التجريبية البحتة . وبالتالي أخذت الرياضة تغذي نفسها من نفسها وتتطور بحركة ذاتية . هكذا أصبحت الرياضة تلهم الفصول الأولى لعلم المنطق. إلاّ أن كون الرياضة هذه غير مرتبطة بالممارسة واحتياجاتها قد شجعت أيضاً على انزلاقها في اتجاه الوهم والخرافة . على سبيل المثال نجد في كتابات الهرمسية حول « القوة السحرية للأرقام وأسرارها » نموذجاً لهذا الانزلاق الذي كان تفاديه عسيراً في ظروف العصر وسوف نرى أن الفكر الوسيط قد ورث الكثير من هذه النظرات السحرية وأدمجها في بنيته الميتافيزيقية .

---

(1) كتبت ذلك في « أزمة المجتمع العربي » ـ القاهرة ١٩٨٥ .

ثمة تلاقي أساسي قد لعب دوراً حاسماً في تاريخ الفكر اللاحق . ونقصد ذلك التلاقي بين الرياضة وعلم المنطق الجديد من جانب ، وبين الممارسة التجريبية من الجانب الآخر . إن هذا التقابل هو في الواقع مصدر نشأة فلسفة الطبيعة التي أثبتت قدرتها على أن تحل محل الخرافات السابقة حول الخلق والكون . أقول هنا فلسفة الطبيعة ولا أقول الميتافيزيقية أي فلسفة ما بعد الطبيعة . ذلك لأن التقدم الفلسفي اليوناني في مرحلته الأولى ، أي السابقة على الهيلينية ، قد أنتج فلسفة الطبيعة ولم ينتج فلسفة ما بعد الطبيعة . فلم تصبح هذه الأخيرة مرادفاً لكلمة الفلسفة بشكل عام إلاّ في العصر الوسيط ، إلى أن تفقد الميتافيزيقيا هذا الاحتكار في العصر الحديث .

تعتبر فلسفة الطبيعة محاولة تجريد تعطي طابعاً متماسكاً للمعرفة بجميع أوجهها ، وذلك من خلال البحث عن تلك القوانين العامة التي تحكم مختلف أوجه الطبيعة . وسوف نرى فيما بعد أن نظرة فلسفة الطبيعة للكون تختلف عن نظرة الميتافيزيقيا الوسيطة اللاحقة اختلافاً جوهرياً. فلم تطرح فلسفة الطبيعة أسئلة غيبية . بل اتسمت بطابع مادي ، من تلقاء نفسها ، كما أدركه تماماً ماركس وانجلز. إذ قامت بتفسير العالم من خلال العالم نفسه أي دون أدخال عامل غيبي خارجي عليه .

هذا لا يمنع أن البحث عن تلك القوانين التي تحكم الكون إنما هو بحث محدود بحدود المعرفة المحققة ، وهي دائماً نسبية . وجدير بالذكر أن الطابع النسبي للمعرفة هو أمر صحيح لكل عصر ، مهما حققه التقدم العلمي من إنجازات . فالتقدم من هذه الزاوية تقدم كمّي فقط ، لا يلغي صيغة النسبية أبداً . ولذلك لا غرابة في أن محاولات فلسفة الطبيعة تشتمل دائماً على خطر قد يؤدي إلى التعميم السابق لأنه وبالتالي إلى العقم . هكذا أرى في محاولة أنجلز ( واقصد هنا كتابه عن « جدلية الطبيعة » ) نمطاً من هذا القبيل ، لعلها تدعو إلى التساؤل في المغزى الحقيقي لنظرية جدلية الطبيعة المزعومة .

ومع ذلك طرحت فلسفة الطبيعة مبدأ أزلية الكون ودوام حركته ، وهو

خطوة حاسمة في تقدم الفكر . وذلك ابتداء من هيراقليت ( الذي توفي عام 480 قبل الميلاد ) إلى مذهب الذرة لديموقريط ( الذي توفي عام 370 قبل الميلاد) . وسوف نرى فيما بعد أن التوفيق بين هذا المبدأ وبين الإيمان الديني في العصر الوسيط ( المسيحي والإسلامي ) قد أثار نقاش معضلة صعبة .

لم ينجز الفكر اليوناني تقدماً مماثلاً في مجال علم الاجتماع . بل لعلّه أحس فقط بأن هناك مجالاً للتساؤل، وذلك حينما طرح المؤرخ توسيديدس أسئلة حول سببية الحوادث التي حضرها دون الاتكاء عل العناية الإلّهية التي يستحيل معرفة حكمتها . حقيقة ترجع نشأة مفهوم التفسير العلمي للتاريخ إلى ابن خلدون الذي لا سابق له في المنطقة في هذا المجال .

هذا وقد أخذت الحضارة اليونانية في استعارة الكثير من غيرها ، وخاصة من مصر ، سبقت إشارتنا إلى استعاراتها الفنية التي لعبت دوراً حاسماً في ازدهارها . هذا ولم يجد الإبداع المصري في المجال الأخلاقي المشار إليه أعلاه . لم يجد سبيله إلاّ في المرحلة الأخيرة للحضارة الاغريقية، في عصر سقراط وأفلاطون ، إلاّ أن هذين الفيلسوفين يمثلان في الواقع الانتقال إلى المرحلة الهيلينية التي سوف نتناول النظر فيها فيما بعد .

والجدير بالذكر أن جميع هذه التقدمات في مختلف المجالات المذكورة لم تندمج بعد في نظرة إجمالية ، بل ظلت دون روابط قوية بينها وبين بعض . فكان لا بد من الانتظار إلى العصر الوسيط اللاحق لكي تقوم فلسفة ما بعد الطبيعية الهيلينية ثم المسيحية والإسلامية بهذه المهمة ، أي بجمع تلك العناصر المبعثرة التي أنجزها عهد اليونان الذهبي .

هذا ولن أعلق قيمة مماثلة على الإنجازات الأخرى التي وردت من بلاد النهرين ومن الهند ومن خلال الفرس . فإذا أشرت أليها هنا أرجع ذلك إلى أنها مثلت عناصر وجدت محلها في البنية الوسيطة اللاحقة .

أنشأت حضارة النهرين ( وخاصة الكلدانيون ) علم الفلك ، ورغم الطابع الوصفي للخطوات الأولى في هذا المجال ، إلاّ أن هذه البحوث قد اعتمدت على ملاحظة دقيقة للظواهر فانتجت نتائج صحيحة بدرجة عليا من التقريب . ثم ورثت الحضارة الهيلينية هذه المعلومات التي قطع العرب فيها ـ فيما بعد ـ خطوات حاسمة لم يتجاوزها إلاّ العلم الحديث . بيد أن ملاحظتي تقع في مجال آخر . فقد اخترع الكلدانيون ـ إلى جانب إنجازهم في الفلكية التجريبية ـ « كرسموجونيا » . والمقصود بهذه الكلمة تصور عام يضم جميع عناصر الكون في هيكل تفسيري موحد . وقد رتب الكلدانيون في هذا الإطار جميع العناصر المكونة للكون من الأجسام الفلكية ( النجوم والكواكب ) إلى ما أطلقوا عليه اسم « العالم دون القمر » ـ أي الأرض ومحتوياتها من الأحياء وغير الأحياء . وفي هذا الترتيب الهرمي المتصاعد لكائنات الكون اعتبر الكلدانيون أن أجسام الفلك تتمتع هي الأخرى بحياة بل حياة أرقى ( إذ أنها خالدة ـ كما يبدو من أول وهلة على الأقل من خبرة الملاحظة ) بينما عناصر « الكون دون القمر ) تتسم بقصر حياتها والفساد السريع ، فهي أذن عناصر حيّة سفلى (إذ أن الملاحظة تثبت قابليتها للفناء السريع ، خاصة بالنسبة إلى النبات والحيوانات والإنسان) . فاعتبروا أن «نفوس الكواكب» أقوى من نفوس الكائنات دون القمر . وبالتالي استدرجوا مبدأ تأثير عناصر الكون الأعلى في شؤون عناصرها السفلى . ومن هنا نشأ التنجيم الذي وجد مكاناً في بيئات العصر الوسيط اللاحق بل ظل حياً إلى يومنا هذا .

هذا ولا نهتم في بحثنا بما حدث شرق نهر الهند من انجازات في مجالات العلم والفكر الميثولوجي ومذهب وحدة الوجود وتأليه الطبيعة والأخلاق وفهم الكون والحياة . مع العلم أن الحضارة الهندية قد أنتجت هي الأخرى باكراً مفهوم « النفس » وربطتها بفلسفة تدعو إلى « التحرر » من قيود الطبيعة من أجل التوصل إلى المعرفة المطلقة . فقامت هذه الفلسفة « الإشراقية » على فكرة أن النفس إذا استقلت عن الجد تطهرت من مغريات

المادة ـ وذلك من خلال ممارسة النسك والزهد ـ وتسامت من عالم المثل فغمرتها السعادة وتوصلت إلى الحق . وقد اجتاز منهج الزهد هذا حدود الهند ، فدخل الشرق المتحضر منذ أوائل قرون العصر الوسيط في أيام الهيلينية ، ووجد في هذه المنطقة أرضية خصبة فازدهر فيما بعد في إطار الرهبانية المسيحية والصوفية الاسلامية . ولما كان هذا المفهوم ـ أي مفهوم منهج الزهد ـ قد اندمج في البنية الوسيطة كان من الضروري الإشارة إليه هنا . يضاف إلى ذلك أن ثمة علاقة ثانوية ربطت منهج الزهد من جانب وميثولوجيا هندية خاصة ـ هي مذهب التناسخ ( القائل بترحيل النفس من كائن حي إلى حي آخر بعد وفاة الأول وطبقاً لقواعد تتعلق بالترتيب الهرمي للكائنات ، فيكون الترحيل إلى أعلى أو أسفل جزاءاً أو عقاباً على أعمال المتوفى ) ـ من الجانب الآخر . إلّا أن هذه الرابطة ناقضت أركان عقائد المسيحية والإسلام . ولذلك تنازل عنها مذهب الزهد المسيحي والاسلامي .

خلاصة قولي هنا إن ما نشاهده في منطقة الشرق التي نحن بصددها ، وعلى مدى طويل ، إنما هو التكوين التدريجي للبنية الإيديولوجية الخاصة لنمط الانتاج الخراجي . والمقصود هنا هو « نظرة عامة للكون » تتناسب مع المقتضيات الأساسية لإعادة تكوين النمط الخراجي ، وذلك مهما كانت الأشكال الخصوصية التي اتخذها هذا النمط .

وأود أن أعود هنا إلى نقطة أساسية لفهم هذا التناسب ، وهي أن النمط الخراجي بمختلف أشكاله يتسم بشفافية ظاهرة الاستغلال ، الأمر الذي يفرض بدوره طابعاً مطلقاً مقدساً على الإيديولوجيا ، وهو الوسيلة التي تضمن استمرارية علاقات الاستغلال من خلال قبولها من قبل مختلف أطراف المجتمع . هذا بخلاف ما هو عليه في المجتمعات الجماعية السابقة التي لم تحس بالحاجة إلى لحم مختلف عناصر بنيتها الفكرية في وحدة مندمجة . ولذلك تيسر لفكر العصر القديم قبول التجاور بين الممارسة التجريبية الجزئية والميثولوجيات الخاصة بالطبيعة والمجتمع . وقد فرض الانتقال التدريجي إلى

المجتمع الخراجي ، ربط هذه العناصر وإلغاء التناقض بينها وإدماجها في بنية ميتافيزيقية إجمالية متماسكة . ثم استمر الأمر على هذا النمط إلى عصرنا الحديث ، أي إلى أن فرضت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة انقلاباً في المستوى المهيمن وإحلال الاقتصاد محل الإيديولوجيا الميتافيزيقية كمستوى مهيمن . وسبق قولنا إن هذا الإنقلاب ناسب الظروف الجديدة المحكومة من فقدان شفافية ظاهرة الاستغلال ، وهو بدوره حاصل تعميم علاقات السوق الذي تتسم به الرأسمالية . أضيف إلى ذلك أن الهيمنة الاقتصادية قد اتخذت بدورها أشكال الاستلاب شبه المقدس ، وبالتالي أن التحرر من هيمنة الاقتصاد هذه يفترض بدوره تجاوز حدود الرأسمالية ( بالأحرى إلغاء العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ) .

نرى إذن أن التقدم الذي حققته الرأسمالية في ميدان الفكر إنما هو تقدم نسبي فقط لم يسمح بتحرر العقل الكامل. فإذا أنتجت الرأسمالية فعلاً الشروط التي أدت إلى التحرر من الميتافيزيقيا الإجمالية الوسيطة ، إلاّ أنه لا يزال على الاشتراكية أن تحقق الخطوة اللاحقة أي التحرر من تحكم الاقتصاد .

إحتلت مصر مكاناً خاصاً في هذا البناء التدريجي للإيديولوجيا الخراجية . فقد رأينا أن أهم عنصر هذه الإيديولوجيا تواجد في الخطوات التي أنجزها الفكر المصري القديم . ثم أكملت الهيلينية هذا البناء من خلال أخذها بالمفهوم المصري للأخلاق وأزلية النفس ( الذي احتوى على بذور مذهب الإنسانية العمومية ) ورفع شأنه حتى أصبح محور الميتافيزيقيا الإجمالية الجديدة الهيلينية ثم المسيحية والإسلامية .

إن الميتافيزيقيا المدرسية الوسيطة ـ التي اتخذت أشكالاً متتالية سوف نتناول بحثها فيما بعد ـ تمثل إيديولوجيا تناسب تماماً احتياجات المجتمع الخراجي . وسوف نقتصر فيما يلي بطابع مضمون هذه الإيديولوجيا وبإشكالية كيفية تعاملها مع القاعدة الاقتصادية للمجتمع ..

إن هـذه السمـة الخـاصـة للميتـافيـزيقيـا المـدرسيـة لا مثيـل لهـا في إيديولوجيات الأنماط الجماعية . فقد ذهبت في هـذا الصدد إلى أن الأنمـاط الجماعية تمثل مرحلة طويلة للانتقال من الشيوعية البدئية ( أي المجتمع غيـر الطبقي الأصلي ) إلى المجتمع الطبقي القائم على نظام الدولة . ثم ذهبت إلى أن مضمون إيديولوجيا المجتمعات الجماعية يختلف تمـاماً عمـا هو عليـه في المجتمع الخراجي . فهنا ـ أي في المجتمع الجماعي ـ تنعكس الإيديولوجيـا كل من الدرجة العليا من التبعية إزاء الطبيعة من جهة ( وهي بدورها ناتج ضعف نمـو قوى الإنتـاج ) والطابـع الجنيني للطبقات والـدولة من الجهـة الأخرى . ولذلك فإن جوهر مضمون الإيديولوجيا الجماعية يجعلها مرادفاً « لإيديولوجيـا الطبيعة » ، والمقصود بهذا التعبير هو أن التصـور الإيديـولوجي يشبـه الإنسان والمجتمع مع الأشكال الأخرى للطبيعة من الحيوانات والنبات والجوامد . ومن هنا هيمنة « القرابة » في مجـال تنظيم المجتمـع وفي مفهوم عـلاقة المجتمـع بالطبيعة[1] . ولما كان بحث تطور هذا التصور بدءاً من عصر الشيوعية البدائية عبر المراحل المتتالية للمجتمعات الجمـاعية يخـرج عن إطار هـذه الدراسـة لاكتفينا هنا بالقول إن العصر القديم يمثل آخر فصل لهذا التطور الطويل ، أي نوع من الانتقال إلى الإيديولوجيا الخراجية . ومن هنا تلك الأوجه «البدائية» التي نجدها في الفكر القديم وهي بقايا الأيديولوجيا الجماعية . وليس من الغريب أن التقدم نحو الإيديولوجيا الخراجية قـد بزغ في مصـر ، التي سبقت غيرهـا في تحقيق نمط الإنتاج للإيديولوجيا الجماعية . وليس من الغريب أن التقدم نحو الإيديولوجيا الخراجية قد بزغ في مصـر ، التي سبقت غيرهـا في تحقيق نمط الإنتاج الخراجي .

### 3 ـ السمات العامة للبنية الوسيطة :

أنشأت فتوحات إسكندر الكبير فصلاً جديداً حقيقياً في تاريخ المنطقة بجمعها ، فأنهت نهائياً الانعزال ـ ولو النسبي ـ لمختلف شعوبها وفتحت آفاق

(1) راجع هامش ( 1 ) .

توحيدها اللاحق . فكانت الفتوحات قبل ذلك التاريخ لا تعدو كونها عمليات حربية محض ، دون مغزى حضاري عميق ، وبالتالي لم تترك إلاّ بصمات خفيفة على البلدان المفتوحة . فلم تحاول مصر أكثر من السيطرة العسكرية على المناطق المجاورة على حدودها الشرقية وذلك لمجرد الحماية من غزوات الرُّحل البربر . أما الأمبراطوريات الأشورية والفارسية فلم تدم ، وبالتالي لم تحقق ما أنجزته فيما بعد الهيلينية أي توحيد الطبقات الحاكمة والثقافة .

انحصر التوحيد الهيليني في مرحلة أولى على الشرق ، فشمل اليونان ومصر وامتد ألى فارس . إلاّ أن هذا التوحيد قد ضم فعلاً جميع حضارات المنطقة لتلك الأيام ، وكذلك المناطق البربرية التي فصلت الأولى بعضها عن بعض . أما الأمبراطورية الرومانية اللاحقة التكوين فلم تضف شيئاً في الشرق المتحضر الهيليني . فاكتفى الرومان بنقل عناصر حضارة الشرق إلى الغرب الإيطالي والغالي والبربري ثم الجرماني .

أنهى التوحيد الهيليني إذن الإنعزال شبه التام لشعوب ودول المنطقة ووضع أسساً لظهور العالم « الأوروبي ـ العربي » اللاحق ، أو بالأدق العالمين اللاحقين الأوروبي ـ المسيحي والعربي ـ الإسلامي . وليس المقصود هنا أن هذا التوحيد قد تمثل في تكوين دولة موحدة أو عدد من الدول الكبرى حكمت المنطقة بجمعها . بل على عكس ذلك تماماً سوف يمثل الأقطاع الأوروبي أقصى درجة من التشتت السياسي . كما ان التطور اللاحق قد أدى إلى تكوين عدد من الدول الأوروبية من جهة وكذلك إلى الأقطار العربية المعاصرة من الجهة الأخرى . فالمقصود هو أن هذه الدول والمجتمعات تنتمي إلى منطقة حضارية وثقافية موحدة وأنها على وعي بذلك، الأمر الذي يتمثل في كثافة واستمرارية التبادل بينها ، وذلك في جميع المجالات المادية والروحية .

أيجب الحديث هنا عن عالم واحد أم عن عالمين إثنين ؟ لمدة ألف عام قطع خط الفصل رأسياً بين الشرق المتحضر (الذي أصبح فيما بعد منطقة

الأمبراطورية البيزنطية ) من جهة ، وبين الغرب نصف البربري من الجهة الأخرى. أما في أثناء فترة الألف والخمسمائة عام اللاحقة فقد تطورت الأوضاع وانقلب إتجاه خط الفصل ليقطع أفقياً ويفصل أوروبا المسيحية في الشمال عن العالم الاسلامي ( العربي والتركي والفارسي ) في الجنوب . أخذت حركة الحضر في أوروبا تتغلغل تدريجياً نحو الشمال والشرق ، بينما على الشواطيء الجنوبية للبحر المتوسط فتحت الحضارة الاسلامية بلاد المغرب . غير أن خط الفصل هذا ظل نسبياً ، بمعنى أن المسيحية والإسلام ورثا كلاهما الهيلينية وبالتالي ظلا شقيقين توأمين ولو أنهما دخلا أحياناً في نزاع شرس بينهما . ثم تفاقم التعارض بين الشمال والجنوب في العصر الحديث ، حينما أخذت أوروبا ـ منذ عهد نهضتها ـ في التنمية الرأسمالية التي اكتسبتها طابع مركز النظام العالمي الجديد ، بينما صار العالم الإسلامي جزءاً من أطراف هذا النظام . ومنذ ذلك الوقت انتهت وحدة العصر الوسيط الأوروبي ـ الاسلامي وحل محلها تجاور عالمين إثنين غير متكافئين أصلاً ، الأمر الذي أجدب بره منابع التبادل الثقافي بين أوروبا المسيطرة والمتقدمة وبين الشرق العربي الإسلامي الراكد المتخلف التابع .

بالنسبة إلى مصر ينبغي اعتبار اندماجها في التوحيد الهيليني خطأً فاصلاً وقطيعة حاسمة في تاريخها ، إذ أن هذا الاندماج أنهى دورها السابق في تطور المنطقة بجمعها . فمنذ ذلك الوقت أصبحت مصر إقليماً ينتمي إلى مجموعة أوسع . وقد احتلت مصر في هذا الإطار أماكن مختلفة فصارت تارة إقليماً مسيطراً عليه ( وهو وضعها في الإمبراطورية البيزنطية ثم خلال القرون الثلاثة الأولى للإسلام ، ثم في القرنين السابع والثامن عشر في أطار الدولة العثمانية ) أو أصبحت مركز المنطقة تارة أخرى ( وهو وضعها في عهد البطالة ثم العصر الفاطمي ثم المملوكي ثم في إطار نهضة الوطن العربي المعاصر منذ أوائل القرن التاسع عشر ) . إلاّ أنها ـ أي مصر ـ فقدت دورها السابق كقطر مستقل بذاته ومتقدم على غيره في المنطقة ، قطر ينبع منه أشعة الحضارة المتفوقة .

أدى إذن هذا التوحيد الهيليني الذي تلاه هنا التوحيد المسيحي وهناك التوحيد العربي الإسلامي، أدى إلى تغيرات عميقة في كيان المجتمع وأركان الحضارة. أولاً ، طبعاً في مجال نمو قوى الانتاج إذ أن التوحيد قد ساعد على نشر وتعميم الإنجازات الفنية والمعلومات العلمية ، بل نقلها إلى الشعوب البربرية في المنطقة وبجوارها . ثم في مجال التنظيم الاجتماعي والأشكال السياسية والتبادل اللغوي والثقافي والديني والفلسفي .

وقد أنتجت هذه العلاقات الوثيقة إحساساً جديداً بالنسبية وحيرة قضت على الأديان الوثنية ذات المغزى المحلي والتي يغيبها تطلع إنساني عمومي . هكذا ظهرت في عهد الهيلينية أديان « تركيبية » ـ بمعنى أديان جمعت بين عقائد مأخوذة من الأديان المحلية المختلفة ـ مهدت بدورها الطريق لنشر المسيحية والإسلام فيما بعد . إن الأزمة الاجتماعية الاجمالية التي هزت الأمبراطورية الرومانية ثم قضت علها ، إنما هي انعكاس لهذه الحيرة قبل كل شيء . يضاف إلى هذا البعد الجوهري للأزمة أوجه أخرى منها تأزم نظام العبودية السائد في اليونان وغرب المنطقة .

وقد انتشرت إقامة البنية الوسيطة على ثلاث مراحل : المرحلة الأولى الهيلينية (القرون الثلاثة قبل الميلاد)، المرحلة الثانية المسيحية الشرقية (من القرن الأول إلى القرن السابع الميلادي ) التي امتدت فيما بعد في الغرب المسيحي ( إلى القرن الثاني عشر الميلادي ) ، المرحلة الثالثة الإسلامية من القرن السابع إلى الثاني عشر ميلادي. وسوف نرى أن أهم عناصر هذه البنية قد تجمعت خلال المرحلة الأولى الهيلينية . فقد اعتمدت الفلسفة المدرسية المسيحية الأولى ( الشرقية ) ثم المدرسية الاسلامية على تلك الأسس التي شيدها المذهب الأفلاطوني الجديد، ثم استلهمت المدرسية المسيحية الغربية بالمدرسية الاسلامية وتغذت من استنتاجاتها . ولا يمنع هذا أن كل مرحلة من هذه المراحل قد اتسمت أيضاً بخصوصياتها وتأويلاتها . إلاّ أننا نرى أن السمات المشتركة تفوق في الأهمية تلك الخصوصيات . فيتعارض الفكر

الوسيط بشكل عام ورغم اختلاف أشكال تعبيره مع الفكر القديم ، الأمر الذي يمثل العنصر الذي يسمح لنا اليوم بالحديث عن الفكر الوسيط بصيغة المفرد .

إن أهم السمات التي تحدد مضمون الفكر الوسيط هي هيمنة الميتافيزيقيا ـ فلسفة فوق الطبيعة ـ التي أصبحت محور الفكر ومرادف كلمة الفلسفة . ونجد هذه السمة المشتركة في كل من الهيلينية والمدرسية المسيحية والمدرسية الإسلامية .

إن الميتافيزيقيا تضع هدفاً لنفسها هو اكتشاف المبدأ الأخير الذي يحكم الكون في جمعه ، أي ردُّ العالم إلى علّة أصلية ، أو بعبارة أخرى البحث عن « الحقيقة المطلقة » . وبالتالي لا تهتم الميتافيزيقيا بالحقائق الجزئية التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث العلمي المتخصص في مختلف مجالات العلوم الاختبارية . بعبارة أدق لا تهتم بهذه الحقائق إلا في حدود إمكان استخدامها في كشف المبادىء الأخيرة والعلّة الأصلية .

مرة أخرى لا بد هنا من العودة إلى التمييز بين الميتافيزيقيا والفلسفة . فليست الميتافيزيقيا مرادفاً للفلسفة بشكل عام . وعدم التمييز بينهما ـ وهو أمر شائع في الفكر السائد عندنا ـ لهو إلاّ دليل على استمرار هيمنة الفكر الغيبي في الوطن العربي المعاصر فما معنى « رد العالم إلى علّة أصلية » ؟ إن مجرد طرح هذا السؤال يحتوي على الإجابة عنه، إذ أن العلّة الأصلية كلمة ترادف الخالق ـ الله ـ الروح الأعلى ( سميه كما تشاء ، لن يختلف المعنى ) . ويترتب على هذه الملاحظة أن هيمنة الميتافيزيقيا تفتح فصل هيمنة الفكر الغيبي.

ما هو إذن الفرق بين الميتافيزيقية والفلسفة غير الميتافيزيقيا ؟ فإذا كانت العلوم تتناول ناحية من الكون لكان التساؤل التالي هو : هل هناك مكان لتناول الكون ككل ؟ يقبل هذا التساؤل إجابتين اثنتين : الإجابة الميتافيزيقية وإجابة فلسفة الطبيعة التي رأينا أن ظهورها قد سبق التعبير فوق الطبيعة . فتبدأ فلسفة الطبيعة بالفرضية أن طلب الحقيقة المطلقة لا يفيد ، بل قد يضر ، خاصة إذا

أخضع العلوم لاستنتاجاته هـو ( أي طلب المطلق ) . وبـالتالي تكتفي فلسفـة الطبيعة بمحاولة تجميع النتائج العلمية المتـوصلة إليها عنـد مرحلة معينـة من تـطور المعرفـة ، ولا ترمي إلى أبعـد من ذلك ، فـلا تلغي استقلاليـة البحث العلمي .

ولا ريب أن الإيمان الديني هو في ذاته ميتافيزيقيا . إلاّ أن العكس ليس صحيحاً . فثمة ميتافيزيقيا ليست إيماناً دينياً بالمعنى الدقيق . ما هو الفرق بين الإثنين ؟ يعتمد الدين على نصوص مقدسة ويتقيد بها ، بينما ثمـة ميتافيـزيقيا « علمانية » غير مقيدة بنص وحي منزل . وكانت الفلسفة المدرسيـة المسيحية والإسلامية مدركة تماماً بهذا التمييز إذ ذهبت إلى أن الميتـافيزيقيـا تبحث عن الحقيقة المطلقة بالاعتمـاد على العقل والتعقـل فقط ( أي بالأدق من خـلال منطق الاستنباط ) بينما الدين يجد هذه الحقيقة في نصوصه المقدسة التي يرى أن العقل يعتمدها وبالضرورة » . وكان هدف الميتافيزيقيا المسيحية والإسلامية بالتحديد التوفيق بين النص والعقل ، أي بيان عـدم التعارض بينهمـا ، وذلك طبعاً بشرط تأويل النص كما يجب .

أدت هيمنة الميتافيزيقيا إلى نتـائج في غـاية الأهميـة بالنسبـة إلى وضع الفكر . وهنا يحق التسـاؤل عما إذا وقفت هـذه الهيمنة عقبـة في سبيل تقـدم البحث العلمي والتجربة الفنية . ولعل الجواب السريع عن هذا التساؤل هو أن الميتافيزيقيا تحط فعلاً من شأن العلم والفن التكنولـوجي ، إلاّ أن التعمق في بحث الأوضاع التاريخية يثبت أن الأمر لم يكن كذلك بـالضبط . وعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ خطت الحضارة الهيلينية بخطوات واسعـة في مجال علوم الفلك والطب وغيرها . وهكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة إلى الحضارة الإسلامية التي أضافت الكثير في هذين الميدانين والتي فتحت أبواباً جديدة في مجالات الرياضة والكيمياء . تثبت إذن هذه التطورات أن الفضول العلمي المتخصص يقف صلبـاً أمام هيمنـة الميتافيـزيقيا . لعـل الأمل في أن بعض الاكتشـافـات العلمية من شأنها أن تؤيد وجهات نظر الميتافيزيقيا وأحكامهـا المسبقة ، لعـل

هذا الأمل قد لعب دوراً إيجابياً في هذا الصدد . أما التجريبية الفنية التي كادت تمثل ـ إلى عصرنا الحديث ـ المصدر الوحيد لتقدم قوى الإنتاج ، فلم تعانِ من النشاط الفكري، وذلك نتيجة احتقاره لها .

والجدير بالذكر هو أن الميتافيزيقيا التي تبلورت في المذاهب المدرسية لم تعرف عدا منطق الاستنباط ، وظلت تتجاهل الاستقراء العلمي . وقد نتج عن ذلك انغراق الميتافيزيقيا في نقاشات لا نهاية لها دون جدوى حول استخدام القياس المنطقي وتبويب أشكاله وتحديد شروط صحته وظروف فساده . وفي هذه الظروف عسر التمييز بين اللجوء السليم للقياس وبين المبالغة شبه المنطقية في استخدامه . هذا رغم أن الممارسة التجريبية كانت قد أثبتت منذ الأبد أن المعرفة حاصل الاستقراء بقدر ما هي ناتج الاستنباط إن لم يكن بقدر أكبر . بيد أن احتقار التجريبية الفنية لم يساعد على إدراك ذلك . فكان لا بد من انتظار عصرنا العلمي الحديث لكي تعترف الفلسفة بهذه الأمور . لا يعني هذا أن الممارسة العلمية الوسيطة ـ خاصة في الطب ـ لم تباشر الاستقراء عملياً ، إلا أن الفكر الفلسفي المدرسي لم يعط له وضعه المستحق . وسوف نرى فيما بعد كيف أن الفلسفة المدرسية الوسيطة المسيحية والإسلامية لم تتجاوز هذه الحدود . بل ولنضف أن الفكر العربي المعاصر نفسه لم يتجاوز بعد هذا الوضع . فقد توضح من خلال عدد من الدراسات العلمية الحديثة أن الفكر العربي المعاصر في مختلف مجالاته لا يزال يلجأ إلى المبالغة في استخدام القياس والتشبيه[1] . ونرى نحن في ذلك دليلاً على استمرار هيمنة الميتافيزيقيا المدرسية الوسيطة التي لم تميز بين الإثبات والاستدلال بالتمثيل .

يضاف إلى ذلك أن هيمنة الميتافيزيقيا قد ساعدت أيضاً على الانزلاق

---

(1) انظر مثلاً :

عبد الله العروي ـ العرب والفكر التاريخي ـ بيروت ١٩٨٣ .

محمد عابد الجابري ـ تكوين الفكر العربي ـ بيروت ١٩٨٤ .

الكسموجوني . والمقصود هنا هو الميل إلى إقامة بنية عامة ترمي إلى تفسير جميع أوجه تركيب الكون من النجوم والكواكب إلى الطبيعة الأرضية ، بما فيها من جوامد وحياة بل ونظم اجتماعية . هذا على خلاف ما يرمي إليه الذهن الحديث المدرك تماماً للطابع النسبي لعناصر المعرفة العلمية والذي تنازل بالتالي عن وهم إقامة مثل هذه البنية « النهائية » الكوسموجونية. فالكسموجونيا مضطرة إلى الاعتماد - إلى حد كبير - على الخيال واستخدام القياس غير العلمي الذي لا يعدو كونه استدلالاً بالتمثيل ، وذلك من أجل لحم مختلف عناصر المعرفة الجزئية المحدودة في بنيتها الإجمالية . لا شك أن دعوة الكسموجونيا - وكذلك دعوة الميتافيزيقيا - تنتمي إلى جميع العصور ، فظهرت قبل العصر الوسيط وظلت حية بعده ، فهي دعوة تمثل ميلاً دائماً في الإنسان . ولذلك رأينا أهمية التمييز بين فلسفة الطبيعة وفلسفة فوق الطبيعة . فسبق قولنا إن الأولى - أي فلسفة الطبيعة - متواضعة في أهدافها ، تكتفي بتركيب المعلومات العلمية الجزئية المعترف بها في مرحلة ما من تطور العلم وتدرك بالتالي أن هذا التركيب مؤقت ونسبي ، بينما الثانية - أي فلسفة فوق الطبيعة - ترمي مرة واحدة إلى فهم الكل الشامل على الظاهر المعروف والغائب المجهول . إلا أن هذا التمييز الواضح على مستوى نظري يصبح ملتبساً في كثير من الظروف العملية . ذلك لأن محاولات « التركيب » في إطار فلسفة الطبيعة ، أي محاولات البحث عن « قوانين عامة » تحكم الطبيعة والمجتمع ، تفوح منها رائحة ميتافيزيقية في كثير من الأحيان ، ولو دون وعي . فسبق قولي إن محاولة أنجلز في « جدلية الطبيعة » وكذلك « الديانات » السوفييتي ( أي هذه الجدلية المبسطة الدارجة ) تنتمي إلى هذا النوع من الانحراف غير العلمي . فإنني أوثر الاكتفاء بالحقائق الجزئية المتوصلة إليها في مختلف مجالات المعرفة على محاولة البحث عن الحقيقة الكلية وهو بالضرورة بحث غير علمي ، كما أرى من الأفضل الامتناع عن مَزْج مجال الطبيعة ومجال المجتمع في تركيب موحد . يضاف إلى ذلك خطر انزلاق الميتافيزيقيا الدينية إلى التعصب البحت ومعارضة روح البحث العلمي . فقد حدث في القرون

الوسطى إدانة بل وإحراق علماء لمجرد رفضهم الكسموجونيا السائدة و « الحقائق » المزعومة المترتبة عليها ، وذلك في أوروبا المسيحية أكثر مما كان الأمر عليه في دار الإسلام .

إن الميتافيزيقيا هي بالتحديد أيديولوجياً نمط الإنتاج الخراجي ، ويرجع ذلك إلى الشفافية في مجالات عدم التكافؤ في توزيع الثروة والسلطة ، الأمر الذي يفترض هيمنة أيديولوجيا تعطي شرعية لهذا الوضع من خلال اعتمادها على احترام المقدس . وبالتالي ينبغي أن يكون لهذه الأيديولوجيا طابع إيمان ديني يحول دون النقاش . ويترتب على ذلك أن الميتافيزيقيا تمثل بدورها عقبة أساسية في سبيل إنضاج الفكر الاجتماعي العلمي .

إلاّ أن الميتافيزيقيا ـ مهما بلغت من قدرة اجتذاب ومهارة في نطق حججها ـ إنما تترك المرء دائماً غير مرتاح . فهي ناتج الحيرة الإنسانية وفي الوقت نفسه عاجزة عن إزالتها . ويعود هذا الفشل إلى أن الميتافيزيقيا لعلها تعطي لنفسها هدفاً مستحيلاً ، وهو اكتشاف « أسرار » الكون والحقيقة المطلقة المختبئة وراء ها. وتؤدي هذه الحيرة بدورها إلى إدراك حدود قدرة العقل ، ومن هنا إلى العودة إلى الاتكاء على الحدس والقلب والوحي . وقد حدث مثل هذا التطور عند الكثير من المؤمنين المسيحيين والمسلمين على السواء . فهجر هؤلاء الاكتفاء بالاعتماد على العقل ليقبلوا الوحي الإلّهي والحدس ، سواء أكانت هذه العناصر الأخيرة قد اتحدت مكملة للعقل أم حلّت محله بالجملة .

يضاف إن الفكر الميتافيزيقي لا يمارس في الفضاء بل في إطار اجتماعي ملموس . ويستنتج من ذلك أن الممارسات الميتافيزيقية لها طابع يختلف بتنوع المغازي الاجتماعية المرتبطة بها ، فهناك ـ طبعاً الممارسة البسيطة الشكلية التي تقتصر على الطاعة للطقوس وأخذ النصوص على ظاهرها والتي غلبت في صفوف العامة ، كما أن هناك أيضاً ممارسة أخرى مخصصة للنخب المثقفة تعتمد على التأويل المجازي غير النصّي . وقد أدى هذا التأويل ـ في بعض الظروف ـ إلى محاولة كشف « الباطن » المختفي وراء النص الشفاف . وسوف

نرى فيما بعد أمثلة لهذه التأويلات في الفكر العربي الإسلامي وهي متماثلة تماماً لأمثلة أخرى تتواجد في الفكر الأوروبي المسيحي الوسيط . إن هذا الانزلاق نحو البحث عن الباطن إنما هو حاصل الميل الميتافيزيقي نفسه وطلبه الحقيقة المطلقة . ولا شك أيضاً أن هذا الانزلاق من شأنه أن يقوم بدوره عقبة في سبيل التقدم العلمي . هكذا ظهرت مذاهب ميتافيزيقية قائمة على إدماج معلومات علمية جزئية وفي كثير من الأحيان ضعيفة في بنيات ضخمة شاملة . هكذا مثلاً أصبح علم الفلك تنجيماً ، هكذا رسمت الرياضة لنفسها مغاز هرمسية ( والمقصود بهذا التعبير هو مجموعة آراء سحرية تدّعي أنها تساعد على كشف الباطن السري للأشياء ) . وليست الشعوذة هنا ببعيدة. . . هذا من جانب ومن الجانب الآخر فإن النضالات الاجتماعية انعكست بالضرورة في مجال الفكر الميتافيزيقي والديني . وهنا أيضاً نجد موازاة هامة بين ما حدث من ثورات شعبية في الغرب المسيحي وفي الشرق الإسلامي . ففي كلا الحالتين اعتمدت الحركات الشعبية على تأويل للنصوص المقدسة يختلف جذرياً عن التأويل المحافظ للطبقات الحاكمة .

إن السمة الرئيسية التي يتسم بها العصر الوسيط بأجمله هي فعلاً هذه الهيمنة للروح الميتافيزيقية ، أي تغلب الاهتمام بالبحث عن الحقيقة المطلقة على الاهتمامات العلمية الجزئية . جدير بالذكر أن الوضع لم يكن على هذا النمط في العصر القديم السابق . فلم يكن الفكر القديم قد قصد إدماج مختلف مجالات الاهتمام في وحدة موحدة شاملة ومغلقة . هكذا أخذ التصور الميتافيزيقي الإجمالي يحل محل فلسفة الطبيعة لقدماء الإغريق . هكذا نُسيت فلسفة الطبيعة ، تلك الفلسفة التي اعتبرها ماركس ـ وهو على حق في حكمه هذا ـ مادية أولية صادرة تلقائياً عن البحث العلمي والممارسة التجريبية . أما البنية الميتافيزيقية التي حلت محل المادية الأولية تلك فقد لجأت حتمياً إلى الكثير من الخيال والوهم لتعويض نقاط الجهل العلمي .

هذا ويبدو لي أن جميع عناصر الروح الميتافيزيقية قد تجمعت في العصر

الهيليني . فكان الفكر اليوناني القديم قد دخل مرحلة أزمته منذ أواخر القرن الرابع قبل الميلاد ، ويقف سوقراط ( 470 إلى 399 قبل الميلاد ) وأفلاطون ( 428 إلى 348 قبل الميلاد ) دليلين على عمق هذه الأزمة ، بإدراكهما الطابع المحلي والنسبي للعقائد السائدة ، وإحساسهما بالحاجة إلى فكر جديد واسع النطاق ذي المغزى الإنساني العمومي والذي يتجاوز الميثولوجيات الخصوصية ويخاطب البشر جميعاً . كما أنهما أدركا تماماً أوجه النقص في هذه الميثولوجيات التي لم تكن قد طوّرت بعد مفاهيم مناسبة للفرد وللنفس الفردية ولأزلية هذه النفس ، وللحاجة إلى أخلاق إنساني عمومي يقوم على أساسه مفهوم عدل إلّهي . فقد دعا سوقراط إلى الشك في حقيقة هذه الميثولوجيات وأسس مذهب الارتيابية ، الأمر الذي حيّر المجتمع ، كما أنه دعا إلى استخدام العقل ـ والعقل فقط ـ من أجل كشف الحقيقة ، بما فيها الحقيقة المطلقة . وهنا تجدر الإشارة إلى أن أفلاطون ـ تلميذ سوقراط ـ كان على علم تام بفكر مصر القديمة ـ التي زارها ـ ولم يُخف إعجابه بالمفاهيم المصرية حول الأخلاق الإنساني والعدل الإلّهي وأزلية النفس الفردية . لم يمنع ذلك أن إدراك الطابع النسبي وبالتالي غير المرضي للميثولوجيات المحلية قد قوّى أيضاً الإحساس بالحاجة إلى إحلال محلها كسموجونيا تدَّعي أنها عمومية البعد . فذهبت الميتافيزيقيا الجديدة إلى أنه من الممكن استنباط مبادىء هذه الكسموجونيا من العقل فقط . هكذا طرح أرسطو ( 384 إلى 322 قبل الميلاد ) نظرية كونية عامة وترتيب عناصر الكون ترتيباً شاملاً ضمَّ أجسام الآفاق الفلكية ( النجوم والكواكب ) وكائنات العالم « دون القمر » . ونعلم أن أرسطو قد استعار هذه الكسموجونيا من التراث الكلداني .

هكذا تجمعت جميع العناصر التي أدت إلى التركيب الأفلاطوني الجديد ، أي الفكر الهيليني . وليس من الغريب أن الفيلسوف المصري أفلوطين ( 203 إلى 270 ميلادية ) هو الذي قام بهذا التركيب .

ولعله يمكننا تبويب عناصر هذا البناء الفكري الضخم في نقاط تحدد

جوهر الميتافيزيقية الوسيطة وهي الآتية :

أولاً : تكريس هيمنة الاهتمام الميتافيزيقي أي البحث عن الحقيقة المطلقة والمبادىء الأخيرة في فهم أسباب الكون والحياة . فقد أخذت الفلسفة تكاد تنحصر في هذا البحث الذي أصبح مرادفاً لمفهوم الحكمة . وفي الوقت نفسه أكد أفلوطين إمكان التوصل إلى هذه الحقيقة من خلال استخدام منطق العقل ومنطق العقل فقط ( والمقصود الحقيقي كما سبق قولنا استخدام منهج الاستنباط ) وذلك دون الاعتماد على الميثولوجيات الخصوصية الموروثة من العصور القديمة ، والتي لم تمثل على كل حال كتابات « مقدسة » بالمعنى الصحيح .

ثانياً : اعتبار أن هذه الحقيقة المطلقة تضمر تواجد نفس أزلية الطابع ، خاصة لكل فرد ، هي فاعل مسؤول أخلاقياً ، وأن لأفعالها بعداً إنسانياً عمومياً .

ثالثاً : الدعوة إلى تكملة البحث عن الحقيقة بوسائل العقل الجدلي من خلال ممارسات الزهد . وقد جاء هذا العنصر من الهند عن طريق الفرس ثم انتشر في المنطقة منذ فتوحات إسكندر . وكان من الممكن أن تلفت هذه الدعوة الأنظار إلى إدراك حدود قدرة العقل وبالتالي أن تزرع الشكّ في صحة مرام الميتافيزيقيا وبنياتها الكسموجونية . إلاّ أن أفلوطين لم يتنازل عن الهدف الميتافيزيقي الكوني فاعتبر الزهد وسيلة تكميلية على أساس أن التحرر من تحكم مغريات الدنيا ينقّي وبالتالي يدعّم فطنة العقل وقدرته على كشف باطن الأمور . جدير بالذكر هنا أن هذا التفكير مثالي للغاية ويناقض المادية « العفوئية » للعلوم والممارسة الإنتاجية . إذ ترى هذه المادية ـ على عكس مذهب الزهد ـ أن العمل والتأثير في حقيقة الواقع الدنياوي هما الوسيلة لتقدم المعرفة وترفيع استخدام العقل إني لا أنكر هنا أن هناك بعض الأشياء الخفية الداخلية للنفس الإنسانية التي قد يفيد منهج الزهد في فهمها . إلاّ أن هذا المنهج لا يمكن أن يحل محل التكامل مع الطبيعة في اكتشاف ظواهر الكون .

كما أقول أن التركيز على منهج الزهد والبحث عن الباطن يشملان في ذاتهما خطر الانزلاق إلى الخرافة. يضاف إلى ذلك أن بعض المفكرين الأفلاطونيين الجدد قد استعاروا من الفكر الهندي بعض أشكال تعبيره مثل مذهب تناسخ النفس .

رابعاً : كرّس أفلوطين الميل إلى الكسموجونيا وأخذ بشكلها الكلداني السائد في المنطقة . بل استعار مذهب الأفلاطونية الجديدة تفاصيل التعبير الخاصة بهذه الكسموجونيا السائدة مثل العقيدة بأن النفوس الراقية تتحرك في الأفلاك العليا وتؤثر من خلالها في كائنات العالم دون القمر ، وبالتالي في مصائر الناس . إن عقائد التنجيم التي حبت إلى المجتمع المعاصر في الشرق والغرب تجد مصدرها ـ بل وتفاصيل نظرياتها ـ في هذا المذهب الأفلاطوني الجديد .

لست أدري إذا كانت هذه البنية المركبة الضخمة قد مثلت خطوة إلى الأمام أم نكصاً إلى الخلف بالنسبة إلى الفكر القديم السابق . لعلها شملت عناصر متناقضة بعضها متقدمة وبعضها متخلفة بحسب زاوية النظر إليها . فليس التقدم خطياً . فأرى ـ على سبيل المثال ـ أن تغلب الفكر الغيبي وإخضاع الفكر العلمي له في الميتافيزيقيا المدرسية لم يمثل تقدماً .ـ بل كان هذا التغلب نكصاً إلى الخلف بالمقارنة مع فكر اليونان القديم . ربما كانت هذه الملاحظة قد أدت بالنهضة الأوروبية بعد اكتشافها للفلسفة اليونانية إلى التحمس لقدماء الإغريق واحتقار « القرون الوسطى » . على أن الأفلاطونية الجديدة مثلت مرحلة لم يتجاوزها إلاّ الفكر الحديث كما سنرى فيما بعد .

أود هنا لفت الأنظار إلى السمات الثلاث الرئيسية للفكر الوسيط وهي ـ في نظري ـ الآتية :

أولاً : إن فكر العصر الوسيط بلغ مرحلة الإنسانية العمومية التي تجاوزت فعلاً خصوصيات الميثولوجيات المحلية السابقة . وقد أقيمت هذه

الإنسانية العمومية على الاعتراف بأزلية النفس وربطها بالفرد المسؤول أخلاقياً . هكذا هيأت الهيلينية الأرضية لظهور الأديان السماوية .

ثانياً : أثبت الفكر الوسيط هيمنة الدعوة الميتافيزيقية التي غلبت في المذاهب المدرسية وحدَّدت أسلوبها في استخدام العقل ( الذي حصرته هذه المذاهب في منهج الاستنباط ) . وأرى هنا في هذا الادعاء مبالغة خطيرة في تقييم قوة العقل إذ أن المذاهب المدرسية وضعت لنفسها هدفاً مستحيلاً وهو التوصل إلى « العلَّة الأصلية » . هكذا نجد نحن اليوم أن استخدام المدرسية لقوة « العقل » قد تجاوز حدود الممكن ، فأصبح عقيماً . فحل القياس الشكلي شبه المنطقي والمبالغة في استخدام الاستدلال بالتمثيل محل المنطق العلمي الصحيح الذي يفترض دائماً التحقق من صحة النتائج من خلال التجربة . كما أن التعقل العلمي يفترض التواضع ، بعبارة أدق قبول نسبية النتائج المتوصلة إليها من خلال البحث المتخصص . أما احتقار هذه الحقائق النسبية والخاصة لمجالات معينة وتفضيل الادعاء الميتافيزيقي الكوني عليها ، وكذلك احتقار أهمية الممارسة التجريبية والعمل من أجل التأثير في الطبيعة ، إنما يؤدي حتماً إلى إقامة بنيات كسموجونية ضخمة لا أساس لها . أخطر من ذلك أن نزعة الفكر المدرسي إلى اعتبار هذه البنيات الكسموجونية على أنها « حقائق لا تقبل النقض » قد أدت إلى محاولة فرض قبولها من خلال وسائل سلطاوية تناقض روح التسامح واحتياجات الفضولية العلمية .

ثالثاً : كان التعبير الهيليني للمذهب المدرسي الوسيط تعبيراً « علمانياً » . ونقصد هنا أنه حاصل استنتاجات عقلية بحتة لم تعتمد على وحي إلٓهي ولا على نصوص مقدسة وجب عليه أن يثبتها . وبالتالي يمكننا اعتبار الميتافيزيقيا الهيلينية على أنها « لينة الطابع » بمعنى أنها تقبل اختلاف الرأي والتنوع في أساليب نطقها . على خلاف وضعها في التعبيرات اللاحقة حينما جاءت هذه الميتافيزيقيا تكملة لأديان قائمة على الوحي الإلٓهي . فأصبحت حينئذٍ الميتافيزيقيا « يابسة الطابع » بمعنى أنها تجمدت نتيجة حاجتها إلى

اعتماد النصوص المقدسة ، ولو أنها تمتعت الميتافيزيقيا الدينية بهامش من التأويل المجازي لا يستهان به.

كانت الهيلينية أيديولوجياً الطبقة الحاكمة ومن ثمّ الأيديولوجيا المهيمنة في الشرق القديم خلال القرون الثلاثة قبل الميلاد . ثم بقيت على حالها في ثياب المسيحية الشرقية خلال القرون الستة التالية . وانتشرت في الغرب الروماني في صورة بدائية . فالمسيحية فرضت نفسها على المنطقة بأجمعها وأصبحت الأيديولوجيا السائدة فيها . لسنا نحن هنا بصدد نقاش أزمة العالم القديم ومكانة نشأة المسيحية في هذه الأزمة المتعددة الأبعاد أزمة نمط الإنتاج العبودي وأزمة النظام السياسي الروماني . . . إلخ). نود فقط أن نضيف ملاحظة تخص البعد الأيديولوجي وهي أن الطبقات الشعبية لم ترض بالتعبير الأفلاطوني الجديد الذي كان يواجه احتياجات الطبقات الحاكمة ، بل كانت الطبقات الشعبية في حاجة إلى تعبير فكري أقوى وأقل قابلية للنقاش والشك ، بمعنى أدق إلى تعبير مسكن . حقيقة شاركت الطبقات الشعبية الفئات الراقية بأن الميثولوجيات المحلية لم تعد ترضي بعد ، إلاّأن الطبقات الشعبية كانت تميل أيضاً إلى الخروج من أزمة المجتمع المتعددة الأبعاد . هكذا تهيأت ظروف مناسبة لظهور وحي ديني أثبت فعاليته في تجنيد القوى المجتمعية . وقد شملت الإجابة الدينية مختلف أبعاد الأزمة المجتمعية ، الأمر الذي يفسر تعقّد الظاهرة وتعدد التأويلات والنزاعات الداخلية لها . فقد واجهت المسيحية مشاكل مفروضة عليها من أجل التوفيق بينها وبين الهيلينية السائدة ، تماماً كما واجهها فيما بعد الإسلام .

فكان ينبغي التوفيق بين العقائد الجديدة ( المعتمدة على نصوص مقدسة ) وبين العقل الذي اعتبرته الهيلينية المصدر الوحيد للبنية الأفلاطونية الجديدة . علماً بأن التوفيق تطلب التأويل المجازي وعدم الاكتفاء بظاهر النصوص. طبعاً فتح اللجوء إلى التأويل المجازي باب نقاشات لاهوتية لا نهاية لها. خاصة وأن المواقف المتخذة في هذه النقاشات ارتبطت بمصالح

اجتماعية متعددة ومتناقضة في صراع الطبقات والشعوب والسلطات .

هذا ويجدر بالذكر أن الميتافيزيقيا الهيلينية من ناحيتها تقبل بيسر التأويل الديني ـ سواء أكان هذا التأويل مسيحياً أم إسلامياً . بل كانت هذه الميتافيزيقيا قد هيأت الظروف لهذا التأويل الديني من خلال طرحها مبدأ أزلية النفس وتعبيرها ضرورة تواجد جزاء وعقاب إلّهي أبدي يناسب أفعال الفرد التي تقاس بدورها بمعايير مبادىء أخلاقية ذات المغزى الإنساني العمومي . هكذا واجهت المسيحية احتياجات التوفيق بين مذهب المسؤولية الفردية والقدرية وبين فكرة قدرة الله اللامحدود كما واجهت التوفيق بين مبدأ هذه القدرة الإلّهية الحاكمة على الكون وبين الاعتراف بأن هناك قوانين موضوعية ثابتة تحدد مصير هذا الكون . وفي هذه المجالات انتجت المسيحية حلولاً أصبحت أركان العقيدة الجديدة . وتقوم هذه الأركان على المبدأين الآتيين :

أولاً : إثبات المسؤولية الأخلاقية للفرد غير المحدودة وبالتالي إثبات الإيمان الصحيح على العقيدة التي تتجاوز مجرد طاعة الطقوس .

ثانياً : القول بأنه ليس هناك تناقض بين مبدأ خلق الكون وبين مبدأتسييره طبقاً لقوانين يمكن اكتشافها من خلال تشغيل العقل ، وبالتالي الاعتراف بأن « المعجزة » ( أي تدخل الإلّه خارج قوانين الطبيعة بل وضدها ) لها وضع شاذ واستثنائي .

أما النقاش حول العلاقة بين الكون والخلق فقد ظل مفتوحاً دون التوصل إلى نتيجة مقبولة من الجميع . فكان هناك من ذهب إلى أن مفهوم أزلية الكون توازي أزلية الله . وإذا كان هذا التأويل شائعاً عند النخبة المثقفة ، إلاّ أن العقيدة الشعبية تمسكت بنص مبدأ الخلق كما جاءت في التوراة ـ وكذلك فإن البنيات الكسموجونية ظلت موضوع نزاعات لا نهاية لها ، وهي نزاعات تبدو لنا عقيمة اليوم .

يضاف إلى ذلك أن الظروف الملموسة للمنطقة قد ربطت التعبير الديني

الجديد مع مبدأ التوحيد المصري الأصل وكذلك مع عقيدة الأمل في المسيح المنقذ . وإنني أذهب من رؤيتي لهذه الروابط إلى أنها كانت ناتج ظروف تاريخية ظرفية فقط ، وليست هي عنصراً أساسياً ، على خلاف النظرة السائدة في الموضوع . علماً بأن هذه الروابط قد فرضت على المسيحية الخوض في مشكلة التوفيق بين العقيدة في المسيح المنقذ وبين مبدأ التوحيد نفسه . ومن مميزات اللاهوتية المسيحية اهتمامها بمشكلة طبيعة المسيح ـ المزدوج الإلّهي والإنساني . وهنا أيضاً تعارضت المذاهب بلا نهاية .

وسوف نرى فيما بعد كيف أن الإسلام قد واجه بدوره المشاكل الجوهرية نفسها في التوفيق وكيف طرح لها إجابات متماثلة .

لم تكن إذن هذه الفترة التاريخية ـ التي امتدت على ألف عام من 300 قبل الميلاد إلى 600 بعده ـ فترة فقيرة وجدباء ، مهما كان نظرنا المعاصر إلى الطابع العقم للميتافيزيقيا والمذاهب المدرسية الهيلينية والمسيحية الشرقية فإن الميتافيزيقيا المدرسية الإسلامية ثم المدرسية المسيحية الغربية نهجت المنهج نفسه خلال القرون الهجرية الخمسة الأولى ( من 700 إلى 1200 ميلادية ) .

وفي خلال هذه الفترة الألفية احتلت جامعة الإسكندرية مكانة الصدارة من أيام البطالسة إلى أواخر عصور مصر القبطية . فكانت هي المركز الرئيسي في النشاط الفكري ليس فقط في مجال الميتافيزيقيا بل أيضاً في مجالات العلوم وخاصة الطب والفلك اللذين حققا في هذه المرحلة تقدماً خطيراً . ثم تعددت المراكز في إطار التوسع المسيحي في المنطقة . وهنا يجدر ذكر مركز حران في الشام على الأقل . ذلك لأن إنتاجه الفكري قد أصبح فيما بعد أحد المصادر الرئيسية للميتافيزيقيا الإسلامية . هذا وقد انعكس النضال من أجل السيطرة على الحكم ، وخاصة الصراع بين طموحات بيزنطة الامبريالية وبين المصالح الإقليمية المصرية والسورية ، انعكس في النزعات المذهبية وأعطاها بعداً سياسياً . مرة أخرى لا يختلف ذلك كثيراً عما سيحدث في المنطقة خلال

القرون الخمسة الأولى للحكم الأموي ثم العباسي .

لا تتناول هذه الدراسة أشكال إيديولوجيا المجتمعات الخراجية خارج منطقتنا ـ إلاّ أنه ـ عند وصولنا إلى ختام تعرضنا لتكوين الميتافيزيقيا الهيلينية ثم تحولها إلى ميتافيزيقيا دينية ( مسيحية ثم إسلامية ) يصعب علينا الامتناع عن طرح مقارنة بين هذا التطور وبين ما حدث من تطور ـ جزئياً مواز وجزئياً مختلف ـ في منطقة الحضارة الصينية . فقد توصلنا إلى أن البنية الميتافيزيقية في منطقتنا قد ارتدت شكلاً علمانياً في مرحلتها الأولى ـ الهيلينية ـ تلاه الشكل الديني الذي فرض نفسه فألغى كلياً الطابع العلماني السابق . أما في الصين فنجد تطوراً اتسم باستمرار التجاور بين أيديولوجيا علمانية ـ هي الكونفوسيانية ـ من جانب وبين إيمان ديني ـ التاوية ـ من الجانب الآخر . فليست الكونفوسيانية ديناً ، رغم أن الرأي السائد في بلادنا لا يدرك ذلك ، جزئياً عن جهل وجزئياً عن عجز قدرته على تصور مجتمع لا يسود فيه إيمان ديني . ولم يكن كونفوسيوس نبياً بل مجرد فيلسوف مدني أبدى شكوكاً إزاء الإيمان الديني بشكل عام . فقال إن القوى فوق الطبيعة ـ إن وجدت ( وضمنياً هنا يقبل الفيلسوف وجودها ) ـ لاستحالت معرفتها ( إذ إن التوصل إلى معرفتها يلغي طابعها قوى فوق الطبيعة ). ثم أضاف ـ بشيء من الاحتقار إزاء الأديان ـ إن محاولة تعويض جهل الغائب بالإيمان تفوح منه رائحة الابتكار الإنساني ـ ثمة شبه واضح بين هذا الموقف الميتافيزيقي الارتيابي وبين موقف الكثير من فلاسفة عهد الهيلينية . وكذلك فإن الكونفوسيانية صارت أيديولوجياً الطبقة الحاكمة الخراجية الصينية كما كانت المدرسية الهيلينية قد صارت إيديولوجياً الطبقة الخراجية في منطقتنا . إلاّ أن المسيحية ثم الإسلام حلاّ محل الهيلينية المدنية في منطقتنا بينما الكونفوسيانية ظلت سائدة في الأوساط الحاكمة في الصين ، وكذلك في البلاد الأخرى الصينية الثقافة ( اليابان وفيتنام وكوريا ) . هذا لم يمنع مباشرة الدين ـ هنا التاوية بصفة غالبة والبوذية بالنسبة إلى أقليات ـ من قبل الشعب ليشبع بها حاجته في مواجهة القلق الإنساني

وتحقيق الطمأنينة ، وظل الفرعان من الأيديولوجيا الخراجية يتجاوران في المجتمع : المفهوم المدني العلماني للنخبة والمفهوم الديني للعامة .

ولعل هذه الخصوصية في البنية الأيديولوجية الصينية قد يسرت انفتاح المنطقة على الفكر الحديث ، إذ أن النخبة المثقفة لم تجد في تراثها ما يمنع الاستعارة أو يقف أمامها عقبة صلبة ، فلم تصطدم هذه الاستعارة بمفاهيم دينية قد تتجمد أمام التحدي الجديد . لعل هذا العامل يفسر سهولة نجاح التحول الرأسمالي في اليابان وكوريا الجنوبية ، وكذلك تبني الماركسية السريع في الصين وكوريا الشمالية وفيتنام . فإذا كانت الأديان مرنة لدرجة تقبل التكيف لتطور المجتمع ـ وهذه هي أطروحتي ـ ربما كانت الإيديولوجيات المدنية أكثر مرونة !

## 4 ـ الفكر العربي الإسلامي ميتافيزيقيا وسيطة

واجه الإسلام تحدياً قاسياً بعد حقبات قليلة من نشأته حينها فتح الشرق المتحضر . وقد واجه الإسلام هذا التحدي بنجاح ساطع .

يعتمد الإسلام على نصوص مقدسة دقيقة ، وذلك على درجة أعلى من المسيحية التي تتسم أناجيلها بالالتباس بالمقارنة مع دقة النّص القرآني وتسجيل الأحاديث النبوية . وقد استدرج المسلمون من هذه النصوص شريعة قانونية ؛ وإذا كانت هذه الشريعة لا تتحكم بالضرورة في جميع أوجه الحياة الاجتماعية ، إلاّ أنها تطرح من أجل ذلك عدداً من المبادىء القانونية الطابع بل تقدم في بعض الأحيان حلولاً وقواعد محددة . أما فكر أوائل المسلمين في الجزيرة فكان ـ ولا ريب ـ بدائياً من أوجه كثيرة ، بالتناسب مع بدائية الحياة الاجتماعية والأوضاع الثقافية للعرب . ويقوم المجهود الفكري الذي بذله العرب لتطوير فهمهم للدين ليصير على مستوى أوضاع شعوب الشرق المتحضر ، دليلاً على بدائية فهمهم الأصلي ونقطة انطلاقهم .

هذا ويجدر بالذكر أن الدولة الإسلامية تكونت في فترة وجيزة للغاية ، إذ

تم فتح الشرق الهيليني المسيحي وفارس في بضع سنوات ، وبالتالي كان التحدي خطيراً بالفعل ، وذلك سواء أكان في مجال المعلومات العلمية والفنية ( أي في مجال درجة نمو قوى الإنتاج ) أم في مجال معضلة العلاقات الاجتماعية والإدارية والسياسية لنظم دول المنطقة القائمة منذ ألوف السنين . وكذلك في مجال الثقافة إذ أن الحضارات الشرقية كانت قد أنتجت فلسفة ميتافيزيقية مدرسية إجمالية رأينا فيما سبق كيف أنها كرست نظرة إنسانية عمومية قائمة على أسلوب رفيع في فهم الإيمان والأخلاق والتوفيق بينه وبين المنطق العقلاني . يضاف إلى ذلك تنوع واقع الشعوب في تعبيراتها اللغوية والأدبية والفنية والعقائدية ـ خاصة بالنسبة إلى بلاد فارس التي لم تتم هيلينيتها إلاّ على وجه سطحي لا يقارن مع ما حدث في مصر والشام . فقد بقي الفرس خارج المسيحية الشرقية الجديدة ولو أنهم كانوا على صلة بها . ومن ناحية أخرى انفتح الفرس على الهند . وتثبت مدرسة جند شابور التي لعبت دوراً هاماً في بلورة المدرسية الإسلامية ، تثبت هذه المدرسة وضع إيران الخاص في الإسلام . ولعلّ هذا الفرق يمثل أحد المفاتيح التي يفسر بدوره الفرق بين التعريب السريع لبلاد النهرين والشام ومصر وبين استمرار الفارسية شرق جبال زغروس .

فكان لا بد من التوفيق بين الإيمان الجديد ونصوصه من جهة وبين مقتضيات العالَمَيْن الهيليني والفارسي المادية والفكرية والسياسية من الجهة الأخرى . وقد افترض ذلك التوفيق ثورة ثقافية بالمعنى الحقيقي ، تلك الثورة التي قام الإسلام بها بنجاح .

فنلفت النظر هنا إلى أن ما أسماه العرب الثقافة اليونانية كانت في واقع الأمر ثقافة الهيلينية بل الهيلينية المنصرة . أما فلسفة اليونان الكلاسيكية السابقة على الهيلينية فكان العرب يتجاهلونها تماماً . ونعلم اليوم أن العرب لم يعرفوا سوقراط وأفلاطون وأرسطوا إلاّ من خلال أفلوطين .

وقد أدرك العرب تماماً إمكان التوفيق بين إيمانهم من جانب وبين

المدرسية الهيلينية من الجانب الآخر ، وذلك على نمط ما سبق أن أنجزه المسيحيون الشرقيون . فقد طرح المسلمون الأسئلة نفسها التي كان المسيحيون الشرقيون قد طرحوها سابقاً في هذا المجال وأجابوا عنها بإجابات متماثلة .

وفي هذا الصدد يجدر ذكر المسيرة التي أدّت إلى البنية المدرسية الإسلامية ، وذلك من أول خطواتها مع الكلام والمعتزلة في القرن الأول الهجري إلى فلسفة ابن رشد في القرن السادس الهجري وهي قمة هذه الفلسفة وإتمامها .

وقد طرحت خطبة المعتزلة أسئلة تحدث الفهم البدائي لأوائل المسلمين ، نتيجة استحالة اكتفاء الطبقة الحاكمة الجديدة ونخبتها الفكرية العربية والفارسية الإسلامية بالتأويل البسيط الأصلي فلنذكر هنا أهم هذه الأسئلة .

كانت نقطة الانطلاق متواضعة للغاية . فكانت هذه النقطة تقوم على رفض الاكتفاء بالظاهر والحرف في اعتماد الإيمان . والمقصود بالظاهر هنا الاكتفاء بإعلان الإسلام من خلال نطق الشهادة أي الإقرار باللسان فقط دون العمل والخضوع الشكلي للطقوس ( القيام بالصلاوات وصوم رمضان . . . إلخ ) على أنها عناصر تثبت في ذاتها الإيمان . فأكد المعتزلة في هذا الصدد أهمية القناعة التي أخذوها من عقائد أهل الذِّمّة ، وذلك بمناسبة جدال مشكلة « المسلمين مرتكبي الكبائر » ( أهم مسلمون أم في حقيقة أمرهم في وضع كفار ؟ ) . فرأى أهل المعتزلة أن العدالة الإلّهية تقوم على معرفة ما يتم في باطن الضمائر . ثم أدى ذلك حتماً إلى إثارة مشكلة التناقض بين القدرية والجبرية القائمة ظاهرياً على الاعتراف بقدرة الله اللامحدودة . فتعارضت المدارس ، بعضها تؤكد القدرية والأخرى الجبرية والتسير ، وذلك من خلال الاعتماد على تأويلات متنوعة للنصوص . ومن الطبيعي أن هذا النقاش أدّى بدوره إلى فحص مشكلة تحكم الله في شؤون الكون أي كيف يمارس الرب

قدرته . وهنا أخذ المعتزلة بالحل الهيليني وذهبوا إلى أن الله يحكم الكون من خلال قوانين ثابتة ، بل إن الله قد خلق العالم لينبع ناموساً فاعتمدوا ما أطلق عليه « بناموس السببية » . وبالتالي استدرج هؤلاء أن الله لا يتناول « الجزئيات » ( والمقصود حوادث معينة بمفردها ) ، الأمر الذي جعلهم يرفضون «المعجزة» ( التي تناهض قوانين الطبيعة ) أو على الأدق اعتبروها « استثنائية » . واستدرج من هذا الفهم استنتاج أساسي وهو إمكان اكتشاف تلك القوانين التي تحكم الكون وذلك من خلال استخدام العقل . هكذا توصل المعتزلة بدورهم إلى فكرة عدم التناقض بين العقل والوحي ، على نمط ما كانت المدرسة الهيلينية المسيحية قد توصلت إليه .

هكذا نما بالتدريج اللجوء إلى التأويل المجازي للنصوص ، فقد بدا ذلك ضرباً من أجل توفيق مفاهيم القدرية وناموس السببية مع مفهوم القدرة الإلهية المطلقة : هكذا ظهرت أيضاً تأويلات مجازية في مجال مشكلة سمات الله الموصوفة في النص بتعبيرات تشبه الخالق بالمخلوق . وقد تعارضت في هذا الصدد مدارس التشبيه التي تمسكت بالنصّ ومدارس التنزيه التي دعت إلى التأويل المجازي المتحرر عن حرف الوصف . وكذلك تعارضت المدرسة التي أخذت حشر الأجساد على ظاهره مع تلك التي فهمته على أنه تعبير مجازي مفاده جمع الأرواح .

ثم ظهرت مدارس ومنها من ذهب إلى أن الشريعة نفسها قابلة للتأويل وللتكيف لتطور الظروف ولو أن التأويل هذا تعارض مع نصّ دقيق في ظاهره فقد رأى هؤلاء الذين يمثلون في واقع الأمر طليعة عصرهم أن القرآن نفسه « مخلوق » في الزمان بمعنى أن الوحي أتى في وقت معين لمواجهة ظروف واحتياجات شعب معين في مرحلة محددة من تطوره . وبالتالي فلا بد من البحث عن المبادىء الكامنة وراء النص وتكيف التنفيذ لتطور المجتمع . على أن الغالبية لم يقبل هذا الإقدام في التأويل فاعتبروه على هامش الكفر إن لم يكن كفراً سافراً .

كانت مشكلة الخلق قد قلبت الجدال الميتافيزيقي . وقد ذهب البعض في هذا المجال إلى أقصى الحدود التي تسمح الميتافيزيقيا بالتوصل إليها ونقصد هنا هؤلاء الذين أخذوا بأطروحات الهيلينية التي تقول إن الخلق قديم قدم الخالق ، أي بمعنى آخر ، موجود منذ الأزل ، والذين اعتبروا بالتالي وصف الخلق كما جاء في النصوص المقدسة على أنه « خرافة » مفادها إقناع العامة الجاهلة . هنا أيضاً رأي الغالبية في هذه الأطروحة كفراً .

هكذا فتحت خطبة المعتزلة السبيل للازدهار الميتافيزيقي بمعنى فلسفة البحث عن الحقيقة المطلقة[1] . وقد بدأ التسلسل التاريخي لهذا الازدهار مع الكندي ( المتوفي عام 260 هجرية الموافق 873 ميلادية ) ، أول مفكر فلسفي نطق بالعربية ، ما زال الكندي متواضعاً للغاية في مذهبه ، إذ إنه اكتفى بالاعتراف بتعدد وسائل التوصل إلى الحقيقة ومنها ـ على حسب نظرته ـ الوسائل الحسية التي تكفي لمعرفة أوضاع الطبيعة من خلال الممارسة التجريبية في التعامل معها ، والعقل ( المنطق الاستنباطي الذي مجاله الرياضة ) ، ثم الوسائل الإشراقية مثل الوحي الإلّهي والحدس وهي الوسائل الوحيدة التي يمكن بها التوصل إلى المعرفة العليا . يضاف إن الكندي لم ير تناقضاً بين هذه الوسائل الثلاث ـ بل على نقيض ذلك ـ رأى أنها تكمل بعضها إذ أن الله قد وهب الإنسان بكل من الإحساس والعقل والحدس . من الواضح أن هذا المنهج التوفيقي البسيط لا يحل الصعوبة فيتفادى التعرض إليها . فهو إذن منهج لا يزال دون المستوى المطلوب في الفكر الفلسفي الصحيح .

ثم جاء الفارابي ( المتوفي عام 339 هجرية الموافق 950 ميلادية ) الذي خاض مجال ناموس السببية فأدمج الكسموجونيا الكلدانية في بنيته الميتافيزيقية

---

(1) هناك عدد وفير من الكتب التي تعرض أهم مضمون مؤلفات التراث الفلسفي العربي الإسلامي (الكلام، المعتزلة، الكندي، الفارابي، ابن سينا، ابن رشد، الأشعري، الغزالي، إخوان الصفا، الصوفية.. إلخ) . لعل كتاب كمال اليازجي ( معالم الفكر العربي ـ بيروت ١٩٥٤ ) يعطي صورة موجزة كاملة عن هذا التسلسل التاريخي .

الإسلامية . وفي هذا الصدد لم ير الفارابي تناقضاً بين الإيمان وبين قبول اسطورات الكسموجونيا الكلدانية . فطرح تأويلاً لتلك الأسطورات مفاده أنها تمثل «طبقات الخلق» إذ يتولد العقل من الله ثم الكواكب من العقل ثم العالم دون القمر من الكواكب . وقد سمحت هذه الحيلة بالتوفيق بين الإيمان وبين العقيدة الشعبية الشائعة في المنطقة أن الكواكب تؤثر في مصائر الناس .

وقد ورث ابن سينا ( المتوفي عام 428 هجرية الموافق 1038 ميلادية ) هذه النظرة الكسموجونية وأخذ بها بالتفصيل ثم دعَّمها بإضافتها لمفهوم قدم الخلق .

وفي نهاية التسلسل التاريخي جاء ابن رشد ( المتوفي 595 هجرية الموافق 1198 ميلادية ) . فأنتج نوعاً من الفكر التجميعي الإسلامي ، وذلك من خلال مساجلته ضد أعداء العقل .

وكان ازدهار الفكر الفلسفي الحر قد صار يصطدم بردة محافظة غالبة في نهاية الأمر وفرضت نظراتها على أنها « الإسلام الصحيح » وكان الغزالي ( المتوفي عام 505 هجرية الموافق عام 1111 ميلادية ) رائد هذه الردة الرجعية التي تمسكت من جانب بنظرة جامدة وحرفية للنصوص والشرائع ، وعمدت من الجانب الآخر إلى وسائل للمعرفة غير العقل من الحدس وكشف الباطن ، الأمر الذي أدى إلى تكريس النزعة الزهدية .

إنَّ ابن رشد ـ آخر وأكبر الفلاسفة العرب المسلمين ـ قد بذل أقصى المجهود في مواجهة هذه الردة المعادية للعقل . هكذا اتخذ ابن رشد مواقف طليعية في جميع المجالات من القدرية والسببية والتأمل المجازي للنصوص والشريعة . لدرجة أن البعض ادعوا أن ابن رشد قد ذهب إلى أن الحقيقة العقلية مستقلة عن النص إن لم يتناقض مع الإيمان . فقال إن الشريعة عالجت بعض الأمور لم تتعرض الفلسفة لها وأن الفلسفة عالجت بدورها أموراً لم تتعرض لها الشريعة . إن هذه النظرة عن « ازدواج الحقيقة » قد لقيت معارضة قوية من قبل السلطات الدينية ثم نُسيت .

وكذلك يتساءل بعض دارسي فكر ابن رشد إذا كان الفيلسوف قد رفض البنيات الكسموجونية . إن هذا الأمر ـ في رأيي ـ لا يزال موضوع تساؤل وتواصل البحث في شأنه . فمن المؤكد أن الفيلسوف لم يشر إلى تلك البنيات في نقاشه آراء أعداء الفلسفة ، إذا وصلت إلينا جميع مؤلفاته . إلاَّ أن هذا الامتناع ـ إذا كان صحيحاً ـ لا يثبت في ذاته رفضه لهذه البنيات . ففي فرضية عدم قبول ابن رشد هذه الكسموجونيات ، رأينا هو أنه كان قد قال ذلك بالإيجاب ، ولا من خلال الامتناع عن الإشارة إليها . ولما كانت مؤلفاته ذات طابع جدالي في نقاش آراء أعداء الفلسفة ، فلم يكن هناك ضرورة لذكر الأطروحات المقبولة من الطرفين ، ومنها بالتحديد البعد الكسموجوني لفلسفة العصر .

مع أن ابن رشد قد اصطدم في مجالات أخرى ذات مغزى اجتماعي حاد مع مصالح الحكم . ونقصد هنا نظرته للشريعة التي اعتبرها قابلة للتأويل إلى أقصى حد ممكن . فقد دعا إلى اعتبار الشريعة « ظرفية » ، أي قابلة للتطور حسب حاجات المجتمع . وبذلك دفع في اتجاه فصل الدولة ( والقانون ) عن الدين . إلاَّ أن هذه الدعوة إلى نوع من الثورة الثقافية العلمانية في الإسلام ( على نمط ما حدث فيما بعد في أوروبا المسيحية ) لم تجد صدى في المجتمع ، بل أدين ابن رشد لهذه الدعوة بالتحديد وحرقت مؤلفاته بالجملة .

يتضح من هذا العرض السريع أن البنية المدرسية الإسلامية شبيهة في جوهرها للبنية الهيلينية ثم المسيحية . وقد صارت هذه البنية المدرسية أيديولوجياً الأجنحة المنورة في المجتمع الإسلامي العربي والفارسي في عهده اللامع . بل كرَّستها السلطة الخلافية في بعض فترات التاريخ الوجيزة ، مثلاً في عهد الخليفة المأمون ( من عام 198 إلى عام 219 هـ . الموافقان 813 - 833 م ) . على أن هذه الفلسفة المدرسية المتقدمة لم تُقبل من قبل المجتمع بشكل عام . فقد رفض الكثير ـ منذ أول ظهور الفلسفة الإسلامية ـ استنتاجات المعتزلة الجريئة . هكذا باكر ابن صفوان بالقول إن

القدرة الإلّهية تحدد سابقاً كل تفاصيل مسيرة الخلق ، فاتحاً بذلك باب النظرة الجبرية البسيطة التي لم تفقد شعبيتها في أية مرحلة من التاريخ . هكذا تواجد دائماً إلى جانب التيار الفلسفي تيار نصوصي يرفض التأويل المجازي ويتمسك بالظاهر المكتوب . وذلك طوال تاريخ العصور الوسيطة ابتداء من الأشعري ( المتوفي عام 324 هـ الموافق 935 م ) إلى الغزالي . وفي نهاية الأمر انتصر هذا التيار النصوصي فأصبح الغزالي « حجة الإسلام » المعترف به خلال القرون الثمانية التالية . بل تحيزت السلطة الخلاقية لهذا التيار منذ أيام المتوكل ( 231 هـ الموافق 847 م ) .

فكانت الحجة المقدمة ضد العقلانية المدرسية حجة قوية فعلاً ، وهي أن العقل لا يكفي أن يوصل إلى كشف الحقيقة المطلقة ، فلا بذ إذن من الاعتماد على الحدس والإلهام اللذين لا يمكن إحلال العقل محلهما . كان يمكن أن يؤدي كشف حدود قدرة العقل إلى التساؤل عن فعالية الميتافيزيقيا نفسها ، وإدراك أن الهدف المرسوم منها ـ أي كشف المطلق ـ هو نفسه هدف مستحيل . ولكن هذا لم يحدث. على نقيض ذلك لم يدفع التساؤل عن حدود الميتافيزيقيا إلى الأمام ، بل شجع على التراجع إلى الخلف ، أي إحلال ميتافيزيقيا غير عقلانية محل الميتافيزيقيا العقلانية فلم تحدث الخطوة إلى الأمام إلّا في أعقاب النهضة الأوروبية . وفي هذه الظروف ـ أي ظروف التراجع في الفكر الإسلامي ـ أخذت الدعوة إلى منهج الزهد المستورد من تقاليد الهند تفتح المجال للصوفية ، وهي في واقع أمرها اعتراف بفشل المشروع الميتافيزيقي الهيليني الإسلامي .

هذا لأن الصوفية أعلنت بصوت عالٍ شكّها في قدرة العقل . على أن الصوفية تمسكت بالاهتمام بالمعرفة المطلقة ، بل أعطت لها الأولوية على أية معرفة جزئية . ومن أجل هذا التوصل إلى المطلق أخذت الصوفية تخلق الأشكال التنظيمية الفعالة في نظرها وهي إقامة منظمات ( الطرق ) ـ سرية في معظم الأحيان ـ والعمل فيها بمبدأ الطاعة العمياء لشيخ الطريقة وممارسة «السفر»

من خلال الذكر الجماعي والرقص وتناول المخدرات (بل وأحياناً الخمر)..
إلخ . ولا شك أن السلطات رأت في هذه التيارات الجديدة خطراً عليها إذ أن السلطة العليا ـ رغم طابعها المحافظ ـ لا تقبل أي مراكز قوى أخرى تفلت من أيديها . ثم كان الحكم يعلم تماماً أن إعادة تكوين المنسوج المجتمعي على أساس الطرق الصوفية من شأنها أن تعطي لهذه القوى فرصاً للتدخل في النزاعات الاجتماعية والسياسية، سواء أكانت الطرق تعمل لصالحها هي أم لصالح أطراف تحركها في السر . ومن الأدلة العديدة على عداوات السلطة إزاء الصوفية شهادة الحلاّج ( عام 309 هـ 922 م ) ، رائد الفكر الصوفي .

هكذا نرى أن الإسلام قد اندفع خلال تلك القرون الخمسة لتاريخه في اتجاهات منوعة لعله يمكن تلخيصها في الاتجاهات الثلاثة التالية :

الاتجاه الأول هو إقامة ميتافيزيقيا أخلاقية وعقلانية ، ذات مغزى إنساني عمومي ، استلهمت من الميتافيزيقيا الهيلينية ، والمسيحية الشرقية . فنجد في كل من الميتافيزيقيتين المسيحية الشرقية والإسلامية نفس المرمى وهو التوفيق بين الاهتمام بنظرة أخلاقية قائمة على مسؤولية الفرد وذات طابع إنساني عمومي وبين الثقة في قدرة العقل الاستنباطي وبين التقيد بنصوص مقدسة . وقد كان على الإسلام أن يقوم أيضاً بالتوفيق في مجالات أخرى لكي يستوعب تراث الشرق المتحضر في النظم الاجتماعية والإدارية والسياسية . وقد أقام هذا التوفيق على أساس نهج المنطق اللغوي الشكلي ، الأمر الذي دفع في المبالغة في استخدام أساليب شبه منطقية ، أقرب إلى الاستدلال بالتمثيل . ثم أتم تكملة البنية بإضافة كسموجونيا شاملة ، الأمر الذي دفع نحو الانزلاق إلى ممارسات تنجيمية وسحرية من جهة وقبول ممارسات الزهد ـ ولو بدرجات متواضعة ـ من الجهة الأخرى . وقد قبل الإسلام في هذا الإطار درجة من التعدد في الآراء ، كما أنه رحب بدرجة من التجريبية . وقد خلقت هذه الظروف جوّاً مناسباً للتقدم في الحياة الاجتماعية وفي العلوم الجزئية ، فتحقق تقدم لن يكون له نظير في العصور الوسطى . مع أن هذه الرؤية الإسلامية لم

تخرج عن إطار النخب المثقفة المنورة، فلم تقبلها السلطة قبولاً صحيحاً وكاملاً.

ذلك لأن السلطة ظلّت تكوّن سلطة طبقات مستغلة ( بكسر الغين ) فأوثرت حكم العامة من خلال تأويل بسيط وفرض الطاعة الشكلية للنصوص دون الاهتمام بالتوفيق بين الإيمان والعقل . هذا هو الاتجاه الثاني الذي أردنا ذكره . يضاف أن الرؤية البسيطة اتفقت القدسية مع استمرار الممارسات الشعبية المختلفة من تقديس القدسية ورجال الخير والتقوى ومن التنجيم بل من السحرية والشعوذة . . . إلخ .

وقف التأويل الرسمي للسلطة السنية بين هاتين الرؤيتين ، نظراً لأن هذا الموقف الوسيط خدم تماماً مصالحها المحافظة بشكل عام ، ولو الإصلاحية في بعض الأحيان . فاستعملت السلطة لهذا الغرض خطبة مزدوجة على حسب المراسل له : خطبة للنخبة وخطبة للعامة . إن نظام المسيحية في القرون الوسطى الأوروبية ثم نظم الملكية المطلقة فيما بعد قد استخدمت هي الأخرى الأساليب نفسها . فالفكران ينتميان إلى الفلك الذهني نفسه .

إلاّ أن المدرسية العقلانية الرفيعة الموجهة للمثقفين من جهة ، والشكلية البسيطة المخصصة للعامة من جهة أخرى وازدواج لعبة السلطة بين الموقفين من جهة ثالثة ، إن كل ذلك لم يرض تماماً المجتمع ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تبلور موقف ثالث ، ونقصد هنا البحث عن « الباطن » المختفي وراء وضوح النصّ . وقد لجأت الشيعة إلى هذا الأسلوب أكثر من السُّنَّة ، خاصة في تأويلاتها المتطرفة التي بلغت في بعض الأحيان حدّاً للتجميع بين عناصر مختلفة الأصل منها النزعة المسيحية المنتظرة للمهدي المنقذ ، ونظرات مزدكية وهندية المصدر . ولعلنا نجد هنا أحد المفاتيح الذي يفسر نجاح الشيعة في فارس المفتوحة على الهند . مع أن الصوفية ـ التي انتشرت في جميع أرباع العالم الإسلامي ابتداء من القرن الرابع الهجري ـ قد جاءت إجابة عن تلك الحاجة العامة نفسها . فقد أبدت نظم الحكم تحفظات إزاء هذه الاتجاهات

الجديدة ، إن لم تكن دائماً معاداة منافرة . على أن الحكم قد حاول أيضاً السيطرة على هذه الحركات والممارسات فاعترف بشرعيتها ووضعها تحت رقابته . ومن خلال ذلك أخلاها من قدرتها الثورية . هكذا أنشئت نظم حكم شيعية ثابتة لا تختلف في واقع الأمر عن النظم السُّنيّة - في إيران مثلاً . على أن الانفجارات السلفية التي ترفض هذا النوع من « تأميم » الأيديولوجيا قد ظلت تهدد هذه النظم على مد العصور ، كما تثبته ثورة الخمينية في عقدنا .

لم يقتصر الفكر العربي الإسلامي على مجال الجدال الفلسفي . كما أن هذا الفكر لم يزدهر في فضاء مجتمعي . لذلك فإن البحث في ميدان أفكار الحركات الاجتماعية التي ملأت هذا التاريخ إنما هو بحث ضروري لتكملة الصورة وإلقاء أضواء جديدة على الجدال المدرسي نفسه .

وقد سبقت محاولتي - في كتابي عن « أزمة المجتمع العربي » - تبيان طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية للعالم العربي الإسلامي الوسيط[1] ، ودون العودة إلى تفاصيل مساهمتي في هذا النقاش أود هنا أن ألخص أطروحتي في هذا المجال في قولي إن هناك نوعين من الصراعات لا بد من التمييز بينهما . فثمة أولاً الصراع الدائم بين الشعب والسلطة وهو صراع يتسم بجميع سمات الصراع الطبقي في المجتمعات الخراجية بشكل عام . فيعاني الشعب ( المكوّن هنا من عامة الفلاحين وصغار الحرفيين ) من الاضطهاد والاستغلال . فأحياناً يخضع هذا الشعب ويناور في حدود الممكن ويبحث عن سلوة في الآخرة . وأحياناً يقوم ويعصى ويثور فيستخدم في جهاده أعلام التأويل الثوري للدين ، وهو تأويل بعيد كل البعد عن المدرسية العقلانية . هكذا ظهرت حركات شعبية رفضت التأويل الدارج للشريعة ودعت إلى المساواة والعدالة الاجتماعية ، وبحثت عن حجج تعطي شرعية دينية لقيمها وتأويلاتها ، بحيث تدعم مواقفها . ومن هذه الحركات القرامطة في القرن التاسع الميلادي

(1) أزمة المجتمع العربي - الفصل الثامن .

وغيرها . ويعلم المؤرخ أن حركات متماثلة تماماً قد ملأت تاريخ نظم خراجية أخرى من أوروبا الإقطاعية إلى الصين .

هنـاك ثانيـاً الصراعـات داخل الـطبقة الحـاكمة ، بين أقسـامها الممثلة لمصالح إقليمية وحرفية مختلفة والتي اعتبـرها لـذلك تنـاقضات داخلية لهذه الطبقة . وقد ذهبت إلى أن هذه الحركات والصراعات هي التي احتلت مكانة الصدارة في تطور الأحداث . فهي التي تفسر النزاعات والحـروب التي دارت من أجل الاستيلاء على الحكم .

إن الجدال المدرسي الإسلامي قد تمفصل على جميع الصراعات ذات الطوابع المختلفة والتي انعكست في الفكر الاجتماعي، سواء أكان ذلك بشكل مباشر وصريح أم من خلال التعبير الأدبي والفني والشعر للنخبة وللعامة . وفيما يلي بعض الأدلة عن هذا التأثير المتبادل .

فقد عبّر إخوان الصفا في القرن العاشر الميلادي عن عدم رضا الشعب بالسلطة الخلافية . فتقدموا بطرح برنامج إصلاحي من شأنه أن يضمن السعادة في الدنيا من خلال تحقيق المساواة والعدالة والتضامن الاجتماعي وكذلك نعيم الآخرة من خلال إقامة سلطة تعتمـد نفسها على الاخـلاق فتستطيـع أن تبعث مبادئها في صفوف الشعب .

ونـرى هنا كيف أن الحنين لعصـر نشـأة الإسـلام ( أي عصـر الخلفـاء الراشدين ) ، الذي تصوره إخوان الصفا « بالعصر الذهبي المفقود » ، قد أخذ يغذي نزعة سلفية وحلماً ماضوياً . ويبدو لنا هنا التباس هذه الدعوة بالعودة إلى الأصـول . فهي في الوقت نفسـه تعبير عن مشـروع إصلاح المجتمـع بعد أن أصبح هذا المجتمع غير محتمل من جهة ، ودليل على مأزق الوسيلة المقترحة من أجل إتمام الإصلاح من جهة أخرى . إن هذه الوسيلة لا تعدو كونها مجرد حنين ماضوي ، مع أن إخوان الصفا لم يرفضوا الفلسفة على نمط ما دعت إليه النظرات الرجعية التي غلبت فيما بعد ، بل على عكس ذلك رأى إخوان الصفا

أن الشريعة تدنست بعد الخلفاء الراشدين وأن تطهيرها يستوجب استخدام العقل واللجوء إلى التفلسف العقلاني. بالإيجاز ينعكس انعدام فكر اجتماعي علمي في هذا التناقض بين الهدف والوسيلة . إذ أن هذا النقص حال دون إدراك الأسباب الحقيقية التي جعلت المجتمع غير محتمل . فكان لا بد من انتظار العصور الحديثة لنرى الفكر الإنساني يتقدم بطرح المشاكل الاجتماعية بشكل يتجاوز الجدال الأخلاقي البسيط .

فقد ظل الفكر الاجتماعي العربي الإسلامي أسير الجدال الأخلاقي، شأنه في ذلك شأن فكر المجتمعات الخراجية الأخرى ، من اوروبا الاقطاعية إلى الصين ، ومن أمثلة هذا الطابع الأخلاقي مشروع المدينة الفاضلة للفارابي . على نمط ما قد سبق أن دعا به الحسن البصري ( المتوفي عام 111 هـ الموافق 728 م ) ، رأى الفارابي أن مصدر الشر ليس في نواقص القانون ( هنا الشريعة ) بل في نواقص المسؤولين عن تنفيذه . فالفساد ليس فساد الشرع بل فساد الناس . ولسنا نحن بحاجة إلى أن نثبت أن هذا التحليل لم يتجاوز السطح. فهو تحليل محدود بالضرورة نتيجة نقص المنهج .

وثمة أمثلة أخرى متعددة من هذا القبيل ، فلم يتجاوز الفكر الاجتماعي العربي الاسلامي حدود الظروف الموضوعية للمجتمع الخراجي . وبالتالي ظل هذا الفكر يتحرك في فلك مغلق ، يصطدم تارة بحائط المدرسية العقلانية وتارة بحائط الطاعة الشكلية ، ثم يهرب مرة أخرى في اتجاه الزهد . وتتواجد هذه التناقضات أحياناًت في الشخص نفسه . هكذا أعلن أبو العلاء المعري ( المتوفى عام 449 هـ الموافق 1057 م ) ثقته في العقل لدرجة أنه ذهب ألى التشكيك في الأديان واتهمها جملة ، ليقبل بعد ذلك مذهب الجبرية البسيطة ثم يهرب في الانغلاق الزهدي والمثالية المطلقة .

قطعاً لم يكن رجال هذا العصر ، رغم حدود المختمع الموضوعية ، أقل ذكاء من رجال الأجيال ألتالية . فقد أدركوا تماماً أن الفكر الخراجي قد بلغ

حدوده ودخل في أزمة . فأعربوا عن ارتيـابهم وشكوكهم. ولكنهم عجزوا عن تجاوز حدود الحيرة بهذه الأوضاع .

لعـل ابن خلدون ( المتـوفى عـام ٨٠٨ هـ المـوافق 1406 م ) يمثـل الاستثناء . فقد بلغ هذا العملاق حدود الفكر الاجتمـاعي العلمي في ظروف عصره ، وظل دون مثيل له لغاية القـرنين الثامن والتـاسع عشـر ، فتجد عنـده البذرة مزروعة في قوله إن المجتمع يخضع لقوانين موضوعية شأنه في ذلك شأن الطبيعة . ثم وضع ابن خلدون لنفسه هـدفاً وحيـداً هو كشف هـذه القوانين . واستقل بحثه عن اللجوء إلى الشريعة إذ اعتبر أن الشريعة هي الطريق لمعرفة الغيبات فقط ، فلا تفيد في دراسة « العمـران » ( الكلمة التي استخـدمها ابن خلدون للمجتمع ) . فلا تمت دراسة العمران للشريعة بصلة . إلا أن منظومة المفاهيم التي استخدمها ابن خلدون لم تسمح لـه بكشف سر التـاريخ . فلم يتجاوز تصورات السببية الجيوغرافية وفكرة العودة الأبدية دون التقدم وتكرار التسلسل التاريخي . ورد هـذا التكرار إلى تتـابع الأجيـال وانهيار أخـلاقها ، واعتمـد في ذلـك على نـوع من التحليـل النفسـاني المبسط المـطبق على المجتمع. وإذا كان هـذا المذهب الارتيـابي يفي بحاجـات الملاحظ الـذكي الذي فقد ثقته في الطبقات الحاكمة ، لم يكن هذا الفكر على القدر المطلوب ليتحول إلى قوة اجتماعية قادرة على التأثير في الأوضاع .

وبـالإيجاز يمكن تلخيص أهم إنجـازات التقدم الـذي حققه المجتمـع العربي الإسلامي الوسيط في النقاط التالية :

**أولاً** : إن عملية تعريب وأسلمة المنطقة قد خلقت ظروفاً مناسبة لانجاز تقدم حضري ملموس ، فصارت وحدة اللغة والثقافة والدين على نطاق منطقة شاسعة ، وصارت هذه الوحدة القاعدة الموضوعية التي دفعت قوى الإنتاج إلى الأمام ، وبالتالي إلى تدعيم دولة قوية مؤسسة على نمط إنتاج خراجي . فكان مضمون الثورة الحقيقية التي حققها الإسلام في عصره الأول هو بالتحديد تكيفه

لمقتضيات إقامة تلك الدولة . ولا شك أن نجاح الإسلام قد توقف على إتمام هذه الثورة ، فلولاها لكان العرب الفاتحون قد أتوا وذهبوا دون التأثير في المنطقة ، ولصار شأنهم شأن غيرهم من الفاتحين مثل المغول . للأسف لا يدرك المسلمون الذين يتغذون من الحنين إلى الماضي السابق على هذه الثورة ( أي عهد الخلفاء الراشدين ) ، لا يدركون أهمية ذلك التطور الحاسم .

إن البنية المدرسية الهيلينية الإسلامية العقلانية قد لعبت دوراً حاسماً في إتمام هذه الإنجازات العظيمة التي شملت المشرق والمغرب ولو أن السلطة أبدت تحفظات إزاء الفكر المتقدم هذا . ولسنا نحن هنا في حاجة إلى ذكر جميع المجالات التي تحققت فيها خطوات واسعة في سبيل التقدم . فهي تشمل في واقع الأمر جميع ميادين العلم ، ابتداء من الرياضة ( إبداع الصفر ، تقدم علم المثلثات والجبر ) والفلك ، مروراً بالطب والكيمياء . هذا هو أيضاً شأن تكنولوجيات الإنتاج وتنمية قواه خاصة من خلال تعميم أساليب الري . وكذلك شأن الأدب والفن الجميل . ذلك إلى جانب الفكر الاجتماعي الذي تقرب للإدراك العلمي لأول مرة مع ابن خلدون ، والفكر الفلسفي الذي تناولناه هنا .

ومن الجدير بالذكر أن الفترات اللاحقة لهذا الازدهار الحضاري هي تلك الفترات التي لقي فيها التنوع الفكري وتعدد الآراء ترحيباً ، أي فترات انفتاح الذهن وقبول الارتياب في جميع المجالات بما فيها الدين والإيمان .

ثانياً : لم يتجاوز هذا الفكر حدود الفكر الوسيط ، أي ذلك الفكر الذي اهتم بالميتافيزيقيا بمعنى البحث عن المطلق فوق الطبيعة، وتفوق هذا الهدف على غيره . وهو فكر ميتافيزيقي ديني بمعنى أنه وضع لنفسه هدفاً إضافياً هو تدعيم هذا الدين وإثبات صحته .

وقد سبق أن أبديت ـ في هذا المجال ـ رأيي المخالف للرأي السائد لدى الكثير من الفكرين العرب المعاصرين ـ مثل حسين مروة وطيب التيزيني[1] ،

(1) حسين مروة ـ النزعات المادية من الفلسفة العربية الإسلامية . بيروت ١٩٧٩ .

=

وذلك في كتابي عن « أزمة المجتمع العربي » المذكور . فقد ذهب هؤلاء إلى تحليل النزاعات في داخل الفلسفة العربية الإسلامية على أنها تعبيرات عن تعارض نزعة مادية ونزعة مثالية ، الأمر الذي ينعكس فيه ـ حسب هؤلاء المفكرين ـ الصراع بين القوى التقدمية الرأسمالية الجنينية الناشئة والقوى الإقطاعية الرجعية . ولن أعود هنا إلى تفصيل نقاشي لهذه الأطروحات ، فلنكتف بالقول إن التعارض بين المادية والمثالية لم يلعب في تاريخ الفكر ذلك الدور الحاسم الذي روجته الماركسية الدارجة ، فإن تواجد عنصر « المادية العفوائية للعلوم » ( ونقصد هنا القول بأزلية الكون ) لا يمحي الطابع المثالي الجوهري للتساؤل الميتافيزيقي ، إذا كانت تلك الميتافيزيقيا دينية الطابع . أضيف أن اعتبار هذا المجتمع على أنه كان محل تعارض بين قوى رأسمالية ناشئة وقوى إقطاعية ، إن هذا الاعتبار لا أساس علمي له في رأيي . فقد رأيت شيئاً آخر في النزاعات الفكرية التي صحبت إقامة البنية المدرسية الإسلامية ، رأيت فيها تعبيراً عن ضرورة تكيف الإسلام إلى احتياجات بنية اجتماعية خراجية شملت منطقة شاسعة . وبالتالي رأيت أن القوى التي وقفت ضد هذا البناء الفكري المدرسي لم تكن ـ في نهاية الأمر ـ إلّا انعكاساً للقوى الاجتماعية المختلفة التي ضحى بمصالحها التقدم الخراجي . ومنها بالطبع قوى الماضي الآخذة في الاضمحلال ، فهي التي غذت الحنين الماضوي جزئياً على الأقل . ومنها أيضاً ـ إلى جانب ذلك ـ قوى الطبقات الشعبية ضحايا ازدهار مؤسس على الاضطهاد والاستغلال .

ولذلك فإنني أرى أن تبويب أفكار هذا العصر تحت بابين ( « اليمين

---

= طيب تيزيني ـ مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط بيروت ١٩٧٦ .
راجع أيضاً نقاش هذه الأطروحات في :
الماركسية والتراث العربي والإسلامي ـ توفيق سلوم ، وعلي ياسين وغيرهم ـ بيروت ١٩٨٠ .
أيضاً : أزمة المجتمع العربي ـ الفصول ٥ ـ ٦ و ٧ .

واليسار » ) يتسم بالتباس جوهري . فلم تعبر القوى الشعبية عن كراهيتها للنظام في شكل فلسفة عقلانية متقدمة ، بل في رفض الميتافيزيقيا العقلانية نفسها وإحلال تأويل ديني ولو ثوري محلها[1] .

يضاف إلى ذلك أن أطروحتي تفسر هذه الظاهرة العجيبة وهي أن الحضارة الإسلامية ازدهرت خلال قرونها الأولى ثم أصابها الركود . وذلك على نقيض ما حدث في الغرب الأوروبي حيث أن النهضة التي صحبت بزوغ الرأسمالية قد جاءت بعد العصر الوسيط وليس في أوله !

إن تفسيري لهذه الظاهرة العربية الإسلامية الشاذة هو أن الازدهار كان هنا ناتج تحدٍّ خاص . ونقصد مقتضيات بناء خراجي على منطقة واسعة . فقد فرضت هذه الظروف مرونة في العلاقات بين السلطة الإسلامية الجديدة ومجتمعات الشرف المتحضر. ونتج عن هذا التفاعل تفتح الأذهان وقبول النقاش وتعدد الأراء. ثم حينما بلغ هذا البناء ذروته وأصبحت السلطة الجديدة قائمة على أسس قوية لا تتحداها قوى أخرى ، أي حينما بلغت عملية التعريب والإسلام حدّاً لا رجوع فيه وصار المجتمع متجانساً ، وتوقف عمل التحدي وأنهى فعل الحوافز الدافعة للتقدم ، فأخذ الفكر والمجتمع في التكرار والركود وذكر الماضي . أجد هنا مثلاً آخر عما أسميته «التطور اللامتكافىء» في التاريخ. فأرى أن ازدهار الفكر تصحبه دائماً أوضاع تتسم بعدم الأتزان . إن إلغاء عناصر الاختلاف وسيادة طابع التجانس في مجتمع العصور التالية ، وبالتالي ثبات التوازنات قد خلقت ظروفاً جديدة شجعت على ركود الفكر . هكذا لا أرى إطلاقاً علاقة بين ازدهار الحضارة الإسلامية في عصرها الأول وبين بزوغ مزعوم « لنشأة الرأسمالية » فيها . على نقيض ذلك أرى أن انعدام جذور حقيقية للرأسمالية هو العامل الذي يفسّر الركود الذي يلي .

---

(1) انظر نقاش لاشكالية اليمين واليسار في التراث العربي في « أزمة المجتمع العربي » ـ الفصل التاسع .

ثالثاً : روت المدرسية الاسلامية الوسيطة نهضة المدرسية المسيحية في الغرب ، فلم يكن الغرب نصف الهمجي لغاية القرن الحادي عشر قادراً على استيعاب المدرسية الهيلينية والمسيحية الشرقية . بالإضافة إلى أن المدرسية المسيحية الشرقية كانت قد أخلت المكان لصالح الأشكال البدائية للنمط الخراجي ( المتمثلة في التشتت الاقطاعي ) إلى أشكالها المتطورة ( الملكية المتطورة ) . فصار الغرب ناضجاً للاحتذاء بالمدرسية الإسلامية من أجل إتمام هذه النقلة . فوجد الفكر المدرسي الإسلامي جاهزاً واحتذى به بل واستورده بالحرف دون أي تحفظ ، فأخذ الفكر الأوروبي يشعر هو الآخر بالحاجة إلى التوفيق بين العلم والإيمان . فوجد في حجج المعتزلة مستنداً يكرس هذا التوفيق . هذا بينما وجدت التيارات المحافظة تأكيداً لنظراتها في حجج الاشعرية والغزالي .

هكذا أخذ المفكرون الغربيون يقرأون بحماس فلسفة العرب المسلمين وجدال ابن رشد والغزالي . وانعكست هذه القراآت في مؤلفات توماس الاكويني ( 1225 - 1274 ميلادية ) الذي نشأت معه المدرسية الغربية على نمط الإسلامية .

وفي العصر نفسه نرى أيضاً اليهودية ( في الأندلس ) تخرج عن بدائيتها . فقد لعب موسى بن ميمون ( المتوفي عام 601 هـ الموافق 1204 م ) دوراً حاسماً في إقامة مدرسية يهودية لا تختلف عن المدرسية الإسلامية في الجوهر بل ولا في التفاصيل .

هكذا اكتشف الغرب الفكر الهيليني أولاً من خلال الميتافيزيقيا الإسلامية ، ثم بعد ذلك ـ حينما هجر يونانيو الاستانة إلى روما بعد سقوط العاصمة البيزنطية عام 1453 ـ أدرك الغرب وجود الفكر اليوناني السابق على المسيحية والاسلام ، بل أدرك تواجد حضارة اليونان القديم الكلاسيكي التي كان يتجاهلها تماماً .

إن انتصار الميتافيزيقيا المدرسية في الغرب لم يدم طويلاً ، ففي خلال ثلاثة قرون نضجت الظروف التي فرضت بدورها تجاوز حدود نمط الإنتاج الخراجي . هكذا ظهر ـ مع النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر ـ بزوغ حقيقي للرأسمالية ، وفي الوقت نفسه بزوغ فكر حديث متحرر من الميتافيزيقيا .

5 ـ الفكر العربي الإسلامي أمام تحديات العصر الحديث :

أخذت حركة الفكر تبتعد عن أشكالها الوسيطة ابتداء من عصر النهضة الأوروبية ، هكذا تجمعت تدريجياً عناصر الفكر البورجوازي الحديث إلى أن ظهر فيما بعد نقد هذا الأخير الجذري ، ونقصد هنا فلسفة ماركس .

ليس الغرض من هذه الدراسة وصف تفصيل لمراحل تكوين الفكر الحديث . فلنكتف فقط بإبراز سماته العامة ، وخاصة تلك السمات التي تمثل نقلة كيفية بالنسبة ألى الفكر الوسيط السابق .

يبدو لي أن أهم سمة الفكر الحديث هي بالتحديد تخليه عن هيمنة الاهتمام الميتافيزيقي الذي اتصف به الفكر الوسيط . فأخذ الفكر الحديث يهتم باكتشاف الحقائق الجزئية أكثر من اهتمامه بالبحث عن « الحقيقة المطلقة» فأعطى لهذه الحقائق الجزئية قيمتها الصحيحة. وإذا لم ينس تماماً الاهتمام الميتافيزيقي إلّا أنه ترك « لهواة المطلق » . ولا شك أن هذا الانتقال في مركز الثقل للاهتمامات الفكرية قد شجع على البحوث الخاصة بمختلف مجالات المعرفة العلمية ، الأمر الذي فرض بدوره أسلوب الإثبات من خلال التجربة ، وبالتالي جعل التمييز بين العلم والتكنولوجيا نسبياً أكثر مما كان سابقاً . ومن خلال ممارسة التجربة أخذ العلم الحديث يفسح مكاناً لمنهج الاستقراء إلى جانب الاستنباط. وبذلك أنهى الانفراد بالاستنباط ـ شبه العقلاني أكثر منه عقلاني بحت في كثير من الأحيان ـ الذي كان الفكر الوسيط قد بالغ في استخدامه . ومن اليسير اليوم إبراز العلاقة بين هذه المراجعة في سلم

الألويات الفكرية وبين بيان احتياجات تطور قوى الانتاج على أساس علاقات الانتاج الرأسمالية الناشئة ، فتمّ انقلاب في تعريف الفلسفة التي كانت قد أصبحت منذ العهد الهيليني مرادفاً للميتافيزيقيا ، وحل محله الفكر الحديث تعريفاً شمولياً واسع النطاق ، بل وأحياناً تعريفاً انتقائياً ، هو تعريف يقبل تحت عنوان الفلسفة أي جدال عام بصدد نظم المنطق التي تحكم دراسة ظواهر الطبيعة ، بالأدق انعكاسات هذه الدراسات في نظم العقلانية ، كما يقبل تحت عنوان الفلسفة نقاش نظم القيم الأخلاقية ومعايير الجمال ، بل أفسح مجالاً خاصاً « لفلسفة التاريخ » المستدرجة من ملاحظة تطور المجتمع ، وذلك طبعاً بعد أن تشكل الوعي بأن هناك تطوراً حقيقياً في التاريخ وأن هذا التطور يخضع لقوانين موضوعية . فأصبحت هذه الاهتمامات المنوعة تشكل فصولاً للفلسفة الحديثة مميزة بعضها عن بعض . ليس مصدر هذه « الانتقائية » ـ بل التجاور بين اهتمامات منوعة دون إدماجها في وحدة فكرية موحدة ـ مجرد « انتهازية » البورجوازية الناشئة التي رمت إلى حلول وسطى فلم تجرؤ على مواجهة النظام ( أي نظام الملكية المطلقة والكنيسة ) مواجهة إجمالية مرة واحدة . إذ أن الفلسفة الجديدة لم تمثل نقطة قطع مع الميتافيزيقيا السابقة فقط بل كانت في الوقت نفسه تعبيراً عن تسلسل تاريخي وتطويراً لما سبق . ويبدو هنا عنصر التسلسل في أن الفلسفة الجديدة ورثت الاهتمام الأخلاقي الذي سبق أن عمل البناء الميتافيزيقي حساباً له . يضاف أن الميل نحو الكسموجونيا ظل يُغري هؤلاء الذين لم يرضوا بالمعلومات العلمية الجزئية .

وأرى أن ثمة ميلين إثنين يتواجدان في أعماق الانسان ويتجاوزان حدود مختلف مراحل تطور المجتمع ، وبالتالي يحددان وضع الإنسانية في الطبيعة ، وهما الميل الأخلاقي والميل الكسموجوني . فلا يمكن على الإطلاق إخراجهما عن الصورة ، مع أن فلسفة القرن التاسع عشر في أوروبا ـ وهو قرن يتسم بسمة افتخار البورجوازية بانجازاتها فلم تخش بعد هذه الطبقة أسياد الماضي ـ فأخذت تعلّق آمالاً لا حدود لها على التقدم العلمي والفني ـ مالت

إلى إنكار استقلالية المجال الأخلاقي . فظهرت مبسطة تقول إن الميول والقيم الأخلاقية إنما هي مجرد انعكاس لأوضاع وحاجات اجتماعية ، وبالتالي ادعت هذه النظريات أن هذه القيم قابلة للتحليل العلمي ( وهذا هدف سليم في ذاته ) ، بل وإنه من الممكن « تحرير » الاسنانية تحريراً شاملاً وتاماً من خلال تعميم التعليم . . . الخ . إن التاريخ اللاحق أثبت أن البورجوازية استخدمت هذه الخطبة العلمية الشكل من أجل « تكييف » الناس أكثر من تحريرهم . أما الكسموجونيا فقد تركت نهائياً لهواة « التنجيم » على أن هذا الاحتقار لم يمنع تواصل نشاط المنجمين من مختلف الأصناف . . طبعاً .

وأضع الثورة الثقافية التي مرت المسيحية بها في هذا الإطار ، أقصد هنا ما أسميته « الثورة البورجوازية في المسيحية » . فقد سبق قولي إن التساؤل الميتافيزيقي ـ سواء أكان في شكل إيمان ديني معين أم خارج هذه الحدود ـ يتجاوز حدود النظم الاجتماعية . ذلك لأن الإنسان يظل حيواناً محدود القوة . فلن يحقق أبداً السيطرة «التامة» على الطبيعة . إذ أن الحياة ستظل محكوماً عليها بالفناء ، وبالتالي سيظل الإنسان قلقاً . حقيقة أن الأديان هي في الوقت نفسه جواب عن هذه الحاجة الميتافيزيقية من جهة وناتج مجتمعي عيني تنعكس فيه ظروف نشأتها من الجهة الأخرى. فإن القوى التقدمية ـ بقدر ما تهتم بالإيمان الديني ـ إنما تركز على البعد الأول للدين وتفهم بعده الثاني فهماً نسبياً ، بمعنى أنها تعطي لنفسها حق التأويل الحر للنصوص. واجهت المسيحية نشأة الفكر الحديث فأدركت مغزى الظروف الجديدة وقامت بثورتها بمعنى أنها ( أي المسيحية ) استقلت عن التعبير المدرسي الوسيط السابق .

وسوف أبدي هنا بعض الملاحظات التكميلية بخصوص مشكلة مرونة الدين تلك وهي التالية :

**الملاحظة الأولى** : ليست أطروحتي هنا هي أطروحة فيبرا بل هي في واقع الأمر انقلاب لهذه الأطروحة وضعها على رجليها بعد أن كانت واقفة على رأسها ، لو سمحت لنفسي استخدام تعبير ماركس بالنسبة إلى هيجل ، فكان

فيبر يرى أن الرأسمالية ناتج الحركة البروتستانتية ، بينما أرى أنا ـ على نقيض ذلك ـ أن نشأة علاقات الإنتاج الرأسمالية فرضت إعادة النظر في مجال الفكر وجعلت البنية الميتافيزيقية الوسيطة غير مناسبة . فأقول إذن إن التغير الاجتماعي الحقيقي هو الذي أنتج الحاجة إلى التغير في مجال الأفكار ، أي هو الذي يفسر نشأة الفلسفة الحديثة وإتمام الثورة الثقافية في الدين وليس العكس .

حقيقة أن إتمام تبلور الإيديولوجيا استغرق حوالي ثلاثة قرون ، هي قرون الانتقال ألى الرأسمالية ، أي عصور المركنتيلية ـ أي الرأسمالية التجارية ـ من القرن السادس إلى التاسع عشر .

وهنا اعتبر أن تبلور الاقتصاد السياسي الذي خطا خطواته الحاسمة في عهد الثورة الصناعية في بريطانيا والثورة السياسية في فرنسا ، أعتبر أنه يمثل النقلة الكيفية الصحيحة في تكوين الحديث[1] . فقد لازم هذا التبلور تكملة انتصار البورجوازية على سلطات الماضي وبدء حركة تعميم العمل الأجير كشكل مهمين للعمل . فانتقل مركز ثقل الاهتمام من مجال الميتافيزيقيا إلى مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع . فأصبحت الايديولوجيا الاقتصادية مهيمنة ، أو بتعبير أدق صار الاقتصاد البُعد الأساسي في الإيديولوجيا المهيمنة . ألا نرى « رجل الشارع » المعاصر يؤمن بأن مصيره يتوقف على « الظروف الاقتصادية » ـ أي « قانون العرض والطلب » الذي يحدد مستوى دخله والتوظيف . . الخ كما كان رجل الماضي « يتوكل على الله » ويؤمن بتدابير العناية الإلهية ؟

الملاحظة الثانية: إن الثورة في الدين سلكت سلوكها الخاص، فلم تعبر تعبيراً ثاقباً عن الحاجة للتكيف للظروف الجديدة ، ولم يقم بها دعاء ماهرون

---

(١) في أهمية نقد الاقتصاد الماركسي ومفهومه للاستلاب السلعي، راجع: أزمة المجتمع العربي ـ الفصل الخامس ، الطبقة والأمة في التاريخ ـ الفصل الأول .

ومخادعون . فقد نادى لوثر « بالعودة إلى الأصول » . أي بمعنى آخر اعتبر المدرسية الوسيطة « انحرافاً » . وهذا اللفظ الأخير ينتمي إلى لغة الجدال الإيديولوجي ، فلم يتقدم لوثر بمشروع « تجاوز » المدرسية ، بل رأى من الضروري محوها من الوجود والعودة إلى ما اعتبره عهد الصفا الأصلي ، دون أن يتساءل عمّا إذا كان هذا الصفا الأصلي حقيقياً أم تصوراً وهمياً .

ليس الإلتباس في هذه التعبيرات التي استخدمتها الثورة في الدين المسيحي ظرفياً وخاصاً بهذه الحالة العينية ، فإن طابع الميل الميتافيزيقي الذي يأتي الدين جواباً عنه ، إن هذا الطابع يفرض أسلوباً ملتوياً لإتمام تكيف الدين لمقتضيات العصر .

ثم هناك التباس آخر ، فإن الثورة البورجوازية نفسها قلبت نظام الحكم وألغت أشكال الاستغلال الخراجي ، ودعت الشعب للمساهمة في الثورة . إلاّ أنها أقامت علاقات استغلال جديدة مقام القديمة . فانعكس التباس علاقات الشعب مع البورجوازية ـ فهي في الوقت نفسه علاقات تحالف وتناقض ـ في تجاور تيارين فكريين هما تيار الإصلاح البورجوازي العقلاني وتيار « الهرطقة الشعبية » ، على حسب وصف الفكر البورجوازي للحركات « الطوباوية » غير العقلانية للجماهير .

**الملاحظة الثالثة** : لعلنا دخلنا في أيامنا هذه في مرحلة ثورة تالية في المسيحية . وأقصد هنا أن تيار « لاهوتية التحرير » لعله يمثل الخطوات الأولى لتكيف المسيحية إلى احتياجات عالم الغد الاشتراكي . وليس من الغريب إذن أن هذا التيار يظهر في مناطق أطراف النظام ـ في أمريكا اللاتينية وفي الفليبين ـ وليس في مراكزها الأوروبية .

هكذا تبلور تدريجياً نظام جديد في العلاقة بين عالم الأفكار وآليات المجتمع .

فصارت استقلالية المجتمع المدني أهم سمة العالم الحديث . إن هذه

الاستقلالية ناتج فصل الحياة الاقتصادية ( وهي بدورها قد فقدت شفافيتها من خلال تعميم العلاقات السلمية ) عن السلطة السياسية . هذا هو - على الأقل - فهمي للنقد الذي وجهته الماركسية إلى الاقتصاد وهو نقد يقوم على التمييز بين سمات النظام الرأسمالي الأساسية الجديدة وبين سمات جميع النظم السابقة عليه ( وهي بالتالي أشكال مختلفة لنظام واحد اسميته « النظام الخراجي ») . وعلى أساس استقلالية المجتمع المدني يقوم بدوره كل من مفهوم استقلالية السياسة وبالتالي مفهوم الديموقراطية الحديثة ومفهوم علم الاجتماع . ذلك لأن المجتمع يظهر - لأول مرة - محكوماً من خلال قوى خارجة عن إرادة الناس ، بما فيهم الملوك . فقد صار هذا الوضع حقيقة بديهية في ميدان آليات الاقتصاد التي فرضت نفسها على تطور المجتمع . وبذلك لم يكن بعد البحث عن تلك القوانين الاجتماعية ناتج مجرد فضولية أفراد . كما كان الشأن في أيام ابن خلدون ومونتسكيو ، بل أصبح هذا البحث ضرورة من أجل « إدارة الرأسمالية » فلا ريب إذن أن علم الاقتصاد قد أصبح العمود الفقري لعلم الاجتماع الجديد .

إن العلمانية - بمعنى فصل شؤون الدولة عن الدين - هي بدورها ناتج مباشر لاستقلالية المجتمع المدني . إذ أن مجالات شاملة من الحياة الاجتماعية قد أصبحت مستقلة بعضها عن بعض . نسبياً وظاهرياً على الأقل - وبالتالي قابلة لتحليلات خاصة لكل منها ، فترك إشباع الحاجة الميتافيريقية للضمائر الفردية ، وفقد الدين وضعه كمؤسسة سلطوية تتمتع بقوة مادية تفرض بها نظرها . أود هنا لفت النظر إلى ما سبق قولي من أن العلمانية ليست « ناتجاً خاصاً » للمجتمع المسيحي ، جاء إجابة عن خصوصيات المسيحية كدين ، كما يتصوره الرأي السائد عندنا ، وطبقاً لهذا الرأي جاءت العلمانية في أوروبا جواباً عن « شراسة » السلطوية الكنيسية ( وهي مؤسسة غير موجودة في الإسلام على الأقل في شكل منظم متماثل ) . أو جاءت نتيجة نزاع بين الدولة الوطنية والكنيسة التي اتسمت بالعبد الأممي . فالواقع ينقص هذه

النظرة التي لا أساس لها في التاريخ . إذ إن الاصلاح الديني قد أبدع بالتحديد كنائس « وطنية » ( لوثرية وإنجليزية .. الخ ) . إلا أن هـذا الدمج بين الدولـة والكنيسـة لم يؤد إلى نظام ثيـوقـراطي ، بـل لازمتـه العلمـانيـة . ولنصف أن العلمانية لم تلغ الإيمان بل لعلها قوته وحررتـه من الشكليات وعنصـر الفرض وصفته من الأبعاد الخـرافيـة التي صحبتـه في المـاضي . فـلا يـرى المؤمن المسيحي الأوروبي المعاصر تناقضاً بين إيمانه وقبوله نظرية داروين عن أصول الإنسان .

ومن النتـائـج التي تـرتبت على اضمحـلال الاهتمـام الميتـافيـزيقي أن مجالات العلوم الطبيعية قد كسبت طابعاً مستقلاً عن الفلسفة ، وقد أدى ذلك أيضاً إلى إضعاف الحاجة إلى إقـامة بنيـة كوسمـوجونيـة ، وهي أصبحت في الواقع مكروهة لدى الفكر العلمي . فعادت الفلسفة إلى مـا كانت قبـل هيمنة الميتافيزيقيا ، فرجعت إلى أصـولها أي « فلسفـة الطبيعـة » التي تكتفي بطرح فرضيات متناسبة مع احتياجات تجمع المعلومات العلمية في وحدة موحـدة . وبما أن هذه المعلومات نسبية الطابع وأن العلماء قد أدركوا تماماً هذه النسبيـة فأصبح من المعترف به أن التجمع الفلسفي نفسه يتميز بطابع مؤقت ونسبي . هذا علماً بأن الميل إلى تجاوز حدود النسبية ظل يغزو بعض الأذهان . فصـار فرع العلوم الأكثر تقـدماً في مـرحلة ما يميـل إلى أن « يحكم » العقل كليـاً . ونقصد بالعلم الأكثر تقدمـاً ذلك الفـرع منه الـذي يتسم أكثر من غيـره بطابـع « انقلابي » بالنسبة إلى الأفكار السائدة في مـرحلة ما ، أو ذلـك الفرع الـذي ترتب على إنجازاته أهم تقدم في نمو قوى الانتاج . هكذا صار بالتتـابع علم الميكـانيكا ثم التـطور الداروني ثم فيـزياء الـذرة تتحكم بالعلم بشكـل عـام وتفرض منطقها على الفروع الأخرى مثل الطب أو السياسـة وعلم الاجتماع . وفي كثير من الأحيان كثر في هذه المجالات الاستدلال بالتمثيل المستعـار من انجازات العلوم القائدة .

ورغم كل انجازاتـه الماديـة إلا أن المجتمع الحـديث لم يصبح مـرادفاً

« للسعادة التي لا يشوبها شائب » . فلم يقدم مذهب الايجابية الموضوعية العلمية الجديدة حلاً لقلق الإنسان أكثر فعالية من الحلول التي كانت الكسموجونيا والميتافيزيقيا العقلانية قد قدمتها في العهود السابقة هذا بالإضافة إلى أن المجتمع ظل مجتمعاً قائماً على الاستغلال والاضطهاد . وظل الميل إلى « مجتمع أخر بديل » ـ الطوباوية في نظر البعض ـ يحمي ويغذي الهموم الأخلاقية .

إن الماركسية تشكلت في إطار هذا التاريخ ، فانطلقت من نقد داخلي لهذا العالم الرأسمالي . وبهذا المعنى ليست الماركسية مجرد ناتج العالم الحديث ـ الرأسمالي ـ وبالتالي « ناتج الغرب » كما يعتقده الكثير عندنا . فهي أيضاً ـ وخاصة ـ نقد لهذا العالم ، الأمر الذي يكسبها مغزىً عمومياً يلازم الطابع العمومي لواقع حقيقي هو سيطرة الرأسمالية على صعيد عالمي .

انطلقت الماركسية من نقد الاقتصاد السياسي ، لا بمعنى نقد أطروحات اقتصادية معينة اعتبرتها الماركسية غير صحيحة علمياً فأحل محلها أطروحات اقتصادية أخرى . بل بمعنى أعمق مفاده الإثبات بأن حكم قوانين الاقتصاد هو في ذاته من خصوصيات الرأسمالية ونقصد هنا أن تلك القوانين الاقتصادية تعمل في المجتمع الرأسمالي ظاهرياً كما تعمل قوانين الطبيعة في الطبيعة . وذلك نتيجة عدم الشفافية الاجتماعية الخاصة للرأسمالية ، وهو بدوره ناتج تعميم الطابع السلعي للنشاط الاجتماعي . فإن ظاهرة الاستلاب السلعي إنما هي ظاهرة خاصة للرأسمالية . تلعب دوراً مماثلاً للدور الذي كان الاستلاب الميتافيزيقي يلعبه في المجتمعات الخراجية فهو ـ أي الاستلاب السلعي ـ يشكل القاعدة التي يقوم عليها علم الاقتصاد الذي ينظر إذن في ظواهر الأوضاع فقط . وإن كانت هذه الظواهر حقيقية .

وقد قامت الماركسية على هذه الأسس وأعادت بناء علم الاجتماع عليها فأحلت « المادية التاريخية » الواسع الأفاق محل الاقتصاد المحدود . إن

المادية التاريخية هذه تنظر في العلاقات بين مختلف المستويات التي تتكون منها الحياة الاجتماعية بجميع أبعادها . الإنتاج المادي ، وأشكال تنظيم الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظم السلطة ، ومضمون البنيات الإيديولوجية . . الخ . وبذلك تقدم تفسيراً شاملاً للتطور الاجتماعي ، أو على الأقل تطرح لنفسها هذا الهدف . ولا شك . في رأيي ـ أن منظومة المفاهيم التي انتجتها الماركسية في هذا الصدد لا تزال دون مثيل من حيث القدرة التحليلية . لا يمنع ذلك إطلاقاً أن استخدام هذه المفاهيم عمل غير منته ، وأن النتائج المتوصل إليها من خلالها تظل هي الأخرى دائماً نسبية ومحدودة بحدود المعرفة المحققة .

ليس هنا المكان للخوض في موضوع الماركسية في ذاتها . فسوف تكتفي بذكر أهم إنجازاتها وهي كشف جوهر قوانين الرأسمالية وطبيعة آلياتها وتناقضاتها ، وبالتالي اكتشاف الضرورة التاريخية الموضوعية لتجاوزها وإقامة مجتمع بديل لا طبقي . مع أنه ينبغي هنا التمييز بين جوهر الماركسية وبين اكتشافها « للطابع العلمي للاشتراكية » بمعنى أن هذه الأخيرة ناتج تطور اجتماعي ضروري . فقد فهم البعض هذا الطابع الضروري على أنه مصير حتمي لا مفر منه كأنه دور « العنصر الذاتي » ( أي استراتيجيات القوى الاجتماعية التي تفعل التاريخ ) لا وجود له . ثمة مبالغة في هذه النظرة للطابع الحتمي للتجاوز الاشتراكي وسوء تقدير للتفاعل بين الظروف الموضوعية والعنصر الذاتي وإذا كان ماركس وانجلز قد ركزا على الظروف الموضوعية في بعض كتاباتهما ، فكان ذلك جواباً عن النظرة السائدة التي لم تفهم بعد الصفة الجوهرية التي يمثلها هذا الإطار الموضوعي .

إنني أرى أن المبالغة في القول بـ « حتمية » المستقبل الاشتراكي يفترض انزلاقاً مزدوجاً في الفكر الحديث وهو نسيان استقلالية البعد الأخلاقي في ممارسات الإنسان من جهة وبالتالي تماثل بين قوانين المجتمع وقوانين الطبيعة من الجهة الأخرى .

وقد ذهبت إلى أن هذا الانزلاق ناتج هذا الميل إلى الكسموجونيا الذي أشرت إليه . وأعتقد أن إنجلز في « جدلية الطبيعة » قد تنازل عن الموقف الصحيح أمام ضغط هذا الميل . كما اعتقد أن « الديامات » ( وهو الاسم السوفييتي « للمادية الجدلية » ) . قد لعب دوره في نشر هذه النظرة المبسطة للمشكلة فلا شك أن تقدم علوم الطبيعية قد ألهم نوعاً من فلسفة الطبيعة تناسبه . كما أن تقدم المادية التاريخية ألهم نوعاً من « فلسفة التاريخ » على نمط متماثل . مع أن كل من فلسفة الطبيعة وفلسفة التاريخ تمثلان انجازات نسبية ومؤقتة ينبغي إدراك حدودهما . بل ينبغي الامتناع عن ردهما إلى وحدة فكرية موحدة لحد الغاء خصوصيات المجتمع المتميز عن الطبيعة . إذ أن الإنسان يلعب هنا دور الفاعل إلى جانب كونه موضوع الفعل ، وأن هذه الجدالية بين الموضوع والفاعل لا مثيل لها في الطبيعة .

لنعود إذن إلى العلم العربي الإسلامي الذي أصابه الركود بعد إتمام بنيته الخراجية والميتافيزيقية كيف واجه هذا العالم التحدي المزدوج الممثل في تفوق الغرب المادي ـ الذي أدى إلى الهيمنة الكولونيالية والاستعمارية ـ وفي كسبه المبادرة في مجال الإبداع الفكري ؟

على العالم العربي الإسلامي المعاصر القيام بمهام مزدوجة من جانب اتمام تحرره من السيطرة الاستعمارية والبدء في تنمية وطنية شعبية قائمة على سلطة غير سلطة الطبقات المستغلة التي تضمن استمرار اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي ، علماً بأن هذه التنمية تنفتح على احتمال تحول اشتراكي . ومن الجانب الآخر مراجعة نظم الفكر التي ورثها في العصر الوسيط .

ونعلم أنه ـ أي العالم العربي ـ لم يدخل بعد في مرحلة التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الصحيح ، رغم إنجازات حركة التحرر الوطني وانتصاراتها الجزئية على الاستعمار . هل بدأ على الأقل في إعادة النظر في نظم الفكر التي أصبحت انحطاطه التاريخي ؟ .

إن الوعي بالتحدي الذي يمثله تفوق الغرب موجود منذ أوائل القرن التاسع عشر ، على الأقل في مصر منذ سلطنة محمد علي ، إلا أن الحكام الذين تناولوا إلى الآن مسؤولية المواجهة اقتنعوا بأن التحرير يفترض الاحتذاء بالأسلوب الذي استخدمه البورجوازية الأوروبية وذلك في كل من المجالات المادية ومجال الأفكار ، جزئياً وظاهرياً على الأقل بالنسبة إلى الأخيرة .

لسنا نحن هنا بصدد نقاش مختلف المراحل التي مر بها الوطن العربي في هذه المسيرة الطويلة وغير المتكملة إلى الآن ، في مصر وفي البلدان العربية الأخرى . فقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في « أزمة المجتمع العربي » وفي « الأمة العربية » القومية وصراع الطبقات »[1] فسوف أقتصر هنا على بيان سريع لحدود المحاولات التي قام بها بالتتبع محمد علي ثم النهضة ثم البورجوازية الليبرالية ثم الناصرية . وذلك قبل تناول سريع هو الآخر لإشكالية « الهوية » الثقافية « والتراث والمعاصرة » وغيرها من الأسئلة التي أثارتها « الصحوة الإسلامية الراهنة والنقاش حولها .

كان محمد علي قد فصل بين عملية التحديث المادي وبين المراجعة في ميدان نظم الفكر ، فاستعار العناصر التكنولوجية من أجل إتمام التقدم المادي دون تردد وتحفظ ، بينما اعتبر الجدال الفكري خطراً فمنعه . لعل محمد علي قد أدرك أن هذا الجدال من شأنه أن يفرض عليه مشاركة البورجوازية المصرية في السلطة، تلك السلطة التي كان هو ـ أي محمد علي ـ يريد أن ينفرد بها، ولذلك ألقى خياره على « إسلام محافظ معتدل » أي تأويل يتسم بالشكلية أكثر منه قادر على مواجهة التحدي . وترجع جذور الازدواجية في الثقافة المصرية المعاصرة ـ وهي أزدواجية تتواجد أمثلة مماثلة لها عديدة في العالم الثالث ـ إلى هذا الخيار.

---

(1) الأمة العربية : القومية وصراع الطبقات ـ بيروت ١٩٧٨ ، أزمة المجتمع العربي ـ القاهرة ١٩٨٥ .

كـانت النهضة حـركة بـادرت باحتمـال إعادة نظـر إجماليـة في شؤون المجتمع والفكر . فلم تقتصر النهضة على بعدها الديني الذي تناوله بالتتبع كل من جمـال الـدين الأفغـاني (1839 - 1898)ثم محمـد عبـده(1849 - 1905) ثم رشيـد رضا (1865 - 1935) ففي المجـالات المدنيـة لم تكن الانجازات أقـل شأناً، خاصة في تحديث اللغة (وهو عمل أساسي جعل من العربية أداة ثقافية تناسب احتياجات العصر ) ، ونقد الطقوس الاجتماعية ( خاصة في مشكلة وضع النساء ) التي تقدم فيها قاسم أمين (المتوفي عام 1908 ) بمواقف لا تزال دون مثيل إلى الآن . ونقد « الاستبداد الشرقي » وإدخال مفهوم الديموقراطية . . إلخ . إلاّ أن جميع هذه الخطوات اصطدمت ـ عند بلوغها حد معين ـ على حائط إشكالية تأويل الدين .

هذا وقد سبق أن اشرتُ إلى تواضـع مواقف النهضـة في هذا المـجـال الأخيـر . فقد نـادت النهضـة بـالعـودة إلى الأصول. حسناً، لم تقـل الحـركـة البروتستانية غير ذلك . إلا أن البروتستانية قد أعطت مضموناً لما عنته « بالعودة إلى الأصول » وأن هذا المضمون الإصلاحي الصحيح اتفق فعلاً مع مقتضيات التقدم الاجتماعي .

هـذا بينما النهضـة العربيـة الإسلاميـة ظلت صامتـة في صدد مضمـون الاصلاحات الواجب القيام بها . قطعاً هناك في خطبة النهضة صدى للوطنيـة المعادية للاستعمار ، وهي نزعة تمثل بعداً شرعياً في يقظة الشرق المضطهد . إلا أن قوة التعبير لهذه النزعة الوطنية لم تعرض النقص في مجال الفكر ، الأمر الذي اعتقد أنه يمثل مجرد انعكاس لنقص البورجوازية الناشئة عندئذ. فلنجرؤ نحن اليوم على الاعتراف بأن النهضة لم تـدرك أن عهد الميتـافيزيقـا قد أُنهيَ نهائياً . فظلت النهضة أسيرة هذا الفكر الميتافيزيقي ولم تتجاوز حدوده ، مثلاً لم تفهم النهضـة مفهوم العلمـانية ولم تـدرك أهميته الحـاسمة . ربمـا كـانت النهضة بادرة أولى فقط ، فكان هناك احتمال تطور قد يؤدّي تدريجياً إلى الثورة الثقافية اللازمة ، إلا أن ذلك لم يحدث وبالتالي أخذت الحركـة بعد النهضـة

تنزلق تدريجياً حتى دخلت في مأزق ، فتراجعت إلى مواقف رشيد رضا السلفية فالإخوان المسلمين فالحركة السلفية الراهنة .

أما البورجوازية الليبرالية التي احتلت مكان الصدارة في النصف الأول لعصرنا ، فظلت « تخشى ظلها » وتلك السمة من أهم سمات بورجوازية الأطراف بشكل عام . فرضيت بالازدواجية الثقافية التي أشرنا إليها ، لدرجة أن خطبة البورجوازية الليبرالية بدت للجماهير على أنها خطبة « خيانة وطنية » إذ أنها خطبة استعارت من الغرب دون تحفظ ، بل أضافت إلى استعارتها احتقار « التراث » أو بدت خطبة منافقين ذوي الوجهين ، إذ لم يكن تمسكها بالإسلام أكثر من إقرار باللسان . ولا عجب في كل ذلك ، فلا يصح أن نطلب من البورجوازية أن تقوم بدور القوى الشعبية ! إلا أن القوى الشعبية من جهتها لم تفرض نفسها بعد كقوى اجتماعية مستقلة قادرة على طرح بديلها في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والفكرية . وفي هذه الظروف أنجزت البورجوازية الليبرالية أجزاء متجزئة من « التحديث » المطلوب في عدد من المجالات مثل التشريع ( تحديث الشريعة وتثبيتها ) والسياسة والتعليم . . الخ . ولا بد هنا من الاعتراف بأنها جعلت ذلك أحياناً بشجاعة ونقصد هنا على سبيل المثال الدفاع عن العلمانية الذي قام به علي عبد الرزاق حينما أبدى سروره بمناسبة إلغاء الخلافة عام 1925 .

إن فشل مشروع البورجوازية الليبرالية في ميدان التنمية الاقتصادية والتحرر الوطني قد خلق الظروف المناسبة التي فتحت السبيل للناصرية ولذلك كان هناك احتمال حقيقي أن تخطو الناصرية بخطوات واسعة إلى الأمام ، من حيث الكم والكيف . بمعنى أن احتمال تطور الناصرية تدريجياً إلى حركة نهضة وطنية شعبية كان وارداً . مع أن هذا أيضاً لم يحدث . فلم تحقق الناصرية النقلة الكيفية لا في مجال تصورها للمشروع الاجتماعي والسياسي ولا في مجال الثورة الثقافية . فقد سبق أن قلتُ إن جمال عبد الناصر أراد أن يقيم الاشتراكية دون أن يكون الشعب هو المسؤول عن إنجازها كما أن محمد علي

أراد الرأسمالية دون الإعتماد على البورجوازية . ولذلك ظلت الازدواجية في الثقافة تسود في الأذهان .

هكذا انتهت بدورها تجربة الناصرية نتيجة تلاقي عامل حدودها الداخلية الذاتية وعامل عدوان الغرب السافر . وقد فتح هذا التراجع فصلاً جديداً هو فصل تأزم بجميع أبعاده . فلا شك أن هذه الأزمة هي إلى حد كبير ناتج « فشل اليسار » بمعنى عجز القرى التقدمية عن تجميع القوى الشعبية وقيادتها وفرض الخروج من خلالها من الأزمة والبدء في مسيرة البناء الوطني الشعبي . وقد خلق هذا الفشل فضاء ملأه مؤقتاً « المشروع السلفي » أقول هنا « مؤقتاً » لأن هذا المشروع لا يمثل بديلاً حقيقياً قادراً ـ في الظروف التاريخية ـ على مواجهة التحدي . وبالتالي فإنه يمثل عرضاً للأزمة وليس حلاً لها .

وذلك لأن المشروع السلفي لا يتجاوز حدود الميتافيزيقيا الوسيطة ، بل لا يخرج عن إطار طروحات الجناح الأكثر رجعية لهذه الميتافيزيقيا . ونقصد هنا بالتحديد نظرات الغزالي وصوفية عصر الإنحطاط فهي ـ أي تلك السلفية ـ تواصل عصر الإنحطاط العربي الإسلامي وليست هي رد فعل إيجابي له . فتقوم إيديولوجيا السلفية على احتقار العقل ، بل أحياناً تغذي كراهية له . كما أنها لا تفهم ما هي العناصر التي قام على أساسها ازدهار الماضي الإسلامي ، بل تعتبر هذه العناصر ( ونقصد هنا بالتحديد الميتافيزيقيا العقلانية ) « انحرافاً » مكروهاً وكفراً كما كتبه بالحرف سيد قطب ، رائد السلفية المعاصرة . فالنتيجة الحتمية لهذه المواقف الرجعية هي إعطاء الأولوية للتطرف في الممارسات الشكلية . هكذا أصبحت الطاعة للطقوس وتقديس النص على ظاهره ورد « الهوية » إلى ممارسات تافهة ( مثل الزي والذقن الخ ) أهم مجالات « الجهاد » المزعوم . وفي هذا الإطار تقوّت الأحكام المسبقة الأكثر رجعية ، وهي تراث عهد الانحطاط ، على حساب التأويلات التقدمية التي سادت في عهود الإزدهار والتي تكرهها السلفية المعاصرة ( هكذا مثلاً في ميدان وضع المرأة ) وهنا يسود الجهل التاريخي الذي تغطيه السلفية بالخرافة

الكبرى ، والحنين « لعصر ذهبي مفقود » وهو الذي تسميه السلفية « الإنحراف والخيانة » ( ونقصد السلفية هنا بالتحديد إقامة الدولة الإسلامية وهي الإيجاز الذي دونه لم تكن الحضارة الإسلامية قد أزدهرت بالمرة ) . أما الخطبة عن « العصر الذهبي » هذا فهي خطبة فارغة عن أي مشروع اجتماعي إصلاحي حقيقي دقيق . هكذا تسمح السلفية لنفسها ممارسات متناقضة تماماً . فهي تعلن كراهيتها للغرب وفي الوقت نفسه تقبل أوضع النماذج التي تطرحها السيطرة الاستعمارية . وتعوض السلفية نقصها بطرح بديل حقيقي بالخطبة « الأخلاقية » العامة والمائعة . والتكرار هنا يحل محل الإثبات ، على سبيل المثال لا الحصر : ذلك الاقتصاد السياسي الإسلامي المزعوم الذي سبق أني أوردت أنه لا يتجاوز النقل من أوضع نماذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الغربي المنحط وإلى جانب هذا الفقر الفكري ترفض السلفية أي نوع من الممارسة الديموقراطية ، وتفرض على منظماتها مبدأ « الطاعة العمياء للإمام » وهو مبدأ مستعار من تقاليد الصوفية في عهد الانحطاط !

وقد قدّم لنا فرج فوده وفؤاد زكريا[1] أحكامها القاسية في صدد المأزق السلفي، فأوضحا كيف أن المواقف البيروقراطية التي تسود في البورجوازية الصغيرة نتيجة عجزها أمام السيطرة الاستعمارية استثمرت في الحركة السلفية ، كما اوضحا كيف أن الاستعمار نفسه وحليفه الذي أسماه « البترو ـ إسلام الخليجي » يحركان من وراء الستار هذا التيار السلفي . يضاف إلى ذلك أن الغرب الاستعماري يرحب بتطورات تساهم في نهاية الأمر في إضعاف الوطن العربي وتكرس عجزه أمام تحديات العصر . فهي حركة أدت إلى اشتداد النزعات الداخلية من خلال ترويج جو من الطائفية والانقسامات التنظيمية التي لا نهاية لها والتي لا تعدو كونها نزاعات قيادية فردانية وناتج تدخلات خارجية .

---

(1) فرج فودة ـ قبل السقوط ـ القاهرة ١٩٨٥ . فؤاد زكريا ـ الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة ـ القاهرة ١٩٨٦ .

إن جذور المأزق هذا هي في عدم الوعي بأن مـواجهة التحـدي تتطلب الخروج من آفاق الميتافيزيقيا . وطالما لم تُفهم هذه الضرورة سيظل التساؤل عن « الهـوية » يـطرح في إطار ملتبس لا يؤدي إلى أيـة نتيجة ، إذ أن الهـوية المزعومة تترادف مع « التراث » وتطرح على أنها مناقضة تماماً مع « التحديث » الذي يُرادف بدوره « التغريب » .

وفي هذا الإطار تُفهم « هوية » الشعوب كما لو كانت عاملاً ثابتاً لا يقبل التـطور . وهذا حكم ينـاقضه تمـاماً واقـع التاريـخ . فإن « الهـوية » العـربية الإسلامية ( أو الهويات بصيغة الجمع لا المفرد ) تطورت عبر التاريخ ، شأنها في ذلـك شأن الهـويـات الأخـرى ( الأوروبيـة . . . وغيـرهـا ) . إن السلفيـة تصوَّرت « هوية » أوروبية هي بدورها ثابتة ، فهي « نقيض » الهوية الإسلامية المزعومة . هكذا طرح سيد قطب نظريـة لا أساس لهـا عن العلمانيـة ، وهي نظرية سبق أن تناولنا نقدها في « أزمـة المجتمع العـربي » . . فقد رأى سيـد قطب في هذا الصدد أن العلمانية ناتج خاص « الخصـوصيات المسيحيـة » ، ليدعي أن الإسلام ، الذي يتسم بخصوصيات متناقضة ، يتجاهل بالتالي هذه المشكلة . وهنا يعطينا سيد قطب صورة عن جهله التام لواقع التاريخ ، إذ أن أوروبا الوسيطة لم تتصور هي الأخرى فصل الدين عن الدنيا . فلا يستطيع سيد قطب إدراك الأسباب التي جعلت البنية الميتافيزيقية الوسيطة مماثلة في أوروبا المسيحية وفي دار الإسلام .

وفي نهاية المسيرة تُرد « الهوية » المزعومـة إلى بعدهـا الديني وتقتصـر عليه ، ويعتبر الدين عاملاً فاصلاً مطلقاً يمنع المقارنة بين المجتمعات ، فينكر تواجد بشـر هو هـو مهما اختلفت عقـائده الـدينية . إن العقـل يفترض منـطقاً مخالفاً : نبدأ بملاحظة ودراسة الواقع فنكتشف أن ثمة تطورات حـدثت فعلاً هنا وهناك ، ونكتشف أن التأويلات الـدينية نفسهـا صحبت هذه التـطورات ، ونستنتج من ذلك أن الأديان تتمتع بمرونة تسمح لها بهذا التكيف التاريخي .

فقد طرحت الأطـروحة التي تقـول إن الإسلام والمسيحيـة قد مـرا فعلاً

بمرحلة أولى مماثلة وحققا ثورتهما الثقافية الأولى ونجحا فيها ، هكذا أصبح كل من المسيحية ـ التي ظهرت في أول الأمر كثورة شعبية ـ والإسلام ـ الذي ظهر في الجزيرة على هامش الشرق المتحضر ـ المحور الأساسي لبنية ميتافيزيقية عقلانية تناسب احتياجات مجتمع خراجي متقدم . ولذلك كانت « هويات » العالمين الوسيطين قريبة من بعضها لدرجة أنه لا معنى كبير في اعتبار ابن رشد مسلماً والميمون يهودياً وتوماس الأكويني مسيحياً . فالثلاثة ينتمون إلى الفكر نفسه ويفهمون بعضاً وبالتالي يتبادلون الآراء دون تحفظ . هكذا أيضاً كان الأمير المسلم والإقطاعي الإفرنجي أيام الحروب الصليبية أو في إسبانيا ينتميان إلى العصر نفسه ويتفاهمان ولو بصفتهما أعداء .

إلاّ أن المسيحية مرّت بثورة ثانية ( بورجوازية الطابع ) وربما دخلت في طور ثورتها الثالثة ( الاشتراكية ) . هذا بينما لا يزال الإسلام يدق على أبواب ثورته القادمة .

ولما كانت الأطروحة التي قدمتها تقوم على فرضية مرونة الأديان وقابليتها للتكيف للتطور الاجتماعي ، فإن كون المسيحيين قد مروا بمراحل التطور المذكور بينما المسلمون لا يزالون يرفضونه ( وأقول هنا المسيحيين والمسلمين ولا أقول المسيحية والإسلام ) يرجع إلى أن المجتمع الأوروبي قد خطا خطوات حاسمة بينما المجتمع العربي توقف في تطوره . ولا يرجع إلى سمات خاصة للعقائد الدينية . نحن العرب نواجه إذن الآن تحدياً مزدوجاً : تحدي النضال من أجل تقدم الأوضاع الاجتماعية من جانب ، والتحدي على جبهة الفكر من أجل الخروج من مأزق الفكر الوسيط من الجانب الآخر . ولا يقل هذا البعد الثاني الثقافي أهمية عن بعده الأول الاقتصادي والسياسي .

إلاّ أن المدّ السلفي لا ينادي بالقيام بالثورة الثقافية المطلوبة ، بل على النقيض يبذل أقصى المجهود من أجل إبعاد هذا « الخطر» ! ويتضح ذلك من عرض مضمون أيديولوجيته التي تتلخص في النقاط الآتية :

أولاً : إن هناك «تراثاً » عربياً إسلامياً يمكن الحديث عنه بصيغة المفرد ، أي بعبارة أخرى ، أن هناك فكراً عربياً إسلامياً موحداً .

ثانياً : إن السمة الخاصة التي تطبع هذا الفكر هي كون أصله الإيمان الإسلامي . فهو العنصر الموحد الذي توحد حوله الفكر المذكور ، وإن تغلب هذا الطابع الديني يطبع جميع ممارسات النشاط الفكري والمجتمعي .

ثالثاً : إن هذا الفكر الموحَّد لم يناسب ظروف المجتمع الإسلامي الوسيط فقط بل يتضمن على ما يكفي من مبادىء أساسية لمواجهة مشاكل عصرنا .

رابعاً : إن هذا الفكر يفوق « الفكر الغربي » ( الذي يتحدث عنه دعاة الدعوة المذكورة بصيغة المفرد أيضاً )، فهو إذن أفضل فكر للإنسانية بجمعها .

خامساً : إن العرب المسلمين عاشوا مجد أيام تاريخهم طالما تمسكوا بهذا الفكر . ثم هجروه وأخذوا يقلدون « الإفرنج » ويمتثلون بأمثالهم . ومنذ ذلك الوقت انحطت أوضاع العرب المسلمين . ويُفهم من ذلك أن العودة للتراث هي شرط ضروري ، وكافٍ ، لاستعادة مجدنا المفقود.

الغريب فعلاً والجدير بالذكر هو أن هذه النقاط لا تعدو كونها أطروحة « الاستشراق المعكوس » . فينطلق الاستشراق هو الآخر من فرضية « التباين المطلق » بين « الغرب والشرق » ( « فالغرب غرب والشرق شرق ولن يتقابلا أبداً » حسب قول رائد الفكر الاستعماري البريطاني كيلنج ) . بل يوافق دعاة الدعوة الاستعمارية الغربية على اعتبار الفكر العربي الإسلامي فكراً موحداً طابعه الجوهري ديني . يضاف أنهم ينظرون أيضاً إلى الفكر « الغربي » كما إذا كان هو الآخر « موحداً » ، له خصوصياته الثابتة منذ البدء . فيشارك الاستشراق الاستعماري التيار الإسلامي السلفي في المنهج . إلاّ أن المستشرقين يستنتجون من نقاط الانطلاق نفسها عكس ما يستنتج السلفيون منها . فيقولون

إن « الفكر الغربي » قد أثبت تفوقه ، وإن هذا التفوق ناتج خصوصياته «الأصلية» (وبعضهم يردون هذه الخصوصيات للمسيحية ، وآخرون لتفوق « العرق الأوروبي » . . . إلخ ) التي ضمنت من البدء احتمال التقدم ، وهو احتمال غائب عند الشعوب الأخرى . فلا مستقبل لهذه الشعوب إلاّ إذا تخلوا بالجملة ، عن هويتهم وخضعوا لتغريب شامل .-ولنلاحظ أن الاستشراق الاستعماري لا يميز في هذا الصدد بين المسلمين والشعوب غير الأوروبية الأخرى.

ولسنا نحن هنا بحاجة إلى نقض هذا المنهج مرة أخرى . فقد سبق أن أوردنا طابعه اللاتاريخي ، وذلك سواء أكان بالنسبة إلى طروحات السلفية التي تتجاهل واقع مرونة الدين والتعدد في الإنتاج الفكري العربي الإسلامي وتطور هوية شعوب المنطقة . . . إلخ ، أم كان بالنسبة إلى الطروحات المتماثلة التي يقدمها الفكر الغربي العنصري الذي يدعي أن تفوق الغرب قد تواجد ضمنياً منذ الأصل . . إلخ .

أود هنا لفت النظر إلى الإجابة الغربية التي يقدمها الفكر السلفي المعاصر عن حجة « تفوق الغرب » . فيقدم الغرب الاستعماري هنا قياساً مفاده الآتي : الواقع أثبت تفوق الغرب ، إذن المبادىء التي تقوم حضارته عليها ـ ويُفترض أن هذه المبادىء ثابتة ومتواجدة منذ البدء ـ متفوقة بدورها . أما الإجابة السلفية فهي الآتية : انتصار الغرب من تدابير حكمة الله مرادها معاقبتنا نحن العرب المسلمين لتخلينا عن مبادىء الإسلام الصحيح . أيها الناس ! من أين تعلمون مرام تدابير الحكمة الإلّهية ؟ من أعطاكم هذا الحق ؟ من الواضح أن استخدام حجج قائمة على الغائب لنقاش أمور الدنيا لا يجدي بل لا يُقبل لا منطقياً ولا دينياً . إن اللجوء إلى هذا المنهج دليل في ذاته على عدم الخروج من آفاق الفكر الغيبي الوسيط .

وبعد ذلك أيصح اعتبار التيار السلفي على أنه نقطة انطلاق « صحوة

إسلامية » ؟ كلا . فلا يعدو كون هذا الفكر مجرد امتداد للفكر الذي ساد في عصور انحطاط المجتمع العربي الإسلامي . فهو تواصل الركود ، أي عكس اليقظة . فيستحق أن يتصف بأنه «موجة رجعية » ولا « صحوة » بالمرة .

هل الخروج من المأزق ممكن ؟ نعم . قطعاً يتطلب ذلك أكثر من مجرد كفاح على جبهة الفكر، إذ يتطلب أولاً وقبل كل شيء الخروج من المأزق في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . بل رأيي هو أن التحول في ميادين الحياة الاجتماعية هو العنصر الحاسم والمحرك الأول . فإذا تم التحرر في الحياة الاجتماعية كان انهيار الفكر الميتافيزيقي الذي أصبح فكر الفقر والعجز . . . أليس ما حدث خلال مد الناصرية دليلاً على ذلك ؟ فإن مد الحركة الوطنية في هذه المرحلة قد حال دون تصور إمكان العودة إلى فكر القرون الوسطى .

لا يمنع هذا القول الاهتمام بالنضال على جبهة الفكر. فالتحرر في ميدان الحياة الاجتماعية نفسه يتطلب بدوره أن يصحبه تحرر في المجال الفكري . وإن سوء تقدير أهمية هذا العنصر الأخير ، بل اتخاذ مواقف انتهازية أمام التحديات الفكرية ، إنما له نصيبه من المسؤولية في إجهاض محاولات التحرر السابقة .

ولا شك أن العالم الثالث المعاصر ـ والعالم العربي الإسلامي جزء منه ـ يستطيع أن يستفيد ـ من أجل إنجاز هذه الثورة الثقافية اللازمة ـ من الوسائل الفكرية التي أنتجها التاريخ الإنساني لحدّ الآن . فلا تنحصر هذه الوسائل على الفكر البورجوازي الغربي ، إذ تشمل أيضاً النقد الماركسي الجذري له . فالاستعارة هنا لا تختلف مما هي عليه في ميادين أخرى . فهناك أيضاً في ميدان التكنولوجيا ضرورة في الاستعارة على شرط أن تكون ذكية ، بمعنى أن تلازمها القدرة على الانتقاء والتكيف ثم الإبداع . وكذلك علينا أن نستفيد من القدرة العمومية المحتملة الممثلة في الماركسية . وعلينا أن نطورها . إن تأكيد هويتنا يمر من هذا الطريق.

# المحتويات


الأمة العربية


مكتبة مدبولي